الطبعة الثانية

ثورة 25 يناير

بين التحول الديموقراطي والثورة الشاملة

السيد يسين

الدار المصرية اللبنانية



ثورة 25 يناير

بين التحول الديموقراطي والثورة الشاملة

يسين، السيد .
ثورة 25 يناير بين التحول الديموقراطي والثورة الشاملة /
السيد يسين. ـ ط2. ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2011.
448 ص ؛ 23 سم.
تدمك : 6 ـ 701 ـ 427 ـ 977 ـ 978
1 ـ مصر - تاريخ - الثورات
أ ـ العنوان . 962
رقم الإيداع : 10819 / 2011

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت ـــ القاهرة .
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ـــ ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى : رمضان 1432 هـ ـ أغسطس 2011 م
الطبعة الثانية : صفر 1433 هـ ـ يناير 2012 م

ثورة 25 يناير

بين التحول الديموقراطي والثورة الشاملة

السيد يسين

الدار المصرية اللبنانية

مقدمــــة

العالم والثورة بين النص والسياق

لا تحدث الثورة – أي ثورة – إلا في سياق تاريخي محدد، وبالتالي لا يمكــن فهم دوافعها ولا متابعة أحداثهــا وتطوراتها بغير تحليل دقيق للمرحلة التاريخية التي قامت فيها.

وإذا كانــت الثــورة – بمصطلحــات علــم اجتماع المعرفــة – يمكن اعتبارهــا بمثابــة «النص Text» الــذي ينبغي فك شــفراته لمعرفة منطقه الداخلــي وتأثيــر عمليــة الاختمار الثــوري على حدوثــه، بالإضافة إلى تأثير العوامل الدولية عليه، فإن السياق Context هو المرحلة التاريخية التي وقعت فيها الثورة.

وللتدليــل على صحة هــذه المقولات العامة المجــردة يمكن لنا أن نشير إشارات موجزة لثورة يوليو 1952.

هــذه الثــورة التــي وقعــت عــام 1952 تكشــف عــن ملامــح عمليــة تاريخية بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وقد تميزت بمطالبــات الشــعوب للتحرر الوطنــي بعد حقب طويلة من الاســتعمار الأوروبــي، الــذي غــزا بلادًا متعــددة في العالــم الثالث، وفــي مقدمتها

البلاد العربيـة، بالإضافة إلى صعود شعارات الديموقراطيـة واحترام حقوق الإنسان، بعدما شهدته أوروبا من فظاعات النازية والفاشية على الصعيد السياسي والإنساني .

ومن هنا كان شعار ثورة يوليو 1952 الأساسي هو تحرير مصر من ربقة الاستعمار الإنجليزي . غير أنه بالإضافة إلى ذلك رفعت شعار تحقيق العدالة الاجتماعيـة؛ استجابة لمطالب القوى الشعبية التي انتفضت عدة مرات ضد الظلم الاجتماعي الذي مارسته طبقة كبار المُلَّاك والرأسماليين ضد جماهير الشعب.

وهكذا بناء على تحليل السياق التاريخي الذي حدثت فيه ثورة يوليو 1952، نستطيع أن نتفهم بواعث قيامها وتطوراتها ومصيرها التاريخي.

وإذا طبقنا المبادئ النظرية التي صدرنا عنها في بداية المقدمة، نستطيع أن نجد تطبيقًا لها فيما يتعلق بثورة 25 يناير الرائدة.

فقد قامت الثورة التي فجَّرها شباب «الفيس بوك» لتصبح أول ثورة في التاريخ تنطلق من الفضاء المعلوماتي عبر الفيس بوك، لتغزو المجتمع الواقعي بأمواجها الهادرة، في ظل سياق دولي له ملامح محددة، وظروف مصرية يمكن التعرف بدقة على ملامحها.

أما السياق الدولي فيتمثل فيما يمر به العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، التي دارت طوال عقود بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي .

وقد أدت هذه التحولات إلى سقوط النظام ثنائي القطبية، وبروز نظام أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، بحكم قوتها العسكرية الفائقة ومبادراتها التكنولوجية وقوتها الاقتصادية.

ونتيجة لبروز ظاهرة العولمة التي تملأ الدنيا وتشغل الناس، تحول النظام الدولي ليصبح مجتمعًا دوليًا تمور فيه التفاعلات المتشابكة، بحكم الثورة الاتصالية التي جعلت العالم قرية واحدة صغيرة.

ونتيجة لذلك ضاقت المسافة للغاية بين الدولي والمحلي، وأصبح من المستحيل فهم أي حدث محلي أو إقليمي، بغير تحليل النظام الدولي في مرحلته الراهنة.

ولذلك نشرت كتابًا عن «الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي» (نهضة مصر 2005) ليكون أساسًا منهجيًا يمكن أن يعتمد عليه الباحثون في تحليل وفهم المشكلات التي تجابه مجتمعاتهم.

وأتبعتُ ذلك بكتاب آخر عنوانه «شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي» (ميريت، 2008).

وتبدو أهمية الكتاب في أنه رصد انتقال حركة الشباب في العالم عمومًا وفي العالم العربي ومصر خصوصًا، من المجتمع الواقعي الذي وضع حدودًا أمام حرية التفكير وحرية التعبير، إلى الفضاء المعلوماتي حيث مارسوا حرياتهم الكاملة في التعبير عن أنفسهم، وفي ممارسة النقد السياسي العنيف للنظم السياسية المستبدة، وفي مقدمتها النظام السياسي المصري، الذي أسقطته ثورة 25 يناير بضربة واحدة، وفي فترة بالغة القصر لم تكد تتعدَّى أسبوعين.

ومن هنا حرصنا في كتابنا الذي نقدم له على أن نفتتحه في باب أول بتقديم رؤية مصرية للتحولات العالمية، تكون الخطوة الأولى لفهم السياق التاريخي الذي حدثت فيه ثورة 25 يناير، وقد نُشرت مقالات هذا الباب في الفترة من 6 ديسمبر 2009م حتى 9 يناير 2011م.

أما الباب الثاني فقد خصصته لدراساتنا عن نظرية التحول الديموقراطي التي سادت الفكر العالمي، باعتباره هو الآلية الأساسية للانتقال من الديكتاتورية إلى الديموقراطية. وسجلنا الثغرات التي واجهها التحول الديموقراطي في مصر، نتيجة مقاومة الرئيس السابق حسني مبارك وأركان نظامه للإصلاحات الديموقراطية الضرورية لتفكيك النظام السياسي الاستبدادي ، وقد نُشرت مقالات هذا القسم في الفترة من ديسمبر 2004م حتى ديسمبر 2005م .

أما الباب الثالث والأخير فيتضمن مقالاتنا التي تابعنا فيها أحداث ثورة 25 يناير بالتحليل، الذي يكشف عن بواعث قيام الثورة ودلالاتها ومستقبل الديموقراطية في مصر.

ويمكن القول - بلا أدنى مبالغة - إن ثورة 25 يناير هي أهم ثورة في تاريخ العالم الحديث والمعاصر، ليس فقط لأنها ثورة شعبية قامت بها طليعة من الشباب الثائرين على الاستبداد، من منابرهم في الفيس بوك وانتقلوا بها إلى الشارع لكي يلتحق بهم الملايين من أبناء الشعب المصري، بل لأنها - فوق ذلك - حسمت موضوع التحول الديموقراطي البطيء الذي يتم من خلال مفهوم الإصلاح، وأثبتت أن الثورة وليس غيرها هي التي يمكن أن تنقل الشعوب من الديكتاتورية إلى الديموقراطية.

ونرجو أن تلقي الدراسات التي يقدمها الكتاب ضوءًا كاشفًا على السياق العالمي والعربي والمصري الذي حدثت فيه الثورة.

القاهرة 2011 - في 20 أبريل

السيد يسين

أستاذ علم الاجتماع السياسي

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

المحتويات

الباب الأول

رؤية مصرية لتحولات النظام العالمي

1. سقوط الإمبراطورية
2. نحو مراجعة عالمية لأسس الديموقراطية
3. الرؤى العالمية بين الشك واليقين
4. رؤية مستقبلية لتناقضات العولمة
5. السوق الكونية في مواجهة المجتمع العالمي
6. تحولات الأمم في عالم متغير
7. أمريكا بين الفشل العسكري والانهيار الاجتماعي
8. عقدة الكراهية في العلاقات الدولية
9. التحليل الثقافي للفضاء المعلوماتي
10. ثغرة ديموقراطية في الآفاق المسدودة
11. الجذور الإيديولوجية للإرهاب الإسرائيلي
12. التحديات الحضارية والثورة العالمية
13. هل تحولت أمريكا إلى دولة بوليسية؟

14. تركيا بين التغريب والأصالة
15. العسكريون القدامى لا يموتون أبدًا
16. الصراع التاريخي بين الساسة والعسكر
17. الغزو الإمبراطوري لسيادات الدول
18. إشكالية القيم في عصر العولمة
19. قراءة استباقية للمفاوضات المباشرة
20. فيرباتيم! ماذا يدور داخل القمم السياسية المغلقة؟
21. المباحثات السياسية في أروقة السلطة الخفية
22. أزمة تجديد النظام العربي
23. الأهداف القومية بين الرغبة والقدرة
24. هل تبدد حلم التغيير الأمريكي؟
25. صعود وسقوط القوى العظمى
26. كيف يمكن مواجهة الأزمة المالية العالمية؟
27. شخصيات الرؤساء وسلوك الشعوب
28. عولمة الإرهاب

1

سقوط الإمبراطورية

فـي عـام 1987 صـدر للمؤرخ الأمريكـي المعروف «بـول كينيدي» كتابًا أثار الجدل الشـديد في دوائر واشـنطن السياسـية، عنوانه «صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الاقتصادي والصراع العسكري منذ عام 1500 حتى عام 2000».

وقد حلل فيه سياسات القوى العظمى وقدراتها الاقتصادية في هذه الفترة التاريخية الممتدة؛ لكي يكشف عن أسباب انهيارها.

ولـم يقنـع كينيدي بـدوره كمـؤرخ، ولكنـه أراد أيضًا أن يقـوم بدور الباحث المستقبلي، وهكذا صاغ مجموعة تنبؤات حول أوضاع الصين واليابـان والاتحـاد الأوروبي والاتحاد السـوفيتي (سـابقًا) والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في نهاية القرن العشرين.

ويمكن القول إن الأطروحة الرئيسية لكيندي مبناها أن صعود القوة العظمـى على المـدى الطويل، أو في صراعات محـددة، يرتبط ارتباطا وثيقًـا بمواردهـا المتاحـة وديمومتها الاقتصاديـة وقدراتها العسـكرية علـى أن تمـد أجنحتها إلى مناطق بعيدة، في حين أن سـقوطها النسـبي يحـدث حين تكون مطامحها وإدراكاتهـا لأمنها القومي وقدراتها، أكبر

مـن مواردها وقدراتها الاقتصادية. وفي ضوء هذا القانون العام لصعود وسـقوط القوى العظمى تنبـأ كينيدي عام 1987 (تاريخ نشـر كتابه) بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستسقط في نهاية القرن كقوة عظمى؛ لأنها نزعت إلى نشـر قواتها العسـكرية في عدة مناطق فـي العالم، بما يفوق مواردها وقدراتها الاقتصادية.

وقـد أدى هذا التنبؤ إلى سـخط شـديد أبدتـه الدوائر السياسـية في واشـنطن، التـي كانـت تعيـش فـي حمـى صعـود الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى ذروة القوة العالمية، والـذي تأكد على وجه الخصوص عقب انهيار الاتحاد السوفيتي حوالي عام 1993 ونهاية الحرب الباردة، وزوال النظام الثنائي القطبية وبروز النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مُقَدَّرات العالم.

غير أن الضربات الإرهابيـة التي وُجِّهت لمراكز القوة الأمريكية في 11/ 9/ 2001، أدت إلـى اهتـزاز أمريـكا فـي الصميم، التـي كانت تعد – من الناحية العسـكرية – درعًا يسـتحيل اقتحامـه بحكم ما تملكه من أسـلحة عسـكرية بالغة التطور، وتكنولوجيات فائقـة، تجعل من مجرد الاقتراب من حدودها مخاطرة غير محمودة العواقب.

وكنوع من رد الفعل العنيف وغير المتعقل، اندفع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في إعلان حربه ضد الإرهاب الذي لا يحده مكان ولا زمان، وافتتح هذه الحرب بالغزو العسـكري لأفغانسـتان، بدعوى أن نظام طالبان قد آوى بن لادن.

ويمكن القول على سبيل اليقين إن هذه الحرب التي شنها بوش على أفغانسـتان تمثل – من الناحيـة التاريخية البحتة – بداية انهيار الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى.

وبالرغم من أن أمريكا نجحت في إسقاط نظام طالبان بسهولة شديدة، بحكم التفاوت الضخم في ميزان القوى العسكري، إلا أن القادة الأمريكيين لم يدركوا بالقدر الكافي أنهم وقعوا في المستنقع الأفغاني، وأنهم بعد سنوات ستطاردهم أشباح حرب فيتنام، وسيُضطرون - عقب الفشل الذريع في السيطرة على أفغانستان بحكم اشتداد المقاومة الأفغانية، وفساد الحكومة العميلة التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية - إلى الانسحاب المهين.

ومما لاشك فيه أن الغزو العسكري الأمريكي للعراق بعد غزوها لأفغانستان، ونجاحها المبدئي في إسقاط النظام العراقي المتداعي، قد كشف من بعد عن ورطة كبرى لقواتها المسلحة، التي سقط الآلاف منها في معارك شرسة مع قوات المقاومة والجماعات الإرهابية.

واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تنسحب من المدن، على أن تخرج نهائيًّا من العراق عام 2011، مما يشهد رسميًّا على فشل ذريع لحملتها العسكرية على العراق، غير أن الجهد الأمريكي تحول بالكامل إلى أفغانستان.

وتبين أن القوات المسلحة الأمريكية هي وقوات الحلفاء، قد فشلت فشلًا ذريعًا في مواجهة قوات طالبان، التي عادت بقوة إلى المسرح من جديد، وسيطرت على عديد من مناطق أفغانستان. وأصبحت الحكومة الأفغانية شبه معتقلة في كابول، في الوقت الذي فشلت فيه القوات الأمريكية في مواجهة المقاومة الأفغانية.

وقد اضطرت واشنطن إلى عزل قائد القوات العسكرية الأمريكية لفشله في إدارة الحرب، وعينت بدلًا منه الجنرال ماكريستال، الذي طلب زيادة عدد القوات الأمريكية إلى 80 ألف مقاتل.

وهكذا وقع الرئيس أوباما في مأزق بالغ الحيرة؛ وذلك لأن تكاليف الحرب التي تبلغ ستة ملايين دولار يوميًّا، بالإضافة إلى مقتل عديد من القوات الأمريكية، قد دفع بالرأي العام الأمريكي إلى معارضة استمرار الحرب، والمطالبة بالانسحاب من أفغانستان.

ظل أوباما مترددًا في اتخاذ قراره إلى أن ألقى خطابه مؤخرًا بصدد الحرب في أفغانستان.

وتقول «النيويورك تايمز» في افتتاحيتها في الثاني من ديسمبر 2009، إن الأمريكيين لديهم الحق في أن يكونوا متشائمين أو حتى يائسين فيما يتعلق بالحرب في أفغانستان.

فقد استمرت الحرب لمدة ثماني سنوات، وفقدت أمريكا عددًا مثيرًا للانزعاج من مقاتليها، وأنفقت أكثر من 200 بليون دولار من أموال دافعي الضرائب، في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومة الأفغانية أن تثبت شرعيتها أو قدرتها على الوقوف ضد طالبان.

وقد أبدى «أوباما» في خطابه – كما تقول النيويورك تايمز – شجاعة سياسية فائقة حين اعترف بروح التشاؤم السائدة واليأس من الموقف في أفغانستان، ولكنه قرر أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تنسحب من أفغانستان في الوقت الراهن؛ لأن ذلك يمثل مخاطر استراتيجية عظمى، لاحتمال أن تسيطر طالبان على باكستان وهي دولة ذرية، مما يخلق موقفًا بالغ الخطورة على الأمن القومي الأمريكي.

ولذلك قرر «أوباما» في خطابه الذي ألقاه في كلية «وست بوينت» العسكرية الشهيرة، إرسال 30 ألف مقاتل أمريكي إضافي، أي أنه رفض

إرسال 80 ألف مقاتل كما اقترح الجنرال ستانلي ماكريستال، وذلك في محاولة لتثبيت الأوضاع في أفغانستان.

غير أن قراره لم يحسم الجدل السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية حول الحرب في أفغانستان.

فالجمهوريون كانوا يرون ضرورة الاستجابة لطلب الجنرال ماكريستال، في حين أن الديموقراطيين بما فيهم نائب الرئيس أوباما رفضوا هذا التصعيد.

وقد قرر أوباما في خطابه أن القوات المسلحة الأمريكية ستنسحب من أفغانستان في يوليو 2011. وعلى عكس سياسة إخفاء المعلومات التي اتبعها جورج بوش فيما يتعلق بتكلفة الحرب في أفغانستان، فإن أوباما قد صرح أنها ستكلف في العام القادم ليس أقل من ثلاثين بليون دولار، ووعد بأن يجعل الكونجرس يوافق على هذا المبلغ.

ويمكن القول إن الرئيس أوباما كان بالغ الصراحة حين قرر أن «أمريكا تمر بمرحلة اختيار بالغة الصعوبة، غير أن الرسالة التي ترسلها وسط العواصف التي تمر بها واضحة، وهي أن ما ندافع عنه أمر عادل، وأن إرادتنا لن تضعف».

لقد استغرق أوباما ثلاثة شهور من المداولات السياسية المتصلة لكي يصل إلى قراره، مما يشي بأن هذا القرار كان من أصعب القرارات التي كان عليه أن يتخذها. فقد كان عليه أن يختار إما أن يخضع لابتزاز القادة العسكريين، الذين تمرسوا بالمطالبة بزيادة عدد القوات المحاربة بأعداد هائلة لتغطية فشلهم العسكري وهزيمتهم الواقعية في الميدان،

أو يثبـت – كمـا هو الحال في أي نظام ديموقراطـي حقيقي – أن القادة المدنيين المنتخَبين لهم اليد العليا على القادة العسكريين.

وأيا ما كان الأمر، فيمكننا بكل يقين التنبؤ – استرشادا بالقانون العام الـذي صاغه بـول كيندي – بـأن الإمبراطورية الأمريكية بـدأت بالفعل مرحلة سـقوطها بالمعنـى التاريخي للكلمة، ونعنـي مرحلة اضمحلال قوتها العالمية المطلقة، وانفرادها بالقرار على المستوى العالمي.

وذلك لأن الرئيس أوباما سيضطر في عام 2011، إلى سحب القوات الأمريكية من أفغانسـتان بعدما سيتأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد هُزمت عسكريًّا هناك، والدليل هو عودة طالبان للسيطرة على غالبية الأراضي الأفغانية.

لـم يكن كيندي مبالغًا حين قرر أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للقوة العظمى عن مواردها البشـرية وقدراتها الاقتصادية، فإنها لابد أن تسـقط. وما سنشهده في السـنوات القادمة هو غروب طويل للولايات المتحـدة الأمريكية، في سـياق سـيتحول فيـه النظام الدولـي الأحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب.

2

نحو مراجعة عالمية لأسس الديموقراطية

يمكن القول إن هناك أزمة في الممارسة الديموقراطية على مستوى العالـم، ومما يؤكد ذلك أنه لـو حللنا الوضـع الديموقراطي في الدول المتقدمة التي تتصدر المشـهد الديموقراطـي العالمي، وكذلك للدول الناميـة – ومـن بينها الـدول العربية – المتخلفة في مؤشـرات المقياس الديموقراطـي، لوصلنا إلى هذه النتيجة التي تحتاج إلى تحليل تاريخي وسياسي عميق.

وحتى لا نتحدث على سبيل التجريد يكفينا الإشارة إلى حالات كل من إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

أذاعـت وكالات الأنبـاء مؤخـرًا خبـر الاعتداء على «بيرلسـكوني» رئيـس وزراء إيطاليـا، الـذي كان يحضـر أحـد الاحتفالات في سـاحة إحـدى الكنائـس في روما. وتمثـل الاعتداء في أن أحـد الحضور وجه لكمة شـديدة لبيرلسـكوني أدمـت وجهه الذي خضبته الدمـاء الغزيرة، كما شاهدنا جميعًا ذلك على شاشات التليفزيون العالمية.

وأحـد مظاهـر عصـر العولمـة الـذي سـاعدت علـى بـروزه ثـورة الاتصالات الكبرى، وأبرز معالمها البث الفضائي التليفزيوني وشـبكة

الإنترنـت، أن النـاس علـى مسـتوى العالم أصبحـوا يشـاهدون وقوع الأحداث السياسية وغيرها في الوقت الواقعي لحدوثها.

بمعنى أنه في اللحظة ذاتها التي يقع فيها الحدث يشـاهده الناس في التـو واللحظة، مما سـاعد على تَكَوُّن وعي كوني بالأحداث السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة. وهـذا الوعي – في تجلياتـه المتعددة – أصبح يؤثر تأثيرًا بالغًا على اتجاهات الجماهير والقيم التي تتبناها.

ما هي دلالة الاعتداء على «بيرلسكوني»؟

تتمثل هذه الدلالة في أنه نجح في الانتخابات وحاز حزبه السياسي علـى أغلبية أصوات الناخبين؛ ولذلك كان من حقه أن يكلَّف بتشـكيل الوزارة.

غيـر أن الرجل له مشـكلات متعددة، فهـو من أغنى أثريـاء إيطاليا، ويتحكـم فـي إمبراطوريـة إعلامية واسـعة المـدى، وعلاقاتـه معروفة بدوائـر فسـاد متعددة فـي عالم الأعمـال والمال، بالإضافة إلى فسـاده الخلقـي، الذي كشـفت عنه وسـائل الإعـلام المسـتقلة وخصوصا في مجال علاقاته النسائية التي تأخذ أحيانًا أشكالًا علنية.

ولو حللنا مواقفه السياسـية فهي تكشـف عن عقلية يمينية محافظة، وينـزع إلى تدعيم الاحتـكارات المالية، والتحيز الصـارخ لطبقة رجال الأعمـال، وصياغـة سياسـات اقتصاديـة مضـادة لمصالـح الجماهيـر العريضة.

وهكـذا يمكـن القـول إن انتخابـات ديموقراطية هـي التي أوصلت بيرلسـكوني بكل صفاته السلبية إلى الحكم. وهذا يؤكد أن الاختيارات

الجماهيرية – نتيجة نشر الوعي الزائف لدى الناس – يمكن أن تؤدي إلى كوارث سياسية، مما يدعو للتساؤل عن صحة أسس الديموقراطية التمثيلية التقليدية. ومما يؤكد ذلك أن هذا النمط – بحسب قواعده المستقرة – يمكن أن يؤدي إلى أن رئيسًا للجمهورية أو رئيسًا للوزراء، بمجرد حصوله على نسبه الخمسين في المائة زائد واحد من عدد الناخبين، فمن حقه أن يحكم، ولكن ماذا عن باقي الناخبين الذين لا يقلون عن خمسين في المائة، والذين لم يصوِّتوا له، والذين لا يمكن له أن يدعي أنه يمثلهم لأنهم صوتوا ضده؟ من الذي يمثل مصالح هؤلاء؟

هذه مشكلة رئيسية تمثل أحد الانتقادات الجوهرية للديموقراطية التمثيلية، التي تدعو – في رأي عديد من علماء السياسة – إلى ضرورة مراجعتها، وابتكار نماذج أخرى من «الديموقراطية التشاركية» تضمن التمثيل الصحيح لجماهير الشعب.

وننتقل الآن إلى حالة فرنسا، التي تمثل نظامًا رئاسيًّا نموذجيًّا يتسم بالاستقرار السياسي، منذ أن أعاد الرئيس «ديجول» صياغة الدستور الفرنسي، وأصلح من اعوجاج النظام السياسي السابق عليه، الذي كان أحد أسباب عدم الاستقرار في فرنسا.

في هذا النظام ومنذ عهد ديجول يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة، أدت إلى تقلص مكانةِ السلطة التشريعية التي تتمثل في الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي). غير أن النظام السياسي الفرنسي مع ذلك يحاول إقامة التوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في ضوء تراث فقهي دستوري فرنسي راسخ.

وهكذا كان دائمًا لرئيس الوزراء في النظام الفرنسي دور هام يلعبه، حتى لو كان ينتمي إلى حزب سياسي غير الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية. ويكفي في هذا الصدد دراسة العصر الذي كان فيه ميتران الاشتراكي رئيسًا للجمهورية، في الوقت الذي كان فيه «جاك شيراك» رئيسًا للوزراء، فقد ابتدع النظام الفرنسي عرفًا محددًا يرسم طريقة التعايش السياسي بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

غير أنه حين انتخب «ساركوزي» رئيسًا للجمهورية في مواجهة السيدة رويال رئيسة الحزب الاشتراكي، اتجه على الفور إلى الإلغاء الفعلي لسلطات رئيس الوزراء. وأصبح هو صاحب الخطاب السياسي الأوحد، الذي يذيع فيه توجهاته في السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة، وألغى بهيمنته المطلقة وظيفة وزير الخارجية. بعبارة أخرى أصبح هو - ولا أحد غيره - المعبر الحقيقي عن النظام السياسي الفرنسي.

وقد أدى انفراده بعملية اتخاذ القرار إلى احتجاجات صاخبة من قبل النخب السياسية والثقافية والجماهير على حد سواء. وقد أدت سياساته في مجال التعليم العالي إلى إلغاء دور مراكز الأبحاث العلمية بعد قرار دمجها في إطار الجامعات، مما اضطر أساتذة الجامعات إلى الإضراب هم والطلبة شهورًا متعددة؛ احتجاجًا على سلبيات الإصلاح التعليمي الذي قام به، غير أنه لم يأبه للإضراب، واضْطُر أساتذة الجامعات إلى العودة إلى العمل مرة أخرى وهم صاغرون.

وأراد «ساركوزي» أن ينظم بطريقته المجال الطبي، مما أدى إلى إضراب شامل للأطباء، الذين نزلوا إلى الشوارع في مظاهرات صاخبة،

ممـا أدى بـه إلـى أن يرضـخ لمطالبهم، ويوقـف تنفيـذ إصلاحاته التي أضرت بجموع الأطباء.

فـي هـذه الحالـة الفرنسـية نحـن أمـام رئيـس جمهوريـة نجـح في الانتخابـات بالأغلبية مما سـمح له بتولي المنصـب، ولكنه احتكر كل السـلطات السياسية لنفسه، وانفرد بعملية صنع القرار، وتعمد أن يغطي صوتـه المنفرد على كل أصـوات الوزراء، وبالغ في خطاباته السياسـية المتعـددة في مجال رسـم سياسـات وفـرض توجهات لـم يستشـر فيها الوزراء بالقدر الكافي، وبالتالي لـم يشاركوا في صنعها.

ألا يدعـو هـذا النمـوذج بمـا يتضمنه مـن «انحراف» سياسـي، إلى مراجعة أسس الديموقراطية الغربية في النظم السياسية الرئاسية؟

ونصل أخيرًا إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصًا في عهد الرئيس جورج بوش.

هـذا رئيـس وصل إلـى منصبـه عـن طريـق انتخابات مشـكوك في إجراءاتها، وبنسبة ضئيلة من الأصوات نالها على حساب منافسه القوي آل جور، الذي انشـغلت المحكمة الدسـتورية العليا بفحص طعنه على دستورية العملية الانتخابية.

غيـر أن بـوش – بغض النظر عما شـاب العملية الانتخابيـة من عوار دسـتوري وقانونـي – سـيطرت عليه جماعـة المحافظين الجـدد، وهي جماعة لها طموحات إمبريالية واسعة المدى، وهوى صهيوني صريح.

وقـد وجهت هذه الجماعـة الإيديولوجية المنحرفـة الرئيس بوش، ودفعته دفعًا لإعلان الحرب على أفغانستان بعد أحداث 11/ 9/ 2001، بدعـوى أن نظام طالبـان آوى بن لادن ورفض تسليمه. ثم لم تلبث أن

وجهته ودفعته لشن الحرب ضد العراق غير آبه بمعارضة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تقع في المستنقع العراقي، وتفقد عشرات الألوف من قواتها المسلحة الذين سقطوا قتلى وجرحى، بالإضافة إلى ضياع أرواح مئات الألوف من العراقيين المدنيين في أتون حرب عبثية ليس لها أهداف محددة، ومضت متعثرة غاية التعثر، إلى أن صدر القرار بانسحاب القوات الأمريكية المسلحة من المدن العراقية، تمهيدا لانسحابها الكامل من العراق عام 2011، بعد أن هُزمت هزيمة ساحقة.

أليست الحالة الأمريكية التي تتمثل في اختطاف جماعة إيديولوجية متطرفة هي «المحافظون الجدد» للنظام السياسي الأمريكي، وسيطرتها على رئيس الجمهورية محدود الخبرة، ومتواضع الإمكانيات، وتحركه - كما صرح هو نفسه - هواجس دينية؛ لأنه كما زعم يستوحي قراراته من الله سبحانه وتعالى، أليست هذه الحالة الخطيرة تدعو للتأمل النقدي في تدهور أحوال الممارسة الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدت إلى محاولة المحافظين الجدد للسيطرة على العالم، مستخدمين في ذلك القوة العسكرية الأمريكية الفائقة، والقدرة الاقتصادية الهائلة؟

حالات ثلاث هي إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي في مقدمة الدول «الديموقراطية» في العالم، تثبت أن «الديموقراطية التمثيلية» في أزمة، وأن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة أسس الديموقراطية بشكل عام؛ للوصول إلى نموذج جديد تتحول فيه الديموقراطية إلى ديموقراطية تشاركية، لا تسمح لرئيس منتخب أيا كان أن يختطف النظام السياسي، ويحتكر عملية صنع القرار في مجالات السلم والحرب على السواء.

3

الرؤى العالمية بين الشك واليقين

هل يمكن التنبؤ بمستقبل العالم في الأجل المتوسط؟ سؤال هام قد تختلف إجابات المفكرين عليه؛ نظرًا لأن التحولات العالمية وخصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، كانت من العمق بحيث جعلت استشراف المستقبل أمرًا مشكوكًا فيه.

والدليل على ذلك أن هناك عبارة ترددت كثيرًا في أدبيات العلاقات الدولية تقول: نحن نعيش في عالم يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ.

ومع ذلك اندفعت هيئات متعددة حكومية وأهلية في مختلف بلاد العالم لرسم خرائط للمستقبل، إدراكًا منها أنها لا يمكن أن تخطط للحاضر في غيبة صورة كلية للمستقبل وإن كان في الأجل المتوسط؛ لكي تحدد الشكل المحتمل لظواهر العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكد ذلك عديد من الوثائق الاستراتيجية التي أصدرتها هيئات شتى في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا على وجه الخصوص.

ومن أبرز الوثائق الأمريكية في هذا الصدد الوثيقة التي أصدرها عام 2004 مجلس المخابرات القومي، ونشرها بعنوان «خريطة المستقبل الكوني»، ورسمها في ضوء مناقشات متعددة أجراها فريق من الخبراء مع منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم.

أما الوثيقة الأوروبية البارزة في هذا الصدد فقد تضمنها كتاب بالغ الأهمية صدر عام 2008 وحرره كل من «أيرليشن رينهارت» و«جورج روس» بعنوان «توقعات مستقبلية لأوروبا» وهو عبارة عن دراسة مستقبلية عن أوروبا الموحدة، عقَّب عليها تسعة عشر باحثًا من المتخصصين في الدراسات المستقبلية.

وفي تقديرنا أن هذه الدراسات وغيرها من الخرائط الشبيهة، ينبغي أن تكون محل دراسة متعمقة من قبل صانعي القرار العرب، حتى يستطيعوا رسم ملامح المستقبل العربي في الأجل المتوسط، بناء على معرفة دقيقة بخريطة الإدراكات العالمية لصورة العالم.

بل إن الباحثين والمثقفين العرب جميعًا مدعوون للاهتمام بهذه الوثائق، ماداموا يشاركون صناع القرار العرب بالتفكير والرأي والنصيحة، حول المستقبل العربي.

وتبدو أهمية الموضوع أيضًا إذا عرفنا أن إسرائيل أصدرت وثيقة بالغة الأهمية بعنوان إسرائيل 20/ 20، تتضمن خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع، وصدرت في حوالي ستة عشر مجلدًا باللغة العبرية. وقد تصدى مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بوعي كامل بأهمية الوثيقة، لترجمة ستة مجلدات من هذه الوثيقة إلى اللغة العربية وذلك عام 2004، وقد راجع الترجمة عن العبرية

د. إلياس شوفاني وهاني عبد الله مع تقديم للدكتور سلمان أبو سنة. وهذه الوثيقة تحتاج إلى دراسات متعمقة لاستكشاف أبعاد المخطط الصهيوني لتدعيم الاحتلال الاستيطاني الفلسطيني.

وإذا تركنا هذه الإشارات لهذه الوثائق المستقبلية جانبًا، فإننا نريد أن نقف أمام المعالم الكبرى لمستقبل العالم كما رسمتها الوثيقة الأمريكية «خريطة المستقبل الكوني»، التي تحددت على أساس التمييز بين اليقين النسبي الذي يميز بعض ظواهر ومعالم الحاضر، والشك في دوام الحال على ما هو عليه، وذلك بالنسبة لثلاثة عشر معلمًا من معالم الواقع العالمي المعاصر.

ولن نقف طويلًا أمام كل مظهر من مظاهر الواقع العالمي المتغير، إذ سنقنع في جولة أولى باستعراض عام لهذه المظاهر وتحولاتها، قبل أن نتعمق فيما بعد في كل مظهر منها.

ومن المنطقي أن تركز الوثيقة أولًا على العولمة، باعتبارها الظاهرة التي تملأ الدنيا وتشغل الناس.

واليقين النسبي السائد بصددها أنها عملية غير قابلة للارتداد، وإن كانت تميل إلى أن تصبح أقل تأثرًا بنشأتها الغربية. غير أن هناك شكًّا يذهب إلى أن العولمة قد لا تفلح في انتشال الاقتصاديات القاصرة من وضعها، وهناك احتمال أيضًا في أن تحاول الدول الآسيوية وضع قواعد جديدة للعبة التنافس العالمي. وهذا التنبؤ بالغ الأهمية إذ إنه يضع في الواقع حدودًا للحملة التي روجت لها العولمة الرأسمالية منذ بروزها، والتي ادَّعت أنها تمثل المفتاح السحري للتطور الاقتصادي لكافة شعوب الأرض، بالرغم من اختلاف التواريخ الاجتماعية لها وتنوع ثقافاتها، ونوعية اقتصاداتها.

بل إن هذا الاستشراف يتحدث عن احتمال تحول جوهري في الطبيعة الغربية للعولمة – إن صح التعبير – واحتمال أن تصبغها الدول غير الغربية بصبغة أخرى نتيجة اختلاف الممارسات، مما يقدم احتمالًا بأن تستطيع الدول الآسيوية أن تغير من قواعد التنافسية الدولية.

والتنبؤ الثاني يتعلق بالدائرة الواسعة للاقتصاد العالمي، التي بحكم العولمة لا تتوقف عن الاتساع المتزايد كل يوم، بحيث تدخل في حيازتها بلدان جديدة.

غير أن هناك احتمالًا – كما تقول الوثيقة – بأن تتسع الفجوة بين من يملكون (والمقصود هنا الدول الصناعية المتقدمة) ومن لا يملكون (والمقصود هنا الدول النامية المتخلفة)، نتيجة التخلف في مجال التحول الديموقراطي، أو نظرًا لشيوع الأنظمة الديموقراطية الهشة، مما يعجزها عن احتواء وإدارة الأزمات المالية.

وهذه النبوءة أمر وارد حقا، وخصوصًا لو رجعنا لبعض الكتابات الأساسية التي حاولت تقييم عملية العولمة، وفي مقدمتها كتاب الاقتصادي الأمريكي المعروف «جوزيف ستجلتيز» الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 ، والذي صدر بعنوان «ضحايا العولمة»، وصدرت ترجمته العربية بقلم لبنى الريدي عام 2005 عن دار نشر ميريت بالقاهرة. والكتاب لا يقوم بتشريح ظاهرة العولمة في ذاتها، بقدر ما يعرض بصورة نقدية عميقة لطريقة تعامل المؤسسات المالية الدولية، وبالذات صندوق النقد الدولي، مع مقتضيات العولمة، أو بعبارة أخرى مع المكونات الاقتصادية للعولمة التي تتمثل في حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من معونات وقروض واستثمار.

ومجمل رأي ستيجلتيز أن سياسات صندوق النقد الدولي أضرت ضررًا بالغًا بالدول النامية التي لجأت إليه، مما أدى إلى حدوث كوارث اقتصادية واجتماعية وقعت فيها. ويمكن القول إن أهمية كتابات «ستيجلتيز» في هذا الكتاب ترد إلى أنه في الواقع، يوجه نقدًا مباشرًا لسياسات «الليبرالية الجديدة» التي صُممت على أساس استبعاد الدولة من مجال الإشراف بشكل عام على الاقتصاد، وأطلقت العنان لقوى السوق بزعم أنه قادر على التوازن الذاتي، اعتمادًا على آلية العرض والطلب.

وينقد ستيجلتيز هذا النموذج الاقتصادي لأنه من خلال تطبيقاته وأبرزها برامج الخصخصة، التي قامت على أساس بيع أصول الدولة وشركات القطاع العام للقطاع الخاص عمومًا وللمستثمرين الأجانب خصوصًا، أدى إلى أضرار بالغة بالاقتصاد القومي.

والواقع أن هذا المفكر الاقتصادي اللامع يؤكد نظرية «كارل بولاني» الذي أصّل مفهوم السوق، وتعقب نشأته الأولى في الرأسمالية المبكرة، في كتابه الشهير «التحول الكبير».

في هذا الكتاب الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1942 ، وأعيد إحياء أفكاره في السنوات الأخيرة، نظرية متكاملة عن خطورة هيمنة السوق على الدولة أو المجتمع. بعبارة أخرى ضرورة إشراف الدولة – بصورة أو بأخرى – على السوق منعًا لهيمنته المطلقة على الفضاء الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى كوارث اقتصادية أو اجتماعية.

وقد صدقت نبوءة «كارل بولاني» حيث شهدنا الشركات والبنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، تسقط وتتهاوى نتيجة

الاقتصاد الافتراضي الذي أقامته بغير سند متين من ركائز الاقتصاد التقليدي المعروفة، ونعني الإنتاج المبني على أساس استراتيجية محددة المعالم تربط بين التخطيط والإنتاج والتوزيع، بناء على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير في المقام الأول، قبل التحول لإشباع الحاجات الكمالية التي يمكن بناء على ضراوة إذكاء الميول الاستهلاكية لدى البشر، أن تدفع الجماهير - كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى الاستهلاك بغير سند ائتماني صحيح، مما أدى إلى سقوط الشركات الكبرى والبنوك وإفلاس العملاء وسقوط السوق الاقتصادية بالكامل، واضطرار الحكومة الأمريكية إلى ضخ أكثر من 750 بليون دولار لإنقاذ الاقتصاد.

ونصل من بعد إلى النبوءة الثالثة الهامة التي تضمنتها الوثيقة الأمريكية «خريطة المستقبل العالمي»، وهي تتعلق بأحد الملامح البارزة للعالم في عصر العولمة، الذي أصبح كله متصلًا ببعضه بعضًا نتيجة للثورة الاقتصادية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت. ترصد الوثيقة ظاهرة ازدياد عدد الشركات العالمية دولية النشاط مما يسهل من انتشار التكنولوجيات الحديثة.

غير أن هذا الملمح للممارسات الراهنة قد يؤدي - ونحن في مجال ابتداع العديد من وسائل الاتصال الحديثة كل يوم - إلى أن هذه النزعة الاتصالية العولمية قد تؤدي إلى تهديد الحكومات.

ولا يمكن فهم هذه النبوءة بغير التركيز على التحول التاريخي من نموذج المجتمع الصناعي لمجتمع المعلومات العالمي. وإذا كان المجتمع الصناعي لا يمكن فهمه إلا في ضوء مفهوم «السوق» الذي

قام على أساسه، فإن مجتمع المعلومات الذي أصبح سائدًا اليوم في كل بلاد العالم تقريبًا لا يمكن تحليله إلا في ضوء مفهوم «الفضاء المعلوماتي» Cyber Space، الذي هو نتيجة اختراع شبكة الإنترنت، بما تتضمنه من وسائل اتصال جديدة وحديثة.

في هذا الفضاء تتدفق المعلومات إلى غير نهاية، وتتم التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين أفراد البشر الذين ينتمون إلى كل الثقافات المتنوعة المعاصرة، وبين الدول والحكومات والمؤسسات والشركات، وذلك في الوقت الواقعي Real Time للاتصال أو التفاعل؛ فقد سقطت حدود المكان وقيود الزمان في عصر العولمة.

والسؤال هنا: كيف يمكن للاتصالية المتزايدة في عصر العولمة أن تمثل تحديًا للحكومات؟

تحتاج الإجابة على هذا السؤال تحليلًا متكاملًا لأنماط التفاعلات في العالم المعاصر، التي انتقلت - كما عبرنا عن ذلك في كتابنا الأخير «شبكة الحضارة المعرفية» (القاهرة 2009) - من المجتمع الواقعي إلى الفضاء المعلوماتي.

4

رؤية مستقبلية لتناقضات العولمة

هناك يقين الآن بين الباحثين الذين اهتموا برسم خرائط معرفية للمستقبل، أن العولمة لن تكون عام 2020 مجرد قوة من القوى التي ستشكل بنية المجتمع العالمي، ولكنها ستكون هي القوة الرئيسية المسيطرة، بحكم قوة التدفقات التي ستفرزها في مجال المعلومات والتكنولوجيا والسلع والخدمات والبشر، في كل أنحاء العالم.

ويمكن القول إن دائرة العولمة قد اتسعت بشكل ملحوظ في العشرين عامًا الأخيرة، وذلك نتيجة الدخول العميق لكل من الصين والهند إلى مجال الليبرالية الاقتصادية، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعمق ثورة الاتصالات الكبرى.

وتوقعات الباحثين أن العولمة في الخمس عشرة سنة القادمة ستدعم النمو الاقتصادي العالمي، وترفع مستويات المعيشة، وستعمق من الاعتماد الكوني المتبادل.

غير أنها في نفس الوقت ستؤدي إلى انقلابات اقتصادية وثقافية وسياسة واسعة المدى، من شأنها أن تغير تغييرًا جوهريًّا من المشاهد الراهنة في عديد من البلاد.

ومرد ذلك إلى أن التغيرات الاقتصادية التي ستحدثها العولمة على المستوى العالمي، لابد لها أن تترك آثارًا عميقة على المستويات الإقليمية والمحلية.

ولعل أهم هذه التغيرات قاطبة أنها - بحكم طابعها الرأسمالي - ستزيل من خريطة النظم الاقتصادية الراهنة نموذج اقتصاد الأوامر، الذي يقوم على التخطيط الجامد وغير المرن، والذي ثبت تاريخيا فشله في عديد من البلاد الاشتراكية. ومعنى ذلك أن النموذج الاقتصادي الرأسمالي سيكون هو النموذج العالمي الذي ستطبقه كل اقتصادات العالم تقريبًا. وهذا النموذج يستطيع حقا بحكم تدفق الاستثمارات الأجنبية بفضل آليات العولمة الاتصالية على الاقتصادات الوطنية، أن يشجع على دفع النمو الاقتصادي، وارتياده لآفاق جديدة، مما سيؤدي إلى رفع معدلات الدخل القومي.

إلا أن المشكلة تتعلق بكون ارتفاع معدل الدخل القومي لا يعني بالضرورة عدالة التوزيع، بل الأمر أكثر خطورة من ذلك، فإن العولمة الرأسمالية - كما ثبت من ممارستها في عديد من بلاد العالم - أدت إلى توسيع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء في نفس البلد حتى في البلاد المتقدمة اقتصاديا، وإلى تهميش بعض البلاد النامية التي لم تستطع أن تلحق بدائرة الإنتاج الصناعي المتقدم، بحكم عوائق العولمة ذاتها.

ومن المعروف أن منظمة التجارة العالمية، التي هيمنت الدول المتقدمة على وضع تشريعاتها التي تعلي من مبدأ حرية السوق المطلقة، وتفتح باب المنافسة العالمية بغير حدود، قد ضمنتها نصوصًا مجحفة بالدول النامية.

وهذه الدول تحاول من خلال مفاوضات مضنية مع الدول الصناعية المتقدمة بلا جدوى، تعديل بعض هذه النصوص بغرض إتاحة الفرصة أمامها للاستفادة من ثمار العولمة.

أما الانقلابات الثقافية التي ستحدثها العولمة فهي ترد إلى نزعتها الغلابة لصياغة معالم ثقافية كونية، تتجه إلى تقنين عادات وأذواق واتجاهات البشر؛ لكي تصب كلها في المحيط الزاخر للنزعة الاستهلاكية المتطرفة التي تميل إلى «تسليع» كل الأشياء في الحياة بما فيها القيم المعنوية! بعبارة أخرى، السوق - بقيمه الهابطة أحيانًا بحكم نزوعه الأساسي إلى التراكم الرأسمالي وتحقيق الفوائض المالية الهائلة - يميل إلى أن يحتل كل مساحات الحياة.

وهو بذلك بدأ يزحف إلى مجالات العمل ووقت الفراغ والترفيه، بل إن المجال الديني نفسه، بكل ما يتضمنه من قيم معنوية، بدأ يتأثر بقيم السوق، نتيجة استخدام الميديا وآليات الاتصال المستحدثة في الترويج للعقائد الدينية.

ويعرف العالم العربي الآن مشروعات لا سابقة لها في هذا المجال، مثل الفتاوى التليفونية التي تعتمد على رسوم يدفعها طالب الفتوى للاتصال بمحطة إذاعة متخصصة، يعمل فيها شيوخ يحترفون إصدار الفتاوى لطالبيها في كل مجالات الحياة. ولقد لقيت هذه الشركات نجاحا ساحقًا بحكم سيادة اتجاهات التدين الشكلي في المجتمع العربي المعاصر، وما لوحظ من عودة الجماهير العريضة إلى «المقدس» بصورة بارزة، بحيث أصبح المواطن العربي يطلب الفتوى ليس في أحواله الشخصية فقط من زواج وطلاق، ولكن في الأمور

الاقتصاديـة أيضًا مثـل فوائد البنوك وهل تعتبر ربـا محرمًا أم لا؟ بل إن نطاق الفتوى امتد ليشـمل الأمور السياسية أيضًا. ومما يدل على شيوع الاتجاه الإسلامي في المجتمع العربي المعاصر نشأة وذيوع مؤسسات وبنـوك مـا يطلق عليه الاقتصاد الإسـلامي. وهذا في حـد ذاته موضوع خلافـي؛ لأنـه يقوم علـى أسـاس أن معاملاته تختلف عـن المعاملات الماليـة «الربويـة» للاقتصـاد العالمـي السـائد، مـع أن بنـوك الاقتصاد الإسـلامي تتعامل بالضرورة مع البنوك الرأسـمالية التقليدية. بالإضافة إلى أن هناك خلافًا فقهيًّا حول هل تعتبر فوائد البنوك ربا محرمًا أم لا؟

وبغـض النظر عن هـذه الخلافات، فإن أنصار الاقتصاد الإسـلامي زعمـوا مؤخـرًا بعد وقوع الأزمـة المالية العالمية، أنه ليس هناك سـبيل لإنقاذ الاقتصاد العالمي إلا بتطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي.

وهو في الواقع زعم لا يؤيده أي دليل، وخصوصًا أن تجربة الاقتصاد الإسـلامي ذاتها توجد بصدد تقييمها الحقيقي خلافات شتى بين علماء الاقتصاد، سواء في ذلك الأجانب أو العرب.

وأيًّـا مـا كان الأمـر فلو عدنـا - بعد هذا الاسـتطراد الطويـل - إلى موضوعنا الأصلي، وهو تناقضات العولمة، لاكتشفنا أن بعض جوانبها غير قابلة للارتـداد. وأهمها على الإطلاق الاتصال في الوقت الواقعي Real time حيـث غيَّـر مـن مجال التفاعـلات الاقتصادية والسياسـية تغييرًا جوهريا.

بـل إنه يمكن القـول إنه تمت بالفعـل عملية الانتقال مـن المجتمع الواقعـي إلـى العالـم الافتراضـي. بمعنـى أن التفاعـلات السياسـية

والاقتصادية والثقافية التي كانت قبل العولمة لا تتم إلا في مجال المجتمع الواقعي، انتقلت الآن إلى العالم الافتراضي.

وأصبحت التجارة الإلكترونية على سبيل المثال وسيلة أساسية من وسائل التفاعل الاقتصادي، مما غير من مفهوم وأساليب التجارة الدولية.

بل إن التغير العميق قد شمل الفضاء السياسي كله أيضًا، وأصبحنا اليوم نتحدث عن ظهور الديموقراطية الرقمية Digitial كصورة مستحدثة من صور المشاركة السياسية. وإذا التفتنا إلى ظهور آليات جديدة في مجال الفضاء المعلوماتي للتعبير السياسي الذاتي أو الجماعي الذي يتخذ شكل المدوَّنات، التي يحررها من يطلق عليهم المدوِّنون، لأدركنا أن العولمة قد خلقت عالمًا جديدًا بالفعل.

فهؤلاء المدوِّنون الذين يمارسون النقد السياسي العنيف في كثير من الأحيان ضد النظم الشمولية والسلطوية، استطاعوا أن يفلتوا من القبضة الحديدية للنظم المستبدة، ويعبروا عن أشواقهم الفردية في الحرية والعدل، وعن اتجاهات الجماهير في التعبير عن مصالحها الحقيقية بغير حدود ولا قيود.

غير أنه إذا كانت هذه هي مظاهر العولمة الاتصالية الغير قابلة للارتداد، فإن الأزمة المالية العالمية اشارت إلى جانب هام، وهو أن هناك ممارسات للعولمة الاقتصادية ليست قابلة للارتداد فقط، بل ومعرضة للمراجعة الشاملة.

وبيان ذلك أن الأزمة المالية العالمية ليست - من وجهة نظرنا - مجرد أزمة مالية، تحل لو ضخت الحكومات بلايين الدولارات لإنقاذ

الاقتصاد الرأسمالي، كما فعلت الإدارة الأمريكية في ظل ولاية أوباما، ولكنها أزمة اقتصادية في المقام الأول. ونعني بذلك أن العلاقة بين الدولة والسوق التي وضعتها العولمة الرأسمالية، على أساس نفي دور الدولة الاقتصادي وإبعادها نهائيا عن التدخل في أمور الاقتصاد، وترك المجال واسعًا وعريضًا فقط أمام السوق، هذه العلاقة سقطت في غمار الأزمة المالية.

وأصبحت العولمة الرأسمالية مضطرة الآن إلى مراجعة العلاقة بين الدولة والسوق. ومن هنا بدأ بعض أنصارها يدعون إلى ضرورة التدخل الجزئي للدولة لضبط جماح السوق الذي توحشت مؤسساته، وتضخمت تدفقاته نتيجة الاقتصاد الافتراضي الذي اصطنعته البنوك والمؤسسات، ثم ثبت أنه لم يكن سوى فقاعة سرعان ما انطفأ بريقها بعد سقوط السوق برمته.

ومن هنا يمكن القول إن تناقضات العولمة تبدو في بعض جوانبها غير قابلة للارتداد، ولكن هناك في نفس الوقت بعض عناصرها الأساسية التي لابد من مراجعتها، وأبرزها على الإطلاق العلاقة بين الدولة والسوق، وعودة الدولة إلى الفضاء الاقتصادي من جديد، بعد أن تم نفيها عقودًا طويلة من السنين.

5

السوق الكونية في مواجهة المجتمع العالمي

نحن نعيش في عصر مختلف في ملامحه وسماته عن العصر الذي عشنا فيه طوال القرن العشرين؛ وذلك لأن العملية التاريخية الكبرى التي تهيمن على عصرنا الراهن هي العولمة.

والعولمة لها تجليات سياسية، أهمها الديموقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان. غير أن لها أيضًا تجليات اقتصادية أهمها على الإطلاق بروز سوق اقتصادي كوني، له ملامح غير مسبوقة مستمدة من تعريف العولمة ذاته.

وقد سبق لنا أن صغنا تعريفًا إجرائيا للعولمة يحدد بدقة مكوناتها، وهو أنها «تعبر عن سرعة تدفق المعلومات والأفكار ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والبشر من مكان إلى مكان آخر في العالم، بغير حدود ولا قيود».

ولاشك أن الثورة الاتصالية الكبرى التي من أبرز إنجازاتها البث التليفزيوني الفضائي وشبكة الإنترنت، هي التي سمحت بنشأة وامتداد وتعمق هذا السوق الاقتصادي الكوني؛ وذلك لأنه نشأت آليات جديدة للتعامل الاقتصادي غير مسبوقة، مثل «التجارة الإلكترونية» حيث يتم

التفاوض بين الأطراف الاقتصادية المختلفة وتبرم الصفقات بل وتوقَّع العقود إلكترونيا، ويتم دفع مقابل الصفقات في التو واللحظة.

أيُّ عالـم جديد هذا؟ سـوق كونـي اقتصادي بامتـداد العالم يتم فيه ملايين التعاملات المالية والاقتصادية.

أصبحت ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل جزءًا أساسـيًّا من بنية النظام الكوني الجديد. ومن هنا اختفت المسافة بين المحلي والدولي، وأصبح أي تغيير في مسـار العمليـة الاقتصادية العالمية يؤثر بالضرورة على مسار الاقتصادات المحلية جميعًا بغير استثناء.

والسـؤال المهـم الـذي ينبغـي إثارتـه هـو كيف يـدار هذا السـوق الاقتصادي الكوني الهائل؟ وللإجابة على ذلك نقرر أن منظمة التجارة العالمية التي تأسست في نهاية مفاوضات (الجات) الشهيرة، أصبحت هـي حارسـة حرية التجـارة في هذا السـوق، ولديهـا السـلطة القانونية لمعاقبة أي دولـة تخرج على ميثاق المنظمة، وذلك بالإضافة طبعا إلى البنـك الدولي، وصنـدوق النقد الدولي، والشـركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

وهكذا أصبح لدينا سـوق اقتصادي كوني وهيئات محددة تدير هذا السـوق، وتعبر في المقام الأول عـن مصالح الدول المتقدمة اقتصاديًّا، على حساب الدول النامية في كثير من الأحيان.

والسوق الاقتصادي الكوني - بحكم امتداده ليشمل كل اقتصادات دول العالـم - أصبـح بحكم عالمية عملياتـه - بالرغم من إيجابياته في تعميـق التبادل التجـاري والتعامل الاقتصادي بيـن دول العالـم - يمثل خطرًا شديدًا على المجتمع العالمي.

وبيـان ذلـك أنه فـي الماضي كانـت الأزمـات التي تصيـب اقتصاد الـدول الكبـرى كالولايـات المتحـدة الأمريكية مثـلًا أو اليابـان، تؤثر ولاشـك بحكم تداعياتها على اقتصادات عديد من الدول، غير أن هذا التأثير كان جزئيا وليس شاملًا.

ولكـن الوضـع الآن تغير بشـأن السـوق الكونيـة الاقتصادية بفضل العولمـة وآلياتها؛ ذلك لأن أي هزة في سـوق إحدى الدول الاقتصادية الكبـرى مثـل الولايات المتحـدة الأمريكية، لابـد أن تترك آثارًا سـلبية متعددة على كل الاقتصادات القُطْرية.

والدليـل على ذلـك أن الأزمة الماليـة الأمريكية تركت آثارًا سـلبية على عديد من اقتصادات الدول الأخرى وفي مقدمتها فرنسا وإنجلترا، وتلك الدول المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الأمريكي.

والمشـكلة الآن أن الأزمـة الماليـة الأمريكيـة أظهـرت أن الخلـل لا يكمن في سـوء أداء البنوك والشـركات الأمريكيـة، ولكن في خلقها لسـوق اقتصادي افتراضي يقوم على المضاربة في العقارات، والتعامل غير الرشيد في مجال الأسهم والسندات؛ مما أدى إلى الانهيار.

غيـر أن هـذه الأزمـة المالية في تقديرنـا - كما عبرنا عـن ذلك أكثر من مرة - ليسـت مجرد أزمة مالية يمكن الخروج منها بأن تضخ الدولة الأمريكيـة آلاف ملايين الدولارات من الميزانية الحكومية لكفالة إنقاذ البنـوك والشـركات التي هوت، بـل إنها فـي الواقع أزمـة اقتصادية في المقام الأول.

ونقصـد بذلك علـى وجه التحديـد أنها أزمـة النموذج الرأسـمالي المُعَوْلَم، الذي تتبدى معالمه الرئيسـية في ضرورة انسحاب الدولة من

التدخل في مجال الاقتصاد، وترك المجال واسعًا وعريضًا أمام القطاع الخاص بدون أي قيود.

ونحن نعلم أن العلاقة بين الدولة والسوق كانت مثار اجتهادات شتى منذ بداية الرأسمالية، ودارت حولها خلافات إيديولوجية متعددة.

ويمكن القول إن المنظِّر الاقتصادي البارز الذي درس بعمق النشأة التاريخية لمؤسسة السوق هو «كارل بولاني»، المجري الأصل الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر كتابه الشهير «التحول العظيم» عام 1942.

في هذا الكتاب العمدة الذي أعيد إحياء أفكاره الأساسية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، أبرز «بولاني» بوضوح خطورة أن يهيمن السوق على الدولة أو على المجتمع. بعبارة أخرى لابد من إشراف الدولة على السوق بصورة أو بأخرى حتى لا ينفلت السوق، وتنطلق الرأسمالية المتوحشة التي لا يعنيها سوى التراكم الرأسمالي فتدمر بنية المجتمع.

غير أن تحذيرات «بولاني» المبكرة تم تجاهلها ونُعتت بأنها اتجاهات اشتراكية متطرفة.

غير أن الأزمة المالية العالمية أثبتت صدق نبوءة «كارل بولاني»، بعد أن أدى انهيار السوق الاقتصادي الأمريكي إلى تهديد خطير لبنية المجتمع العالمي كله. ويكفي أن نذكر أنه – وفق بعض التعبيرات الاقتصادية – وخلال شهر واحد من اندلاع الأزمة المالية، هوى مائة مليون إنسان تحت خط الفقر في دول العالم المختلفة.

وهـذا ما يؤكد تشـخيصنا للأزمة بأنها أزمة اقتصادية تتعلق بسـقوط النموذج الرأسمالي المعولم، الذي تم فيه إلغاء دور الدولة الاقتصادي وترك العنان للسوق، وليست مجرد أزمة مالية.

ومعنى ذلك أن الاقتصاد الكوني مثله في ذلك مثل الاقتصاد المحلي فـي بلد ما، يمكن في آلياته الراهنـة أن يمثل خطرًا داهمًا على المجتمع العالمي.

وقـد تصاعدت انتقـادات عديدة من المؤسسـات ومراكز الأبحاث للعولمـة، وخصوصًـا في مجال غيـاب الممارسـات الديموقراطية في سياقها، مما ينذر بأخطار محيقة على شعوب العالم.

ومن أبرز هذه المؤسسات «منتدى 2000» الذي ضم صفوة من كبار الاقتصاديـين والمفكريـن من مختلف أنحاء العالم، وعقد جلسـاته في «براغ» عاصمة تشيكوسـلوفاكيا ابتداء من عـام 1997 حتى عام 2001. وانتهـت أبحاثه ومداولاتـه بإصدار «إعلان براغ» الـذي يتضمن عديدًا مـن المبـادئ التي يراد لها أن ترشـد مسـيرة العولمـة، باعتبارها عملية تاريخية كبرى ينبغي أن تشارك فيها كل الشعوب بقدر مناسب.

والمشـاركون فـي المنتـدى يرغبون في طـرح حصيلـة اجتهاداتهم في السـنوات الأخيرة على صانعي القـرار الدوليين، وهؤلاء الذين لهم وزن كبيـر في توجيه الرأي العام، وكذلك السياسـيون والقادة الدينيون والعلمـاء ورجال الأعمـال والفنانون والمبدعـون والإعلاميون، وقبل كل هؤلاء الشباب في كل مكان، وكل المعنيين بمصير العالم.

والسؤال الآن: ما هي المشكلات التي أبرزها إعلان «براغ»؟

تنحصر هذه المشكلات في أربع مشكلات رئيسية:

المشكلة الأولى: ضرورة صياغة حد أدنى أخلاقي. وتقوم هذه المشكلة على أساس تتبع ورصد صور العنف التي فاض بها القرن العشرون، مما يحمل على الظن أنها قد تمتد إلى القرن الحادي والعشرين. ومن هنا تأتي أهمية صياغة مجموعة قيم أخلاقية تمثل الحد الأدنى الذي تلتزم به الحكومات والشعوب، وأهمها قيمة رئيسية هي ضرورة معاملة كل كائن بطريقة إنسانية، بحيث تمثل هذه القيمة القاعدة الذهبية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية. ومن شأن ذلك أن يزيل صورًا متعددة من المعاناة الإنسانية، بالإضافة إلى وقف تدهور البيئة الطبيعية، ووضع حد للانقراض الفاجع للأنواع والثقافات.

ويقرر الإعلان أن الموارد الكونية تخصص بشكل فيه ظلم فادح، ومن هنا يكمن التحدي العالمي الأكبر في تحويل الموارد من شراء السلاح وتجارة المخدرات، ومن الاستهلاك المادي والترفي المسرف، لكي تصب في مصارف لمكافحة الفقر والمرض، ومنع الصراعات العنيفة، وحل مشكلات ارتفاع الحرارة الكوني، ومواجهة الكوارث الطبيعية.

والمشكلة الثانية: هي ضرورة تحقيق الديموقراطية على النطاق العالمي. ومن هنا تأتي أهمية حماية التعددية في صور الحكم والمشاركة السياسية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تم الاتفاق على معايير عالمية لاحترام هذه الحقوق، وربما كان مفهوم حقوق الإنسان هو خير معبر عن هذه الحقوق.

غير أن التحدي أمام الديموقراطية على النطاق العالمي، يبدو في صياغة أدوات وتأسيس مؤسسات تستطيع أن تحمي القيم المشتركة على نطاق عالمي والاختلافات المحلية في نفس الوقت.

أما المشكلة الثالثة: فهي أخطر هذه المشكلات جميعًا؛ لأنها تتعلق بالفعالية السياسية لاقتصاد العولمة. ويمكن القول بكل وضوح إن رأسمالية العولمة هي مصدر للثراء الناشئ المتنامي ولضروب من التوتر في نفس الوقت. ولا يمكن الحفاظ على شرعية الأسواق المعولمة بينما لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم.

وقد برزت سلبيات العولمة الاقتصادية في العقد الأخير على وجه الخصوص، في ضوء المنافسة غير المقننة وحماية رؤوس الأموال؛ مما تسبب في إلحاق أضرار متعددة بالأفراد والمجتمعات. وبهذه الصورة يمكن القول إن هذه الظواهر السلبية تمثل تطرفًا يشبه في حدته تطرف النظم السلطوية واقتصاد الأوامر.

وتبقى **المشكلة الرابعة والأخيرة**: وهي تتعلق بالهوية المحلية ورأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية. والمبدأ الجوهري في هذا المجال هو أن اقتصاد العولمة المثالي ليس هو الذي يتم تنظيمه وفق قواعد بالغة الدقة، بقدر ما هو ذلك الذي يزيد من رأس المال الاجتماعي وينمي الإمكانيات الإنسانية، ويوسع من فرص الحياة أمام الناس. ولا ينبغي إطلاقًا لاقتصاد العولمة أن يفلت من دائرة الرقابة الإنسانية، ومن هنا تظهر ضرورة مجابهة آثاره المدمرة من خلال تفعيل التنمية المحلية المستدامة.

ويبدو التحدي في إيجاد التوازن بين الاستثمارات الرأسمالية والاستثمار في التعليم، والفوائد المرجوة من تدعيم المجتمع المدني

والحفاظ على دور الدولة في التنمية وتنمية القطاع الخاص في نفس الوقت.

هذه هي مشكلات العولمة التي شخَّصها «إعلان براغ» والحلول الإبداعية التي صاغها لمواجهتها.

ولكن في غمار انهمار التراكم الرأسمالي المهول على الشركات الدولية الكبرى، وعلى اقتصادات الدول العظمى مثل الولايات المتحدة، لم يهتم أحد بهذه المشكلات ولا بالحلول المقترحة لها، إلى أن وقعت الواقعة، وحدث الانهيار الكبير في الاقتصاد الأمريكي، الذي يكشف ولا شك في ذلك عن هشاشة الرأسمالية باعتبارها نظامًا اقتصاديًّا، وعن لاعقلانية أهدافها التي تتمثل في التراكم الرأسمالي غير المحدود، وفي عدم أخلاقية وسائلها التي تقوم على استغلال الشعوب.

6

تحولات الأمم في عالم متغير

يمكن القول إن القرن العشرين - إذا نظرنا لبنية النظام العالمي الذي ساده - كان يتسم بالثبات النسبي. ونعني بذلك أن العالم - وخصوصًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 - انقسم بوضوح شديد إلى عوالم ثلاثة متمايزة. العالم الأول الذي كان يطلق عليه العالم الحر، وتتصدره الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية الديموقراطية بالإضافة إلى بريطانيا العظمى، والعالم الثاني الذي كان يطلق عليه العالم الاشتراكي، ويقوده الاتحاد السوفيتي الذي يدور في فلكه دول أوروبا الشرقية، وتنتمي إليه بعض الدول في آسيا وأبرزها بالقطع الصين ودول متناثرة في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، وأخيرًا العالم الثالث الذي يضم خليطًا غير متجانس من الدول النامية.

صاغت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية سياسة الاحتواء Containment لمواجهة المد الشيوعي في العالم، وهي سياسة كانت مثلثة الأبعاد، عسكرية عن طريق التحالفات وأبرزها حلف الأطلنطي، واقتصادية عن طريق مد دول العالم الثالث بالمساعدات حتى لا تتحول إلى الشيوعية، وثقافية بمكافحة الشيوعية ونشر قيم الليبرالية والرأسمالية.

في ظل هذا العالم المقسم إلى ثلاثة عوالم كان هناك ثبات نسبي في أوضاع الأمم وفي مواقع الدول. وكان يسمح لبعض الدول – بحكم حيويتها الفائقة – أن تصعد في سلم التميز الاقتصادي، وهكذا شهدنا بروز المعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب، وكذلك المعجزة اليابانية، ولكن تحول هاتين الدولتين إلى عملاقين اقتصاديين لم ينفِ أنهما في الواقع قزمان في مجال السياسة الدولية. وليس هذا غريبًا على كل حال لأن كلتا الدولتين هُزِمتا في الحرب العالمية الثانية وخضعتا لبرامج إعادة تأهيل سياسي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى أن نموهما السياسي – عكس انطلاقهما الاقتصادي – كان مقيدًا بضوابط أمريكية صارمة.

انتهى القرن العشرون بثباته النسبي الذي اختل اختلالًا عميقًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حوالي عام 1993، وتحول النظام الثنائي القطبية الذي دارت في رحابه أخطر المعارك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إلى نظام أحادي القطبية، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الفائقة وتميزها الاقتصادي ومبادراتها التكنولوجية وقوتها المعرفية.

غير أنه أخطر من هذا كله أن ظاهرة العولمة برزت بروزًا شديدًا، وهي عملية تاريخية تعد نتاجًا لتراكمات معرفية واقتصادية متعددة، أبرز أسبابها سيادة الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبح العلم بموجبها العنصر الأساسي في الإنتاج، بالإضافة إلى قيام الثورة الاتصالية الكبرى، ونعني البث الفضائي التليفزيوني، وأهم من ذلك ظهور شبكة الإنترنت بتداعياتها السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية بالغة العمق.

وترتب على بزوغ عصر العولمة نشوء عالم جديد له ملامح وقسمات، تختلف اختلافات جوهرية عن قسمات العالم التي كانت سائدة في القرن العشرين.

وقد حاولت مراكز أبحاث استراتيجية شتى في مختلف أنحاء العالم استشراف الملامح البارزة لهذا العالم الجديد. وقد أشرنا من قبل إلى وثيقة العالم عام 2020 التي أصدرها المجلس القومي للمخابرات الأمريكية، والتي رسم فيها مشاهد متعددة مستقبلية.

غير أننا لو ألقينا نظرة شاملة على مناهج استشراف مستقبل العالم في القرن الحادي والعشرين، لاكتشفنا أنها تقوم على ثلاثة أنماط من القراءات:

القراءة الأولى من منظور العلاقات الدولية، حيث يحاول من خلاله الباحثون استخدام مناهج وأدوات التحليل التقليدية في تحليل التغيرات التي لحقت بنمط توازن القوى. وبعض المحاولات الإبداعية هجرت هذه الأدوات التقليدية، وتبنت بعض المنهجيات الحديثة المستقاة أساسًا من أدبيات ما بعد الحداثة، لتلقي أضواء غير مسبوقة على مشكلات الأمن القومي. ومن الأمثلة البارزة عليها كتابات «البلوش» الفرنسي و«كامبل» الأمريكي.

والقراءة الثانية من منظور التحليل الثقافي الذي يركز على رؤى العالم المتغيرة، وعلى أنماط القيم، وأنواع التواصل بين المجتمعات، وعمليات التفاعل بين الثقافات. ومن الأمثلة البارزة عليها كتابات «جاك أتالي» الفرنسي و«صمويل هنتنتجون» الأمريكي.

والقـراءة الثالثـة مـن منظور فلسـفة التاريخ، ومـن أبـرز الأمثلة لها كتابـات «بـول كينـدي» الأمريكـي البريطانـي الأصـل، و«فرانسـيس فوكوياما» الأمريكي الياباني الأصل.

وبالرغم من الأهمية القصوى للتحليل النقدي لإنتاج الباحثين الذين تبنـوا هذه القـراءات المختلفة، بكل ما تحفل به من أفـكار ثرية، إلا أننا نعتقد أن جهدًا أساسـيا ينبغي أن يبذل للتعرف على الملامح الأساسـية لخريطة المجتمع العالمي الجديد، قبل الانغماس في مناقشـة وتحليل بعض الظواهر السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ويلفـت النظـر أن أهم مراكـز الاستشـراف العالمية قـد انتقلت من الولايـات المتحـدة الأمريكية وأوروبا الغربية إلـى اليابان، التي أقامت بعـض مراكزهـا الاسـتراتيجية شـراكة علميـة مـع أبـرز هـذه المراكز، وبالتالـي أصبحـت خريطـة العالـم الجديد التي رسـمتها أكثـر اكتمالًا؛ لأنها تضم الرؤى الغربية والنظرات الشرقية على حد سواء.

ويلفت النظر في هذا المجال المنشورات العلمية لـ «اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكوني ما بعد الحرب الباردة» وقد أصدرت هذه اللجنة كتابًـا بالـغ الأهمية بعنـوان «إعادة بناء نظـام كوني جديد: مـا بعد إدارة الأزمـة». وهـذا الكتـاب يتضمن في الواقـع خريطة معرفية استشـرافية للعالم الجديد في عصر العولمة.

وهذه الخريطة المرسومة تقوم على ركائز ثلاثة رئيسية:

المؤشـرات المتغيـرة للمجتمـع المعولـم، والفواعـل المتغيرة في المجتمع العالمي، وبنية المجتمع العالمي.

ونعـرض أولًا للمؤشـرات المتغيرة للمجتمع الكونـي كما حددتها هذه الوثيقة الاستشرافية.

تحـدد الوثيقة عشـرة متغيرات للمجتمـع الكوني تبـدأ بانهيار نفوذ الإيديولوجية وسيطرتها على مصائر الأمم.

ويقـوم هـذا المؤشـر الهـام علـى أسـاس أنـه بعـد الاسـتقطاب الإيديولوجي الحاد بين الرأسـمالية والشـيوعية، الذي دار طوال القرن العشرين، ونهاية الحرب الباردة وبزوغ النظام الدولي الأحادي القطبية، يمكن القول بأن العقود الماضية شـهدت انهيارًا سريعًا في التركيز على الإيديولوجيـة في المجتمع العالمي. وبالرغم من أن أنماطًا متعددة من الليبرالية والعقائد الدينية ستستمر في القيام بأدوار إيديولوجية، إلا أنها لن تكون هي العوامل التصادمية الرئيسية في المجتمع العالمي.

ومـن المهـم الالتفات إلـى أن تقلص نفـوذ الإيديولوجيـة في مجال الصراع العالمي لا علاقة له بالضرورة بالجدل الذي ثار في الستينيات حول نهايـة الإيديولوجية، وهي الفكرة التي روج لها عالم الاجتماع الأمريكي المعروف «دانيل بل»؛ وذلك لأنه صاغ هذه النظرية في سياق الصراع الحاد والعنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأراد منها التقليل من المكانة الإيديولوجية للشـيوعية، التـي كان لها تأثيرات بالغة العمق على توجهات عديد من الدول في العالم الثالث.

وقامت نظريته على أساس أن العامل الرئيسي في تقدم المجتمعات ليـس ضروريـا أن يكـون هـو الإيديولوجيـة؛ وذلـك لأن الإبـداع التكنولوجـي والتفـوق الاقتصـادي والنظـام الليبرالـي أهـم بكثير من العامل الإيديولوجي كما صاغته الشيوعية.

ومـن هنا يمكـن القـول إن هـذه الوثيقة الاستشـرافية التـي نعرض لخطوطها الرئيسـية، ترصد في الواقع بدقة ما رافق انهيار الإيديولوجية

من انهيـار للاقتصاديات المخططة. وقد أدى ذلـك إلى تغيرين بنيويين رئيسـيين: الأول منهمـا في مجـال نماذج الشـرق والغرب، والشـمال والجنوب التي رسمت على أساسها خريطة العالم في القرن العشرين.

وذلك لأن الشرق أصبح - في هذا المنظور الجديد - مجموعة من الأقطار التي تسـعى للحصول على رأس المـال والتكنولوجيا من دول الغرب. وهكذا أصبح الشرق شبيها بالجنوب في سعيه لموارد التمويل العالمية.

ولأن العوامـل الاقتصادية في المجتمع العالمي أصبحت لها أهمية متزايدة، فإن المجتمع الكوني سيتشكل من بنية أساسية تضم «الشمال» و«جنوبـا» جديدًا سـيضـم «الشـرق» القديم. وهذه البنيـة تغطي مجمل المجتمع العالمي، وتتضمن عملية إعادة بناء وتنمية لما يمكن أن يطلق عليه «الجنوب الجديد». وهذه الشـراكة الجديدة بين الشـمال والغرب يمكـن أن يطلـق عليها «الشـراكة المعولمـة» Global والتغيـر البنيوي الثاني سـيبدو فـي ازديـاد المكونات التنافسـية بين الولايـات المتحدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبي واليابان. وسـتكون العلاقـة مزيجًا من التنافس والاعتماد الاقتصـادي المتبادل في نفس الوقت. والعلاقة بين هذين المتغيرين البنيويين، ونعني الشـراكة الكونية والمنافسـة الثلاثية، ستتسـم إلى حد كبير بكونها «مباراة صفرية»، بمعنى أن مكسـب طرف هو خسارة للطرف الآخر. وهناك ثلاثة سيناريوهات تشكل هذه العلاقة المعقـدة. فقـد تحل هذه المنافسـة الضاريـة من خلال حلول سـلمية، وينجم عنها انقسامات تقليدية وثقافية من الشرق والغرب، وقد يحدث تقارب بين الاتحاد الأوروبي واليابان.

هـذه بصـورة موجـزة مفـردات المؤشـر الأول المتعلـق بانهيـار الإيديولوجية وتحولات الأمم في عصر العولمة.

7

أمريكا بين الفشل العسكري والانهيار الاجتماعي

صدقت نبوءة المفكر الاستراتيجي الأمريكي «بول كيندي» في كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى» الذي نشر منذ أكثر من ثلاثة عقود، حين صاغ – بناء على استقراء تاريخ الإمبراطوريات في العالم عبر قرون – قانونًا عامًّا مبناه: «إذا زادت التزامات الإمبراطورية الاستراتيجية عن إمكانياتها الاقتصادية فإنها تسقط».

وبناء على هذا القانون تنبأ بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستسقط في القريب بالمعنى التاريخي للكلمة؛ وذلك لأن الإمبراطورية التي أقامتها مدت خطوطها العسكرية إلى مختلف أنحاء العالم، تحت تأثير وهم استراتيجي أنها يمكن أن تهيمن عسكريا على كل بقاع الأرض في نفس الوقت، ووسعت من دوائر مصالحها القومية كما تدركها النخب السياسية الأمريكية الحاكمة، لتشمل ضبط المناخ العالمي، وحماية النفط وضمان تدفقه بسعر مناسب، ومواجهة صعود الصين في النظام الدولي، والمنافسة الاقتصادية لكل الدول المتقدمة بما فيها الاتحاد الأوروبي، ومحاربة الإرهاب في كل مكان في العالم.

وهذه الشبكة المعقدة من المصالح القومية الأمريكية الحقيقية أو المتوهَّمة، تحتاج إلى ميزانيات ضخمة للغاية، من شأنها أن تسقط أي اقتصاد في العالم حتى لو كان اقتصادًا عملاقًا كالاقتصاد الأمريكي.

وهكذا صدقت نبوءة «بول كيندي»، وها نحن نشهد عصر غروب الإمبراطورية العظمى. وهذا الغروب الطويل يتجلى في الفشل العسكري من ناحية، والانهيار الاجتماعي من ناحية أخرى.

والفشل العسكري الأمريكي يتمثل أولًا في الانسحاب المقدر للقوات المسلحة الأمريكية من العراق، بعد نجاحها نجاحًا ساحقًا في تمزيق نسيج المجتمع العراقي، وإثارة النعرات الطائفية فيه، ونشر الإرهاب ليصبح أسلوبًا للحياة، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد غزت العراق بزعم تحريره من ديكتاتورية صدام حسين، وتحويل نظامه السياسي ليصبح نظاما سياسيا ديموقراطيا نموذجيا، تحتذيه باقي البلاد العربية.

ويتجلى الفشل العسكري في سقوط آلاف الضباط والجنود الأمريكيين قتلى وجرحى، على يد جماعات المقاومة العراقية والعصابات الإرهابية في نفس الوقت، واضطرار القوات المسلحة الأمريكية إلى الانسحاب من المدن والمكوث في قلاع عسكرية بعيدة تحاشيًا للهجمات المدمرة.

غير أن الفشل العسكري الأعظم أصبح واضحًا فعلًا الآن في أفغانستان، التي لم تستطع القوات المسلحة الأمريكية بعد تسع سنوات من غزوها وإسقاطها لنظام طالبان أن تهيمن عليها عسكريًا. والأخطر من كل ذلك أنه بالرغم من أن القائد العسكري الأمريكي هناك، وهو

الجنرال ماكريستال، قد حاول أن يبتز الرئيس أوباما وطلب منه زيادة القوات العسكرية، وإرسال 80 ألف ضابط وجندي لتحقيق النصر على طالبان، فإن أوباما بعد تفكير دام ثلاثة شهور كاملة وهو يوازن بين المكاسب والخسائر المتوقعة، أرسل له حملة عسكرية جديدة مكونة من 30 ألف مقاتل فقط.

وبناء على هذا المدد تم التخطيط للقيام بأكبر حملة عسكرية ضد طالبان، وتقدمت القوات الأمريكية مصحوبة بقوات حلف الأطلنطي إلى إقليم هلمند للسيطرة عليه، ففوجئوا بعدم وجود مقاتلي طالبان؛ لأنهم انسحبوا إلى دروب الجبال التي يعرفون تضاريسها جيدًا حتى ينقضُّوا من جديد على القوات الأمريكية المهاجمة.

ولم يهنأ الأمريكيون طويلًا بتوغلهم في الإقليم بلا خسائر تذكر؛ إذ سرعان ما ظهر قنَّاصة طالبان لكي يوقعوا بضحايا متعددين في صفوف القوات الأمريكية والأطلسية.

ويلفت النظر بشدة أن الكاتب المعروف «روبرت فسك» وصف هذه الحملة العسكرية التي روجت لها أبواق الدعاية الأمريكية، بأنها أشبه بسهم في الظلام ؛ وذلك لأن القوات الأمريكية تتوغل في إقليم أفغاني لا تعرف تضاريسه جيدًا، لتحقيق أهداف غير محددة بدقة، وبصورة عشوائية حقًّا.

وبالتالي تنتظر القوات المسلحة الأمريكية هزيمة ساحقة على يد مقاتلي طالبان، الذين أصبحوا يسيطرون على أغلب الأراضي الأفغانية، في حين عجز نظام كرزاي العميل بفساده، والقوات الأمريكية بأسلحتها، على وقف المد الطالباني الذي يُتوقع أن يهيمن في القريب على كل الأقاليم الأفغانية.

وبالتالي سيتجلى الفشل العسكري الأمريكي الذريع، وخصوصًا أن الرئيس أوباما اعترف به ضمنًا حين قرر سحب القوات الأمريكية نهائيا في شهر يوليو 2011.

وهذه الهزيمة شبيهة تمامًا بهزيمة أمريكا في حرب فيتنام، ولذلك لم يكن غريبًا أن يقرر بعض الكتاب الأمريكيين أن أشباح فيتنام تلوح في أفق أفغانستان.

غير أن الفشل العسكري للإمبراطورية الأمريكية لا يعادله سوى إمكانية فشل المجتمع الأمريكي ذاته. وهذا الفشل الاجتماعي - كما عبر عن ذلك كاتب آسيوي مرموق هو «كيشور مبهوباني» في مجلة ويلسون الفصلية - يطلق عليه بمصطلحات علم الاجتماع الانهيار الاجتماعي. ويعني ذلك على وجه الدقة انحدار القيم الثقافية وسقوط المؤسسات الاجتماعية بكافة أنواعها.

وهذه المقالة الهامة عنوانها المثير هو «هل المجتمع الأمريكي مهدد بالفشل؟»، وقد عرض الأستاذ محمود عبده موجزًا ممتازًا لها على شبكة الإنترنت.

ويحدد هذا الباحث الآسيوي المرموق ستة أسباب تشير إلى احتمال فشل المجتمع الأمريكي أو انهياره.

والسبب الأول يتمثل في عيوب جسيمة أصابت «التفكير الجمعي الأمريكي»، والدليل على ذلك وقوع الأزمة المالية الكبرى التي نجمت - في أحد جوانبها - عن قبول المجتمع الأمريكي بالافتراضات الخاطئة من قبل خبراء الاقتصاد الأمريكي، من أن الأسواق المالية غير الخاضعة للتنظيم التي لا تتدخل الدولة في ضبطها، من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي وخدمة الصالح العام.

وقد ثبت زيف هذه المقولة لأن هدف خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال المضاربين، كان في الواقع زيادة ثرواتهم الشخصية على حساب الصالح العام.

والسبب الثاني للانهيار هو تآكل قيمة المسئولية الفردية، مع أن هذه القيمة من بين القيم الرئيسية التي قام عليها نسق القيم الأمريكي. والدليل على ذلك استمرار العجز المزمن في الميزانية الاتحادية، وعدم استعداد أي إدارة أمريكية للاعتراف بالمسئولية عن هذا العجز، بالإضافة إلى خوف الساسة الأمريكيين من مسألة زيادة الضرائب مع أنها أصبحت أساسية لأي مجتمع حديث.

ويؤكد تآكل قيمة المسئولية الفردية شيوع ثقافة اللامبالاة الفردية وغياب المسئولية.

والسبب الثالث للانهيار هو سوء استخدام القوة الأمريكية، سواء القوة العسكرية أو السياسية.

لقد تحدثنا من قبل عن سوء استخدام الإمبراطورية العظمى لقوتها العسكرية سواء في العراق أو أفغانستان، ومن ناحية أخرى طيش حملاتها ضد الإرهاب في العالم، وخصوصًا ضد تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، مع أنها هي التي صنعته أيام الغزو السوفيتي لأفغانستان.

وإذا أضفنا إلى ذلك سوء استخدام القوة السياسية الأمريكية، الذي يتمثل في الانحياز الفاضح للسياسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني؛ مما أجج مشاعر الملايين من المسلمين من ناحية، وانسحاب أمريكا من معاهدة «كيوتو» من ناحية أخرى مما أعاق

سياسـات مكافحة الاحتباس الحراري على مستوى العالم، لأدركنا أن سوء استخدام القوة الأمريكية أحد أسباب انهيارها في نفس الوقت.

ونصل إلى السبب الرابع من أسباب الانهيار، وهو أنه خلف الواجهة البراقة للنظام السياسي الديموقراطي الأمريكي يقبع أكثر النظم السياسية فسادًا في العالم؛ وذلك لأن الفساد الأمريكي له بنية عضوية متماسكة، حيـث تتسـاند جماعـات المصالـح في المؤسسـة العسـكرية وأقطاب الصناعة ومديرو البنوك والشركات المالية، حتى يمارسوا الفساد واسع المدى بالاسـتناد إلـى القانون، بعـد تحريف نصوصـه والانحراف في تفسير قواعده.

غير أن أخطر أسـباب الانهيار هو سـقوط «العقد الاجتماعي» الذي قام على أساسـه المجتمـع، والذي مبناه أنه يبقى قويًّا ومتماسـكًا مادام كل مواطن لديه فرصة متساوية للنجاح.

مـع أن هـذه القيمة في ذاتها كانت أسـطورة؛ لأن الواقع الاجتماعي كان يكذبها كل يوم بحكم الفجوة بين القيمة والممارسة الفعلية، إلا أنها كانـت مفيدة لأنها شـحنت الناس بحماس جعلهم يكِـدّون ويكدحون على أمل تحقيق النجاح بمفهومه الأمريكي.

وممـا يؤكـد انهيـار العقـد الأمريكـي الـذي كان يعطـي المواطنين عمومًـا الأمل في الصعود إلى قمة السـلم الاجتماعـي عبر آلية الحراك الاجتماعـي، هـو هبـوط معـدلات الحـراك الاجتماعي إذا مـا قورنت بمعدلات الحراك الاجتماعي في أوروبا الغربية على سبيل المثال.

ونصل أخيرًا إلى المظهر الأخير من مظاهر فشل المجتمع الأمريكي، وهو يتمثل في نمط الاسـتجابات الأمريكية للعولمة، الذي يكشف عن فشل هيكلي للمجتمع الأمريكي.

فقد ظـن الأمريكيون أنهم الأقدر في مجال المنافسـة العالمية، غير أنه تبين لهم أن الهنود والصينيين أصبحوا أكثر تنافسـية منهم في مجال المهارات العمالية والفنية.

ومـن هنـا أصبحـت هنـاك حاجـة ماسـة لإعـادة هيكلـة الاقتصـاد الأمريكـي، وخصوصًـا بعد الأزمـة الاقتصادية الكبرى التـي أثبتت أن هناك خللًا عميقًا في العلاقة بين الدولة والسوق.

هل هناك حل لوقف الانهيار؟

لقـد أصبـح النظام السياسـي الأمريكـي رهينة للمصالـح الخاصة؛ ولذلـك ليس هنـاك حل إلا إذا ضحـى أصحاب المصالـح وجماعات الضغـط بجزء من أرباحهـم الخرافية وتراكماتهم الرأسـمالية المهولة. ترى هل يفعلون ذلك أم سيسير التيار في اتجاه الانهيار الحتمي؟

تشهد سجلات التاريخ على أن انهيار الإمبراطوريات العظمى نتيجة تفاعلات الضعف المعقدة، يمكن أن يحدث ولو بعد حين.

8

عقدة الكراهية في العلاقات الدولية

هل يمكن للكراهية التي تنمو - لأسباب متعددة - بين شخص وآخر أن تمارس بين دولة ودولة أخرى، أو بين شعب وشعب آخر، أو بين ثقافة وثقافة أخرى مختلفة؟

الإجابة التي قد تبدو غريبة حقًّا هي نعم! ونقول ذلك ليس على سبيل التأمل النظري، ولكن من واقع الخبرة التاريخية العالمية، وخصوصًا الممارسات التي تمت في القرن العشرين التي امتدت حتى وقتنا الراهن.

لدينا أولًا شعور الكراهية الذي كان متأصلا في فرنسا ضد ألمانيا نتيجة الهزائم التي لاقتها على أيديها. ومن ناحية أخرى كان الشعب الألماني نتيجة تربية سياسية خاطئة يفرط في تضخيم ذاته والفخر بقدراته وأصالته، وفي نفس الوقت يسرف في التقليل من ثورات الشعب الفرنسي؛ مما ولد شعورًا بالكراهية من الشعب الفرنسي ضد الشعب الألماني.

ثم جاءت من بعدُ حقبة ألمانيا النازية وصعود هتلر إلى السلطة، بعد نجاحه في انتخابات ديموقراطية وانقلابه عليها وتحويل النظام

السياسي الألماني إلى ديكتاتورية صريحة. في هذه الحقبة تبنى هتلر في ضوء عقيدته النازية التي فرضها بقوة القمع، واستبطن آراء عنصرية شديدة التطرف عن سمو الجنس الآري على غيره من الأجناس.

وأخطر من ذلك نظرة الدونية للشعوب الأخرى باعتبارها متخلفة وبدائية إذا ما قورنت بالسمو الألماني والعبقرية الآرية.

وكان طبيعيًّا أن تشعر الدول الأوروبية بكراهية هذه الدولة العنصرية ألمانيا، وأهم من ذلك توقع سياسات عدوانية تمارسها ألمانيا بحكم عقيدتها النازية، وهذا ما حدث بالفعل. إذ باشر هتلر بعد أن بنى قوة عسكرية هائلة تهديد الدول المجاورة له، ثم بدأ في غزوها دولة إثر دولة بعد هجوم عسكري كاسح، واستطاع بمهارة عسكرية فائقة في غزوه لفرنسا أن يتجاوز خط «ماجينو» الدفاعي الفرنسي، الذي ظنت الدولة الفرنسية أنه يمكن أن يحميها من الغزو، ودخل فرنسا بحركة التفاف بارعة من الحدود البلجيكية، وهكذا سقطت فرنسا فريسة العدوانية النازية في أسابيع قليلة.

ومن الطبيعي أن يمارس الشعب الفرنسي – في ضوء هذه الوقائع– شعورًا عميقًا بالكراهية ليس فقط ضد الدولة الألمانية النازية، ولكن ضد الشعب الألماني ذاته.

وقد كان مشهد استعراض الجيش الألماني لقوته الباطشة وهو يمر تحت قوس النصر في باريس، مُذِلًّا للغاية للشعب الفرنسي، وباعثًا على تبلور مرارة شديدة لكل ما هو ألماني.

ونفس مشاعر الكراهية مارستها الدول الأوروبية ضد إيطاليا الفاشية بزعامة موسوليني الذي أراد أن يقلد هتلر في كل ممارساته؛ ولذلك لم

يكـن غريبًا أن يتحالـف مع ألمانيا، ثم مع النظـام الإمبراطوري الياباني ذي النزعة العسكرية العدوانية إزاء جيرانه في آسيا لتكوين ما أطلق عليه «دول المحـور» التي اشـتبكت مع «دول الحلفاء» فـي الحرب العالمية الثانية التي ستظل إحدى معالم القرن العشرين الدامية.

وإذا نظرنـا إلى الصراع الإيديولوجي الضاري الذي دار بين الاتحاد السوفيتي بعد نشوب الثورة البلشيفية في روسيا عام 1917، وبين الدول الرأسمالية التي بادلت الاتحاد السوفيتي الكراهية خوفًا من امتداد نفوذ الشـيوعية إلى عقر دارها، لأدركنا أن هذا الصراع ولَّد مشـاعر للكراهية ليس بين الدول فقط، ولكن بين الشعوب المختلفة في نظمها السياسية أيضًا.

ولذلـك طبقـت الولايات المتحـدة الأمريكيـة زعيمـة العالم الحر مـا كان يطلـق عليـه سياسـة «الاحتـواء» Containment بعـد الحـرب العالميـة الثانية عام 1945 فـي محاولة منها لصد موجات الإيديولوجية الشيوعية المتدفقة، ومن هنا نشأ ما يطلق عليه «الحرب الباردة الثقافية» التـي قـام فيها كل طرف، ونعني الاتحاد السـوفيتي مـن جانب والدول الغربيـة مـن جانب آخـر، بتفنيد الحجـج الإيديولوجية للآخـر. بمعنى أن السـوفيت قاموا بجهود فائقة لنقد الرأسـمالية كنظام سياسـي فلسفيًّا وسياسـيًّا، وكذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقد الماركسـية وتطبيقاتها الشـيوعية نقدًا بالغ الحدة والعنف، واسـتخدمت في سـبيل ذلك وسائل شتى.

لمـاذا تثـار كل هـذه الممارسـات العالميـة التي دارت مـن قبل بين الدول والشعوب؟

يناقَش هذا الموضوع كأساس لتحليل مشاعر الكراهية المتنامية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في كل أرجاء العالم.

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق زعمائها السياسيين في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وبعض مثقفيها ومن يقومون بالإعلام فيها، هي التي فتحت الموضوع بعد أحداث سبتمبر الإرهابية الشهيرة التي قام بها إرهابيون عرب ومسلمون - حسب الرواية الرسمية الأمريكية - وضربوا معاقل القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية.

وهكذا ارتفع السؤال الشهير: لماذا يكرهوننا؟ أثير هذا السؤال وكأن من أثاروه قد أصابهم عمى البصيرة، ولم يدركوا أن السياسات الأمريكية ذاتها في ميادين متعددة هي سبب الكراهية، التي تمارسها شعوب متعددة في العالم تنتمي إلى ثقافات جدّ متنوعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو بمعنى أدق ضد السياسات الأمريكية العدوانية، وليس إطلاقًا ضد الشعب الأمريكي.

ولو رجعنا إلى الكتاب الهام الذي ألفه كل من «ضياء الدين سردار» و«ميريل وين دافيز» الذي نشر عام 2002 وترجم إلى 22 لغة، وعنوانه «لماذا يكره العالم أمريكا؟» لوجدنا أعمق تحليل ثقافي لظاهرة الكراهية العالمية للسياسات الأمريكية (نشرت مكتبة العبيكان ترجمة عربية ممتازة لهذا الكتاب عام 2005 قام بها معين الإمام).

ويقرر الكتاب أن هذا السؤال الرئيسي - يعني لماذا يكره الناس أمريكا - ثار أساسًا بعد الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية، وازداد تواترًا بعد الغزو العسكري الأمريكي للعراق، وما

سبق الغزو من رفض عديد من الدول استصدار قرار من مجلس الأمن يقرر شرعية الغزو حتى من قِبل بعض حلفاء أمريكا، ولا شك أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدث تعاطف عالمي مع أمريكا نظرًا لفظاعة الحدث وعدد الضحايا الأبرياء الذين قتلوا نتيجة له. غير أن لحظة التعاطف هذه سرعان مازالت بعد الغزو العسكري لأفغانستان الذي تلاه الغزو العسكري للعراق الذي كان محل خلاف عالمي.

والحقيقة أننا لو درسنا نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت في دول أوروبية متعددة، قبل الأحداث الإرهابية التي وُجِّهت ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لاكتشفنا أن أعدادًا كبيرة ممن تم استطلاع رأيهم في هذه البلاد، كانت اتجاهاتهم بالغة السلبية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه الاتجاهات السلبية ترد إلى عدم موافقتهم على السياسات الأمريكية في ميادين متعددة.

وفي مقدمة هذه الميادين ميدان البيئة؛ وذلك لأن الولايات المتحدة انسحبت من معاهدة «كيوتو» التي سبق أن وَقَّعت عليها. وهذه المعاهدة تختص بالمحاولة العالمية لضبط المناخ العالمي؛ سعيًا وراء المجابهة الإيجابية لظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيرها المرير على الكون؛ وبالتالي على الحياة الإنسانية، وقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي على قمة الدول التي تنبعث منها الغازات السامة بحكم اتساع نطاق التصنيع فيها، وعدم تزويد المصانع بالآليات اللازمة للتحكم في انبعاث هذه الغازات.

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من المعاهدة وخالفت الإجماع العالمي؛ لأنها لم ترد أن تتحمل كلفة إعادة تهيئة مصانعها لمواجهة انبعاث الغازات السامة.

وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية حين انسحبت من معاهدة تخفيض انتشار الصواريخ؛ مما هدد بحدوث سباق بين الدول في مجال امتلاك صواريخ بعيدة المدى كما شهدنا في السنوات الأخيرة، مما يهدد السلام العالمي.

ومن ناحية أخرى استخدمت الحكومة الأمريكية سلطاتها للدفاع عن مصالح منتجي ومصنِّعي المحاصيل المعدلة وراثيًا رغم معارضة ونفور وقلق المستهلكين في أوروبا، وحتى الجياع في دول العالم الثالث الفقيرة. وهكذا يمكن القول إن الكراهية لأمريكا نبعت من استمرارها في ممارسة سياسة القوة والهيمنة لتحقيق مصالح قومية ذاتية وضيقة.

ويمكن القول إننا نتفق مع ما خلص إليه كتاب «لماذا يكره العالم أمريكا؟» الذي سبق أن أشرنا إليه من أن الكراهية هي أسوأ الأسس الممكنة لإقامة العلاقات بين البشر عمومًا والأمم على وجه الخصوص.

وفي تقديرنا أن العالم بحاجة إلى وضع قواعد تأسيسية جديدة للحوار والاختلاف في الرأي، وذلك لتجسير الفجوة بين أمريكا وباقي دول العالم.

ليس ذلك فقط بل لجعل حوار الثقافات هو الأسلوب الأساسي الذي ينبغي الاعتماد عليه في مجال التفاهم بين الأمم والشعوب.

9

التحليل الثقافي للفضاء المعلوماتي

يمكن القول إننا نعيش في بداية الألفية الثالثة عصر العولمة بكل أبعاده. والعولمة لو شئنا أن نقدم لها تعريفًا إجرائيًا لقلنا إنها «سرعة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار والخدمات والبشر من مكان إلى مكان، بغير حدود ولا قيود».

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الثورة المعلوماتية الكبرى، التي تتمثل في البث الفضائي عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت، وبين العولمة؛ ذلك أن هذه الثورة المعلوماتية عمَّقت من التجليات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية للعولمة؛ لأن العالم أصبح متصلا Connected ببعضه بعضًا على مستوى الدول والحكومات والشعوب والأفراد.

ونشأ ما يطلق عليه نموذج المجتمع الشبكي Network Society حيث تفيض فيه التدفقات المتنوعة وتتفاعل الأفكار والآراء، وتتبلور سياسات الحكومات، وتنمو في نفس الوقت حركات الاحتجاج الإلكترونية.

وقد برزت في إطار هذا المجتمع الشبكي ظاهرة التدوين، وبرز نوع جديد من المثقفين هم المدوِّنون.

ويمكن القول إنه من أهم التغيرات التي لحقت ببنية المجتمع العالمي، هو الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي Global Information Society.

ومجتمع المعلومات يأتي بعد مراحل مر بها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيرًا إلى تكنولوجيا المعلومات.

وتُستمد سمات مجتمع المعلومات أساسًا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، التي يمكن إجمالها في ثلاث سمات:

أولاها: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت؛ لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

وثانيتها: أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسان على اختيار أكثر القرارات فعالية.

وثالثتها: أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء)، وتعميق العمل الذهني (من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان)، والتجديد في صياغة الأنساق، وتُعنى بتطوير النسق الاجتماعي.

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات في عدد من الملامح:

أول ملمح هو المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) في صورة شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، التي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع.

والملمح الثاني أن الصناعة القائدة ستكون هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي.

والملمح الثالث هو أن النظام السياسي سيتحول لكي تسوده الديموقراطية التشاركية، ونعني السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة.

وسيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز، ومتكاملة بطريقة طوعية. وستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادي، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

غير أن أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات، ستتمثل في مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائي منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكوني.

وقد يبدو أن هذه الصورة التي رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام، غير أن مجتمع المعلومات الكوني ليس في الواقع حلمًا، بقدر ما هو مفهوم واقعي، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات. وهناك ثلاث أدلة تؤكد هذا القول:

أولها: أن العولمة Globalization ستصبح روح الزمن في مجتمع المعلومات القادم. ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص في الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية، والانفجار السكاني، والفجوات العميقة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب.

وثانيها: أن تنمية شبكات المعلومات الكونية، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالميًّا، وكذلك الأقمار الصناعية، ستؤدي إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات، وتعمق الفهم، وهذا من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة.

وثالثها: أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية، وسيتحول النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم على السعي إلى الربح إلى نظام تأليفي ذي طابع اجتماعي يسهم فيه الجميع.

غير أنه لا ينبغي أن يقر في الأذهان أن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني عملية هينة؛ وذلك أنه يقف دونها تحديات عظمى، ينبغي مواجهتها. وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول «ديموقراطية المعلومات»، التي هي الشرط الموضوعي الذي لابد من توفره؛ وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية.

وديموقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات. أولها: حماية خصوصية الأفراد، وتعني الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. والمقوم الثاني هو الحق في المعرفة، ونعني حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية، التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرًا جسيمًا.

ونأتـي بعد ذلك إلى حق اسـتخدام المعلومات، ونعنـي بذلك حق كل مواطن في أن يسـتخدم شـبكات المعلومات المتاحـة وبنوك البيانات، بسـعر رخيـص، وفي كل مكان، وفي أي وقـت. وأخيرًا نصل إلى ذروة مسـتويات ديموقراطيـة الإعـلام، ونعنـي حـق المواطن في الاشـتراك المباشـر فـي إدارة البنيـة التحتية للإعـلام الكوني، ومـن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية.

وثاني التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكوني، هو تنمية الـذكاء الكوني، وهو يعني القدرة التكيُّفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. والذكاء يمكن تعريفه – بشكل عام– بأنه القدرة على الاختيار العقلاني للفعل الإنسـاني لحل المشـكلات. ويبدأ الذكاء بالمسـتوى الشـخصي لدى الأفراد، ثم يتطور ويتعمق إلى مسـتوى الذكاء الجمعي. وداخل الجماعة يُفترض أن الذكاء الشخصي للأفـراد سـيتألف وينسَّـق بينـه لتحقيـق الأهـداف العامـة لتغييـر البيئة الاجتماعيـة، وهو مـا يطلق عليه الـذكاء الاجتماعي. وهـو بذاته الذي يمكـن أن يتطـور ليصبح ذكاء كونيًّا، حيث سيتشـكل مـن خلال الفهم الكوني المتبادل، الموجَّه لحل المشكلات الكونية، كما ظهر أخيرًا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية، التي تشارك فيها مختلف الـدول في الوقت الراهن. ويصلح موضـوع البيئة مثالًا نموذجيًّا لإبراز تبلـور الوعي الكوني، بعدما ظهرت النتائج السـلبية لمجتمع الصناعة، ومـا أفـرزه من ضـروب متنوعة من تلوث المـاء والهـواء والتربة. ومن المؤكد أننا سنشهد في وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة، وتشريعات دولية، سـيكون من شـأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السـائدة. ومن هنا يحق لنا القول إنه وعلى عكس ما يبدو حديثًا نظريًّا،

فإننا نشهد في الوقت الراهن بدايات تشكل الوعي الكوني الذي لم يبرز فقط في موضوع البيئة، وإنما وربما أهم من ذلك، ظهر في موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها، خلاصًا من سيناريو فناء البشرية، الذي كان سائدًا في عصر توازن الرعب النووي. هذا الوعي الكوني الذي يتعمق كل يوم، هو في الواقع ليس سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات العالمي.

وما ذكرناه بصدد مجتمع المعلومات العالمي لا يعني أن هناك إجماعا بين الباحثين حوله، أو حتى حول إمكانية تحقيق مجتمع المعلومات العالمي.

ويرد ذلك إلى أن هناك خلافات شتى بين الباحثين حول توصيف الثورة المعلوماتية ذاتها، وبصدد مجتمع المعلومات العالمي، وهل هو مجرد صيغة نظرية، أو هو محض إيديولوجيا يروِّج لها عدد من الباحثين، بالإضافة إلى الشركات الكبرى العاملة في ميدان تكنولوجيا الاتصالات.

وهناك رأي لأحد العلماء الثقاة يقرر أن الثورة المعلوماتية، التي ما زالت في بداياتها الأولى، هي أساسا ثورة تكنولوجية حلت محل الثورة الصناعية، وتمثل في الواقع حضارة جديدة ستتجاوز التقسيمات الطبقية القديمة التي سادت في المجتمعات الطبقية، وميزت بين من ينتجون إنتاجا مباشرا ومن يديرون عملية الإنتاج.

وعلى هذا، فتقسيم العمل القديم بين من يفكرون في سياق عملية الإنتاج وبين المستبعَدين من عملية التفكير، سقط لأنه سيظهر تقسيم جديد للعمل بحكم طبيعة الثورة المعلوماتية ذاتها. فنحن الآن أمام

عمليـة جديدة تماما ، هي إنتاج المعلومات، وهكذا نشـأ تقسـيم جديد للعمـل بين هؤلاء المنغمسـين في الإنتاج المـادي وأولئك المختصين بمعالجة المعلومات.

ويتساءل بعض الباحثين: كيف يمكن توصيف هذه الثورة ؟

هـل هي كما يتردد في بعض الكتابات «ثورة صناعية ثانية» أو «ثورة علمية وتكنيكية» أو «ثورة معلوماتية» ؟

ويقـررون أن الوصف الصحيح لها أنها ثـورة معلوماتية، وذلك بناء علـى تحليلهـم المتعمق للشـورة الصناعيـة، ومقارنتها بصـورة منهجية دقيقة مع الثورة التكنولوجية الراهنة.

والواقع أن العلم الاجتماعي بكل فروعه، نشط في العقدين الأخيرين في دراسـة وتحليل كل أبعاد التغيرات العميقـة في مجال بنية الاقتصاد العالمي، التي غيرت منها بصورة جوهرية ظاهرة العولمة بكل أبعادها، بالإضافـة إلى تحليـلات عميقة للشـورة المعلوماتيـة وأدوات الاتصال الحديثة.

وتبرز من بين هذه الأعمال العلمية مؤلفات تتسم بتبني منهج علمي اجتماعي شـامل، يستفيد من تعدد المداخل العلمية، ومن أبرزها كتاب الباحـث الفرنسـي فيليب انجلهـارت «الإنسـان العالمـي» الصادر في باريس عام 1996.

وهو يدعو إلـى ضرورة «إعادة بناء المجتمع» من خلال رد الاعتبار للأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية.

ويبـدو عمق تحليل انجلهارت في أن العولمة بشـعاراتها الصاخبة، حـول حريـة السـوق وحريـة التجـارة وحريـة انتقـال رؤوس الأموال

وضـرورة الخصخصة وتشـجيع الحافز الفردي إلى غيـر ما حدود، قد أدت سياسـيا إلـى الدعـوة لتقليص سـيادة الدولـة من ناحيـة، ودفعها للانسـحاب من مجال الرعاية الاجتماعية للمواطنين من ناحية أخرى، بالإضافـة إلى إعلاء الربحية على كل القيـم الثقافية والاجتماعية. ومن شـأن هـذه التطورات تخليـق مجتمعات خاليـة من المضمـون الثقافي والاجتماعـي، بالإضافـة إلى عـدم الاهتمام بالإفقـار المتزايد لملايين المواطنيـن في العالم ممن ينتسـبون إلى الطبقات المتوسـطة والفقيرة. وهي نتيجة بائسة تدل على عقم اختيارات العولمة المتوحشة.

ومـن هنـا تصاعدت الدعـوات لإعـادة صياغـة سياسـات العولمة لتصبح ذات وجه إنسـاني. ومن ناحية أخـرى، اهتمت بعض الأبحاث المتعمقة بتشريح «بنية الرأسمالية الجديدة» الصاعدة التي تقع في قلب ظاهـرة العولمة، وبيان مفاهيمها وآلياتها، التي تختلف عن الرأسـمالية الدولية السابقة.

ويمكـن القـول إن أبـرز إنجـاز نظـري علـى الإطـلاق فـي دراسـة التغيـرات الكبـرى فـي العالـم حققـه عالـم اجتمـاع أمريكـي من أصل أسـباني هو مانويل كاستلز، الذي أخرج عام 1996 ثلاثية فريدة تتضمن أشـمل نظريـة حتى الآن فـي تحليل وفهـم عصر المعلومـات. وعنوان كتابه «عصـر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة» ويقع في ثلاثة أجـزاء: الجزء الأول عنوانه «صعود المجتمع الشـبكي» والجزء الثاني عنوانه «قوة الهوية» والجزء الثالث عنوانه «نهاية الألفية».

وبنـاء على هـذا العرض المتكامل للفضـاء المعلوماتي، يمكن فيما بعد أن نقدم خطوات أبعد في مجال التحليل الثقافي للعالم المعاصر.

10

ثغرة ديموقراطية في الآفاق المسدودة

ترى ما الذي يعنيه هذا التطور الحضاري الهائل الذي شاهده جيلنا، ونعني الانتقال التاريخي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي؟

إنه يعني ببساطة أن فضاء عامًّا جديدًا في مجال الاتصال الإنساني قد تخلق، وأصبح البشر من كل الجنسيات، والذين ينتمون إلى كافة الثقافات الإنسانية المعاصرة، يتفاعلون عبر شبكة الإنترنت، التي يطلق عليها الشبكة العنكبوتية لتعدد مساراتها وتنوع دورها، والابتكارات التكنولوجية الهائلة التي تأخذ طريقها إليها كل يوم.

ونشأ ما يسمى التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ونقل الملفات وغرف النقاش والمجموعات البريدية. ثم ظهرت المدونات وبرز جيل جديد من المتفاعلين يطلق عليهم «المدونون». وسرعان ما انتشرت المدونات ووصل عددها على مستوى العالم إلى الملايين. ثم ظهرت ثورة «الفيس بوك» الذي نشأ كشبكة اجتماعية للتفاعلات بين الأصدقاء وزملاء الدراسة، غير أنه سرعان ما تحول إلى آلية ذائعة للتفاعل السياسي والتواصل الفكري والإيديولوجي. وكما سبق أن

قررنـا أن مجتمع المعلومات العالمي ليس هـو تكنولوجيا المعلومات فحسب، ولا يمكن اختزاله في استعمال الحواسب الآلية مهما تعددت هـذه الاسـتخدامات، ولكنه نموذج حضـاري متكامل يقـوم على عدة أسـس هي الديموقراطية والشـفافية وحرية تـداول المعلومات مجانا، وبالنسبة لأي مواطن.

ومعنـى ذلك ببسـاطة أنـه ليس هنـاك مجتمع معلومـات حقيقي إذا لم تتوفـر الديموقراطية، وإذا غابت الشـفافية، وإذا وضعت عقبات في طريق تداول المعلومات.

ولـو طبقنا هـذه المبادئ علـى مجتمع المعلومات العربي الناشـئ، فسـرعان مـا يتبيـن أنه فـي الواقع مـازال يحبو ولـم يتخطّ بعـد مرحلة الطفولة.

ويـرد ذلك إلـى أن العالـم العربي يمـر بأزمـة ديموقراطيـة عميقة، وتغيب فيه لأسباب شتى الشفافية الواجبة، وتوضع عقبات متعددة أمام حرية تداول المعلومات.

والأزمـة الديموقراطيـة العربيـة لها جـذور تاريخية عميقـة، كما أن تجلياتهـا أصبحت فـي عصر العولمـة والسـماوات المفتوحة واضحة للعيان.

وهـذه الأزمـة ليـس مـن السـهل حلهـا، وذلـك للطابـع الشـمولي والسلطوي لعديد من الأنظمة السياسية العربية.

وقـد أدت سـلطوية هـذه الأنظمة بمـا تتضمنه من وضـع قيود على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم، إلى إقصاء ملايين الشـباب

العرب عن العمل بالسياسة، ومن هنا نشأت مشكلة أزمة المشاركة السياسية، التي يدل عليها انخفاض مستوى المشاركة في الانتخابات بكافة أنواعها، وتدني معدلات الانضمام إلى الأحزاب السياسية إن وجدت. وبالتالي أصبحت هذه النظم السياسية لا تمثل المجتمعات التي تحكم فيها تمثيلًا صحيحًا، وخصوصًا أن حوالي خمسين في المائة من المواطنين في العالم العربي من الشباب.

وهذه القيود المفروضة على الشباب في الوطن العربي يوجد مثيل لها حتى في المجتمعات الديموقراطية المتقدمة. ودفعت تلك القيود إلى بروز دور المدونات Blogs، وهي صفحات يتم إنشاؤها على الإنترنت تحتوي على سجل من المعلومات والتدوينات متسلسلة زمنيًّا، وتتمثل في نصوص وصور وبرامج ومواد صوتية.

وأصبحت المدونات منذ نشأتها عام 1966 أداة هامة في تشكيل مجتمعات معلومات قائم على الديموقراطية، نظرًا لعدم وجود رقابة عليها، وعدم وجود وسيط بين المدونين والجمهور، وعدم خضوع المدونات للتحكم؛ مما يطرح تحفظات سياسية وأخلاقية حول مضمونها.

ويمكن القول – وفقًا لبعض التقديرات – إن المدونات استقطبت أكثر من 50 مليون شخص، ووصل عدد المدونات في كل أنحاء العالم بحسب بيانات أبريل 2007 إلى 70 مليون مدونة.

وقد أورد تقرير نشره «مركز دعم القرار» التابع لمجلس الوزراء المصري معلومات بالغة الأهمية عن المدونات العربية. وهو يقدر عددها بما فيها المدونات المصرية مضافًا إليها المدونات العربية التي

تدون بلغات أخرى، بما يصل إلى 490 ألف مدونة، وهو ما يعادل 0.7٪ من حجم المدونات عالميا.

والمدونات باعتبارها صيغة مستحدثة تمامًا من صيغ التفاعل عبر الفضاء المعلوماتي لها أنواع متعددة، وقد استطاع تقرير مجلس دعم القرار المشار إليه تصنيفها إلى سبعة أنواع:

لدينا أولًا مدونات متنوعة الاهتمامات وتعالج موضوعات مختلفة.

ولدينا ثانيًا مدونات سياسية وهي التي تهمنا على وجه الخصوص، لمعرفة هل ستتمكن من خرق جدار السلطوية العربية؟

وهناك مدونات شخصية تدور موضوعاتها حول الحياة الشخصية للمدون وانطباعاته عن عديد من أمور الحياة.

كما توجد مدونات ثقافية تنشر فيها الاهتمامات الأدبية والفنية والفكرية لصاحبها.

ويضاف إليها مدونات دينية واجتماعية وذات اهتمامات علمية وتكنولوجية.

ويعنينا هنا على وجه الخصوص أن نقف بالتحليل أمام المدونات السياسية. ونستطيع أن نأخذ نموذجًا لها المدونات السياسية المصرية؛ لأنها استطاعت في السنوات الأخيرة من خلال ممارستها للنقد العنيف لممارسات النظام السياسي المصري، أن تثير عديدًا من القضايا والمشكلات.

ويمكن القول - بناء على خبرة بحثية مباشرة لكاتب المقال، تتمثل في إجراء دراسة استطلاعية للمدونات السياسية المصرية - إن عديدًا من هذه المدونات تمارس النقد السياسي، فهناك مدونات لا ينطلق أصحابها المدونون من خلفيات فكرية أو ثقافية عميقة؛ ولذلك تبدو تدويناتهم أشبه بممارسة نوع من أنواع «الهجاء السياسي» للنظام، بدون القدرة على النقد الموضوعي لعديد من السياسات الخلافية.

غير أن ذلك لا ينفي وجود مدونات سياسية مصرية أخرى تتسم بالعمق الشديد؛ لأن أصحابها يتميزون بخلفية فكرية متينة، ومنطلقات منهجية صحيحة.

وقد أثارت بعض المدونات السياسية المصرية عديدًا من قضايا حقوق الإنسان، واستطاع بعضها أن يوثق بالصورة بعض حالات الإخلال بحقوق المتهمين على يد الأمن، وكان لذلك ضجة كبرى أدت إلى مساءلات قانونية متعددة. وقد أتيح لي خلال تصفحي للشبكة مطالعة عديد من المدونات العربية التي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

ومن واقع قراءتي للمدونات السياسية المصرية والعربية أطرح عديدًا من الأسئلة حول فاعلية هذه المدونات في إحداث حراك يؤدي إلى إصلاح سياسي، يتمثل في الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية والليبرالية.

وأول الأسئلة يتعلق بمحدودية عدد من يستخدمون الإنترنت في العالم العربي. بعبارة أخرى هؤلاء المدونون السياسيون النقديون لن يستطيعوا الوصول إلى غالبية الجماهير؛ نظرًا لسيادة ما يطلق عليها

«الفجوة الرقمية»، ونعني نسبة من يملكون أجهزة كمبيوتر إلى نسبة الغالبية التي لا تملك أجهزة، ولا يتاح لها أن تدخل على الشبكة أو تتفاعل معها. ومعنى ذلك عجز هؤلاء المدونين عن الوصول إلى الجماهير العريضة.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن معدل الأمية في الوطن العربي يكاد يقارب 40٪، فمعنى ذلك أن هؤلاء مستبعدون تمامًا من جمهور المخاطبين بهذه المدونات، ولو أضفنا إلى هؤلاء نسبة الأمية التكنولوجية، بمعنى عدم القدرة على التعامل مع الكمبيوتر، لأدركنا أن هناك مشكلات كبرى في التواصل بين المدونين والجماهير؛ مما يقلل كثيرًا من فاعلية نقدهم السياسي.

وتبدو الصورة كما لو كان المدونون - وأغلبهم شباب - ينتمون إلى النخبة بصورة أو بأخرى، يُخاطبون أجزاء أخرى من النخبة. فكأنه تواصل نخبوي - نخبوي وتضيع من دورة التفاعل الاتصالي الجماهير تمامًا.

غير أنه يلفت النظر في التجربة المصرية أن بعض المدونين حاولوا التأثير في السلوك الجماهيري من خلال تأييد بعض الإضرابات العمالية، مثل إضراب عمال المحلة الكبرى فيما أطلق عليه حركة 6 أبريل، وزعم بعض المتحمسين للمدونين أنهم هم الذين دفعوا بالعمال للإضراب. وليس هذا صحيحًا في الواقع.

والدليل على ذلك أن بعض المدونين حاولوا أن يجربوا قوتهم الاتصالية ودعوا على الشبكة إلى إضراب جماهيري واسع في مصر، ودعوا الناس جميعا في 4 مايو 2008 إلى البقاء في بيوتهم ورفع

الشارات السوداء، غير أن أحدًا لم يستجب لهم، وفشلت الدعوة للإضراب فشلًا ذريعًا.

ومعنى ذلك أن أوهام المدونين السياسيين سواء في مصر أو في العالم العربي عن قدرتهم على تحريك الجماهير من خلال مدوناتهم، لا أساس لها.

ولذلك حاول بعضهم الخروج من الفضاء المعلوماتي إلى رحابة المجتمع الواقعي، فشاركوا في بعض المظاهرات، والتحموا مع قوى المعارضة الحية غير القابعة وراء الشبكة، التي تمارس السياسة في الشارع السياسي.

وتبقى هناك أسئلة أهم من كل ما ذكرناه من ملاحظات نقدية، وهي هل يمكن للمدونين من خلال الثقب الديموقراطي الذي أحدثوه بالفعل في الجدار السلطوي العربي الجامد، أن يساعدوا في نقل المجتمعات العربية المختلفة من السلطوية إلى الديموقراطية والليبرالية؟

في الواقع لو درسنا الخريطة السياسية للنظم العربية المعاصرة لأدركنا أن هذا مطلب يكاد أن يكون مستحيلًا؛ وذلك لأنه لدينا في الخريطة نظم سياسية عربية شمولية بالمعنى الكامل للكلمة، بمعنى أنها لا تترك أي مساحة لمنظمات المجتمع المدني لكي تعبر عن نفسها وعن احتياجات المجتمع الفعلية. كما أن هناك نظمًا سلطوية عربية تؤمن بالإصلاح السياسي التدريجي الذي يحتاج إلى عقود طويلة، وهي بالتالي ليست مستعدة إطلاقًا لعصر الديموقراطية بلا ضفاف الذي تدعو له حركة العولمة العالمية.

11

الجذور الإيديولوجية للإرهاب الإسرائيلي

ليس فقط في مواجهة المتطوعين الذين تجمعوا في «أسطول الحرية» لكسر الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة، ولكن في مواجهة العالم بأسره، قامت الدولة الإسرائيلية العنصرية باعتدائها الهمجي، خارقةً بذلك كل قواعد القانون الدولي، ومحطمةً الأعراف المتحضرة التي تقضي بحرمة الحياة الإنسانية، وخصوصًا بالنسبة للمواطنين المسالمين في غير زمن الحرب.

ومما لاشك فيه أن مجرمي الحرب من قادة إسرائيل، هم المسئولون عن قرار المهاجمة المسلحة لسفن أسطول الحرية، وما ترتب عليه من وقوع عشرات القتلى والجرحى واعتقال المئات من المتطوعين، وقد ورط الدولة الإسرائيلية وأوقعها في مأزق دولي لا فكاك لها منه. ويشهد على ذلك الاستنكار العالمي الواسع النطاق، بالإضافة إلى العنف الشديد للتصريحات التركية التي أدانت العدوان بأقسى العبارات واتهمته بأنه هجوم دنيء، بالرغم من العلاقات الاستراتيجية الوثيقة التي تربط تركيا بإسرائيل، والتي وصلت إلى حد إجراء مناورات عسكرية مشتركة تقرر إلغاؤها عقب العدوان الإجرامي.

وبالرغم من تخاذل الموقف الأمريكي ونكوص الرئيس «أوباما» عن الإدانة العلنية للعدوان الإسرائيلي، إلا أن دولًا أوروبية متعددة قامت باستنكار ما حدث؛ لأنه عبارة عن قرصنة همجية، لأن الاعتداء وقع على قافلة الحرية في المياه الدولية وعلى بعد 80 ميلًا من المياه الإقليمية الإسرائيلية.

ولذلك لم يكن غريبًا أن تصدر مجلة «ليبراسيون» الفرنسية الشهيرة في عددها الصادر في أول يونيو 2010 والمانشيت الرئيسي لها «إسرائيل: الدولة القرصان»، والذي أضيفت له العبارة التالية: «إدانة عامة لإسرائيل بعد العدوان المميت لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي ضد البواخر التي كانت تحمل المتضامنين في طريقهم إلى غزة». ولم تكتفِ هذه المجلة بهذا العنوان، ولكنها نشرت تحقيقًا كاملًا عن العدوان من بين عناوينه «الدولة العبرية تصرفت خارج القانون وبعيدًا عن الشرعية»، وعنوان آخر «استخدام القوة الغاشمة في الماء كما هو الحال على الأرض». والتحقيق حافل بالإدانات الدولية للهمجية الإسرائيلية.

ونريد في هذا المقال الذي نكتبه عقب العدوان الإسرائيلي مباشرة على «أسطول الحرية» أن نبين للقراء الكرام أن السلوك البربري الإسرائيلي في هذا العدوان الإجرامي، له في الواقع جذور إيديولوجية في الفكر الصهيوني المعاصر.

وقد سبق لنا في كتابنا «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر» (القاهرة: 2005، ط4) أن حللنا بعمق تصورات الصفوة السياسية الإسرائيلية للشخصية العربية، وطرق التعامل مع العرب.

وقد عُنينا بعرض وتحليل تصور الصفوة الإسرائيلية التقليدية لطرق التعامل مع العرب، التي مازالت حية حتى الآن، وتبنَّى بعضها أعضاء النخبة السياسية المعاصرة.

وسنعتمد في عرض هذه التصورات - أساسا - على مرجع أساسي ألفه «مايكل بريتشر» وهو أستاذ كندي في العلوم السياسية، يهودي الديانة، وأهمية بحث «بريتشر» ترد إلى أنه لم يقنع بالتحليل النظري، وإنما أجرى مقابلات واسعة المدى مع أعضاء الصفوة السياسية الإسرائيلية للحصول على بياناته، ومن هنا جاء ثراء هذه البيانات وصعوبة العثور على مثيل لها في مراجع أخرى.

وبالرغم من أن بريتشر يقرر في بداية عرضه لصورة العرب في ذهن الصفوة الإسرائيلية، أن «الصورة الإسرائيلية» عن العرب كعالم وكعقل وكمجتمع وكشعب وكعدو بالغة التحديد باعتبارها تحتل مكانًا مركزيا في «رؤية العالم» لدى صانعي سياستها العليا، إلا أن ما يسميه صورة العرب في ذهن الصفوة الإسرائيلية، هو أقرب ما يكون إلى الاستراتيجيات المختلفة التي دعا لتطبيقها مختلف أعضاء هذه الصفوة تجاه العرب.

ويقرر بريتشر أنه ليست هناك صورة واحدة للعرب، بل صور متعددة متعارضة. وهذه الصور تعد حاسمة في فهم الصراع حول سياسة إسرائيل بين «بن جوريون وموسي شاريت» في الفترة من 1953 -1956. وهناك في الفكر الإسرائيلي تنميط ثلاثي «للصور الإسرائيلية عن العرب». وهذا التنميط يشتمل على ثلاث صور متمايزة، يطلق عليها على التتالي: البوبرية، والبنجوريونية، والوايزمانية، نسبة إلى الفيلسوف مارتن بوبر، وبن جوريون ، ووايزمان.

والصورة الأولى: يطلق عليها «البوبرية» وهي تعني التوافق مع العرب من خلال الحلول الوسط.

وهذا الاتجاه نحو العرب أطلق عليه «البوبرية» نسبة إلى الفيلسوف اليهودي الشهير مارتن بوبر Martin Buber الذي حاول خلال السنوات التي قضاها في فلسطين – إسرائيل، التوفيق بين اليهود والعرب.

وهذا الاتجاه في جوهره يمكن إجمال منطقه فيما يلي: أن اليهودية دين يتسم بمعايير أخلاقية عالية، وهناك ظلم وقع على العرب، وبالتالي فعلى إسرائيل أن تكفر عن أفعالها غير الأخلاقية.

وليس هناك تعبير أكثر دلالة على هذا الاتجاه من هذه الفقرة التي وردت في كتاب لبوبر، وعنوانها (The Samsonite) :

«حينما عدنا إلى أرضنا بعد عدة مئات من السنوات، تصرفنا وكأنها كانت خلوًا من السكان، بل وأسوأ من ذلك، وكأن السكان الذين فيها والذين واجهناهم، ليس لنا من شأن بهم، وكأنه ليس علينا أن نهتم بهم، وبعبارة أخرى كأنهم لم يدخلوا في دائرة إدراكنا، ولكنهم دخلوا في وعينا، ولكن ليس بوضوح كامل.. ليس بالوضوح الذي كان يمكن أن يتحقق لو كنا نحن الذين أدركنا وجودهم، ولو كنا نحن الأهالي، ورأينا أناسًا آخرين أخذوا يتوافدون بأعداد متزايدة لكي يقيموا في الأرض. لم يكن إدراكنا لهم جليا، ولكنه كان واضحا بالقدر الكافي، وكان طبيعيا أن تتسع دائرة الوضوح من سنة إلى أخرى، ولكننا لم نلقِ بالًا إلى ذلك، ولم نلق بالًا إلى أنفسنا. ليست هناك سوى طريقة واحدة للتصرف في ضوء هذا المشهد الصارخ، وهي أن نتعاون بشرف مع العرب، وأن نشركهم في تنمية البلد، وفي عملنا وفي ثماره.. ولهؤلاء الذين أشاروا

إلـى الحركـة القومية العربية التـي يتصاعد نموها وازدهارهـا، أجبنا أنه لا ينبغي المبالغة في شأنها، وأننا نستطيع أن نتعامل معها.

والسـؤال هـو: مـن هـم الذيـن رآهـم العـرب يلعبـون دور الغرباء Philistines الذيـن تسـللوا إلـى بلدهـم، البريطانيـون أم نحـن؟ هـذا السؤال يمكن أن يظل معلقًا بلا جواب، غير أن الفرض الذي أقدمه هو أن البريطانيين ونحن كأننا طرف واحد».

وهـذه الصـورة التـي تبنتهـا المجموعة القديمـة التي تدعـو للثنائية القومية (Ihud) التي كان يتزعمها «بوبر» Buber و«ماجنس» Magnes مع حـرب «المابام» Mapam، وكذلك تبنتها بعض الأصوات المتناثرة فـي الجامعـات وبعـض العناصر فـي وزارة الخارجيـة وأماكن أخرى، تؤدي منطقيا إلى سياسة تقوم على التنازلات.

وقد اختلف مضمون هذه التنازلات بحسب الجماعات وباختلاف المراحل، غير أن جوهر هذه السياسة، كان هو تجاه تقديم تنازلات من أجل السلام.

والصورة الثانية: هي «البنجوريونية» وتعنـي التوافق مع العرب من خلال استخدام القوة الفائقة.

هذه الصورة التي تنسب إلى «بن جوريون»، تحتل مكانها في أقصى دائرة الطيف، ويمكن أن تصاغ كما يلي:

«نحن اليهود قد اضْطُهدنا لفترة امتدت ألفيْ سنة، وأخيرًا لقد استعدنا هـذه البقعـة من الأرض في وطننـا التاريخي، وكان ينبغـي على العرب أن يسـتقبلونا بحـرارة، باعتبارنـا أبناء عمومـة، ولكنهم علـى العكس، يحاولون أن يخلقوا لنا «جيتو» آخر عن طريق المقاطعة والحصار».

إن جوهر «البنجوريونية»، أو صورة «قطعة الأرض الصغيرة»، يتمثل في الاعتقاد بأن العرب غير قادرين على قبول التعايش السلمي في هذه الحقبة التاريخية؛ ولذلك فإسرائيل لابد أن تُظهر قبضتها وتلوِّح بها بين حين وآخر.

وكانت النتيجة، هي اللجوء المتكرر لاستخدام القوة التي وجدت التعبير النموذجي عنها في سياسة الردع في حكم «بن جوريون» و«ديان» خلال الأعوام 1955 – 1956، وفي الفترة التي أعقبت حرب الستة أيام أخذت شكل «عدم التنازل عن بوصة واحدة من الأرض العربية المحتلة».

وهناك عنصر آخر في الصورة وهو أنه إذا استطاعت إسرائيل أن تحتفظ بصورتها وبالحقيقة التي مبناها أنها ستظل هكذا لا تُقهر، فذلك سيؤدي إلى تغيير جوهري في نفوس العرب.

والصورة الثالثة: هي «الوايزمانية» وتعني التوافق من خلال البحث العقلاني للحصول على حلول معتدلة.

والمسلَّمة الرئيسية لهذه النظرة التي تنسب إلى «وايزمان» أن المواجهة العربية – الإسرائيلية ليست صراعًا دوليا شاذا، بل هي نزاع حاد ومستمر، ولكنه يقع داخل دائرة «السواء»، وينبغي النظر إليه كذلك. وأبعد من ذلك، فالصراع لا يمكن حله عن طريق حل واحد مفرد، ولكن عن طريق سلسلة من التدابير غير الجذرية التي تنفَّذ عبر الزمن.

ووجهة النظر هذه أن حل الموقف يتمثل في تغيير المناخ، وتخفيض المستوى العام للتوتر عن طريق الأعمال البنائية؛ ولذلك ينبغي إعادة توجيه مضمون «صوت إسرائيل» Kol Yisrael وهو إذاعة إسرائيل الناطقة باللغة العربية، لاستبعاد كل الإشارات المهينة للحضارة العربية، والسياسات العربية.. إلخ.

ومن ناحية أخرى ينبغي توسيع الاتصال المباشر عن طريق الحث الرقيق للبنان لكي يسمح بالانتقال المباشر للسياح إلى إسرائيل من خلال بوابة الحدود في رأس الناقورة، وطريقة أخرى تتمثل في إقامة حوار حقيقي مع الطلبة العرب في الجامعات الأمريكية والأوروبية، للوصول – تدريجيا – إلى قبولهم حقيقة إسرائيل، وللإمكانيات القصوى للتعايش السلمي الإيجابي؛ لأن هؤلاء الطلبة هم قادة المجتمع العربي في المستقبل.

والخطوة الرابعة تتمثل في محاولة إقامة اتصالات إسرائيلية ولو غير مباشرة مع القادة العرب، وذلك حتى يتم نقل الأفكار والافتراضات، من خلال طرف ثالث يثق فيه كلا الطرفين.

ويمكن القول بأن إسرائيل بالرغم من أنها وقَّعت معاهدة سلام مع مصر بعد حرب أكتوبر 1973 وبعد ذلك مع الأردن، مما يدل على أن صورة الحلول المعتدلة مع العرب تغلبت على غيرها من الصور، إلا أن السلوك الإسرائيلي في السنوات الأخيرة وخصوصًا اعتداءها على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني ومحاصرة غزة، تؤكد عودة النخبة

الإسرائيلية الحاكمة لتبني «البنجوريونية» أو فكرة أن العرب لا يعرفون إلا لغة القوة والعنف.

غير أن الاعتداء الإجرامي على «قافلة الحرية» يؤكد أن ثمة تجديدًا لحق بهذا التصور، وهو أن العالم كله وليس العرب فقط لا يعرف إلا لغة العنف والقتل والإرهاب والاعتداء على المدنيين المسالمين.

لقد خسرت إسرائيل معركتها؛ لأنها لم تكن موجَّهة فقط ضد الفلسطينيين المتضامنين، ولكنها كانت موجهة ضد الإنسانية ذاتها.

12

التحديات الحضارية والثورة العالمية

ليس هناك خلاف بين كبار المفكرين حول أن العالم - نتيجة تطورات متسارعة ومتنوعة - يمر بثورة متعددة الجوانب، سبق لنا أن أطلقنا عليها الثورة الكونية.

وهي ثورة كونية حقا لأنها أثرت على كافة الدول، وتركت بصماتها البارزة على مختلف الثقافات الإنسانية المعاصرة.

وهي ثورة مثلثة الجوانب فهي سياسية، وقِيَمية، ومعرفية في نفس الوقت، ولعل هذا هو الذي أعطى لها طابع الثورة الشاملة.

هي ثورة سياسية في المقام الأول، وشعاراتها الأساسية هي الديموقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان. وسر التركيز على هذه المفردات الثلاثة أن خبرة القرن العشرين الذي انقضى، تثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن الديموقراطية هي أفضل نظام سياسي شهدته البشرية.

وهذه الخبرة مستقاة من التاريخ الحي، الذي تحفظ سجلاته حتى الآن وقائع صعود إيديولوجيات بالغة التطرف أبرزها النازية والفاشية.

كانت النازية إيديولوجية عنصرية لم تقنع بتبني نظريات متخلفة عن سمو الجنس الآري ودونية باقي الأجناس التي رتبتها حسب درجة تدهورها، وإنما مارست أيضًا جريمة التطهير العرقي الذي مورس ليس ضد اليهود فقط باعتبارهم - في نظر قادة النظام النازي - من أدنى الأجناس، ولكن ضد مواطنين آخرين أوروبيين كثر، وهي في الواقع جرائم ضد الإنسانية.

وشهد القرن العشرون أيضًا ظهور الفاشية التي كانت حركة سياسية متطرفة، مارست القهر السياسي ضد الشعب الإيطالي نفسه، وامتدت لكي تحتل ليبيا وتخترق أفريقيا.

وظهرت الشيوعية التي كانت بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 أملا لعديد من الشعوب المستعمَرة والمقهورة، ثم تبين من خلال الممارسة أن سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها القليلة؛ لأنها انتهت لتصبح نظامًا شموليًّا مارس القهر السياسي الشديد ضد الشعب السوفيتي نفسه، وضد الدول الأوروبية التي دارت في فلك الاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وامتدت المسيرة الشيوعية عقودًا طويلة إلى أن أدت البيروقراطية الجامدة والفساد المعمم إلى انهيار الاتحاد السوفيتي انهيارًا مدويا، مما أدى إلى تغيير العالم تغييرًا عميقًا، بعد أن تعددت الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلت عملية الانهيار.

إذا كان ما سبق مجرد إشارة إلى الثورة السياسية، فإن الثورة القيمية تتمثل أساسًا في سقوط القيم المادية التي جعلتها الرأسمالية معيارًا للحكم على تقدم المجتمعات، وبروز القيم ما بعد المادية التي أشارت

إلى أن الإنسان لا يمكن اختزاله في بعد واحد هو الإنجاز المادي؛ لأن الجوانب الروحية للإنسان تحتاج إلى منظور أكثر اتساعًا، وهذا ما جعل القيم ما بعد المادية وتجلياتها في حركات الإحياء الديني في كل الأديان السماوية، ونعني اليهودية والمسيحية والإسلامية، من تجليات التغيرات الحضارية العالمية.

وتبقى أخيرًا الثورة المعرفية التي تعني - في المقام الأول - وصول الحداثة الغربية - باعتبارها مشروعًا حضاريا - إلى منتهاها، وهي التي قامت على أساس الفردية والعقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، والانتقال إلى مرحلة أخرى هي ما بعد الحداثة.

وهذه الحركة لها أبعاد فلسفية عميقة لا يتسع المجال لشرحها؛ ولذلك نشير إلى أبرز مبادئها وهي سقوط الأنساق الفكرية المغلقة التي كانت تأخذ شكل الإيديولوجيات الجامدة كالماركسية، أو المتطرفة كالرأسمالية، حيث كانت كل إيديولوجية منهما تدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة. وفي نفس الوقت صعود الأنساق الفكرية المفتوحة التي تعتمد على التأليف الخلاق بين متغيرات مختلفة، ما كان يُظن أنها يمكن أن تتلاقى في ضوء تركيب معرفي جديد، مثل الجمع بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، والأولى مأخوذة من الليبرالية، والثانية من الماركسية.

وقد فتحت هذه التغيرات الكبرى الباب أمام اجتهادات جديدة للمفكرين لكي يبشروا بثورة عالمية شاملة.

وهذه الثورة تجد منطقها في أنها استجابة للتغيرات الكونية التي حدثت في العالم، والتي أدت إلى ظهور أزمة شاملة تحتاج إلى حلول

إبداعية. وهذه الازمة تعبر عنها وتشير إليها عدة مشكلات حادة تبسط رواقها على مختلف بلاد العالم وتواجه الإنسان في كل مكان، ويتعلق أيضًا بالمخاطر المحيطة بالبيئة الطبيعية.

وقد صنف المفكر المعروف «ريتشارد فولك» مع فريق من زملائه في مشروع «نماذج النظام العالمي» المشكلات الاجتماعية المختلفة التي تواجه العالم إلى فئات أربع، وهي الحرب، وعدم توافر العدالة الاجتماعية، والفقر، والتخريب البيئي.

واستجابة لهذه التحديات اشتق «فولك» وزملاؤه أربع قيم إيجابية لتصبح بمثابة قيم لنظام عالمي جديد، وهي السلام، والعدالة الاجتماعية، وتحسين الوضع الحياتي للبشر، والتوازن البيئي. وهذه القيم يمكن اعتبارها الأهداف الأساسية للثورة العالمية المنشودة.

وينبغي أن نقف طويلا أمام المشكلات المتعددة التي أشار إليها مشروع نماذج النظام العالمي.

ولعل المشكلة الأولى، وهي اعتماد الحرب كوسيلة أساسية لحل الصراعات بين الدول، أخطر المشكلات جميعًا.

ومن المعروف أن الحرب استخدمت لحل الصراع منذ نشأة البشرية تقريبًا، وإن كانت اتخذت صورها الخطيرة بعد نشأة الدول الحديثة، وابتداع وسائل الحرب المتطورة، وأخطرها جميعًا اكتشاف الديناميت، الذي كان أساسًا من بعد لاختراع أفتك أنواع الأسلحة التي على قمتها الآن القنبلة الذرية.

وكان المظنون أنه بعد الخبرة الدامية التي شهدتها الإنسانية في القرن العشرين، ونقصد نشوب الحرب العالمية الأولى بكل همجيتها،

والحرب العالمية الثانية بكل قطاعاتها التي انتهت بإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على نجازاكي وهيروشيما، أن تنتهي الحرب كوسيلة لحل الصراعات بين الدول، وخصوصًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وتأسيس الأمم وهيئاتها المتعددة وأبرزها اليونسكو، التي نص ميثاقها على عبارة ذات دلالة وهي أن «الحرب فكرة تظهر في أذهان البشر».

غير أن الخبرة أثبتت أن هذه صيغة مثالية في الواقع لتفسير ظاهرة الحرب؛ لأنه تبين أنها ليست مجرد فكرة، وإنما هي جزء لا يتجزأ من بنية النظام السياسي الرأسمالي للولايات المتحدة الأمريكية أساسًا، التي رفعت شعارًا خطيرًا – كما أكد الروائي الأمريكي الشهير جور ڤيدال – هو «حروب دائمة من أجل سلام كامل».

وهو شعار وظيفته تبرير الحروب الدائمة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء بحربها ضد كوريا الشمالية، وبعد ذلك ضد فيتنام، وأخيرًا بعد الأحداث الإرهابية في 11/ 9 ضد أفغانستان، ثم ضد العراق.

ومن ثم يمكن القول إن تحقيق السلام بين البشر سيكون هو أهم مهام الثورة العالمية المنشودة.

ويقتضي ذلك نزع الأسباب التي تدفع للحرب بين الدول، وتقنين التفاوض باعتباره الآلية الأساسية للحوار السياسي بين الدول في حالات الصراع.

وهي مهمة ليست في الواقع سهلة ولا ميسورة؛ لأن أطماع الدول الكبرى وحماقة الدول الصغرى أحيانًا، تغري باللجوء إلى الحرب كأسلوب وحيد لحل الصراع.

أما عـدم توافر العدالـة الاجتماعية فهي مشـكلة تفاقمت على وجه الخصـوص على نطاق كوني بعد ظهور العولمة؛ وذلك لأن عدم توافر العدالـة الاجتماعيـة كان دائمًـا أحـد مظاهـر المجتمعات الرأسـمالية الحديثـة التـي حاولـت فـي إطـار «دولـة الرفاهيـة» مواجهتهـا ولكنها فشلت.

ثـم جاءت العولمة لتعمق من مشـكلة عدم العدالـة الاجتماعية بين الـدول الغنية والفقيرة مـن ناحية، وداخل المجتمعـات ذاتها من ناحية أخرى.

وبذلـك أصبـح عدم العدالة الاجتماعية سـمة أساسـية من سـمات العالم المعاصر.

كيف يمكن أن نواجه هذا الموقف؟ هذا هو ما يحاول مشروع الثورة العالمية أن يحلّه من خلال مواجهة مختلف المشكلات بحلول إيجابية، فـي ضوء قيـم عالميـة جديدة، يدعـو الـدول المختلفـة والمجتمعات المتنوعة إلى تبنِّيها لتحقيق سلام عالمي دائم.

13

هل تحولت أمريكا إلى دولة بوليسية؟

هنـاك تفرقـة شـهيرة في الدراسـات الدسـتورية بيـن دولـة القانون Etatde Droit والدولة البوليسية Etat de Police.

دولة القانون هي الدولة التي تطبق تطبيقًا دقيقًا مبدأ سـيادة القانون، الـذي يعني على وجه الدقـة أن تعامل الدولة مـع مواطنيها لا يجوز أن يخالـف الدسـتور ولا القانـون، وأنه لا يمكـن التعامل مـع أي مواطن خارج نصوص وحدود القانون.

ومـن بيـن التطبيقات الشـهيرة لهذا المبدأ أنـه «لا جريمة ولا عقوبة بلا قانون».

أما الدولة البوليسية فهي الدولة التي تحكم بالقهر وتعامل المواطنين بدون أسـاس قانوني وتتجاهل مبدأ سيادة القانون. ومعنى ذلك أن هذه الدولة الاسـتبدادية يمكن أن تعتقل أي مواطن ولو بدون سـبب، وأنها يمكن أن تعاقب أي شـخص بالسجن على سبيل المثال بدون حيثيات، بـل إنهـا في الحالات المتطرفـة يمكن أن تصدر أحكامًـا بالإعدام بغير محاكمة قضائية عادلة.

دولة القانون تجد التطبيق الدقيق لها في الدول الديموقراطية. بل إنه يمكن القول إنها أهم سمة من سماتها البارزة.

أما الدولة البوليسية فهي شائعة في الدول الشمولية والسلطوية التي يهيمن فيها النظام السياسي السائد على مقدرات البشر بدون أي ضوابط أو ضمانات قانونية.

والدليل على ذلك أن أبرز نماذج الدول الشمولية في العصر الحديث، ونعني الاتحاد السوفيتي السابق، كان دولة بوليسية بالمعنى الدقيق؛ لأنها تجاهلت مبدأ سيادة القانون، وأدار جوزيف ستالين، رئيس الدولة وزعيم الحزب الشيوعي بعد وفاة لينين، محاكمات لخصومه السياسيين وحكم فيها على المئات منهم بالإعدام. وذلك بالإضافة إلى أوامر الاعتقال غير القانونية وأحكام السجن غير الشرعية التي صدرت بحق مئات من المواطنين الأبرياء.

وكذلك كانت ممارسات الدول البوليسية في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.

غير أن دولة القانون التي تمثلت في الدول الديموقراطية العريقة مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تميزت بالتطبيق الدقيق لمبدأ سيادة القانون ومراعاة الشرعية في التعامل مع المواطنين.

ويمكن القول إن بعض الدول الديموقراطية مرت بأزمات عنيفة في مجال تطبيق مبدأ سيادة القانون في فترات محدودة من تاريخها. ويبدو ذلك في الممارسات الاستعمارية الفرنسية مع المناضلين الجزائريين الذين كانوا يكافحون من أجل تحرير بلادهم.

غير أن المثال الأبرز هو الفترة المكارثية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين، حين شكل عضو الكونجرس الأمريكي مكارثي لجنة لملاحقة الكتاب والمفكرين والمبدعين الأمريكيين بتهمة الشيوعية، وأصدرت اللجنة - في تجاهل تام لمبدأ سيادة القانون - أوامر باعتقال بعضهم.

غير أن هذه الفترة الكئيبة في التاريخ الأمريكي مضت إلى حال سبيلها، إلى أن جاءت أحداث سبتمبر الإرهابية التي وجَّهت ضرباتها إلى مراكز القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية.

وذلك لأن إدارة الرئيس بوش استصدرت «قانون الوطنية الأمريكي» الذي يبيح التصنت غير المشروع على المكالمات التليفونية، وأخطر من ذلك القبض على المشتبه فيهم بالإرهاب بالمخالفة مع نصوص القانون الجنائي العادي.

وكان هذا التطور أول إشارة بتحول الولايات المتحدة الأمريكية من دولة قانونية إلى دولة بوليسية. وجاء تطور أخطر بعد ذلك باستصدار إدارة بوش لقانون يبيح تعذيب المتهمين في جرائم الإرهاب.

ومن الغريب أن يقوم مجلس نيابي منتخب في دولة ديموقراطية، وهو الكونجرس الأمريكي، بمناقشة موضوع هل إيهام المتهم بأن المحققين سيغرقونه في المياه يعد تعذيبًا أم لا؟

فكأن الكونجرس يوافق على التعذيب من ناحية المبدأ، ولكنه يعترض على بعض وسائله القاسية فقط!

وهذا مسلك بالغ الشذوذ من وجهة النظر القانونية والديموقراطية معًا. غير أن انحراف الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصبح بكل

وضوح دولة بوليسية، أشارت إليه جريدة النيويورك تايمز الأمريكية في مقال لها نشر بتاريخ 13 مايو 2010 كتبه «سكوت شيني» بعنوان «موافقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على قتل داعية ديني تُحدث جوا من عدم الارتياح في الأوساط القانونية».

وخلاصة الموضوع أن إدارة الرئيس أوباما تتجه إلى السماح للسلطات الأمريكية، بناء على توصية المخابرات المركزية الأمريكية باغتيال من يحملون الجنسية الأمريكية المتهمين بارتكاب حوادث إرهابية خارج حدود الدولة الأمريكية.

ومعنى ذلك ببساطة أن تشكل الحكومة الأمريكية فرقًا لاغتيال أي شخص يحمل الجنسية الأمريكية، إذا كان متهمًا بالإرهاب بدون محاكمة قانونية وبناء على تقرير مخابراتي، بشرط أن يتم تنفيذ الاغتيال خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين المرشحين للاغتيال وفقًا لهذه الشروط الداعية الديني أنور العوالقي، وهو من أصل يمني ويحمل الجنسية الأمريكية.

وقد نسب إلى العوالقي أنه أفتى بأن مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية واجب ديني، وتتهمه المخابرات المركزية الأمريكية بأنه ضالع في تدبير حوادث إرهابية متعددة ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وآخرها هو محاولة تفجير «تايمز سكوير» بواسطة سيارة مفخخة، بالإضافة إلى عشرات الحوادث الإرهابية الأخرى التي تمت بتأثير فتاوى العوالقي كما تؤكد المخابرات المركزية الأمريكية.

ومعنى ذلك كما تقول مقالة النيويورك تايمز أن الرئيس أوباما الذي سبق له – أثناء حملته الانتخابية للرئاسة – أن وجه الاتهام للرئيس بوش

بأن إدارته مارست تحقيقات غير قانونية مع المتهمين بالإرهاب، قد وافق على سياسة «القتل المستهدف»، مما دعا أحد أعضاء الكونجرس جون تيري إلى عقد أول جلسة استماع حول الموضوع بتاريخ 28 أبريل لمناقشة عدم قانونية هذه السياسة وتعارضها مع القانون.

وأهمية هذه الجلسة أن السيد تيري هو عضو الكونجرس الديموقراطي ورئيس اللجنة الفرعية للأمن القومي.

وتبدو المشكلة في أن العوالقي المستهدف بالقتل لا يقيم في مناطق الحرب في أفغانستان أو باكستان، وهو أمريكي ولد في نيومكسيكو، وبالتالي فإن الدستور الأمريكي في التعديل الخامس قيمة بحكم المادة التي تقول إنه «لا يجوز أن يحرم من الحياة أو الحرية أو الملكية بغير محاكمة وإجراءات قانونية».

وبعيدًا عن الجدل القانوني الذي يدور الآن حول الشرعية القانونية لسياسة القتل المستهدف، فإن جدلًا من نوع سياسي انتهازي يدور حول مدى ملاءمة قتل العوالقي، على أساس أنه لو حدث فسيحوله ذلك إلى شهير.

وهكذا بدأت بوادر تحول الدولة الأمريكية حامية الحريات والمدافِعة عن حقوق الإنسان في العالم من دولة قانونية إلى دولة بوليسية قررت بكل وضوح أنها ستقوم في مواجهة الإرهاب الموجه ضدها بممارسة «إرهاب الدولة» الذي سبقتها إليه الدولة الإسرائيلية التي تقوم بشكل منهجي باغتيال القادة الفلسطينيين.

هذا وأيم الله تحول دراماتيكي في إدارة الرئيس أوباما الديموقراطي، أستاذ القانون سابقًا المدافع عن حريات الشعوب وحقوق الإنسان!

14

تركيا بين التغريب والأصالة

تعد تركيا التي قامت من بين ركام الإمبراطورية العثمانية كدولة حديثة عام 1923، نتاج حركة الدولة القومية الحديثة التي نشأت في أوروبا.

ومنذ قيامها كدولة علمانية – كما ينص على ذلك الدستور التركي– وهي تصوِّب نظرهـا نحو الثقافة الغربية باعتبارهـا النموذج الحضاري الذي ينبغي أن تحتذيه.

ولا شـك أن ذلـك حـدث بحجـم الاتجاهـات التغريبيـة التي كان يؤمن بها كمال أتاتورك مؤسـس الدولة، الذي أراد أن يقطع مع التراث العثماني القديم، ولذلك ألغى العمل باللغة التركية، وابتدع لغة تستخدم الحروف اللاتينية. وهكذا حدثت قطيعة تاريخية بين الجيل الحالي من الأتـراك والأجيال الماضية، بحكم أن هذا الجيل لا يعرف سـوى اللغة التركية الحديثة.

وتتميز تركيا بأن دسـتورها نصّ في صلبه على وضع خاص للجيش التركي، باعتباره حامي العلمانية، ويعطيه الحق في التدخل السياسي لو قامت حركات تحاول نزع الطابع العلماني للدولة.

وهكذا قام الجيش بعدة انقلابات دستورية عدة مرات. حدث ذلك عام 1960 وعام 1971 وعام 1980. وفي عهد قريب حاول انقلاب عام 1997 إزاحة رئيس الوزراء الإسلامي من السلطة.

ومن الخصائص الفريدة في الدولة التركية أن القوات المسلحة التي ساعدت على تغريب تركيا، مثّلت عقبة في التحاقها بالاتحاد الأوروبي.

وقد يبدو غريبًا أن القوات المسلحة التركية تتمتع بشرعية شعبية، وذلك إذا اعتمدنا على العديد من استطلاعات الرأي العام التي تبين أنه يثق فيها ثقة عالية.

غير أن حكومة الطيب – أوردغان – فيما يبدو نجحت في تحييد قوة الجيش السياسية التقليدية، نتيجة تطورات مجتمعية متعددة، وأدخلت تعديلات على الدستور معروضة على الاستفتاء لتحجيم دور القوات المسلحة.

وأيا ما كان الأمر فإننا لو طبقنا منهجية التحليل الثقافي لفهم الاتجاهات الراهنة في الدولة التركية، لقلنا إنه بالرغم من السعي الدؤوب للحكومات التركية للالتحاق بقطار الاتحاد الأوروبي، فإن الاتجاهات الشعبية أصبحت – نتيجة تطورات شتى – معادية للتغريب، وذلك نتيجة سعي أجزاء إسلامية متعددة لصياغة مفهوم إسلامي وسطي وعصري للسياسات، مما سمح للأحزاب السياسية الإسلامية أن تحصل على الأغلبية في الانتخابات، والتي كان أبرزها ولا شك الانتخابات الأخيرة التي جاءت بالطيب أوردغان رئيسًا للوزراء وعبد الله جل رئيسًا للجمهورية.

وبالرغـم مـن أن أوردغـان يعبر عن حزب سياسـي إسـلامي نشـط أصبـح يركز على الأصالة الحضارية بدلًا من التركيز على التغريب، إلا أنه فـي مجال العلاقات الدولية يطمح أوردغـان في الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ لأن لديه مخططًا - بعد النجاح الاقتصادي والتجاري الذي تحقـق - يتمثـل في أن تلعـب تركيا الجديـدة دورًا بارزًا فـي العلاقات الدولية، ولن يتاح لها ذلك إلا إذا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي.

غير أنه لوحظ في السـنوات الأخيرة أن تركيا - ربما بعد فشـلها في الانضمام للاتحاد الأوروبـي - ركزت بقوة على دول الجوار، وأصبح لها صوت مسـموع في السياسات الشـرق أوسطية، بالرغم من تحالفها الوثيق مع إسـرائيل، الذي تكشـف عنه التدريبات العسـكرية المشتركة والتعاون الاستراتيجي الوثيق.

ومما لاشـك فيه أنه من الظواهر الملفتـة للنظر بروز الدور الإيراني والـدور التركي، كل منهما ضمن مجاله الحيوي في مجال السياسـات في العالم العربي.

ويكفي أن نشير إلى الدور الإيراني في العراق، ودعم حزب الله في لبنـان وتأييده لحماس. ومن ناحيـة أخرى فإن التصريحات التركية إزاء إسرائيل وخصوصًا بعد الاعتداء الإجرامي على أسطول الحرية ووقوع تسعة أتراك قتلى، كانت بالغة الحدة والعنف. وإذا أضيف إليها تصريح أوردغـان القاطع في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي مفاده أن حماس ليسـت حركة إرهابية ولكنها حركة مقاومة، فمعنى ذلك أننا في الواقع أمام توجهات جديدة للسياسات التركية.

وينبغي أن يثار السؤال: هل تخلت تركيا عن مشروعها الذي يتمثل في الالتحاق بالغرب عن طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتركيز بدلًا من ذلك على بناء علاقات مع الدول العربية؟

يمكن القول إن مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة هو «البروفسير أحمد داود أوغلو» مستشار رئيس الوزراء الطيب أوردغان.

وأهمية أوغلو أنه مفكر استراتيجي رفيع المقام، نشر كتابًا هامًّا بعنوان «العمق الاستراتيجي» صدر قبل عام من وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ويمكن القول إن السياسة التركية الجديدة تطبيق دقيق لنظرية أوغلو الاستراتيجية.

ويتسم تحليل أوغلو بالدقة في تحديد المراحل التي مر بها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي نقلت العالم إلى مراحل جديدة؛ وذلك أنه بعد خطاب الحرية الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة، حل خطاب الأمن الذي تجسد في حربيْ أفغانستان والعراق.

وحقبة الأمن تنقسم عنده إلى ثلاثة مراحل: المراحل النفسية التي جسد فيها حرب أفغانستان، والمرحلة الاستراتيجية التي مثلتها حرب العراق، وأخيرًا وصلنا إلى مرحلة تأسيس نظام جديد، التي قد تستمر من وجهة نظر الولايات المتحدة من عشر إلى خمس عشرة سنة.

تأمل زعماء تركيا هذه التغيرات الجوهرية في بنية النظام العالمي، وقرروا ضرورة صياغة سياسة خارجية مؤثرة ومتعددة الأبعاد، تتيح لتركيا - كما قلنا من قبل - أن تلعب دورًا مركزيًّا في السياسة العالمية.

غير أن تركيا كان أمامها ثلاث عقبات وهي الإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية.

ويقرر «أوغلو» أن تركيا نجحت في استيعاب هذه العقبات وتجاوزتها.

غير أن الأهم من ذلك أن «أوغلو» حدد خمسة أسس للسياسة الخارجية التركية الجديدة:

الأساس الأول: الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية.

الأساس الثاني: تصفية المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا، وقد نجحت تركيا في ذلك مع سوريا وإيران واليونان وروسيا.

الأساس الثالث: اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم: آسيا - أوروبا، الإسلام - الغرب، أوراسيا - الأطلسي، الشمال - الجنوب، أمريكا - أوروبا.

وفي هذا الإطار ليست علاقات تركيا مع طرف ما بديلًا لعلاقاتها مع طرف آخر.

الأساس الرابع: تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية.

الأساس الخامس والأخير: الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول إن تركيا ليست مضطرة بالضرورة للاختيار بين التغريب والأصالة، بل إن رؤيتها الاستراتيجية الجديدة لا ترى أي تناقض بينهما.

ولعل هذه النظرية تجد منطقها في فلسفة ما بعد الحداثة التي قضت على الثنائيات الزائفة التي سادت القرن العشرين، كأن يقال إما التغريب أو الأصالة، إما العلمانية أو الدين، إما الاشتراكية أو الرأسمالية.

انتهى عهد الأنساق الفكرية المغلقة، ووصلنا إلى عصر الأنساق الفكرية المفتوحة، التي لا تجد مشكلة في التأليف الخلاق بين تناقضات ما كان يُظن أنه يمكن الجمع بينها.

وهكذا إذا كان هدف الإنسانية - بعد تجارب الشعوب المريرة في القرن العشرين - التأليف الخلاق بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فليس غريبًا أن تحاول تركيا في توجهاتها الراهنة التأليف بين العلمانية والدين، أو بين التغريب والأصالة.

السياسة التركية الجديدة تعبير عن فهم عميق للتغيرات التي لحقت ببنية المجتمع العالمي الراهن، والتي يمكن إجمالها في خمسة تغيرات، وهي الانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج المجتمع المعلوماتي، والتحول من الحداثة إلى العولمة، والانتقال من مجتمع الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر، وسقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نمط جديد هو الأمن القومي المعلوماتي، وأخيرًا ظهور حضارة إنسانية جديدة تركز على التسامح واحترام الخصوصيات الثقافية وأهمية الحوار مع الآخر.

15

العسكريون القدامى لا يموتون أبدًا

حين تابعت بدقة قرار الرئيس أوباما عزل الجنرال «ستانلي ماكريستال» قائد القوات المسلحة الأمريكية في أفغانستان وأصداء هذا القرار، قفزت إلى ذهني مباشرة قصة أمريكية مشابهة، تتمثل في قرار الرئيس «ترومان» عزل الجنرال «دوجلاس ماك آرثر» في 11 أبريل عام 1951.

وقبل أن نخوض في السجلات التاريخية التي تتضمن أسرار الخلاف الحاد الذي نشأ بين رئيس الجمهورية الأمريكية «هاري ترومان» والجنرال «ماك آرثر»، الذي انتهى بعزله، علينا أولًا أن نوجز الوقائع التي أدت بالرئيس «أوباما» إلى إقالة الجنرال «ماكريستال».

صحفي أمريكي هو «مايكل هاستينغز» خالط لمدة أسابيع الجنرال «ماكريستال» وأعضاء قيادته العسكرية، ونشر مقالًا في مجلة «رولنج ستون» عن خلاصة الأحاديث التي أدلى بها الجنرال «ماكريستال» وتناولت بالسخرية الشديدة الرئيس أوباما نفسه وأركان إدارته.

قال ماكريستال إن مقابلته للرئيس أوباما في البيت الأبيض لم تستمر إلا لمدة عشر دقائق التُقطت فيها الصور، وذكر أنه يبدو أن أوباما لم يكن

يعرف من هو الجنرال «ماكريستال» بالقدر الكافي، وكان مترددًا وخائفًا فيما يتعلق باستراتيجية الحرب في أفغانستان. أما نائب الرئيس «بايدين» فقد سخر منه «ماكريستال» وتساءل هل اسمه «بايدن» أم اسمه الحقيقي «بيت مي» أي «عضني»! ووصف مستشار الأمن القومي الأمريكي بأنه مهرج، ولم يترك أحدًا في إدارة أوباما بغير أن يصفه بأوصاف ساخرة.

وقد أدى نشر المقال إلى ضجة كبرى في البيت الأبيض، واستدعي الجنرال «ماكريستال» إلى واشنطن، حيث أخبر بأنه أقيل من منصبه، وعين بدلًا منه الجنرال باتريوس الذي كان قائدًا للقوات الأمريكية في العراق.

أثار قرار الرئيس «أوباما» عزل الجنرال «ماكريستال» مشكلات متعددة. لعل أهمها على الإطلاق طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين في الدولة الديموقراطية. وهناك مشكلة أخرى أثيرت تتعلق بمدى مخالفة الصحفي الذي كتب المقال الذي تضمن ضروب السخرية القاتلة من «أوباما» وأركان إدارته، للقواعد الصحفية المهنية. وقد أثير هذا الموضوع واختلفت الآراء بصدده، على أساس أن الصحفي سجل الأحاديث، ولم يلفت أحد من قيادة الجنرال «ماكريستال» نظره أنها لا ينبغي أن تنشر، بالإضافة إلى أن رئيس التحرير التنفيذي لجريدة رولينج ستون تحقق من صدق الأقوال التي وردت في المقال.

والواقع أنه صيغت تفسيرات شتى لتفسير مسلك الجنرال «ماكريستال»، فهو من كبار قادة الجيش الأمريكي، ولا تفوته معرفة القاعدة الذهبية التي تحكم علاقة القيادات السياسية بالقيادات العسكرية، وضرورة خضوع القيادات الأخيرة للتوجيهات السياسية،

وخصوصًا توجيهات الرئيس الأمريكي بحكم وضعه الدستوري، وكونه قائدًا أعلى للقوات المسلحة.

التفسير الأول يقول إن تصريحات الجنرال «ماكريستال» تعبير عن يأسه المطلق من الانتصار على طالبان في أفغانستان.

ونحن نعرف أن الجنرال «ماكريستال» عُيِّن قائدًا للقوات الأمريكية في أفغانستان بحكم أنه كان قائدًا للقوات الخاصة، التي قيل إنها لعبت دورًا أساسيًّا في القضاء على الجماعات الإرهابية في العراق.

عين «ماكريستال» لكي يتلافى الفشل العسكري في أفغانستان. غير أنه سارع عقب تولي الرئيس «أوباما» لمنصبه بطلب إرسال ثمانين ألف جندي إلى أفغانستان، لتقوية الوجود العسكري هناك، وتطبيق استراتيجية عسكرية تكفل القضاء على طالبان.

تردد الرئيس «أوباما» لعدة أسباب، أهمها أن الرأي العام الداخلي ازدادت معارضته للحرب في أفغانستان، على أساس أنها حرب مكلفة وأدت إلى تضحيات جسيمة، وليس لها هدف محدد يمكن تحقيقه. ومن ناحية أخرى يبدو أن الرئيس أوباما خشي أن ينزلق في المستنقع الأفغاني، كما سبق للرئيس السابق بوش أن غرق في المغامرة العسكرية الأمريكية الحمقاء في العراق.

والسبب الثالث أنه سبق له أن وعد بسحب القوات المسلحة الأمريكية في أفغانستان بغض النظر عن النتائج على الأرض، وذلك بحلول يوليو 2011.

لم يرضَ الجنرال «ماكريستال» عن تأخر الرئيس أوباما في اتخاذ

قـراره، ويبـدو – من عديد من الشـواهد – أنه أراد تبرئـة صفحته إذا لـم يحقق إنجازًا عسـكريًّا ضد طالبان، على أسـاس أن الرئيس «أوباما» لـم يسـتجب لطلبه في إرسال ثمانين ألف جندي جديد، واكتفى بأن أرسل له ثلاثين ألف جندي فقط.

وهنـاك تفسـير آخـر قد يكـون مغاليا بعض الشـيء، يذهـب إلى أن الجنرال «ماكريسـتال» بعد أن نشـرت سـخريته اللاذعة مـن كل أركان إدارة أوبامـا، كان يعلم سـلفًا أن الحادثة لن تمر، وأن هناك احتمالًا بأن يقـال، وأنه خطط لذلـك عامدًا متعمـدًا حتى لا يتحمل عـبء الهزيمة الحتميـة للقوات المسـلحة الأمريكية في أفغانسـتان، التـي لابد لها أن تنتهي بانسحاب مهين، سيكون مماثلًا للانسحاب الأمريكي من فيتنام، الذي مثل فضيحة كبرى لسمعة الجيش الأمريكي.

لو كان هذا التفسير صحيحًا، فمعنى ذلك أن هذا المسلك رغم غرابته يعـد اعترافًـا صريحًا من الجنـرال «ماكريسـتال» بأن الهزيمـة قد وقعت بالفعل، بحكم سـيطرة طالبان على ثلاثة أربـاع الأقاليم الأفغانية، وعدم قدرة القوات المسلحة الأمريكية والمتحالفة على القضاء على طالبان.

وكمـا ذكرنـا في صـدر المقال فـإن إقالـة الرئيـس أوبامـا للجنرال «ماكريسـتال» تتشـابه إلى حـد مدهش مـع واقعة إقالـة الرئيس «هاري ترومـان» للجنـرال «دوجـلاس مـاك آرثـر» عـام 1951، إبـان الحرب الكوريـة التي اشـتعلت بين كوريـا الجنوبية المدعومـة أمريكيا وكوريا الشمالية المدعومة صينيا.

والجنـرال ماك آرثر من أشـهر قادة الجيـش الأمريكي، وهو ولد في 26 ينايـر 1880 وتوفـي عن أربعة وثمانين عامًـا في 5 أبريل 1964. كان جنرالًا في الجيش الأمريكي والفيلد مارشال للجيش الفيليبيني ورئيس

الأركان للولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات، ولعب دورًا رئيسيًّا في مسرح الحرب الباسيفيكي أثناء الحرب العالمية الثانية.

للجنرال ماك آرثر تاريخ عسكري حافل، وفي 29 أغسطس 1945 كُلِّف باعتباره حاكمًا عسكريًّا لليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، أن يشرف على إعادة بناء المجتمع الياباني على أسس ديموقراطية، والقضاء على النزعة العسكرية التي تسوده. وقام بمهمته من عام 1945 إلى عام 1948، وأشرف على صياغة دستور ياباني جديد عام 1946 سلب سلطات الإمبراطور العسكرية. وطبق الدستور الجديد في 3 مايو 1947، وأصبح الإمبراطور منصبًا شرفيًّا.

وفي يونيو 1950 بعد أن غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية عُيِّن الجنرال ماك آرثر قائدًا لقوات الأمم المتحدة المسئولة عن الدفاع عن كوريا الجنوبية.

وقد قاد الجنرال هجومًا ناجحًا في «أنشون» ابتداء من 15 سبتمبر 1950 اعتبر عقب حدوثه بطلًا مغوارًا. غير أن المفارقة أنه بعد سبعة شهور فقط ، وذلك في 11 أبريل 1951 ، أقاله الرئيس «هاري ترومان» عقابا له لأنه أدلى بتصريحات علنية تناقض السياسات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بتعليمات ترومان بعدم إدلاء القادة العسكريين بتصريحات صحفية.

وقد أثارت إقالة الجنرال ماك آرثر خلافات بالغة الحدة في صفوف النخبة السياسية الأمريكية، وضعًا في الاعتبار أنه كان معتبرًا بطلًا قوميًّا بحكم تاريخه العسكري المبهر.

ولعل هذا هو الذي دعا «البنتاجون» إلى أن يصدر تصريحًا موجهًا للرأي العام في 19 أبريل 1954 جاء فيه: «إن قرار الرئيس ترومان عزل الجنرال ماك آرثر بُني على أساس توصيات اجتماعية من المستشارين المدنيين والعسكريين للرئيس بما فيهم رؤساء الأركان، وشهد وزير الدفاع جورج مارشال في جلسة الاستماع التي انعقدت في الكونجرس في مايو 1951 وجاء في شهادته «إن قرار الرئيس «ترومان» عزل الجنرال ماك آرثر بني على أساس توصيات إجماعية من المستشارين المدنيين والعسكريين للرئيس بما فيهم رؤساء الأركان، وأضاف أن عزله يرد إلى «التصريحات غير المسبوقة لقائد عسكري يُظهر فيها اعتراضه على السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية».

ومن ناحية أخرى انحاز السناتور روبرت تافت في مقالة نشرها في «الشيكاغو تريبيون» دعا فيها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للبدء في عزل الرئيس ترومان من منصبه كرئيس للجمهورية؛ لأنه بقراره عزل الجنرال ماك آرثر كان متعجلًا، مما يدل على أنه لا يصلح للمنصب.

عاد الجنرال ماك آرثر إلى وطنه بعد قرار العزل ونظمت له استقبالات جماهيرية، ودُعِيَ لجلسات استماع في الكونجرس لسماع وجهة نظره، بدأها بعبارة شهيرة تدل على مدى عنهجيته العسكرية، وهي تلك التي اقتبسناها كعنوان للمقال «العسكريون القدامى لا يموتون أبدًا»!

غير أن قصة العلاقات المعقدة من المدنيين والعسكريين في الدول الديموقراطية تحتاج على سبيل القطع إلى معالجات مستقلة؛ لأنها إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة.

16

الصراع التاريخي بين الساسة والعسكر

هل صحيح أن العسكريين القدامى لا يموتون أبدًا كما صرح الجنرال «ماك آرثر» أمام لجنة الاستماع بالكونجرس، بعد أن عزله الرئيس «ترومان» عقابًا له لعدم طاعته للأوامر التي أصدرها له بعدم التصعيد مع الصين في خضم الحرب بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية؟ إذا كانت هذه الصيحة التي أطلقها الجنرال ماك آرثر تعبر عن عنجهية عسكرية قصوى، فإنها تعكس في نفس الوقت العلاقات المعقدة بين الساسة المدنيين والقادة العسكريين.

ونفس الموقف حدث - كما ذكرنا في مقالنا الماضي - حين أقال الرئيس «أوباما» منذ أسابيع قليلة الجنرال «ماكريستال» قائد القوات الأمريكية في أفغانستان.

والسؤال الذي ينبغي إثارته هنا هو ما تاريخ وطبيعة العلاقات المعقدة بين المدنيين والعسكريين؟

إن ما يطلق عليه في علم السياسة «العلاقات المدنية العسكرية»، تصف العلاقات بين المجتمع المدني ككل والمؤسسة العسكرية، التي

أسست لكل ما تدافع عنه. وهي بعبارة أخرى تصف العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.

والدراسات في هذا الموضوع تنطلق من قاعدة أساسية، مبناها أن سيطرة المدنيين على العسكريين أفضل في كل الأحوال من سيطرة العسكريين على الدولة.

والمشكلة التي يركز عليها الباحثون في هذا الميدان، هي معرفة كيف أسس مبدأ أن المدنيين لهم اليد العليا على العسكريين، والطرق التي تم بها الحفاظ عليه.

والبحث في هذا الميدان لا يقتصر على علم السياسة فقط، بل إن علومًا متعددة تشارك في دراسة هذه الإشكالية، مثل علم الاجتماع والقانون والفلسفة وعلم النفس والدراسات الثقافية والأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد والصحافة والدراسات العسكرية.

وهذه المباحث المتعددة تعالج في الواقع موضوعات شتى، من أبرزها السيطرة المدنية على العسكريين، والعسكرية باعتبارها مهنة لها تقاليدها الخاصة، وكذلك الحرب، والمؤسسات العسكرية. والبحث في هذا المجال لا يقتصر على بلد واحد، ولكنه يتسع بنظرة مقارنة ليشمل دولًا متعددة لها ثقافات مختلفة. والمناقشات النظرية يمكن أن تمتد لدراسة دور الأطراف الأخرى في المجتمع بالإضافة إلى الدولة، والاتجاهات السياسية التي يمكن أن يتبناها العسكريون، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا، ومَنْ أهم القادة العسكريون أم السياسيون «جمهوري أو ديموقراطي»؟

ولو أردنا أن نؤصِّل الموضوع تاريخيًّا لقلنا إنه يرتد إلى كتابات المفكر الصيني الشهير «صن تسو» Sun – Tzu وكذلك المفكر الأوروبي صاحب النظريات الشهيرة عن الحرب «كارل فون كلاوسيفتز» Clausewitz، الذي ألف عن نظريته عالم الاجتماع الفرنسي «ريمون آرون» كتابًا جامعًا من جزءين، يعد المرجع الرئيسي عن أفكاره.

وكل من هذين المفكرين الرائدين كان يصدر عن مبدأ رئيس هو أن القادة العسكريين هم أساسًا خدام الدولة، وبالتالي يأتمرون بأوامر الحكام والرؤساء. وقد أدت الاتجاهات التي برزت، وخصوصًا في النصف الأول من القرن العشرين نحو عسكرة المجتمع، إلى بحث وضع المؤسسات العسكرية في المجتمع.

وقد يكون لظهور «النازية» في ألمانيا، و«الفاشية» في إيطاليا، و«النزعة العسكرية المتطرفة» في اليابان، وهي الدول التي كونت ما أطلق عليه في الحرب العالمية الثانية «دول المحور» في مواجهة ما أطلق عليه دول «العالم الحر»، أثر في إثارة التساؤلات حول خطورة عسكرة المجتمع، بحيث يصبح للعسكريين اليد العليا على المدنيين. وقد أدت تطورات الحرب الباردة وما أدت إليه من قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بجيش ضخم تنتشر قواته في مختلف أنحاء العالم، إلى التساؤل حول هل يمكن السيطرة عليه من قبل دولة ديموقراطية ليبرالية. ويمكن القول إن رواد هذا الموضوع هما عالم السياسة الأمريكي الشهير «صمويل هنتنجتون» الذي نشر في السنوات الأخيرة كتابه عن «صراع الحضارات»، وكذلك عالم السياسة الذي تخصص في الموضوع وهو «موريس جانوفيتز».

ومع ذلك فقد صدرت كتب أخرى لعلماء سياسة آخرين حاولوا فيها تفنيد بعض هذه النظريات الرائدة.

وقد قاد هذا النقد «صمويل فينر» الذي قرر أن أطروحات كل من هنتنجتون وجانوفيتز قد لا تصدق في الدول النامية، مما يتيح الفرصة للعسكريين للتدخل في السياسة. وقد يدعم هذه الأطروحة أن عددًا كبيرًا من الانقلابات العسكرية قد حدث في أنحاء متفرقة من العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وخصوصًا في الستينيات والسبعينيات. في أفريقيا - على سبيل المثال - حدثت انقلابات عسكرية في داهومي، وتوجو، والكونغو، وأوغندا. ونفس الظاهرة لوحظت في أمريكا اللاتينية. فقد قام في بوليفيا - مثلًا - بعد مرور 169 سنة من تأسيسها 189 انقلاب عسكري، وكذلك حدث في شيلي والأرجنتين والبرازيل وباراجواي وبيرو وأرجواي.

ولو نظرنا إلى العالم العربي لوجدنا نفس الظاهرة، فقد قامت انقلابات عسكرية في سوريا منذ عام 1949 بقيادة حسني الزعيم. وبعد ذلك تتالت الانقلابات العسكرية لحزب البعث في كل من سوريا والعراق. ولعل أبرز انقلاب عسكري عربي هو انقلاب 23 يوليو 1952 في مصر الذي قاده الضباط الأحرار بزعامة جمال عبد الناصر، ثم الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد معمر القذافي في ليبيا.

ولعل كل هذه الانقلابات هي التي دفعت عديدًا من الباحثين والمفكرين العرب لبحث تأثير المؤسسة العسكرية على الممارسة الديموقراطية في الوطن العربي. وهناك أبحاث متعددة تناولت إشكالية العلاقات المدنية والعسكرية، نشرت في المجلات المتخصصة

وتناولت عديدًا من الموضوعات، من أهمها الطريقة الأوروبية في الحرب، وتركيز السلطة العسكرية، والمقارنة بين العلاقات المدنية العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والوضع الخاص للعسكريين في تركيا، والمنصوص عليه صراحةً في الدستور.

والأطروحة الأساسية التي صاغها «صمويل هنتنجتون» في كتابه الأساسي «العسكري والدولة»، أن الفرق الجوهري بين العسكريين والمدنيين هو أن الفئة الأولى عادة ما تتبنى اتجاهات محافظة، في حين أن الفئة الثانية غالبًا ما تتبنى اتجاهات ليبرالية. وكل من المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية لها قيمها الخاصة ومعاييرها التي تزن بها الأمور.

والسؤال هنا: كيف يمكن للمؤسسة المدنية أن تهيمن على المؤسسة العسكرية وتضبط حركتها؟

والإجابة التي يقدمها «هنتنجتون» على هذا السؤال هي «الاحتراف العسكري» Professionalism. ويعني بذلك التركيز على عملية التنشئة العسكرية، وخصوصًا بالنسبة لفئة الضباط، باعتبارهم هم العناصر العسكرية المحترفة، وليس الجنود الذين يخدمون لفترة مؤقتة ثم يتركون الخدمة العسكرية.

وهذه التنشئة العسكرية تركز على قيم الانضباط، وتنفيذ الأوامر بغير مناقشة، والتضحية بالذات في سبيل الوطن.

وهم – نتيجة هذه التنشئة – يكونون عادة على استعداد للخضوع للأوامر الصادرة عن قادة السلطة المدنية، وعلى رأسهم بالطبع رئيس الجمهورية، الذي يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك وزير الدفاع.

والوسيلة المثلى لإدارة العلاقات بين المدنيين هي أن السلطة المدنية هي التي تحدد الأهداف للمؤسسة العسكرية في حالات الحروب أو المواجهات العسكرية، على أن تترك طريقة التنفيذ للقادة العسكريين ولا تتدخل في أعمالهم.

غير أن المشكلة تبدو في تحديد مدى وطريقة رقابة السلطة المدنية على أداء القادة العسكريين في مجال تنفيذ المهام التي كُلِّفوا بها؛ وذلك لأن الرقابة لو كانت شديدة فيمكن أن تؤدي إلى إضعاف الأداء العسكري، ولو كانت مرنة قد يدفع ذلك بعض القادة العسكريين المغامرين إلى عدم إطاعة الأوامر أو التوسع في تطبيقها؛ مما قد يؤثر على الأمن القومي للبلد، بل إنه في الحالات المتطرفة قد يسمح ذلك لبعض عناصر المؤسسة العسكرية بأن يقوموا بانقلاب، حتى ولو لم يكن ذلك بطريقة رسمية أو شاملة.

ولو أردنا أن نبتعد قليلًا عن الفروض النظرية ونظرنا إلى العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي، لاكتشفنا أنه في حالة مصر – على سبيل المثال – بعد انقلاب 23 يوليو 1952 الذي تحول إلى ثورة بحكم المشروع القومي الناصري الذي ركز على بعد العدالة الاجتماعية لجماهير الشعب العريضة، أسلمت قيادة الجيش المصري لأحد الضباط الأحرار وهو عبد الحكيم عامر الذي كان برتبة رائد ورقي إلى رتبة لواء مرة واحدة، وبعد ذلك رقي إلى رتبة مشير. استطاع عبد الحكيم عامر بحكم شخصيته الكارزمية أن تكون له شعبية طاغية بين صفوف قادة وضباط القوات المسلحة، وحول الجيش إلى مؤسسة عسكرية تأتمر يأمره هو وليس بأمر رئيس الجمهورية جمال

عبد الناصر، الذي حاول عبثًا تحديد سلطاته عن طريق تشكيل «مجلس للرئاسة» يضم كبار أعضاء مجلس الثورة ولكنه فشل فشلًا ذريعًا؛ لأن المشير عبد الحكيم عامر رفض تحديد سلطاته وهدد بالاستقالة. كان ذلك عام 1964 عندما قام عامر بما يطلق عليه «الانقلاب الصامت»، حيث منع الرئيس جمال عبد الناصر من التدخل في أي شأن يخص القوات المسلحة.

ثم جاءت هزيمة يونيو 1967 بكل أصدائها العميقة، وما ترتب عليها من تنحية المشير، مما أدى إلى انتحاره. ومنذ هذا الوقت صفيت المؤسسة العسكرية تمامًا، وتحول الجيش المصري إلى جيش محترف بكل معاني الكلمة، بحيث يخضع القادة العسكريون للقادة المدنيين؛ ونتيجة لذلك استطاعت القوات المسلحة المصرية أن تبدع في حرب أكتوبر 1973، وتحقق إنجازات عسكرية عالمية.

ويضيق المقام عن تتبع حالات هيمنة العسكريين على السياسة في سوريا والعراق وليبيا، مما يؤكد أن العلاقات المدنية العسكرية ومشكلاتها المتعددة، لا تتعلق فقط بالدول الديموقراطية المتقدمة، ولكنها أخطر بكثير في الدول النامية لافتقارها إلى التقاليد الديموقراطية الأصيلة.

وإذا كان العسكريون القدامى لا يموتون أبدًا كما زعم الجنرال ماك آرثر من قبل، فإن السياسيين قدامى كانوا أو محدثين، لا مناص من أن تكون لهم الكلمة العليا على القادة العسكريين، وإلا تحول النظام السياسي إلى نظام عسكري لا تحكمه سوى الفوضى العارمة.

17

الغزو الإمبراطوري لسيادات الدول

يسجل تاريخ العلاقات الدولية أن نشأة الدول الحديثة منذ معاهدة «وستفاليا» صاحبها مبدأ أساسي، أصبح وكأنه عقيدة مقدسة وهو سيادة الدولة، بمعنى أن للدولة المعترف بها في مجتمع الدول سيادة مطلقة على إقليمها برًّا وبحرًا وجوًّا، ليس ذلك فقط بل إن من المعاني الأساسية لمبدأ السيادة عدم التدخل في شئون الدولة من قبل دولة أخرى أو حتى من المجتمع الدولي، وذلك في حالات السلم، أما في حالات الحرب فهي تخضع لمبادئ أخرى نظمها بدقة القانون الدولي العام.

ويشهد التاريخ وخصوصًا تاريخ القرن العشرين أنه قامت حروب كاملة دفاعًا عن سيادة الدول، التي أصبح من المسلمات أن المهمة الأولى للنخب الحاكمة الحفاظ عليها، وإلا زالت شرعيتهم السياسية.

ولو تأملنا تاريخ العلاقات الدولية في أوروبا على وجه الخصوص، لأدركنا أن الذي كان يحمي مبدأ سيادة الدول من الاعتداء هو التوازن الدولي.

وذلـك بمعنى عدم انفراد دولـة كبرى بالقوة التي تسـمح لها بإملاء شـروطها علـى دول أخـرى؛ ولذلك حيـن كان هذا الميـزان يختل فإن ذلك يفتح الباب واسعًا وعريضًا أمام الاعتداء على سيادة الدول.

وهـذا ما حدث فـي الثلاثينيـات حين صعـد هتلر ليصبح مستشـار ألمانيـا وحاكمهـا المطلق، الذي أعـد بلاده لتكـون إمبراطورية جديدة تبسـط رواقها علـى كل بلاد أوروبا بلا اسـتثناء، مسـتندًا فـي ذلك إلى قوة ألمانيا العسـكرية الفائقـة التي تجاوزت في مداها القوة العسـكرية لـكل الـدول الأوروبية مجتمعـة. وهكذا دفع غرور القـوة بهتلر إلى أن يقوم بغزواته العسـكرية مستخدمًا أسـلوب «الهجوم الصاعق» فاكتسح بلجيكا، وبعد ذلك انقض على فرنسا التي ظنت وهمًا أن خط «ماجينو» الدفاعي يمكن أن يصد عنها أي هجوم، إلا أنه سقط في أيام!

بـل ووصل الطمـوح الإمبراطوري بهتلـر إلى أنه عـاود غزو الجزر البريطانية، بل وغالى في شططه وانطلق ليغزو الاتحاد السوفيتي، وكان في ذلك مصرعه بالمعنى التاريخي للكلمة بعد أن نجح سـتالين في أن يسـتنهض الشـعور الروسـي بالعزة الوطنية، واسـتطاع الجيش الأحمر في مسـيرة عسـكرية رائعة صد الهجـوم الألماني، بـل وتعقب القوات الألمانية المنسحبة من موسكو إلى برلين.

وانتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 وأحسـت الدول بحاجتها إلـى مؤسسـة دولية جديـدة تحل محل «عصبـة الأمم»، التـي ثبت أنها فشلت في الحفاظ على السلام العالمي.

وهكذا أنشئت الأمم المتحدة وفق ميثاق حافل بالنصوص القانونية التي تحافظ في المقام الأول على سيادة كل دولة، وتحدد حقوق الدول في حالات السلم وفي حالات الحرب على السواء.

وأصبح مجلس الأمن الذي يتشكل من دول دائمة العضوية بالإضافة إلى دول أخرى تختار دوريا، إشارة بارزة إلى أهمية مبدأ التوازن الدولي في الحفاظ على سيادة الدول.

وقد ساعد على استمرار النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، أن القوة العسكرية الفائقة لم تعد محتكرة لدى دولة واحدة، بل توزعت بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والاتحاد السوفيتي من جانب آخر. وساعد على الاستقرار «توازن الرعب النووي» بحكم أن كل من الدولتين تمتلك السلاح النووي؛ مما يمنع من أن تغامر أي دولة منهما باستخدامه لأن في ذلك فناءها بحكم أن الطرف الآخر سيستخدم نفس السلاح.

وهكذا كما قرر بودريار – المفكر الفرنسي المشهور وأحد نجوم ما بعد الحداثة – فقد حل الحديث عن احتمالات الحرب محل الحرب الفعلية. وكان هذا مما لا شك فيه لصالح الإنسانية.

غير أنه بالسقوط المدوي للاتحاد السوفيتي حوالي عام 1993 اختل التوازن وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) إلى نظام أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الفائقة على العالم.

باختصار تحولت أمريكا إلى إمبراطورية عظمى لا تستطيع أي دولة - بحكم الاختلال الجسيم في موازين القوة - أن تردعها.

وهكذا صاغت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش، وتحت تأثير الفكر السياسي المتطرف لجماعة المحافظين الجدد، مذهبًا جديدًا في الأمن القومي يسمح للولايات المتحدة أن توجه ضربات استباقية لأي دولة، إذا ما أحست أنها يمكن بسياساتها أن تمس الأمن القومي الأمريكي.

وبذلك نشأ مبدأ شرعية التدخل السياسي حتى ولو بالقوة العسكرية لتغيير النظم التي ترى أمريكا أنها منحرفة أو «مارقة» بحسب التعبير الذائع الآن.

في ضوء ذلك غزت الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان بعد أحداث 11/ 9 الإرهابية، ثم غزت العراق بزعم أنه يمتلك أسلحة دمار شامل.

ووسعت الإمبراطورية الأمريكية من بعد دوائر تدخلها في الشئون الداخلية للأمم، وخصوصًا في مجال تعقب مخالفات الدول لحقوق الإنسان؛ ولذلك أصدر الكونجرس الأمريكي تشريعًا يبيح لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة أحوال تطبيق الدول لحقوق الإنسان، وتسجيل ذلك في تقرير سنوي تعده وزارة الخارجية وترفعه إلى رئيس الجمهورية ليقرر العقوبات المناسبة على الدول التي خرقت حقوق الإنسان، وكأنه الإمبراطور الأعظم الذي يحكم العالم!

ومن حقوق الإنسان تم الانتقال إلى مشروع دعم الديموقراطية وخصوصًا في البلاد العربية والإسلامية، وهكذا نشأ مشروع الشرق

الأوسط الكبير الذي يحدد الطرق التي من خلالها ستفرض الولايات المتحدة الأمريكية الديموقراطية التي تراها فرضًا على الدول.

في ضوء العرض السابق نستطيع أن نفسر الخبر العجيب الذي أذاعه موقع «أمريكا إن آرابيك» من واشنطن. يقول الخبر كما ورد في صحيفة «المصري اليوم» المصرية بتاريخ 27 يوليو 2010 ما يلي:

«أحال مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قرار يطالب بدعم الديموقراطية والحريات بمصر، وإلغاء قانون الطوارئ، ورفع أي رقابة للحكومة المصرية عن المساعدات الأجنبية»

وقد تقدم بالمشروع كل من السيناتور الديموقراطي «راسيل فاينجولد» والسيناتور «روبرت كيسي» والسيناتور الديموقراطي «ريتشارد ديرين» والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية «جون ماكين».

وعنوان المشروع المقترح «دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية في مصر».

وقررت مقدمة المشروع الذي حصلت على نصه وكالة «أمريكا إن آرابيك» أن سبب وضعه هو «أهمية مصر بالنسبة لأهداف الأمن القومي الأمريكي ولثقلها الثقافي والفكري في المنطقة العربية».

ويطالب المشروع الحكومة المصرية بإلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1981، وتقديم أدلة تضمن نزاهة وشفافية ومصداقية انتخابات مجلس الشعب والرئاسة المقبلة، وضمان خلوها من أي عمليات تزوير، وتوفير «تمويل مناسب يتيح وجود مشرفين محليين ودوليين على الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني لضمان الشفافية»، كما

طالب مشـروع القرار برفع «القيود التشريعية على الحريات في الترشح للمجالـس النيابيـة والتشـريعية وتأسـيس الجمعيـات وحريـة الآراء»، وإنهاء ما سماه «جميع عمليات الاعتقال العشوائية والتعذيب وأشكال الإهانة المختلفة».

انتهـى الخبر العجيب وبدأ التسـاؤل الضروري: هل تعتبر الولايات المتحـدة الأمريكية باعتبارها الإمبراطورية العظمى التي تحكم العالـم، أن من حقها الغزو المنظم لسيادة الدول؟

بعبـارة أخرى يتحدث مشـروع القانون المقتـرح وكأنه ينظم الأمور ليس في دولة مستقلة لها سيادتها المطلقة وهي جمهورية مصر العربية، ولكن في ولاية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية التي يرأسـها الرئيس أوباما!

يبدو أن مبدأ سيادة الدول قد سقط نهائيا في ظل الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية.

18

إشكالية القيم في عصر العولمة

أدركت عديد من المؤسسات البحثية في العالم أن نهاية القرن العشرين، بكل ما دار فيه من صراعات إيديولوجية ومعارك سياسية وحروب عالمية، أغلق الدائرة على حقبة تاريخية دامية شهدتها الإنسانية. وتوقعت هذه المؤسسات - بناء على مؤشرات كمية وكيفية- أن القرن الحادي والعشرين سيكون مختلفًا، وأنه يحمل من الوعود للإنسانية آمالًا عظمى، تتعلق بمستقبل أفضل للبشر في ظل منظومة جديدة للقيم تقوم على احترام التنوع الثقافي، والانطلاق من مبدأ أنه ليست هناك ثقافة أسمى من ثقافة.

ومن بين المؤسسات البحثية العالمية التي أسهمت بجهد إبداعي في تحليل مشكلات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل، منظمة اليونسكو، وعلى وجه الخصوص وحدة بحوث الدراسات المستقبلية.

هذه الوحدة يرأسها عالم اجتماع فرنسي هو روجيه بانديه الذي خطط لمشروع عالمي طموح، يتمثل في تنظيم حوارات ثقافية تشارك فيها نخبة من أبرز الفلاسفة والعلماء والمفكرين والأدباء في العالم، مع التركيز على تمثيل كل الثقافات الحية المعاصرة.

ودارت هـذه الحوارات المتنوعة فـي باريس في بداية العقد الماضي وشاركت فيها أبرز الأسماء في ميادين العلم والفلسفة والفكر والأدب.

ونشـرت اليونسكو نتائج هذه الحوارات في كتاب بالفرنسية بعنوان «مفاتيح القرن الحادي والعشـرين»، وقد ترجم الكتاب في بيروت إلى اللغة العربية.

وقـد دارت الحـوارات حـول أهميـة صياغـة عقـود أربعـة: «عقـد اجتماعي جديد» أساسـه التعليم للجميع على مدى الحياة. وتقوم هذه الفكـرة على أسـاس بطـلان النظريـة القديمة التي كانـت تنص على أن التعليم ينتهي بالحصول على شـهادة جامعية قبل أن ينطلق الخريج إلى سوق العمل.

العقد الاجتماعي الجديد يقوم على أن الانتقال من نموذج المجتمع الصناعـي إلى نمـوذج مجتمع المعلومات العالمي، الذي يتسـم بتدفق ملاييـن المعلومـات فـي كل المجالات كل يـوم، والـذي ينتقل ببطء، وإن كان بثبات، إلى مجتمع المعرفة، يحول التعليم إلى عملية مسـتمرة لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة.

لأنـه بدون هذا العقد الاجتماعي الجديد كما يقرر روجيه بانديه في مقدمتـه العميقة لكتابه القيم «إلى أيـن؟» (ترجمة زهيدة درويش جبور وجـان جبور، بيـروت، دار النهار، 2005) كيف يمكننا اسـتئصال الفقر الشـامل؟ وكيف يمكننا نشر القيم الديموقراطية بفاعلية؟ وكيف يمكننا بناء مجتمعات المعرفة الحقيقية؟

والواقـع أن هـذه الأهـداف الثلاثـة تمثل أكبـر تحديات للإنسـانية في القرن الحادي والعشـرين. فهناك ملايين البشـر فـي كل بلاد العالم

غارقون في بحور الفقر العميقة، والقضاء على الفقر يحتاج إلى تعاون دولي واسع المدى لترقية نوعية حياة الفقراء ومساعدتهم على التعليم وإمدادهم بالتدريب المناسب، وفتح فرص التشغيل أمامهم حتى يصبحوا مواطنين منتجين، وليسوا عالة على مساعدات الآخرين.

أما نشر القيم الديموقراطية فهي مهمة لها الأولوية في عالم اليوم وخصوصًا بعد سقوط قلاع الشمولية في العالم الشيوعي الذي انهار؛ لأن الديموقراطية هي الفضاء الأوسع الذي يمكن أن تتحقق في إطاره العدالة الاجتماعية من ناحية، والحفاظ على كرامة البشر من ناحية أخرى.

ويبقى الهدف الأسمى في الألفية التالية وهو خلق مجتمعات المعرفة؛ مما يقتضي أولًا تأسيس اقتصاد للمعرفة تصبح فيه المعرفة لها قيمة سوقية، وهي لن يتاح لها أن تنتج ويتم تداولها واستخدامها، بغير تشجيع الإبداع الفردي والإبداع الاجتماعي على السواء.

وتنمية الإبداع الفردي له مناهج معروفة في علم النفس الاجتماعي وعلم التربية، أما الإبداع الاجتماعي فإنه سيتحقق بفضل الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت، حيث سيؤدي تدفق المعلومات والأفكار والحوارات الفكرية إلى نشوء ذكاء جماعي يتجاوز بكثير الذكاء الفردي، ويساعد على التصدي للمشكلات المتعددة التي تواجهها الإنسانية المعاصرة.

ونحتاج أيضًا إلى «عقد طبيعي» جديد «لا يكون فيه الإنسان بعد الآن «السيد والمسيطر» على الطبيعة، وإنما المؤتمَن عليها» وذلك لوضع حد لانتهاك الموارد القائمة الذي يقضي نهائيا على إمكانيات التنمية المستدامة، ومعنى ذلك ضياع حقوق الأجيال القادمة.

ونحن من بعد في أشد الحاجة - وخصوصًا في عصر العولمة - إلى «عقد ثقافي» جديد حتى نستطيع الحفاظ على التنوع الثقافي الذي يمكن تحت ضغوط موجات العولمة الهادرة أن يندثر، وتفقد الإنسانية بذلك الثراء الذي لا حدود له لخبرات الثقافات التقليدية التي تشكلت عبر عصور طويلة، وكانت منابع حقيقية للحكمة.

وهذا العقد الثقافي لابد له أن يتضمن من الآليات في التطبيق الحفاظ على حقوق الإنسان، حتى يتحقق الأمن الإنساني للشعوب، وليس الأمن القومي فقط للدول الذي يتم حتى الآن التركيز عليه.

بل إن هذا العقد الثقافي ينبغي أن يعد البشر في القرن الحادي والعشرين في ظل احتمالات تشكل ثقافة كونية، إلى نوع جديد من المواطنة هي المواطنة الكونية. وهناك أبحاث بالغة العمق تتحدث - بناء على مؤشرات كمية وكيفية - عن تبلور وعي كوني أصبح مؤثرًا في قيم وسلوكيات البشر في كل مكان. وقد اعتمدنا من قبل على هذه الفكرة الجوهرية لكي نفسر سلوك مئات الناس من مختلف الجنسيات والأديان، الذين احتشدوا في «أساطيل الحرية» التي توجهت إلى غزة لمساعدة الشعب الفلسطيني المحاصر بواسطة الدولة الإسرائيلية العنصرية.

ونحن نحتاج أخيرًا إلى «عقد أخلاقي» يضبط سلوك العلماء والباحثين، وخصوصًا بعد ظهور الثورة الجينية» التي نجمت عن فض شفرات «الجينوم البشري» مما يسمح بالتلاعب في صياغة البشر، وهو ما قد يؤثر على التوازن الطبيعي في الجنس الإنساني، الذي استمر منذ بداية الإنسانية حتى الآن.

والسؤال هنا: هل يمكن أو هل ينبغي وضع معايير أخلاقية للحد من شهوة العلماء في الاكتشاف، التي قد تهدد المصير الإنساني نفسه؟

وماذا عن الثورة أيضًا في مجال تصنيع الإنسان الآلي (الروبوت)، واحتمالات اختراع روبوتات أذكى من الإنسان؟

هل من باب الخيال العلمي احتمال أن تسيطر هذه الروبوتات على الإنسان نفسه في المستقبل، بحيث يصبح الإنسان «السيد» هو «العبد» لما صنعه بيديه؟

كل هذه العقود الأربعة، الاجتماعي والطبيعي والثقافي والأخلاقي، تثير عديدًا من الموضوعات فيما يتعلق بالقيم. نحن لسنا فقط في مجال تحولات القيم وتغيرها استجابة لتحديات العولمة، ولكننا – أخطر من ذلك – في مجال ابتداع قيم جديدة ومعايير أخلاقية مستحدثة.

19

قراءة استباقية للمفاوضات المباشرة

جولة أخرى من المفاوضات العقيمة بين الدولة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. غير أنها جولة لها سمات هامة أبرزها أنها تتم تحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. وستبدأ هذه الجولة باجتماع رئاسي هام يحضره الرئيس أوباما والرئيس محمد حسني مبارك والملك عبد الله الثاني ملك الأردن، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ومبعوث اللجنة الرباعية الدولية توني بلير. ويتبع هذا اللقاء في اليوم التالي له مباشرة إطلاق المحادثات المباشرة بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية.

وقد حرص بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل على استباق المفاوضات بتصريحات متطرفة، وكأنه يعلن عن فشلها قبل بدايتها.

هو يطالب الفلسطينيين أولًا بالاعتراف الرسمي بيهودية الدولة الإسرائيلية! ومعنى ذلك بكل وضوح إلغاء حق العودة الذي يصر عليه المفاوضون الفلسطينيون، والذي يكفل عودة من يريد من أفراد الشعب الفلسطيني إلى بلده.

صحيح أن المبدأ لو قبلته إسرائيل يقتضي التفاوض حول آليات التنفيذ وإمكانية حل المشكلات العملية المعقدة التي تتعلق به، غير أن هذا المبدأ يُعد مبدأ لا يجوز التنازل عنه.

ومن ناحية أخرى صرح نتانياهو أن الاستيطان سوف يستمر في كل مستوطنات الضفة الغربية كما كان قبل فترة التجميد، رافضًا أي اقتراحات وسط تجعله قصرًا على الكتل الاستيطانية.

وأضاف أن «موقف إسرائيل من المفاوضات المباشرة هو أن تتم من دون شروط مسبقة». أما الهدف من هذه المفاوضات - كما صرح- فهو التوصل إلى اتفاق سلام على أساس الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي ووضع حد للصراع، وإنهاء المطالب الفلسطينية، وإحلال ترتيبات أمنية حقيقية.

ومعنى ذلك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد نسف المفاوضات قبل بدئها، بل يمكن القول إن غرضه الحقيقي هو أن يوقِّع محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية على وثيقة استسلام كاملة، تقر بالحقوق المزعومة للدولة الإسرائيلية في مطالبتها بالاعتراف بيهودية الدولة من ناحية، وإطلاق سراحها كما تريد في مجال الاستيطان من ناحية أخرى.

والسؤال: ما الذي يبقى للفلسطينيين بعد ذلك؟ قطع متناثرة من أراضي الضفة الغربية لا يربطها رابط، بل هي مخترقة تمامًا بالمستوطنات الإسرائيلية، ودولة فلسطينية لو وافقت إسرائيل على قيامها، ستكون دولة منزوعة السلاح وليس لها هيمنة على حدودها أو على مجالها الجوي. دولة صورية ستكون أشبه ما تكون بمستعمرة فلسطينية ملحقة بالدولة الإسرائيلية.

ومن المؤكد أنه لا السلطة الفلسطينية ولا أي فصيل فلسطيني أيًا كان اتجاهه، يمكن أن يقبل بهذه الشروط الإسرائيلية المتعسفة.

والدليل على ذلك أن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه صرح بأنه إذا كان هناك من يعتقد بأن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل فاشلة سلفًا، فيتعين على الجانب الفلسطيني على الأقل أن يبين أنه ليس المسئول عن هذا الفشل.

وقد صرح القيادي الفلسطيني الدكتور نبيل شعث لجريدة الشروق المصرية في 31 من أغسطس 2010 أن «فريق المفاوضات الفلسطيني سينسحب من مفاوضات السلام المباشرة مع إسرائيل بمجرد عدم تجديد الحكومة الإسرائيلية قرار تجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة».

وقرر أن الرئيس الأمريكي «أوباما» قادر على الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو.

وقد دلل على ذلك بأن الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون» أطاح بحكومة نتنياهو بعد مفاوضات «واي ريفر»، على الرغم من أن حكومته نفذت الانسحاب من الخليل وشغلت الممر الآمن بين الضفة وقطاع غزة.

والواقع أن حديث نبيل شعث على قدرة الرئيس أوباما على الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي لا أساس لها؛ وذلك لأنه بعد الموقف القوى الذي وقفه الرئيس «أوباما» في خطته التاريخية بجامعة القاهرة، والذي أعلن فيه ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام جنبًا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية، واعترف فيها

أيضًا بمعاناة الشعب الفلسطيني، أثبت من بعد أنه عاجز عن مواجهة التعنت الإسرائيلي. بل إنه تراجع بانتظام عن مواقفه المعلنة، واستطاع نتانياهو في مقابلة معه في واشنطن أن يفرض عليه الرؤية الإسرائيلية المتعنتة.

تراجع أوباما لأسباب معروفة، بل وأصدر تصريحات غريبة عن الأهمية القصوى لأمن إسرائيل، وعن الالتزام الأمريكي الأبدي بضمان هذا الأمن. ولم تكن هذه مجرد تصريحات سياسية، ولكنه أردفها بقرارات هامة لمد إسرائيل بأحدث الأسلحة الأمريكية للدفاع عن نفسها إزاء الخطر الإيراني المحتمل!

موقف الرئيس أوباما من إسرائيل شهد تراجعًا منتظمًا، وقد يكون أحد أسباب ضغطه على السلطة الفلسطينية لقبول المفاوضات المباشرة بغير أي شروط مسبقة، إنقاذ صورته السياسية والظهور بمظهر المهتم بتحقيق السلام في مجال الصراع العربي الإسرائيلي.

وإذا أردنا أن نجري تقييمًا نهائيًّا لحصيلة المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لقلنا ببساطة إنها ستفشل ولن تؤدي إلى أي تقدم في مجال تحقيق السلام؛ وذلك لأسباب متعددة، أهمها على الإطلاق اختلال موازين القوى بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية؛ وذلك لأن الوفد الفلسطيني المفاوض بقيادة «محمود عباس» لا يملك أي أوراق ضغط على الإطلاق، فهو لا يمثل سوى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وليس له أي سيطرة على غزة التي تحكمها – وإن كان ذلك بطريقة غير شرعية– «حماس». ومن ناحية أخرى هناك خلافات داخل «منظمة فتح» ذاتها حول صواب الذهاب للمفاوضات المباشرة

بغير شـروط مسبقة تضمن الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني. وإذا أضفنا إلى ذلـك أن «حماس» أعلنت رفضها للمفاوضات لأدركنا أنه ليس هناك إجماع فلسطيني على المفاوضات.

غيـر أنـه أهم مـن ذلك كلـه أن السـلطة الفلسـطينية قـد تخلت عن خيـار المقاومة، فليس لديها بديل آخر سـوى الدخول في سلسـلة هذه المفاوضـات العقيمـة، التي لا يمكن أن تنتج أي تقدم في مجال تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني العادلة.

ويبقى سـبب آخـر يمثل العقـدة المسـتحكمة في الموضـوع، وهو إصـرار الحكومـات الإسـرائيلية المتعاقبـة علـى تحقيـق كل أهـداف المشـروع الصهيوني في فلسـطين، وفي مقدمتها إعلان يهودية الدولة، والاسـتيطان فـي الأراضي الفلسـطينية بدون أي سـند، وإنـكار حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف.

ويبقى السـؤال المطروح ليس على الشعب الفلسطيني فقط، ولكن علـى الحكومات العربية جميعًا، ما هو الحل إزاء التعنت الإسـرائيلي؟ وكيـف يمكـن مسـاندة الشـعب الفلسـطيني للحصـول علـى حقوقـه المشروعة؟

20

فيرباتيم! ماذا يدور داخل القمم السياسية المغلقة؟

في إحدى زياراتي المنتظمة إلى باريس.. هذه المدينة الساحرة التي عشقتها منذ أيام بعثتي العلمية في فرنسا (1964-1967)، تجولت في مكتبات الحي اللاتيني الشهيرة لكي أتابع أحدث المؤلفات الفرنسية في الفلسفة والاجتماع وعلم النفس والتاريخ، التي لا تتوقف آلة الإبداع الفرنسي المبهرة عن إنتاجها طوال العام.

ولفت نظري كتاب جديد لمفكر فرنسي معروف يدور حول مؤلفاته الجدل دائمًا، وهو «جاك أتالي»، وعنوان الكتاب المثير «ڤيربايتم» أي طبق الأصل. هذا المفكر حقوقي الثقافة وهو يعمل مستشارًا في مجلس الدولة. ولكنه - على النمط الفرنسي المتميز - مثقف موسوعي، ليس ذلك فقط بل إنه ألف كتبًا بالغة العمق في ميادين علمية شتى. وقد تابعت مؤلفاته منذ أن نشر عام 1973 كتابًا هامًّا عنوانه «تحليل اقتصادي للحياة السياسية». ولفت نظري كتاب آخر عنوانه «العالم الثالث» صدر عام 1981، غير أنه كتب في موضوع بالغ التخصص هو «تواريخ الأزمان» الذي صدر عام 1982.

وهـذا الكتـاب بالـذات أثار جـدلًا شـديدًا لأن عددًا مـن المعلقين والكتـاب المعنييـن بمراجعة الكتـب الجديدة، اتهمـوه صراحة أنه في هذا الكتاب بالذات سطا على عديد من أفكار مؤلفين آخرين بدون ذكر المصـدر كما تنص أصـول التأليف. بل إنه –كما قـال بعضهـم– اقتبس بالنص عبارات كاملة لعدد من المؤلفين متجاهلًا ذكرهم.

وحين تابعت هذه الحملة النقدية الموجهة لـ «جاك أتالي» اندهشت قليلًا؛ لأنه يصعب في مجتمع مثل المجتمع الفرنسي فيه تقاليد راسخة تتعلـق بالتوثيق العلمي، أن يمارس مؤلف معروف وشـخصية سياسـية بارزة في نفس الوقت، هذا الخطأ الجسيم الذي وضعه في خانة سارقي الأفكار. كنت في الواقع بين مصدق ومكذب إلى أن نشـر «جاك أتالي» كتابًا جديدًا يستشـرف فيه مستقبل العالم عنوانه «خطوط الأفق» وذلك عام 1990.

وبحكـم اهتمامـي الأكاديمـي القديم بالبحـوث المسـتقبلية قرأت الكتاب باهتمام شـديد، غير أنني فوجئت بأن بعض الأفكار الأساسـية، التي سـاقها أتالي في الكتـاب باعتبارها أفـكاره الخاصة صدى لأفكار سـبق لي أن قرأتها لمؤلف آخر، هو بالتحديد الناقد الفرنسي المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية «رينيه جيرار».

ومعرفتي بأفكار جيرار لها قصة تستحق أن تروى.

حيـث كنت فـي بعثتـي العلمية التي أمضيـت فيها عاميـن في مدينة ديجـون، كنـت أقـرأ كتابًا للناقـد المجري الشـهير جورج لـوكاش عن «نظريـة الرواية» الذي صدر عام 1914 ولم يترجم إلى الفرنسـية إلا في الستينيات.

كتب مقدمة الترجمة الناقد الفرنسي «لوسيان جولدمان» الذي قال فيها إنه وجد تشابهًا بين أفكار «جورج لوكاش» وأفكار «رينيه جيرار» في كتاب صدر له ولفت إليه الأنظار بنظريته المبتكرة وعنوانه «الكذب الرومانتيكي والحقيقة الروائية».

ويذكر «لوسيان جولدمان» أنه سأل جيرار شخصيا عن مدى تأثره بنظرية جورج لوكاش، فأكد له أنه لم يقرأ كتابه من قبل، وخصوصًا أنه ظل حبيس اللغة الألمانية ردحًا طويلًا من الزمان.

هذه الإشارة جعلتني أقرأ كتاب «رينيه جيرار»، وكنت وقتها مهتما بعلم الاجتماع الأدبي الذي ألفت بصدده كتابي «التحليل الاجتماعي للأدب» الذي صدر لي في القاهرة عام 1970.

واكتشفت أن «رينيه جيرار» أبدع نظرية جديدة لفهم الرواية والإنسان معًا هي نظرية الرغبة المثلثة. وخلاصتها أن الرغبة الإنسانية عادة ما تستعار من الآخر، ويمكن تمثيلها بمثلث له رؤوس ثلاثة تتكون من الذات (الإنسان الراغب) والموضوع (الشيء المطلوب) والوسيط (الآخر الذي يملي على الإنسان الرغبة). بعبارة أخرى الرغبات الإنسانية ليست أصيلة لأنها عادة ما تكون تقليدًا للآخرين.

هذه النظرية المبتكرة التي أصبحت بعد ذلك من أشهر النظريات المعاصرة في العلم الاجتماعي، وأصبح لها تطبيقات هامة في علم الاقتصاد والسياسة، نسبها «جاك أتالي» لنفسه في كتاب «خطوط الأفق» الذي أشرنا إليه، أو بعبارة أدق ذكر عناصرها الأساسية لتحليل عدد من المواقف باعتبارها من بنات أفكاره.

عنـد ذلك تأكدت من الاتهـام القديم الذي وُجِّه لـ «جاك أتالي» بأنه في كتابه «تاريخ الإنســان» سرق أفكارًا متعددة من مفكرين آخرين بغير أن يذكرهم باعتبارهم مراجع له بكلمة واحدة.

ها قد طالت مقدمة المقال ولم أدخل بعد في الموضوع!

الموضـوع هـو ما الذي يـدور بين رئيسـين لدولتين حينمـا ينفردان ببعضهمـا فـي محادثـات سياسـية، وليس هناك من يسـجل مـا دار في اللقاء؟

كثيـرًا ما يدور في ذهني هذا السـؤال حين أقـرأ في الصحف مثلًا أن الرئيس سـاركوزي قابل رئيس الـوزراء بوتين على انفراد. كنت أسـأل نفسـي: ما هي طبيعة هذه الحـوارات غير العلنية وغير المنشـورة؟ هل تتسـم بالصراحـة المطلقة بعيدًا عـن التقاليـد الدبلوماسـية المعروفة؟ وهل تكشـف عن المواقف السياسـية الفعلية لرؤسـاء الدول بعيدًا عن الصياغات المراوغة في التصريحات الرسمية؟

عـام 1993 أجابنـي «جاك أتالي» على هذه التسـاؤلات؛ وذلك لأن كتابـه الذي يضم جزءين، سـجل فيـه يومياته التي كتبهـا في حينها بكل دقة من عام 1981 حتى عام 1986.

ما هي أهمية يومياته؟ ترد أهميتها إلى أنه كان مستشـارًا لـ «فرانسـوا ميتران» رئيس الجمهورية الفرنسـية الأسبق، ليس ذلك فقط بل كان هو الـذي يعرض عليه التقارير ويوافيه بالمسـتجدات، ويقـدم له انطباعاته عـن المواقـف الدوليـة المختلفـة، بـل إنه – أكثـر من ذلـك – كان هو الوحيـد الـذي سـمح لـه «ميتـران» أن يحضـر كل لقاءاته المنفـردة مع

رؤساء وزعماء الدول. وقد سجل «جاك أتالي» نصوص المحادثات التي دارت في هذه اللقاءات.

وهذه النصوص تتيح لنا كمحللين سياسيين أن نطلع لأول مرة على ما يدور في الغرف المغلقة بين الرؤساء والزعماء السياسيين.

كنت قد قرأت كتاب «جاك أتالي» منذ سنوات وتمتعت بمعرفة كيف يدور الحوار السياسي الصريح بين الرؤساء، غير أنني تذكرته فورًا حين نشر الصحفي الفرنسي فنسانت جوفير Vinecnt Jauver في المجلة الفرنسية «لونوفيل أوبزرفاتير» في عددها الصادر في 19 أغسطس 2010 وثيقة بالغة الأهمية عن الوثائق السرية للبيت الأبيض أفرج عنها مؤخرًا، وتتضمن المكالمات السرية التي دارت بين الرئيس ميتران والرئيس جورج بوش الأب، والتي دارت أثناء حرب الخليج بعد الغزو الذي قام به الرئيس السابق صدام حسين للكويت.

والنصوص المنشورة تلقي الأضواء على طبيعة واتجاهات المواقف الأمريكية والفرنسية، إزاء الغزو العراقي للكويت وكيفية مواجهة الموقف.

ومن الطريف ومن باب المفارقة أن «جاك أتالي» أورد في كتابه «ڤيربايتم» الذي أشرنا إليه، نص مكالمات تليفونية سبق للرئيس ميتران أن تبادلها مع الرئيس الراحل رونالد ريجان في 18 أكتوبر 1981.

هذه مجرد إشارات تمهيدية للتحليلات السياسية التي نريد أن نقوم بها لعينة من هذه النصوص؛ لنلقي الضوء على الحوارات الخفية التي تدور بين الرؤساء والتي تنطلق على سجيتها لغياب الرقباء.

علـى أن تقاليد الإفراج عن الوثائق الرسـمية بعد حين من الدهر من ناحيـة، وما نشـره «جـاك أتالي» باعتبـاره كان مستشـارًا للرئيس ميتران مـن ناحية أخـرى، يتيح للباحثيـن أن يحللوا ويتأملـوا منطلق الخطاب السياسـي غير العلني، الذي مهد في الواقع لعديد من القرارات الدولية الهامة التي حددت مصائر دول وشعوب.

21

المباحثات السياسية في أروقة السلطة الخفية

ماذا يدور داخل القمم السياسية المغلقة؟ هذا هو السؤال الذي طرحناه في المقال الماضي، والذي جعلنا - في مجال التماس الإجابة عليه - نشير إلى الكتاب الذي ألفه المفكر الفرنسي المعروف «جاك أتالي» «صورة طبق الأصل Verbatiom» الذي نشره عام 1993 .

وقد سجل فيه أتالي نصوص اليوميات التي سجلها في حينها باعتباره مستشارا للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وبهذه الصفة حضر بنفسه كل المقابلات الثنائية التي أجراها رئيس الجمهورية الفرنسية مع قادة وزعماء العالم.

وقد رجعنا لكتاب «جاك أتالي» لأن من شأنه أن يلقي الأضواء على المباحثات السياسية في أروقة السلطة الخفية، بالخلفيات التي يكتبها عن كل مقابلة أو حدث أو مكالمة تليفونية بين ميتران وأحد الزعماء.

وهذه الخلفيات هي ما تفتقر إليه مجلة «النوفيل أوبزرافئير» الفرنسية في 19 أغسطس 2010 حين نشرت نص المكالمات التليفونية التي دارت بين الرئيس جورج بوش الكبير والرئيس فرانسوا ميتران،

إبـان الغزو العراقي للكويت، وما أدى إليه من مشـكلات دولية متعددة استدعت تدخلا عسكريا لتحرير الكويت.

والسؤال هنا: كيف قدم «جاك أتالي» لكتابه الفريد ؟ يصف «أتالي» كتابـه بأنـه عبارة عـن يوميات كتبت في معقل سـلطة من أكبر سـلطات الكون تأثيرا، وفي لحظة بالغة الخصوصية من لحظات القرن العشرين، الذي سـادته ظواهر بربرية تمثلت في الحرب العالمية الأولى والحرب العالميـة الثانيـة، وظهـور إيديولوجيات متطرفـة مثل النازية والفاشـية والشيوعية.

وترد أهمية الدور الفرنسـي إلى أن فرنسـا دولة عندها سـلاح ذري، وتمتلك اقتصادا قويا، وهي لذلك لديها الوسائل التي تمكنها من التأثير على مسـتقبل القارة الأوروبية وعلى السلام العالمي. وهي وفقا لذلك يمكـن لها في ضوء اختياراتها السياسـية أن تتـرك بصماتها على النظام الدولي.

ويصف «أتالي» المستشـار الخـاص الرئيس «فرانسـوا ميتران» بأنه كرئيس لفرنسـا في المرحلة التاريخية التي تولى فيها الرئاسة كان يتمتع بسـلطة سياسـية شـبه مطلقة، فكأنه ديكتاتـور وليس رئيسـا لجمهورية ديموقراطيـة، كمـا أنـه تولـى الرئاسـة في لحظة حاسـمة مـن لحظات التاريخ العالمي.

وبالتالي استطاع «أتالي» باعتباره مستشارا خاصا لرئيس الجمهورية أن يكون شـاهدا على الأحداث الهامة، بل ومشاركا فيها أيضا في نفس الوقـت؛ وذلك لأنه أسـهم في صياغـة كل قرارات السياسـة الخارجية الفرنسـية التـي أصدرهـا رئيـس الجمهوريـة، والـذي هـو فـي العرف

السياسي الفرنسي المسئول الأول عن صياغة السياسة الخارجية، ليس ذلـك فقـط بل إنـه – كما يقرر – أسـهم في صياغة عديد مـن القرارات الخاصة بالسياسة الداخلية لفرنسا.

ويقرر أنه منذ اللحظة الأولى لتوليه مهام منصبه الهام، قرر أن يسجل يوميا بشـكل متكامل مشـاهداته وملاحظاته وخلاصة المناقشات التي دارت حول موضوعات شـتى خارجية وداخلية، وخصوصا لأنه شـهد كل لقاءات رئيس الجمهورية مع قادة وزعماء العالم. وقد سمح له هذا الوضع الاسـتثنائي أن يستمع مباشـرة للمباحثات الهامة التي تدور بين رئيس الجمهورية وقادة وزعماء العالم.

وهـذه اليوميات – كما يقرر كاتبها – لا تتضمـن بالضرورة محاولة للتأليف من عناصرها المختلفة، ولا تتضمن صياغة متماسكة عن كيفية وآليات ممارسـة السلطة في أعلى قممها، ولكنها تنشر كما كتبت لأول مرة. وهي بهذه الصـورة تتيح للباحثين فرصة نادرة لمعرفة قدر التعقيد الشـديد في ممارسة سلطة عليا ما في إحدى البلاد الأوروبية المركزية، وذلـك بالنظر إلى تعدد المواقف التي تحتاج إلى إصدار قرارات فورية فـي بعض الأحيـان، ومتأنية في أوقات أخرى. غيـر أنها جميعا لابد أن تسـتند إلى قراءة واعية للأحداث وإطار اسـتراتيجي متماسـك، يسمح بأن تكون عملية إصدار القرار عملية رشيدة.

ولا ينسـى «أتالـي» فـي تقديمـه أن يشـير إلـى المسـئولية العظمـى التـي تقع علـى كاهل رئيس الجمهورية، الذي يتشـكل وعيه السياسـي وإدراكاته الدولية من قراءة التقارير الاستراتيجية التي يعدها له الخبراء، ولكن بالإضافة إلى ذلك من مشـاهداته المباشـرة ورحلاته الخارجية، ومحادثاته مع قادة وزعماء الدول.

ويقـرر «أتالـي» أن اليوميات التـي يضمها كتابه قـد يعتبرها البعض أطول مما ينبغي (نشرت في جزءين وكل جزء يقع في أكثر من خمسمائة صفحة)، وقد يعتبرها البعض الآخر نقدية بشـكل غير موضوعي تماما. غيـر أنـه لكـي يتحاشـى هـذه المثالـب حـاول أن يجعلهـا تحكي عن النجاحـات والإخفاقات معًا، وعن لحظـات الضعف ومواطن العظمة في نفس الوقت.

ومـن الأهميـة بمكان أن نشـير إلى ما قـرره المؤلف مـن أنه عرض أصول كتابه على شخصين فقط قبل النشر.

الأول هو ناشره «كلود جورانز» والثاني هو الرئيس فرانسوا ميتران، الـذي كان مـن حقه أن يشـطب أي فقـرات لا يرى ملاءمة نشـرها على المـلأ. غيـر أنه - كمـا يقرر «أتالي»- لم يمارس حقه وسـمح له بنشـر اليوميات كما هي، في احترام واضح لحرية التعبير.

وقد حاولت أن أختبر أهمية البحث عما يدور في القمم المغلقة من خلال ما أورده كتاب «أتالي» عن زيارة الرئيس «محمد حسـني مبارك» إلـى باريـس فـي أول فبراير عـام 1982، ومقابلتـه مع الرئيس فرانسـوا ميتران (راجع كتاب أتالي صفحات من 162 حتى 164).

يحكي «أتالي» أن الرئيس محمد حسـني مبارك قال مخاطبا الرئيس فرانسـوا ميتران إن العلاقات مع إسـرائيل تسـير بغير مشكلات، وذلك ما عدا عدم الموافقة على الطلب المسـتحيل الذي تقدم به رئيس وزراء إسـرائيل للسماح للطائرات الإسـرائيلية التي تنقل سياحا أوروبيين، أن تعبر سـماء سـيناء للهبوط قرب إيلات. وأكد مبـارك الرفض المصري لهذا الطلب.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية فقد قرر الرئيس مبارك أننا جاهزون لاستئناف العلاقات مع أشقائنا العرب، في الوقت الذي يرونه مناسبا لهم.

وقد أضاف أن استئناف هذه العلاقات حين تستأنف لن تضر إسرائيل بالضرورة؛ وذلك لأن مصر اختارت طريق السلام، ولذلك أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وقرر أنه لن يضع هذه العلاقات محل بحث أو مراجعة؛ لأنه يعتقد أنها - على العكس - من شأنها أن تكون عاملا إيجابيا في مجال التخفيف من خطورة الأزمات التي يمكن أن تنشب داخل المنطقة.

وفي فقرة بالغة الأهمية قرر الرئيس مبارك «أننا اكتشفنا من خلال مباحثاتنا مع إسرائيل - أن ثمة هوة كبرى تفصل بين مفاهيمنا عن الاستقلال الفلسطيني ومفاهيم الإسرائيليين».

فالإسرائيليون يعنون بإقامة سلطة فلسطينية مستقلة، كيانًا يمارس سلطته على الأشخاص وليس على الأراضي، وهذا غير مقبول؛ لأنهم يريدون استبدال الحكم العسكري الإسرائيلي بسلطة فلسطينية محرومة من إمكانيات التشريع والدفاع وإقامة الأمن الداخلي، واتخاذ مواقف مستقلة في مجال السياسة الخارجية. ومعنى ذلك أنها سلطة فلسطينية محرومة من كل الحقوق الفعلية لأي سلطة شرعية.

وقرر الرئيس مبارك بصورة قاطعة أنه «ليس مستعدا لتقديم تنازلات بهذا الصدد».

وتبين من السياق أن مصر قد طلبت أن تؤيد فرنسا مطلبها في أن تكون القوات التي ستفصل في سيناء بين إسرائيل ومصر، ليست أمريكية خالصة وإنما تتشكل من عناصر أوروبية أيضا .

وقد رد عليه الرئيس فرانسوا ميتران مقررا أنه تبنى هذه الفكرة فورًا لصالح مصر، غير أنه – كما قرر – قابل بعض الصعوبات في إقناع شركائه الأوروبيين وخصوصا بريطانيا العظمى.

وسؤال ميتران لمبارك: ما الذي ينتظره من وجود القوة المتعددة الجنسيات في سيناء ؟

وأجاب الرئيس مبارك بأن اختصاصات هذه القوة معروفة بوضوح في نصوص المعاهدات. وهي تتمثل أساسا في مراقبة التطبيق الواضح لهذه النصوص، ومنع إسرائيل من إفقادها لمضمونها من خلال تحركات مقصودة تمثل مخالفات واضحة.

وأضاف مبارك أن قائد القوات الأمريكية حاول أن يتجاوز صلاحياته مما يمثل اعتداء على السيادة المصرية. غير أننا عارضنا بعنف هذه المحاولات. ومن هنا جاءت الأهمية القصوى لاشتراك البلاد الأوروبية وخصوصا في القوات المتعددة الجنسيات؛ حتى يكون أداؤها متوازنا ومتفقا مع نصوص المعاهدات.

وفي فقرة هامة أخرى يقرر «فرانسوا ميتران» أنه فيما يتعلق بـ «إعلان فينسيا» فإنه يوافق بطبيعة الحال على هدفه النهائي، وهو حق إسرائيل في الوجود وحق الفلسطينيين في تأسيس وطن لهم، غير أنه لا يوافق على الإجراءات التي اقترحها، وهي القيام بمفاوضات عربية جماعية مع إسرائيل لأن هذا إجراء غير واقعي.

وتساءل: كيف يمكن أن يجتمع حول طاولة مفاوضات واحدة كل من سوريا والمملكة العربية السعودية، وعرفات وإسرائيل ومصر والقذافي، وذلك في محاولة للوصول إلى حلول؟ ولذلك هو يفضل إقامة مفاوضات جزئية وليست جماعية.

وإذا أردنا أن نستخلص الدرس من قراءة هذه النصوص الحرفية الهامة التي نشرها «جاك أتالي»، عن لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس ميتران في فبراير 1982 ، لقلنا إنه يتمثل في ثلاثة أمور على أكبر قدر من الأهمية:

الأمر الأول: هو إصرار الرئيس مبارك على ألا يؤدي أي طلب إسرائيلي إلى المساس بالسيادة المصرية، باعتبار أن احترام هذه السيادة تراث وطني مصري أصيل، دافعت عنه أجيال سياسية مصرية شتى منذ استقلال مصر كدولة حتى الآن.

والأمر الثاني: دفاع الرئيس مبارك عن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة التي تتمتع بكل الصلاحيات المعترف بها للكيانات السياسية المستقلة؛ ولذلك قرر بوضوح قاطع أن مصر ليست مستعدة للتنازل في هذا المجال.

والأمر الثالث والأخير: الحرص الشديد على العلاقات المصرية العربية، التي وإن كانت اتفاقيات كامب ديفيد بما صحبها من سوء فهم وخلاف سياسي، قد أدت إلى مقاطعة عربية لمصر، إلا أن الحقيقة التاريخية تؤكد أن هذه العلاقات ذات طبيعة استراتيجية، ولا يمكن لها إلا أن تتواصل وتتعمق في كل المجالات.

22

أزمة تجديد النظام العربي

يعاني النظام العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 من أزمات متعددة. ولعل أحدث هذه الأزمات الخلافات العميقة حول قرارات القمة العربية الاستثنائية التي عُقدت في ليبيا مؤخرًا، بصدد تطوير منظومة العمل العربي المشترك.

وقد نشرت جريدة الحياة في عددها الصادر في 14 أكتوبر 2010 أن المندوبية السعودية الدائمة لدى الجامعة العربية طالبت بـ «العمل على تحقيق الإجماع لصيغة القرار الصادر عن قمة «سرت» الاستثنائية، في شأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك بدلًا من الانقسام حوله»، وأضافت المندوبية في مذكرتها الموجهة إلى الأمانة العامة للجامعة عدم موافقتها على هذا القرار، وأنها لا تلتزم به أو بأي نتائج تترتب عليه، وأضافت المذكرة «أن دولًا عربية عديدة أبلغت الأمانة العامة بهذا المضمون»، وتساءلت: «على أي أساس ترغب الأمانة العامة في الاستمرار في تنفيذ هذا القرار؟»، ودعت إلى العمل «على اتخاذ الإجراءات النظامية الكفيلة بمعالجة الأمر من كل جوانبه بما يحقق الإجماع حولها».

ومن الواضح أن القرار المشار إليه والذي اعترضت عليه المملكة العربية السعودية، يتعلق باقتراح الأمانة العامة إقامة علاقات دائمة مع دول الجوار، والمقصود هنا بالطبع هو إيران وتركيا.

ويمكن القول إن هذه الأزمة سبقتها منذ عقود أزمات متعددة؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن يستقطب «النظام العربي ومشكلاته» اهتمام الباحثين ومراكز الأبحاث الاستراتيجية العربية، باعتباره قضية الحاضر والمستقبل. وخصوصًا أننا نعيش في عالم يتطور بسرعة على أساس التكتلات الإقليمية الكبرى، وفي ظل العولمة التي تفرض بذاتها وبحكم قوانين حركتها، ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. وقد عالج المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول الذي نظمه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بعمان، وذلك في سبتمبر عام 1987، موضوع «النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية».

وعاود المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني الذي انعقد في يناير 1989 بالقاهرة مناقشة الموضوع نظرًا لأهميته القصوى، وكان العنوان: «النظام العربي في بيئة دولية متغيرة».

وقد حاولت في بحث لي نشر بعنوان «تحولات الخطاب القومي العربي» في كتابي «الوعي القومي المحاصر» (القاهرة 1991) أن أرصد ظاهرة ما سميته نهاية الخطاب القومي العربي التقليدي وبزوغ الخطاب القومي الوظيفي، الذي يقوم في الأساس على تحقيق المصلحة القُطْرية لكل دولة داخلة في النظام العربي. ومن المعروف أن «هجاء» القُطْرية

والزعم أنها هي بذاتها سبب عدم تحقق الوحدة العربية، كان موضوعًا رئيسيًّا من مفردات الخطاب القومي العربي التقليدي. وحين نتحدث عن «الخطاب» فنحن نعني في الواقع نسقًا مترابطًا من المقولات ونوعية محددة من الممارسات في نفس الوقت.

ويثور هنا سؤال هام وهو: كيف شخَّص الباحثون العرب أزمة النظام العربي؟

هناك اجتهادات مختلفة في هذا المجال، قد يكون من أبرزها تشخيص كل من الدكتور «غسان سلامة» المفكر السياسي اللبناني المعروف، والدكتور «محمد السيد سعيد» الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي رحل عن عالمنا منذ عام للأسف الشديد.

ركز «غسان سلامة» على عدد من المشكلات المحورية التي صاغها في شكل تناقضات:

- فقد تحدث عن المفهوم القومي في مواجهة المفهوم الديني، ويقصد الاتجاه العربي في مواجهة الاتجاه الإسلامي.

- والمفهوم القومي في مواجهة المفهوم الإقليمي، ويقصد التناقض بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي.

- والمفهوم القومي في مواجهة المفهوم المحلي، ويقصد بالمحلي هنا التجمعات العربية الوسيطة (كمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي).

- وأخيرًا المفهوم القومي في مواجهة المفهوم السياسي، ويقصد به سياسة المحاور السياسية العنيفة التي تنشأ داخل النظام.

من كل هذه الجدليات الأربعة أثبتت الممارسة أن جدلية القومي في مواجهة المحلي، أصبحت هي الجدلية التي تفعل فعلها في الوقت الراهن.

غير أننا لو ركزنا على الأزمة الراهنة التي أعقبت مؤتمر القمة الاستثنائية التي انعقدت في «سرت»، لاكتشفنا أن التناقض بين المفهوم القومي في مواجهة المفهوم الإقليمي، أي التناقض بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، أصبح في الوقت الراهن هو التناقض الرئيسي.

ونحن جميعًا نعرف أن المشروع الشرق أوسطي الذي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح تنفيذه؛ ليصبح تنظيمًا بضم الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل، قد فشل فشلًا ذريعًا ولم يقدر له أن يقوم.

غير أن التغيرات الإقليمية الكبرى التي حدثت في السنوات الأخيرة، وأبرزها على الإطلاق ظهور إيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة على اتجاهات السياسة العربية، وخصوصًا من خلال علاقتها الاستراتيجية مع كل من سوريا وحزب الله في لبنان وجماعة حماس في غزة، بالإضافة إلى الدور التركي الذي أصبح مؤثرًا في الإقليم، كل هذه التغيرات دفعت بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى اقتراح إقامة نظام يجمع بين الدول العربية ودول الجوار، وهو الاقتراح الذي عارضته السعودية ودول عربية أخرى.

وقد حاول المفكر المصري الراحل «محمد السيد سعيد» في بحث قدمه للمؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني، وعنوانه «هياكل العمل

العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي» أن يشخص أزمات النظام العربي في كونه يعاني من ثلاث فجوات رئيسية في بنيته؛ وهي فجوة التراضي، وفجوة الالتزام، وفجوة الفعالية.

أما فجوة التراضي فالمقصود بها وجود خلافات عميقة في التوجهات الاستراتيجية والإجرائية بين دول عربية رئيسية نحو عدد من القضايا الجوهرية، الأمر الذي يؤدي إلى شلل في المؤسسة الرئيسية للنظام العربي أي الجامعة العربية. ويكفي للتدليل على صحة هذا التشخيص الإشارة إلى اختلاف دول الخليج العربي في موقفها من إيران، ومن منظمة حماس، وفي طرق حل المشكلة الفلسطينية.

أما فجوة الالتزام فتعني المدى الكبير بين ما تعهدت به ووافقت عليه الدول العربية الأعضاء في الجامعة، وبين تنفيذ هذه التعهدات سواء كانت قد ووفق عليها في مؤتمرات القمة أو في مجلس الجامعة. بعبارة أخرى لا تقوم بعض البلاد العربية بتنفيذ القرارات التي صدرت ووافقت عليها؛ لأنها لا تحقق - في نظرها - مصلحتها القطرية الخاصة.

فما بالنا بقرارات كتلك التي صدرت في القمة الاستثنائية في «سرت» التي دار حولها خلاف كبير، على أساس أن الأمانة العامة لم تراعِ الإجراءات القانونية اللازمة بصددها، وشرعت في تنفيذها بالرغم من اعتراض المملكة السعودية عليها هي ودول عربية أخرى؟!

وأخيرًا فإن فجوة الفعالية تعني على وجه التحديد عجز النظام العربي ذاته عن مقابلة المهام والتحديات المطروحة عليه في إطار المستوى الراهن من التعهدات، وحتى لو تم تنفيذها بسبب عدم كفاية

القـوة والجهـود الجماعيـة المتضمنـة لتحقيـق أهداف النظـام بنجاح، والتغلـب على التحديات والعوائق التـي تواجهه، وخصوصًا في ميدان الأمن القومي العربي.

وهكـذا يمكـن القـول إن الأزمة الراهنـة في مجال تجديـد منظومة العمل العربي المشـترك، ليسـت سـوى حلقـة من سلسـلة حلقات من الأزمات التي مرت بها الجامعة العربية مذ إنشائها إلى اليوم.

ويبقى أن نتسـاءل: هل يمكن للجامعة أن تتجاوز الأزمة الراهنة في ظل توافق عربي شامل؟

سؤال نترك الإجابة عنه للمستقبل القريب.

23

الأهداف القومية بين الرغبة والقدرة

لا أدري لماذا - حين قررت مواصلة الحديث عن أزمة تجديد النظام العربي - برز لي فجأة من بين رفوف مكتبتي كتاب محيي الدين صبحي «عرب اليوم: صناعة الأوهام القومية» (بيروت: دار رياض الريس، 2001).

كنت قد قرأت هذا الكتاب منذ سنوات، ولفت نظري أنه يتضمن تشريحًا قاسيًا لظواهر التخلف السياسي العربي، وكان تكملة لكتاب سابق لنفس المؤلف بعنوان «الأمة المشلولة» (نفس دار النشر، 1997).

وربما كانت الفكرة الجوهرية التي يصدر عنها «محيي الدين صبحي» التي تحتاج إلى تأمل نقدي عميق، هي أن «الخطأ الأكبر في النظرية القومية أنها أخذت الأمة كمعطًى موجود، في حين أنها فرضية تتحقق بالتطور والممارسة».

وفي تعبيره عن أزمة الفكر القومي العربي يقرر أنها تظهر بوضوح حين تتعمق المقارنة بين مكونات القومية والواقع القومي.

وسبق لساطع الحصري - كما يقرر - أن حدد عناصر القومية في الأرض واللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة.

وحين نظر الحصري إلى الشعوب العربية وجد أنها تمتلك هذه العناصر، فظن أن الأمة العربية موجودة على أرض الواقع، ولكنها مجزأة بفعل الأطماع الاستعمارية.

ومن الأهمية البالغة أن نشير إلى أن «محيي الدين صبحي» يفرق تفرقة واضحة بين القومية والأمة. فهو يقول: «فالقومية مفهوم إنثروبولوجي يدل على قوم يعيشون منذ فجر التاريخ على أرض واحدة، ويشتركون في لغة وثقافة وتاريخ ومصالح، لكن هذا لا يصنع منهم أمة ..».

أما الأمة فمشروع سياسي لتغيير الواقع عبر تكامل اجتماعي، يستخدم مكونات القومية استخدامًا سياسيا يؤدي إلى إنشاء الأمة - الدولة، أي الدولة القومية الحديثة التي تضم حدودها كل الناطقين بلغتها، والمنتمين إلى ثقافتها والمؤمنين برسالتها، أي كل من يدينون بالولاء ويخضعون عن رضى لسلطة دولتهم ويدافعون عنها ولا يرضون بديلًا لها».

بهذه التفرقة بين القومية كمفهوم إنثروبولوجي والأمة كمشروع سياسي، يمكن - في رأي «محيي الدين صبحي» - استقامة النظر إلى الواقع العربي؛ لأننا سنحصل في هذه الحالة على أداة تحليلية مطابقة للواقع، وبذلك تكون الأمة مرحلة تالية ومؤسسة عليها.

هذه النظرية في التفرقة بين القومية والأمة تحتاج إلى تأمل نقدي، وقد تصلح تفسيرًا لفشل محاولات تطوير العمل العربي المشترك؛ ذلك أنه ليس هناك خلاف - فيما نعتقد - على أن عناصر القومية

متوافـرة بالنسـبة للعـرب، غير أن هذا لا يعنـي بذاته أننا أمـام أمة عربية باعتبارها كيانًا سياسيا له رؤية محددة للعالم، ويمتلك إرادة سياسية في مجال التعامل مع مجتمع الدول.

وقد تكون محاولات تطوير العمل العربي المشـترك التي لم تنقطع منذ إنشـاء جامعة الدول العربية عام 1945، أسـلوبًا مناسبًا للانتقال من وضعية القومية إلى وضعية الأمة.

ولكن يبقى التسـاؤل عن سـر الفشـل الدائم في تحويـل مقترحات تطويـر العمل المشـترك - الذي قـد يكون صحيحًا في مسـلماته - من مجال الفكر إلى ميدان الواقع بكل تعقيداته وتشابكاته.

قد يكمن هذا السـر في أن مقترحات تطوير العمل العربي المشـترك منـذ بداياتها، كانت فـي الواقع محاولات للقفز حول الواقع السياسـي والاجتماعـي والثقافي العربي. بمعنى أن كثيرًا منها تجاهل هذا الواقع، وظن أصحابها أنه يمكنهم تطوير العمل العربي المشترك عن طريقها.

وللتدليل على ذلك يمكن أن نراجع محاولات تطوير العمل العربي المشـترك، التـي وثقها بشـكل ممتـاز د. وحيـد عبد المجيد فـي مقالته الهامـة «العمل العربي المشـترك بعـد قمة طرابلس الخماسـية» (مجلة آفاق المستقبل - سبتمبر/ أكتوبر 2010).

يتبيـن من ورقة العمـل التي وضعتهـا الأمانة العامـة لجامعة الدول العربية أمام قادة الدول أعضاء اللجنة الخماسية العليا (مصر وليبيا وقطر والعراق واليمن) في اجتماعهم في طرابلس، التوصل إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

* إضافة كلمة «اتحاد» إلى اسم جامعة الدول العربية ليصبح الاسم اتحاد الجامعة العربية.

ولنتأمل منطق هذه التوصية، وكأن تغيير المسمى سيؤدي بالضرورة إلى تغيير الوظيفة السياسية التي تقوم بها جامعة الدول العربية.

وهذه التوصية - كما يقرر وحيد عبد المجيد - كانت حلًّا وسطًا بين اتجاهين بشأن منظومة العمل العربي المشترك. دعا أحدهما إلى تغيير جذري عبر إعلان «الاتحاد العربي» وفق اقتراح قدمته الجمهورية اليمنية قبل سنوات لإعادة صياغة العمل المشترك من أساسه، وتشكيل مجلس أعلى للاتحاد العربي يتكون من قادة الدول، ومجلس أمة اتحادي، ومجلس تنفيذي يضم رؤساء الحكومات، ومحكمة عدل عربية، وصندوق للدعم والتطوير المشترك، وبنك تنمية اتحادي، وهيئة لتسوية المنازعات الجارية. وتعود جذور هذا الاقتراح إلى عام 1951 عندما دعت سوريا إلى إنشاء اتحاد بين الدول العربية، كما قدم العراق اقتراحًا مشابهًا عام 1954.

وينبغي أن نقف بالتحليل النقدي مطولًا أمام هذا الاقتراح؛ لأنه نموذج بارز لمحاولات تطوير العمل العربي المشترك بالقفز فوق الواقع؛ وذلك لأن هذا الاقتراح يتجاهل تمامًا الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد العربية التي تمنع من تحققه. فهناك تباينات لا حدود لها بين نظم ملكية تقليدية ونظم جمهورية ونظم «ثورية»، بالإضافة إلى عدم تجانس الأوضاع الاجتماعية والثقافية؛ مما يجعل الانتقال من الوضع القطري السائد إلى هذا النمط التوحيدي الشامل أشبه بيوتوبيا (مدينة فاضلة) غير قابلة للتحقيق.

غيـر أن هنـاك اتجاهًا آخر أكثـر واقعية يرى أن يكـون التغيير باتجاه اتحاد عربي تدريجيا وليس فوريا، على أن يتم تسريع الخطوات اللازمة للوصول إلى هذا الاتحاد.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه تم التوافق في نهاية القمة الخماسية على السـير فـي هذا الاتجاه. غيـر أن هذا التوافق لم يحدد اسـتراتيجية محـددة تتضمن خطـوات تراكمية لتحقيق الاتحـاد، ولا أفقا زمنيا لكل مرحلـة. ومعنـى ذلك رفض الاتجاه «الثوري» الذي يدعو إلى الإنشـاء الفوري لاتحاد عربي، وتجميد الاتجاه الإصلاحي الذي يدعو للتدرج لأنه لم ترسم خطة لتحقيقه.

وهـذه الطريقـة العربية في التخطيط الاسـتراتيجي تختلف كلية عن الطريقة التي اكتمل بها الاتحاد الأوروبي.

فهـذا الاتحاد بـدأ بمفهوم مركـزي حول الأهمية القصـوى لتوحيد دول أوروبـا فـي اتحـاد واحد، ولكـن المخططيـن رأوا بثاقب بصرهم أن الخطـوة الأولى ينبغي أن تكون اقتصادية وليسـت سياسـية. وهكذا بـدأ التعاون الاقتصادي الذي اسـتمر عقودًا من السـنين، إلى أن انتقلوا إلى المرحلة السياسـية بحيث تحول الاتحاد إلى كيان سياسـي يحكمه دستور واحد.

ونحـن في العالم العربي فشـلنا حتى الآن في إقامة سـوق اقتصادية مشتركة، فكيف يمكن تأسيس اتحاد عربي هكذا بين يوم وليلة؟

وهناك توصيات متعددة تتفاوت بين صعوبة تنفيذها، وإمكانية تنفيذ البعض منها.

ومن أمثلتها تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة إلى مجلس تنفيذي على مستوى رؤساء الحكومات، ويشرف على برامج 16 منظمة عربية متخصصة.

وهناك توصية أخرى عن التوسع في المجالس الوزارية القطاعية. ومن التوصيات الغير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع تشكيل قوة حفظ سلام عربية، على أن يتم التوافق حول عددها.

وهناك غموض شديد يتعلق بالمهام التي تتصدى لها هذه القوة، بالإضافة إلى أمور حساسة تتعلق بقيادتها وتمويلها وطرق تمويلها، ومكان تمركزها. ومن بين التوصيات التي تعد نموذجًا لتجاهل الواقع العربي، تلك التي تدعو إلى الإسراع في اتخاذ خطوات لتنفيذ قمة «سرت» بشأن تحويل البرلمان العربي المؤقت إلى برلمان دائم.

وقد سبق لنا حين تأسس هذا البرلمان أن أكدنا أنه مشروع وهمي في الواقع؛ لأن الوضع البرلماني متدهور للغاية في البلاد العربية. فهناك بلاد عربية ليس فيها مجالس نيابية منتخبة أصلًا، وبلاد أخرى مجالسها النيابية واقعة تحت السيطرة الكاملة لنظم الحكم فيها، وبالتالي فهي تفتقر إلى الإرادة الحرة المستقلة. وهكذا يصبح إقامة برلمان عربي مؤقت مشروعًا لا معنى له في الواقع، وقد ثبت من الممارسة الفعلية أنه لم يستطع أن يقوم بأي إنجاز.

وتبقى التوصية الخاصة بإنشاء محكمة عدل عربية، وهي فكرة قديمة، ولكن تظل هناك شكوك قوية حول إمكانية قيامها؛ لأن الدول العربية الحريصة على مصالحها الخاصة وفق منظور قطري ضيق،

لـن تقبـل الالتزام بأحكام هذه المحكمة - لو أنشئت - إذا لم تتفق مع هواها.

وأيـا كان الأمر فقد حاولنا في الملاحظات السـابقة أن نكشـف عن الأسباب العميقة لتعثر محاولات تطوير العمل العربي المشترك، والتي يتمثـل أخطرهـا على الإطلاق فـي أننا اكتفينـا بتوافر مقومـات القومية العربيـة، غيـر أن الحـكام والنظـم السياسـية والمؤسسـات والمثقفين العـرب، لـم يقومـوا بالجهـد الكافي - وفـق خطة منهجية مدروسـة- لتحويـل الوضـع مـن كوننا نمثـل فعـلًا قومية إلـى أن نصـوغ أمة بكل ما يعنيه ذلك من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية.

نعـم فـي البدء كانـت القومية، غيـر أن بنـاء الأمة يحتـاج إلى خيال واسع، ورغبة مجتمعية قوية، وإرادة سياسية غلابة.

24

هل تبدد حلم التغيير الأمريكي؟

ليس هناك خلاف على أن نجاح الرئيس باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وشعار التغيير الذي رفعه باعتباره رمزًا لحملته، أدى إلى بروز موجة تفاؤل عالمية مبناها أن السياسات المنحرفة التي سادت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، آن لها أن تنتهي بعد أن هددت السلام العالمي حقًّا.

فقد كان للحرب ضد الإرهاب التي أعلنها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين نجحوا في اختطاف الرئاسة الأمريكية في ظل رئيس أمريكي منعدم الشخصية وقليل الخبرة، آثارها المدمرة ليس على أفغانستان فقط التي تم غزوها عسكريا بعد أحداث 11 سبتمبر مباشرة، ولا على العراق التي أدى القضاء على نظامها السياسي بعد الاحتلال الأمريكي لها إلى تمزيق نسيج المجتمع العراقي، ولكن على العالم كله.

وذلك لأن هذه الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تحدد لها مكانًا ولا زمانًا؛ لأن الإرهاب لا يسكن منطقة جغرافية محددة مما يسهل من محاصرته والقضاء عليه، بل هو ظاهرة أصبحت

معولمـة، بمعنى أن الإرهاب يمكن أن يضرب في أي مكان، وبوسـائل متعددة، وبطريقة لا يمكن التنبؤ بها مستقبلًا.

اكتشـف العالم أن هناك ما يسـمى «الخلايا النائمة» التي تتشكل من مواطنين من أهل البلاد، أو من مهاجرين استقروا لفترات طويلة، يمكن فـي أي لحظـة أن تصدر لهـم الأوامـر للقيام من حيث لا يحتسـب أحد بضربة إرهابية مميتة يسقط فيها عشرات الضحايا.

ويمكن اسـتخدام وسـائل غير تقليدية أقربها الطرود الملغومة التي شُحنت من اليمن لكي تسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، موجهةً إلى أهداف أمريكية وتم اكتشافها بالصدفة في دبي ولندن.

في ضـوء كل هذه التطورات فـي الظاهرة الإرهابيـة، أصبح إصرار الولايـات المتحدة الأمريكية على تعقبها في كل مكان، سياسـة مهددة بالفعـل للسـلام العالمي، وخصوصًـا في ظل اتهـام دول بتقصيرها في مكافحة الإرهاب، أو توسـيع دائرة الاشـتباه في مؤسسـات مالية بزعم أنها تمول الإرهاب، أو فـي اتخاذ إجراءات أمنية تهدد الحريات العامة للمواطنين، وخصوصًا في مجال السفر الجوي.

غيـر أن تولي الرئيس أوباما السـلطة في البيت الأبيض فشـل في أن يبدد سـحب التهديد في العالم؛ لأنه عجز عن تنفيذ وعده بالانسـحاب النهائـي من العراق؛ وذلك لأن أصحاب المصالـح البترولية الأمريكية ومراكـز القـوى فـي النظـام السياسـي الأمريكـي، صممـوا علـى إبقاء عشـرات الآلاف من القوات العسـكرية الأمريكية في العراق، وإن كان خـارج المـدن، لمـدى زمني غير منظـور، أو بعبارة أخرى إلـى أن تنفد آخر قطرة من النفط العراقي، وحتى بالنسـبة للانسـحاب من أفغانستان

بعد تسع سنوات من غزوها الأهوج في عهد بوش، الذي أدى إلى إنفاق مليارات الدولارات وسقوط آلاف الضحايا، فقد لاقى الرئيس «أوباما» صعوبات شتى في إقناع القادة العسكريين والسياسيين في واشنطن. وقد حدد موعدا نهائيا هو يوليو 2011 للانسحاب، ولنرَ هل سيستطيع تنفيذ وعده أم لا؟!

ويبدو فشل «أوباما» الأوضح في هزيمته الفاضحة أمام إسرائيل، وعجزه عن الضغط عليها لكي يتحقق سيناريو الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية الذي بشَّر به في خطابه التاريخي في جامعة القاهرة. بل إن نتانياهو تحداه علانية وأجبره على سحب شرطه بضرورة وقف الاستيطان، حتى تبدأ المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية. وعبرت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية عن هذه الهزيمة بتصريحها الشهير «مفاوضات بغير شروط مسبقة».

ومن ناحية أخرى تغيرت سياسة «أوباما» إزاء إيران بعد أن خضع لفترة تحت ضغوط إسرائيلية عنيفة لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، أو السماح لإسرائيل بالقيام بهذه الضربة لنسف المفاعل الذري الإيراني؛ وذلك لأن العقوبات التي فُرِضت على إيران لم تنتج آثارها حتى الآن، والدليل إصرار إيران على المضي قدمًا في مشروعها الذري.

ومعنى ذلك أن «أوباما» فشل على نطاق السياسة الخارجية في تحقيق أحلامه في التغيير، بأن تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التفاوض بدلًا من سياسة المدافع.

أما على مستوى السياسة الداخلية، فإنه بالرغم من نجاحه في تمرير قانون التأمين الصحي بصعوبة بالغة من الكونجرس، والذي يعتبره

جوهـر مشـروعه للتغييـر، إلا أن هزيمـة الديموقراطيين فـي انتخابات الكونجرس الأخيرة وسيطرة الجمهوريين تمثل نكسة هائلة.

فقـد أعلن الجمهوريـون صراحة أنهم سـيحاولون إلغـاء أو تعديل قانـون التأميـن الصحـي، وأنهـم يعـدون العـدة لإسـقاط «أوبامـا» في التجديد الرئاسي القادم.

ومـن ناحية أخرى فشـل «أوباما» فـي تلافي الآثـار المدمرة للأزمة الماليـة التـي اضطرته إلـى اعتماد مـا يزيد على سـبعمائة مليـار دولار لمسـاعدة الشركات والبنوك التي سقطت، وعجزت عن إنقاذ الاقتصاد من أزمته وتخفيض معدلات البطالة.

ولذلك ركـز «أوباما» على إبرام صفقـات اقتصادية ضخمة، أبرزها على الإطلاق صفقة الأسـلحة مع السـعودية، التـي وصلت قيمتها إلى سـتين مليار دولار لتوريد أسلحة ستسـاعد على إيجاد عمل لمائة ألف أمريكي على الأقل.

كمـا أنـه في جولتـه الآسـيوية الأخيرة أبرم مـع الهند صفقـة قيمتها عشـرون مليار دولار، بعد أن اصطحـب معه أكثر من 200 رجل أعمال للترويج للمشروعات الأمريكية.

بعبـارة أخـرى يريد «أوباما» أن يخفي فشـله في السياسـة الخارجية بإنقاذ حملته لتغيير السياسة الداخلية.

غير أنه في هذا المجال بالذات يهاجمه بشدة خصومه الجمهوريون، ويتهمونه بتبديد المال العام في رحلته الآسـيوية التي سـتتكلف 2 مليار دولار.. هذا رقم مهول بكل المعايير، ولكن لو تأملنا ما نشر عن مفردات الرحلة، حيث اصطحب أوباما معه 40 طائرة حربية وخمسـين مصفحة

ووفدًا مكونًا من 700 شخص، لأدركنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة لا تنفرد فقط بكون ميزانيتها الدفاعية أعلى ميزانية في العالم، ولكن أيضًا بكون إنفاقها العام لا مثيل له في جميع الدول.

ولا شك أن مراجعة سياسات أوباما الخارجية والداخلية يجعلنا بقدر معقول من اليقين، نؤكد أن حلم التغيير الذي دعا به لم يتحقق، وأن الاحتمال الأكبر أنه لن يجدد له مرة أخرى كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

25

صعود وسقوط القوى العظمى

ليس هناك أدنى مبالغة لو أكدنا أن صعود الصين إلى ذروة التقدم الاقتصادي، وقمة التطور المعرفي المدعوم بقوة عسكرية حديثة، يمثل إحدى القصص المؤثرة التي ترقى إلى مستوى الأساطير السياسية المعاصرة، والنماذج البارزة للتحديث المبهر.

ولا يمكن الحديث عن الصين باعتبارها صعدت إلى قمة النظام الدولي المعاصر، بغير استحضار كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى» للمؤرخ الأمريكي «پول كيندي».

لقد نشر «كيندي» كتابه عام 1978، أي قبل أحداث سبتمبر الإرهابية بسنوات، وتنبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأمريكية بالمعنى التاريخي للكلمة، بما يعني اضمحلال قوتها تدريجيا نتيجة عوامل داخلية بنيوية من ناحية، ونظرًا لصعود قوى عظمى منافسة مثل الصين من ناحية أخرى.

والواقع أن العالم لم يكد يفيق من صدى أحداث يوم الهول العظيم، ونعني أحداث سبتمبر الإرهابية التي ألَّمت بالولايات المتحدة الأمريكية شعبًا وحكومة، حتى تصاعدت عديد من الأسئلة التي سبق

لها أن ترددت مع نهاية القرن العشرين، حول استمرار القوة الأمريكية أو اضمحلالها في العقود القادمة، بالمعنى التاريخي لكلمة الاضمحلال، الذي هو المصير الحتمي لأي إمبراطورية.

صيغت هذه التساؤلات في بداية القرن الحادي والعشرين حين أثار بعض الباحثين هذا السؤال: هل سيكون هذا القرن أمريكيًّا، أم أن هناك من الشواهد ما يدل على أن مرحلة الاضمحلال النسبي للإمبراطورية الأمريكية قد بدأت لأسباب شتى؟

ويلفت النظر أولًا أن «پول كينيدي» إذا نظرنا للعنوان الفرعي لكتابه، يشير إلى أن مؤلفه أراد أن يعطي لنفسه مجالًا تاريخيا واسعًا لاختبار أطروحته الرئيسية، التي مفادها أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكانياتها الاقتصادية فإنها تسقط، بالمعنى التاريخي للكلمة، بمعنى الاضمحلال التدريجي لقوتها. وقد دلل «كينيدي» على صدق مقولته حين اختبرها بالنسبة لإمبراطوريات متعددة، سبق لها في عصور شتى أن صعدت صعودًا بارزًا، ومارست هيمنتها على العالم، ثم ما لبثت أن لحقتها من بعد عوامل التفكك.

غير أن «كينيدي» في تحديد الفترة الزمنية لبحثه من عام 500 حتى عام 2000، مع أن كتابه صدر عام 1978، يكون في الواقع قد تحول بوعي من كونه مؤرخًا مقتدرًا يتقن التعامل مع الحقيقة التاريخية، إلى باحث مستقبلي أراد أن يمد بصر استشرافه لكي يتحدث عن خمسة عشر عامًا تلت انتهاءه من كتابه. وأهمية هذا المسلك أنه يسمح له بأن يستخلص من خيوط التفاعلات الدولية المتشابكة تنبؤًا باضمحلال القوة الأمريكية في العقود التالية، وهو التنبؤ الذي أثار عليه الدوائر

الرسمية في واشنطن، ولم يكن هذا غريبًا، فها هو مؤرخ معترف به يحترف تدريس التاريخ في جامعة «ييل» العريقة، يفاجئ زعماء الإدارة الأمريكية بأن القوة العظمى المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى زوال، وينبغي أن نلتفت إلى أن كيندي صاغ تنبؤه المثير في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي قائمًا، وإن كانت بوادر التفكك قد بدأت تفعل فعلها في جسده المترنح، ولكنه استخلص تنبؤه بعد دراسة دقيقة مقارنة للإمكانيات والقدرات السوفيتية والصينية واليابانية والأمريكية، واعتمد في ذلك على مؤشرات كمية وكيفية.

وقد يكون مناسبًا أن نثير السؤال التقليدي: هل يصلح المؤرخ لكي يكون باحثًا مستقبليا يصوغ الفروض والاحتمالات عن فترات مقبلة لم تتضح ملامحها وسماتها بعد؟ هناك إجابة معروفة على السؤال، مفادها أن المؤرخ بحكم دراسته المنهجية للماضي هو أقدر الناس على التنبؤ بالمستقبل، على أساس استخلاصه للدلالات المهمة من عِبَر التاريخ. غير أن هناك إجابة مضادة مبناها أن المؤرخ ليس مؤهلًا لتحليل الحاضر الزاخر بالتفاعلات؛ لأن تدريبه الأكاديمي لا يسمح له إلا بتطبيق المنهج التاريخي، معتمدًا في ذلك أساسًا على الوثائق؛ لاستخلاص ما يطلق عليه وإن كان مختلفًا بشأنه «الحقيقة التاريخية». غير أن هناك عددًا من المؤرخين اللامعين تحدوا في الواقع - بحكم القدرة النافذة على الاستبصار والاستشراف - هذه الحدود التي أراد المعترضون أن يقيموها لتمنع حركة المؤرخ وامتداد بصره إلى المستقبل.

ولعل من أبرزهم جميعًا المؤرخ الإنجليزي الشهير «إريك هوبزباوم» صاحب المرجع المثير «عصر النهايات القصوى: وجيز القرن العشرين 1914 - 1991»، الذي صدر في لندن عام 1994.

وقد سار على نفس الدرب - وكما فعل هوبزباوم في تاريخه التأويلي لتاريخ القرن العشرين بإبداع حقيقي - «بول كيندي» في نهاية كتابه الشهير. ففي الفصل الثامن والأخير نجد عنوانه الدال «إلى القرن الحادي والعشرين» ويبدؤه بفقرة ممتعة فكريا حقا، يعطي لها عنوانًا هو «التاريخ والتأمل».

يقول كيندي مفتتحًا هذا الفصل المثير الذي ضمَّنه تنبؤاته بشأن اضمحلال القوة الأمريكية: «إن عنوان الفصل بذاته يتضمن ليس فقط تغييرًا في نمط سرد الأحداث، ولكن أيضًا تغييرًا في منهج البحث»، ويدلل على رأيه بأنه حتى الماضي القريب يعد تاريخيا، على الرغم من أن مشكلات التحيز والرجوع إلى المصادر، تؤدي إلى أن يجد مؤرخ الحقبة السابقة أحيانًا صعوبة في التمييز بين العرضي والأساسي من الأحداث، فإنه لا يزال يبحث في حدود تخصصه الأكاديمي، وهو التاريخ.

ولكن - يقول كيندي - أن يخوض المؤرخ في موضوع كيف يمكن للحاضر أن يتطور في المستقبل، حتى لو اعتمد في ذلك على اتجاهات بارزة مازالت تشق طريقها لتشكيل الأحداث، فإن ذلك لا يعطيه الحق في أن يزعم أنه يتحدث عن «حقيقة تاريخية».

لأن مثل هذه الكتابات لم تعد تستند - كما هو الحال في الكتابة التاريخية - على الدراسات والأبحاث والوثائق المؤرشفة، وإنما تنتقل إلى مجال التنبؤات الاقتصادية والاستشرافات السياسية، مما يطرح قضية مدى صدقها Validity، هذا الصدق الذي يفترض في الكتابات التاريخية التقليدية الموثقة، والمعتمدة على المنهج التاريخي بمعناه

الدقيق؛ ذلك لأنه ليس هناك من يستطيع الحديث بثقة عن المستقبل. فالأحداث غير متوقعة، وتجمُّد تيار معين كان قد بدأ يشق طريقه ويشكل الأحداث، يمكن له أن يدمر أي تنبؤات مهما بدت في وقتها لها منطقها ووجاهتها.

كل هذا كان مقدمة أشبه ما تكون باعتذار ضمني للقارئ، يقرر فيه المؤرخ «پول كيندي» أن مادة هذا الفصل التي تقوم على التنبؤ بالمستقبل، ليست سوى اجتهادات مؤقتة تقوم على استخلاصات سائغة في مجال الاقتصاد والاستراتيجية، بناء على مؤشرات كمية وكيفية، بدون الزعم أن هناك ضمانات تؤكد أنها ستحدث.

ويحدد «كيندي» من بعد معالم منهجه، فيقرر أن أفضل طريقة للنظر إلى ملامح المستقبل هي أن تنظر للخلف بشكل مركز؛ لكي تتابع عملية صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الأخيرة. والفكرة الأساسية التي يصدر عنها الباحث هي أن هناك ديناميكية خاصة بالتغيير تقودها أساسًا التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، تؤثر لا محالة على الأبنية الاجتماعية والأنظمة السياسية، والقوة العسكرية، وعلى وضع الدول والإمبراطوريات. غير أن سرعة هذا التغير الاقتصادي الكوني الشامل ليست لها صيغة واحدة؛ وذلك لسبب بسيط مؤداه أن مراحل التجديد التكنولوجي والنمو الاقتصادي هي بذاتها غير منتظمة، ولأنه يحكمها ظروف المخترع الفرد، والمنظِّم الاقتصادي المبادر، وكذلك ظروف المناخ، وشيوع الأمراض، ووقوع الحروب، واعتبارات الجغرافيا، والإطار الاجتماعي، وغيرها من العوامل المتشابكة. وقد لوحظ أيضًا أن المناطق والمجتمعات المختلفة عبر العالم، لها

معدلات في التغير قد تكون سريعة أو بطيئة. ويتوقف ذلك ليس فقط على تأثير الأنماط المتغيرة للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، ولكن أيضًا على درجة استقبالها وتلقِّيها لهذه الأنماط الجديدة، التي تؤدي إلى زيادة المخرجات وتنمية الثروة.

والأطروحة الثانية لـ «بول كيندي» أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي، عادة ما يكون لها آثار طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والموقع الاستراتيجي للدول المنتظمة في إطار نظام عالمي.

لم تكن هذه الإشارات المهمة إلا مقدمات لنظرية بول كيندي في صعود وسقوط القوى العظمى، التي تحتاج إلى مناقشة في ضوء نظريات أخرى أحدث، حاولت أن تتجاوز حدود وقصور نظريته، ولعل أبرزها أنه ركز على عوامل قوة الدولة العظمى، غير أنه أغفل المصداقية الأخلاقية للإمبراطورية، التي حين تختل لابد لها أن تؤدي بها إلى الاضمحلال، بالمعنى التاريخي للكلمة.

وإذا كان «كيندي» قد تنبأ باضمحلال الإمبراطورية الأمريكية، فإن هذه النبوءة هي الوجه الآخر لصعود الصين في سلم النظام الدولي. والسؤال المحوري هو: كيف استطاعت الصين أن تخوض محيط التحديث الزاخر بالتحديات والمشكلات، وأن تنجح في أن تصبح في مقدمة القوى الاقتصادية في العالم؟!

للإجابة على هذا السؤال المهم يمكن أن نطالع مرجعًا بالغ الأهمية كتبه مفكر صيني مرموق هو «ووبن» وعنوانه «الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من الماضي» (انظر الكتاب المنشور في سلسلة عالم المعرفة رقم 210، 1996) وترجمه من الصينية إلى العربية ترجمة ممتازة د. عبد العزيز حمدي أستاذ اللغة الصينية.

في هذا الكتاب، وهو أشمل دراسة معاصرة عن الصين، يطرح «ووبن» سؤالًا محوريًا، الإجابة عليه يمكن أن تساعدنا في فهم ظاهرة صعود الصين.

وهو: ما معنى التحديث؟ وكيف نستطيع استخدام هيكل مفاهيم التحديث لتفسير مغزى القيم التاريخية والمستقبلية وإدراكها والتمكن منها في «صين» القرن العشرين؟

وفي إجابة عن السؤال يقرر أن «التحديث هو عملية استخدام الناس للعلوم والتكنولوجيا الحديثة، والتحسن الشامل لأحوال حياتهم المادية والمعنوية، إنها عملية التغييرات الاجتماعية العميقة والتحولات الثقافية الاجتماعية التي تتسم بالمضمون الثري والاتجاهات والمستويات المتعددة، كما أنها عملية تقدم مجتمع من ما قبل التحديث إلى مجتمع التحديث».

وينتقل المؤلف إلى تعداد سبع سمات رئيسية لمضمون التحديث، وهي التصنيع والفاعلية، والديموقراطية والمشاركة العامة، ومدنية الريف، وإقامة نظام إدارة متعدد الطبقات، وإحداث تغييرات في الهيكل الاجتماعي، ونشر الثقافة وتحديث البشر، وأخيرًا تحديث أسلوب الحياة.

وقد وُفِّقت الصين توفيقًا شديدًا في تحقيق هذه الأهداف السبعة للتحديث، وهذا ما يفسر لنا الصعود الصيني في مضمار التنمية، وفي سلم النفوذ الدولي.

26

كيف يمكن مواجهة الأزمة المالية العالمية؟

هناك إجماع بين المفكرين على مستوى العالم على أن الأزمة المالية العالميـة التي بدأت فـي الولايات المتحدة الأمريكيـة، وامتدت آثارها إلى عديد من الاقتصاديات العالمية بحكم الاعتماد المتبادل الذي يميز اقتصاد العولمة، هي الأخطر في تاريخ الرأسمالية الحديث.

وهذه الخطـورة التي نجمت عن انفجار فقاعة الاقتصاد الافتراضي الذي قام على أسـاس المضاربات والقروض، تتمثل أساسًـا في انهيار عشـرات البنوك والشـركات والمؤسسـات المالية الكبرى؛ مما اضطر حكومـة الولايات المتحـدة الأمريكية بقرار من الرئيس أوباما إلى ضخ أكثر من 700 مليار دولار لإنقاذ هذه الشركات.

وهـذا التدخـل الحكومي الواسـع المـدى في الاقتصاد يشـير، كما عبرنـا مـن قبل بوضـوح في كتابنـا «أزمة العولمـة وانهيار الرأسـمالية» (القاهرة: نهضة مصر، 2008)، إلى أننا في الواقع نواجه ليس أزمة مالية فقط ولكن أزمة اقتصادية عنيفة.

ونعنـي بذلـك علـى وجـه التحديد السـقوط المـدوي للرأسـمالية المنغلقة التي دفعت إليها سياسات الليبرالية الجديدة.

وهذه الرأسمالية المنغلقة كانت تمنع الدولة من أي تدخل في مجال الاقتصاد، على أساس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي رافقت الرأسمالية منذ نشأتها، وهي أن السوق ذاتي التنظيم هو الذي يُبني على آلية العرض والطلب الذي سيدير الحياة الاقتصادية.

سقط هذا النموذج، وأصبح تدخل الدولة ضروريا لإنقاذ الاقتصاد، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ابتداع نموذج اقتصادي جديد يستطيع أن يحدد معايير تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذه في الحقيقة هي المشكلة التي تحير علماء الاقتصاد في العالم ولم يجدوا لها حلا حتى الآن.

وفي تقديرنا أنه لا يمكن تصور أي حلول للأزمة بغير رسم خريطة معرفية لرسم ملامح الاقتصاد في القرن الواحد والعشرين. وقد تولت عديد من الكتب المتميزة رسم هذه الملامح، ولعل من أبرزها الكتاب الذي حرره كل من وليام هلال وكينيت تايلر الذي صدر عام 1999 بعنوان «اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية اجتماعية لعالم متغير». وقد صدرت للكتاب مؤخرًا (عام 2009) عن المنظمة العربية للترجمة ترجمة عربية ناصعة قام بها الدكتور حسن عبد الله بدر والدكتور عبد الوهاب حميد رشيد.

لو ركزنا على الفكرة المحورية التي يقوم عليها هذا الكتاب الذي حرر فصوله المتعددة مجموعة من أبرز علماء الاقتصاد، لقلنا إن ثورة المعلومات الحالية من شأنها أن تخلق أنظمة جديدة للاقتصاد السياسي، تمامًا كما فعلت الثورة الصناعية التي خلفت الأنظمة الاقتصادية القديمة، والتي تتحول الآن لكي تؤسَّس الأنظمة الاقتصادية الجديدة على أساس المعلومات من ناحية، وتسعى من ناحية أخرى

إلى بناء اقتصاد المعرفة، الذي سيكون عماد مجتمع المعرفة الذي سيخلف مجتمع المعلومات العالمي. والفكرة الأساسية الثانية هي أن التحولات الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية العالمية، تدعو إلى ضرورة إنشاء علم اقتصاد جديد قادر على التصدي للمشكلات المستحدثة في عالم سريع التغير.

وإذا أردنا أن نشير إلى أبرز التحولات الاقتصادية، لقلنا إنها تتمثل في أن عصر العولمة أدى إلى أن تمارس الأقاليم المختلفة والصناعات المتعددة، عملها في ظل اقتصاد عالمي يقوم أساسًا على الاعتماد المتبادل.

وإذا كان الاعتماد المتبادل يعتبره الكثيرون من المفكرين الاقتصاديين «نعمة» في ذاته نظرًا للفوائد التي تترتب عليه لكل الأطراف، إلا أنه يعتبر من ناحية أخرى «نقمة» نظرًا لشيوع التلوث عبر الحدود والمحيطات، والتغير المناخي العالمي للمد، وتدمير طبقة الأوزون، وانتشار أنواع متعددة من الإنفلونزا وغيرها من الأوبئة المنتقلة بين أرجاء المعمورة.

وقد حدد العالم الاقتصادي ستيرنبرج ثمانية مفاهيم للتحول الرأسمالي أدت إلى صياغة المشهد الاقتصادي العالمي الراهن.

وهذه المفاهيم تنحصر في ثمانية تحولات رئيسية:

المفهوم الأول: هو أن تعقيد الوضع الصناعي أدى إلى زيادة الحاجة للمعلومات؛ ولذلك عملت المنشأة والحكومات على تجهيز وتحمل مخاطرة التدفق السريع والمتزايد باستمرار للمعلومات.

والمفهوم الثاني: أنه في إطار المجتمع الصناعي أدركت منشآت الأعمال أنها تكسب أساسًا من تشكيل رغبات المستهلكين.

والمفهوم الثالث: أنه في أعقاب رأسمالية صناعية وسعت التجارة الدولية تعددت العملات بجهات متعددة الجنسية وعالية. وتخلت المنظمات والأفراد عن الرؤى الضيقة الأفق بعدما توفر لها التنوع، وأصبحت تشارك في ثقافات متعددة في اقتصاد عالمي.

والمفهوم الرابع: أن التدويل المتزايد للتجارة الذي ميز العالم الصناعي، دفع لكي تفقد التنظيمات المعاني التقليدية لمبدأ فصل السلطات الحكومية والمنافسة الخاصة، وظهرت صور جديدة للشراكة تهدف إلى إعادة التأكيد على الثروة الوطنية من خلال التقنية المتقدمة.

والمفهوم الخامس: أن المنشآت العملاقة لقطاع الأعمال اكتسبت قدرة على الحركة تتجاوز حدود البلاد، وصارت تهيمن على الحكومات الوطنية والمحلية.

والمفهوم السادس: أن المجتمع الصناعي القديم عجل بحالة عدم اليقين إلى حد انهيار المنظمات الصناعية «الفوردية»؛ ولذلك شكل المنظمون الأذكياء جيلًا جديدًا من منشآت لها تخصصات مرنة.

والمفهوم السابع: أن مجتمع القرن العشرين ساعدنا بالممارسات المتنوعة التي دارت في سياقه على توسيع آفاق الشخصية الإنسانية، بحيث تتجاوز أبعادًا متعددة كانت تحد من حركة الإنسان مثل الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة أو الاندراج تحت جنسية محددة، وتكونت ولاءات جديدة عالمية.

والمفهوم الثامن، والأخير: أن التغيرات في المجتمع الصناعي وما أدت إليه من حراك اجتماعي وثقافي واسع المدى، قد مثلت تهديدات لعديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية مثل العشائر والأعراف

والأديـان؛ ممـا أدى إلـى ردود أفعال اتسـمت بتبني معتقـدات أصولية متشددة.

فـي ضـوء ذلك كلـه ينبغي التسـاؤل عن صـورة المسـتقبل. وهناك اجتهـادات ملفتة فـي هذا المجال عرضهـا بذكاء عالـم الاقتصاد وليام هـلال، حيـن تحدث عـن ثلاثة أسـس لصـورة المسـتقبل الاقتصادي العالمي:

الأسـاس الأول: هـو إحكام السـيطرة على الطاقة الهائلـة للمعرفة؛ ولذلك نجد في عديد من المنشآت والشركات بروزًا لإدارة جديدة هي «إدارة المعرفة» التي أصبحت أهم إدارة في أي شركة؛ وذلك سيتوقف علـى مدى قدرتها على اسـتيعاب المعرفة واسـتهلاكها بل وعلى إنتاج المعرفة ذاتها، وعلى قدرة الشركة على المنافسة العالمية.

والأسـاس الثاني: يتعلق بظاهرة سائدة في العالم اليوم، وهي ظاهرة Complexity التـي صيغت بصددها نظريـات متعددة. وهي تقوم على أسـاس أن النظـام العالمي يتسـم اليوم بعـدم اليقين وعـدم القدرة على التنبؤ بأوضاعه.

والحـل المقتـرح لا يكـون – كمـا كان الحـال قديمًـا – مـن خلال التوجيـه مـن أعلى القيـادات والسـيطرة، بل مـن خلال إعطـاء الحرية التنظيمية لجماهير العاملين وشحذ قدراتهم على الإبداع.

والأسـاس الثاني: ضـرورة ابتداع صـور تعاونية مسـتحدثة لضمان التدفق المعلوماتي ضمن مجتمع الأعمال.

والأسـاس الثالـث والأخير: هو الاعتمـاد على إبـداع المعرفة التي تنجح في التيسير البارع لعالم معقد بصورة غير متناهية.

غيـر أن كل هـذه المتطلبات مع أهميتهـا البالغة لا تكفـي لمواجهة التحولات الاقتصادية الراهنة؛ لأن العالم في حاجة إلى نموذج معرفي اقتصادي جديد، يُبنى على أسـاس التـراث الفكري الخصب لنخبة من كبـار المفكريـن الاقتصادييـن الذين أغنـوا القرن العشـرين بإبداعاتهم العلمية.

هذا موضوع هام يستحق أن نتابعه من بعد.

27

شخصيات الرؤساء وسلوك الشعوب

يمثل تحليل الخطابات السياسية للزعماء والرؤساء، ملوكًا كانوا أو رؤساء جمهوريات، مبحثًا علميًا هامًّا في العلم الاجتماعي المعاصر. وهناك مناهج متعددة لدراسة هذه الخطابات، من أول أسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفي الذي يتعقب المفردات التي يشيع استخدامها في كل خطاب، إلى المنهج الأحدث وهو تحليل الخطاب الذي حاول أن يتلافى سلبيات أسلوب تحليل المضمون.

وذلك لأن تحليل المضمون بحسب التعريف الكلاسيكي له الذي صكه «برلسون» هو تحليل المحتوى الظاهر للاتصال، في حين أن تحليل المضمون لا يقنع بتحليل المحتوى الظاهر، بل إنه على العكس يغوص في التربة العميقة للنص - إن صح التعبير - لكي يكشف عن المضمر، ويُبرز للعلن الخبيء فيه، ومن هنا جاء الاهتمام بالمسكوت عنه في الخطاب، وما لم يفكر فيه الخطاب Impensé.

في ضوء هذه الملاحظات المنهجية العامة، يمكن أن نحلل الخطاب الأخير للرئيس المخلوع بن علي.

مَنْ شاهده على شاشة التليفزيون يستطيع أن يلاحظ ببساطة أنه كان يلقيه وهو في حالة فزع شديد، ربما بحكم إدراكه الحدسي أن نهايته ونهاية نظامه قد أصبحت قريبة. بل إن خطابه كان في الواقع المحاولة الأخيرة اليائسة له لوقف انهيار نظامه، الذي بدأ يتصاعد مع تعدد المظاهرات الغاضبة عقب انتحار بوعزيزي، واتساع نطاقها وامتدادها لكل المدن التونسية بدون استثناء.

وقد لفت نظري في خطاب بن علي ثلاث مسائل بالغة الأهمية. أولها ما ذكره أكثر من مرة «فهمتكم»، والثانية قوله أنه أصدر أوامره بعدم استخدام «الخرطوش»، ويعني إطلاق الرصاص الحي لإخماد المظاهرات، والثالثة ما ذكره من أن هناك ممارسات سلبية متعددة لم يعلم بها لأنهم - والضمير هنا على الحاشية والأعوان المحيطين به - كانوا يخفونها عنه!

والواقع أنه يمكن التحليل العلمي الموضوعي لحالة «الرئيس بن علي» في ضوء معطيات علم النفس السياسي، وهو هذا الفرع العلمي الذي نشأ في الستينيات لكي يطبق نظريات علم النفس بكل فروعه على السياسة ومجالاتها المتعددة. وهذه النظريات تتناول موضوعات متعددة مثل بحوث الشخصية، والأمراض النفسية، وعلم النفس الاجتماعي، كما يتناول ظواهر سياسية مثل السير الذاتية، والقيادة، والسلوك السياسي الجماهيري، وتأثيرات الإعلام الجماهيري.

ونستطيع في الحالة التونسية البالغة الأهمية لما تحتويه من دلالات خطيرة، أن نقف عند ثلاثة موضوعات أساسية، وهي سمات القادة السياسيين، والسلوك السياسي الجماهيري، وتأثيرات الإعلام

الجماهيري، وعلى وجه الخصوص الإعلام الجديد بعد انتشار الإنترنت والتصوير بأجهزة التليفون المحمول، والقدرة على نقل الصور إلى العالم لحظة وقوع الحدث. والسؤال المهم هنا: كيف نستطيع أن نحلل ما ذكره الرئيس «بن علي» في خطابه من أنه فهم الشعب أخيرًا، وأدرك خطورة فضّ المظاهرات بإطلاق الرصاص الحي، وأخيرًا أنه كان في غفلة، لا يدرك ما يدور حوله في المجتمع؛ لأن أعوانه أخفوا عنه حقائق الواقع الاجتماعي في تونس، الذي كان يزخر بالمشكلات والمتناقضات؟!

لو اعتمدنا على بحوث الشخصية في علم النفس الاجتماعي، لوجدنا أن بعض المنظِّرين يفترضون أن الشخصية تتكون من تصور رباعي يتضمن السمات والدوافع والمعارف والسياق الاجتماعي.

ولنقف أولًا عند السمات - كما يذكر «ديفيد وينتر» في بحث «الشخصية والسلوك السياسي» (انظر كتاب المرجع في علم النفس، تحرير سيرز وآخرين، الترجمة العربية، القاهرة، المركز القومي للترجمة 2010) - فهي العناصر الشائعة التي يمكن ملاحظتها عن الشخصية. أي أوجه الاتساق في الأسلوب التي يلاحظها الآخرون بالفعل.

ولو طبقنا هذا على الرئيس السابق «بن علي» في ضوء معرفتنا بتاريخه الشخصي، الذي يتمثل في كونه كان ضابطًا وتلقى تدريبًا على مسائل الأمن في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وكان في عهد الرئيس الراحل بورقيبة مسئولًا عن الأمن ووزيرًا للداخلية، لأدركنا أن سمة أساسية له هي تبني المنظور الأمني في النظر للسياسة.

بعبارة أخرى لأنه لم يكن سياسيا محترفًا تربى في حضن الأحزاب السياسية، ولم يعمل من قبل إطلاقًا بالسياسة، فقد غلب عليه – حين قام بانقلابه الأبيض على بورقيبة – المنظور الأمني.

وهذا المنظور يهتم – أبلغ ما يهتم – بالاستقرار الأمني، وفرض الانضباط على المجتمع، حتى باستخدامه أسوأ أدوات القهر.

ومما يعبر عن صدق هذه الملاحظات أن تونس تحولت في عهده إلى دولة بوليسية بالمعنى الدقيق للكلمة. فقد ألغى الحريات العامة، وصادر العمل بالسياسة، التي أصبحت حكرًا على الحزب الدستوري، وهو الحزب الذي سبق لبورقيبة أن أسسه، والذي من خلال نضاله استطاع أن يحصل على استقلال تونس، ومارس قمع المعارضين للنظام، سواء بسجنهم أو إبعادهم عن البلاد، ومنع قيام أحزاب المعارضة الحقيقية بمهامها السياسية.

غير أنه بالإضافة إلى السمات هناك فئة الدوافع، التي تنطوي على التخطيط والمتابعة عبر زمن ممتد، لأهداف أو حالات مستهدفة ومرغوبة.

وبتطبيق هذا على دوافع الإقدام التي تتمثل في قيام الرئيس بن علي بإصلاح اقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية فعالة، بالاستعانة بخبرات وتمويل الاتحاد الأوروبي، وقد نجح في ذلك بالفعل وفق مؤشرات التقارير الاقتصادية الدولية. غير أن الدوافع تنطبق أيضًا على دوافع الإحجام التي تنطوي على مراوغة حالات غير مرغوبة أو الهروب منها، وأهمها على الإطلاق إقامة حياة ديموقراطية سليمة سبق أن وعد بتحقيقها في خطابه الرئاسي الأول.

ونصل إلى فئة المعارف، التي تتضمن مجموعة متنوعة من النماذج العالمية والإقليمية والتقلبات الاجتماعية والقيم والاتجاهات، وأهم من ذلك معتقداته حول مجال وطبيعة السياسة، وتصوراته عن الجماعات التي يتشكل منها المجتمع.

وفي هذا المجال لم يدرك الرئيس السابق «بن علي» أنه في عصر العولمة، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية عصر الشمولية السياسية، لا يمكن لنظام سياسي أن يقوم على السلطوية المطلقة؛ لأن شعار العصر هو الديموقراطية، واحترام التعددية، واحترام حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى يبدو أن إدراك «بن علي» قد ساده التشويش، فاعتقد وهمًا أن الشعب التونسي مجرد جماعات متفرقة لا يجمعها قاسم مشترك أعظم، وأنهم نتيجة للقهر المعمم الذي استخدمه في حكم البلاد، سيخضعون تحت تأثير الرعب والخوف لكل سياساته القمعية، وأنه يستطيع أن يقودهم بالعصا الغليظة إلى حيث يريد.

ونصل أخيرًا في رباعية الشخصية التي أشرنا إليها إلى فئة السياق الاجتماعي، ونقصد على وجه الدقة كيف يدرك القائد السياسي أو الرئيس الواقع الاجتماعي الذي يحيط به.

وهذا الواقع له تجليات متنوعة. فهناك أولًا الواقع العالمي، الذي يتمثل في مفردات الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، وأهمها على الإطلاق التحول من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي، حيث يلعب الفضاء المعلوماتي أدوارًا أساسية

في مجال تدفق المعلومات والوقائع السياسية، والصور الحية المعبرة عن التفاعلات الاجتماعية.

التحول الخطير الثاني هو التحول من الحداثة إلى العولمة، بشعاراتها الثلاثة التي ذكرناها وأهمها سيادة فكرة الديموقراطية والدفاع العالمي عنها.

والتحول الثالث هو ظهور مجتمع الخطر، ويعني أساسًا مخاطر زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وزيادة معدلات البطالة بين الشباب.

والتحول الأخير هو ظهور سمات حضارة جديدة وخصوصًا بين الشباب، أهمها على الإطلاق الرغبة العارمة في التعبير عن الذات، واحترام الكرامة الإنسانية، وتحدي قيود حرية التفكير وحرية التعبير، باستخدام المدوَّنات والفيس بوك.

ولم يدرك «بن علي» التغيرات التي لحقت ببنية المجتمع التونسي في العقود الأخيرة، وأهمها على الإطلاق انبثاق مؤسسات المجتمع المدني، وازدياد عدد المؤسسات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان والتي أصبحت معلمًا عالميا، واستخدام الشباب التونسي لوسائل الإعلام الجديد، وأهمها الإبداع في الاستفادة من شبكة الإنترنت كأداة رئيسية للتواصل.

بناء على كل هذه الأبعاد لم يستطع «بن علي» أن يفهم المتغيرات الأساسية في حركة الشعب التونسي، وكان اعترافه في خطابه الأخير باعثًا فعلًا على الرثاء، وهو يصيح يائسًا: لقد فهمتكم، لقد فهمتكم! ولكن كان قد فات الأوان بعد أن اندلعت الثورة.

28

عولمة الإرهاب

هناك إجماع بين المفكرين والباحثين في العلم الاجتماعي، على أن الإرهاب يمثل تهديدًا مباشرًا للديموقراطية كنظام سياسي، ولممارسة الديموقراطية كسلوك اجتماعي. والإرهاب يعد إحدى مفردات المشهد العربي الراهن، ولعله من المناسب أن نعالج الموضوع على المستوى العالمي لكي نؤكد أن التهديد الذي يمثله الإرهاب للنظام العربي، ليس سوى جزء من التهديد الذي يمثله بشكل عام لكافة الدول في العالم. وليس أدل على ذلك من تفجير كنيسة القديسين بمدينة الإسكندرية في مصر الذي قامت به مجموعة إرهابية لم تحدد هويتها بعد.

وإذا كان هناك إجماع بين الباحثين على أهمية التحليل العلمي لظواهر العنف والإرهاب، إلا أن هناك بعدًا آخر للموضوع، ربما ألقت عليه أحداث الحادي عشر من سبتمبر الأضواء بشدة، وهو العنف العابر للقوميات والدول، الذي يمثل تهديدًا جسيمًا للدولة الديموقراطية الليبرالية بشكل عام؛ وذلك لأنه يقتضي في الواقع تعاونًا بين الدول لمواجهته. وتكشف الدراسات المقارنة أن مجتمعات الدول الديموقراطية، لابد لها أن تصل إلى توافق وإجماع حول السياسات

التي تطبقها الدولة وينبغي تبنيها لمواجهة الإرهاب. ونعرف من الخبرة المعاصرة أن عديدًا من الدول العربية فشلت في أن تحقق هذا الإجماع، ولذلك رأينا أصواتًا معارضة لسياسات هذه الدول في مكافحة الإرهاب بدعوى خرقها لحقوق الإنسان، أو على أساس اكتفائها بالتركيز على البعد الأمني، وبدون اهتمام بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المولِّدة للإرهاب. وهذه الاعتراضات تأتي من قبل اليمين الذي توجد شرائح متعددة منه متعاطفة مع الحركات الأصولية الإرهابية، ومن قبل اليسار أيضًا الذي يركز على أن الفقر وتردي الأحوال الاقتصادية، وسيادة ظواهر الاستغلال الطبقي، وانتشار الفساد من ناحية والبطالة من ناحية أخرى، من بين أهم الأسباب المولدة للإرهاب التي تتحمل الدولة مسئوليتها.

ويلفت بعض الباحثين النظر إلى أن الدولة عموما في استجابتها لتحدي الإرهاب، لو طبقت في مواجهته إجراءات بوليسية مفرطة، فإنها تكون في الواقع قد حققت أحد أهداف الجماعات الإرهابية، وهو تقويض أسس الدولة الديموقراطية تمهيدًا لتطبيق الإيديولوجية الأصولية التي تدعو إليها.

وإذا كنا قد أكدنا أن الإرهاب كظاهرة عالمية يقتضي في الواقع تعاونًا بين الدول لمواجهته، فإن ذلك يقتضي ابتداء أن هذه الدول قد وصلت إلى حد أدنى من التفاهم، حول مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحريات المدنية. والواقع أن الجانب الإجرائي من هذه القيم هو الذي يمثل مكونات الثقافة السياسية في أي مجتمع، ومن ثم يمكن القول إن تحليل الثقافات السياسية السائدة مطلب أساسي لفهم ظاهرة

الإرهاب بين التحدي والاستجابة؛ لأن الإرهاب يهاجم أول ما يهاجم شرعية الدول القائمة.

والواقع أن الفهم الحقيقي للإرهاب كظاهرة عالمية تتجاوز الثقافات والدول، يقتضي صياغة منهج علمي تكاملي يستعين بنظريات ومفاهيم وتخصصات علمية مختلفة. فبالإضافة إلى علم العلاقات الدولية لابد من الاعتماد على ما يطلق عليه «دراسات الأمن» والسياسة المقارنة، وأسس الشرعية التي تقوم عليها النظم السياسية الراهنة.

العولمة والإرهاب

وتطبيقًا لهذا المنهج العلمي التكاملي لابد من التركيز - كنقطة بداية - على الظاهرة المسيطرة على المناخ العالمي في الوقت الراهن، وهي العولمة.

ومن ثم يمكن أن نطرح منذ البداية سؤالًا رئيسيا: هل هناك علاقة بين العولمة والإرهاب؟

الإجابة على هذا السؤال لابد أولًا أن تصدر عن تعريف محدد للعولمة. ونعرف - من واقع الجدل العنيف الذي دار حول العولمة في العقود الماضية - أن هناك معركة نظرية كبرى دارت بين الباحثين والمفكرين في مختلف أنحاء العالم حول تعريف العولمة؛ وذلك لأن التعريف الذي يتبناه الباحث هو الذي سيحدد اتجاهه إزاء العولمة قبولًا مطلقًا أو رفضًا تاما، أو قبولًا متحفظًا.

ويمكن القول إن تعريفات العولمة المتعددة تنقسم إلى فئتين عريضتين: تعريفات إيديولوجية تركز على المضمون السياسي

والفكـري للظاهـرة، وتعريفـات إجرائيـة تركز - علـى العكس - على العمليات التي تتضمنها العولمة.

من بين التعريفات الإيديولوجية للعولمة تعريف يساري شهير مبناه أن العولمة هي أعلى مراحل الرأسمالية الاحتكارية. وهذا التعريف يركز على النشأة التاريخية للعولمة التي هي في جوهرها امتداد وتعميق للنظام الرأسـمالي، ونزوعه للهيمنـة الكلية على الاقتصـاد العالمي من خلال المؤسسات الدولية، وعن طريق الشركات دولية النشاط. وقد يؤيد هذا التعريف نشوء منظمة التجارة العالمية التي تهيمن على سياساتها الدول الصناعية الرأسـمالية المتقدمة، التي دخلت في مواجهتها الدول النامية في معركة كبرى مازالت جارية حتى الآن، لمحاولة إنقاذ اقتصاداتها من أن تسحقها الشروط المجحفة للمنظمة.

غيـر أن هنـاك تعريفًا إيديولوجيـا آخر للعولمة يأتي مـن قبل اليمين الذي تمثلـه «الليبرالية الجديدة»، وهو أنها المدخـل الحقيقي لليبرالية الاقتصاديـة المؤديـة للتنمية والتقدم، والمعبر الحق عـن الديموقراطية في إدارة العلاقات الدولية.

ومن المهم أن نؤكد أن صراع تعريفات العولمة بين اليسـار واليمين قـد تعدى مسـألة الجدل النظـري، وانتقل إلى مجال الصراع السياسـي علـى النطاق العالمـي؛ وذلك لأن قوى العولمة اليمينيـة إذا كان يمثلها رمزيا «منتدى دافوس» الذي يجتمع سـنويا، ويضم أقطاب الرأسـمالية من مديري الشـركات الكبرى ورؤساء الدول والمفكرين والإعلاميين والـذي يحظـى بتغطية إعلاميـة هائلة، فـإن الحركة المضـادة لدافوس Anti – Davos التي تتمثل في شـبكة مترابطة من مؤسسـات المجتمع

المدني العالمي هي القطب المناهض للعولمة الرأسمالية. وقد برزت قوة هذه الحركة في عديد من تظاهراتها العالمية، وعلى الأخص في بورتو الليجيري وديربان بجنوب أفريقيا.

غير أنه بالإضافة إلى هذه التعريفات الإيديولوجية للعولمة هناك تعريف إجرائي يركز ليس على المضمون السياسي أو الفكري لها، ولكن على العمليات الرئيسية التي تتضمنها. وهكذا فالعولمة - وفق هذا التعريف - هي «التدفق الحر للسلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود».

غير أن هذا التعريف الإجرائي المجرد يتجاهل في الواقع عددًا من القيود التي تفرضها حتى الدول الرأسمالية التي تؤمن بالعولمة. وأبرز مثال لذلك القيود العديدة التي وضعتها الدول الأوروبية مؤخرًا على هجرة العمالة إليها من البلاد النامية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي زعيمة العولمة، خالفت قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالحماية غير القانونية التي فرضتها للصلب الأمريكي، في مواجهة الصلب الأرخص المستورد من بلاد أخرى.

وبغض النظر عن هذه الخلافات حول تعريفات العولمة وسياساتها، فإن هناك إجماعًا بين العلماء الاجتماعيين على أن العولمة تتضمن نزوعًا لتوحيد العالم ليس على صعيد الاقتصاد فقط بالتركيز على الاقتصاد الحر، وليس على صعيد السياسة فقط بالتأكيد على الديموقراطية الليبرالية، وإنما على صعيد القيم أيضًا من خلال التركيز على احترام التعددية وحقوق الإنسان.

غيـر أن العولمـة بحكم الجـدل التاريخـي ومن واقع الممارسـات الفعليـة، أدت إلى نـوع من أنواع التفتت المجتمعي والتشـتت الثقافي. فقـد قامت ثورة الأعراق والخصوصيـات الثقافية حين هبت جماعات شتى أحست أنها قُمعت في الماضي سياسيا، وأجبرت أن تصبح مجرد عنصر من عناصر الدولة القومية، وطالبت بحقوقها الثقافية، وبحقوقها السياسـية، مما أدى إلى انفصال بعض الأقاليم عن الدولة القومية سواء بالتفاوض أو باستخدام العنف.

ومـن ناحيـة أخرى نتيجـة ما يطلق عليـه «توحش العولمـة» ونعني سياسـاتها التـي أدت إلى موجـات من التهميش الاقتصـادي لعديد من الـدول، وإلى الإقصـاء الاجتماعي لطبقـات عريضة، اسـتنفرت دوائر ثقافيـة متعـددة في البلاد الناميـة التي نزعت إلى صياغـة إيديولوجيات مضادة تدافع بها عن نفسها وتعبر عن أصالتها الثقافية. وفي هذا الصدد برزت أصوليات متعددة دينية وقومية ووطنية.

ولعـل هذه الحقيقة هي التي دفعت بباحث باكسـتاني شـهير إلى أن يصـف المشـهد العالمي الراهن بأنـه ليس صراعًا بيـن حضارات بقدر ما هو صراع بين أصوليات.

بعبـارة أخـرى فـي مواجهة الأصوليـة الأمريكيـة العولميـة، برزت الأصولية الإسلامية المتشددة التي اتخذت الإرهاب وسيلة للتعبير عن رفضها للنظام العالمي الراهن.

فـي ضوء هـذا التحليـل يمكـن التأكيد علـى أن الإرهـاب كظاهرة عالمية أصبحت تعاني منه كافة الدول متقدمة كانت أو نامية، ولا يمكن فهمه إلا في سـياق التطورات العالمية الكبـرى التي حدثت في العالـم،

وأبرزها ظاهرة العولمة، بكل آثارها السلبية على اقتصادات ومجتمعات العالم الثالث. غير أن العولمة وإن كانت من بين العوامل التي أدت إلى تفجير العنف وبروز الإرهاب، فإن النظم السياسية السلطوية مسئولة إلى حد كبير عن بروز الظاهرة؛ لأنها بحكم قمعها السياسي للجماهير، أوقفت عملية الحوار الديموقراطي الضرورية لمناقشة أمور جوهرية تمس صميم أمن المجتمعات، وأبرزها مصير الخصوصيات الثقافية في عصر العولمة، وتوسيع أفق الممارسة الديموقراطية لكي تعبِّر مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية عن نفسها، وقبل ذلك كله لمناقشة الفوائد المرتجاة من العولمة، وهل هي مصمَّمة لإثراء القلة من أهل السلطة ورجال الأعمال، على حساب الملايين من الفقراء الذين لا يجدون في عصر العولمة المتوحشة من يدافع عن مصالحهم الحياتية، أم أنها كما يقال هي الأداة الأساسية للتقدم الاقتصادي والنهوض الاجتماعي؟

هذه الأسئلة سبق أن طرحناها ونكررها اليوم بمناسبة التفجيرات الإرهابية ضد كنيسة القديسين بالإسكندرية في مصر؛ إذ لا مناص من عودتنا من حين لآخر لما كتبناه من قبل.

الباب الثاني
التحول الديموقراطي بين الإصلاح والثورة

1. هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع
2. إعادة اختراع السياسة
3. محنة التحول الديموقراطي العربي
4. تحديات الإصلاح السياسي العربي
5. قواعد المنهج في الإصلاح السياسي
6. ظاهرة العجز الديموقراطي
7. عجز ديموقراطي أم أزمة مجتمعية؟
8. لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية
9. الحسم الثوري في الإصلاح السياسي
10. خطة مستقبلية للتحول الديموقراطي

1

هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع

ليس هناك من شك في أن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أدى عمليا إلى زوال النظام الدولي الثنائي القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها على الساحة باعتبارها القطب الأوحد، قد أدى عمليا إلى نتائج فكرية وثقافية تتجاوز بكثير الحدث الدولي المدوي الذي أدى إلى أكبر انقلاب تم في نهايات القرن العشرين.

وتفسير ذلك أن النظام الثنائي القطبية، الذي كان يدور أساسًا حول الصراع الإيديولوجي والسياسي والعسكري، بين الاتحاد السوفيتي ممثّلًا للاشتراكية بكافة أنماطها، والولايات المتحدة الأمريكية ممثّلةً للرأسمالية بكافة أطيافها، كان وراء المناظرات الفكرية الخصبة التي دارت بين عشرات المفكرين الذين يعيشون على ضفتيْ النهر.

وهذه المناظرات لم تقنع في الواقع بمناقشة فلسفية للنظريات الكبرى فقط كالماركسية والليبرالية، ولكنها تطرقت إلى أدق تفاصيل الخلافات الإيديولوجية العميقة بين المعسكرين المتنافسين. نوقش موضوع دور الدولة في السياسة والاقتصاد والثقافة، وطبيعة الأحزاب السياسية، وحقيقة الحريات السياسية في المجتمعات الرأسمالية

وحدودها البنيوية، ودور المثقفين في بناء المجتمع، والمفاضلة الشهيرة بين تحقيق العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية من جانب، وتوفير الحريات السياسية بغير عدالة اجتماعية قصوى من جانب آخر، بل إن أمور العلاقات الدولية ومفاهيم الحرب والسلام، قد لاقت اجتهادات هامة لافتة للنظر بعمقها النظري هنا وهناك. ولم تفلت الثورة العلمية والتكنولوجية من زاوية طبيعتها وآثارها العميقة وتأثيرها الغلاب على بنية المجتمع الإنساني من هذا الاهتمام النظري المكثف. وهكذا صيغت نظريات ماركسية بالغة العمق عن هذه الثورة سبقت بمراحل النظريات الوظيفية الأمريكية. وقد عالجتُ هذا الموضوع الهام بتوسع شديد منذ أكثر من خمسة وثلاثين عامًا في سلسلة مقالات عن «الإيديولوجية والتكنولوجيا» نشرت في مجلة «الكاتب» في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر عام1969، وأعيد نشرها في كتابي «الحوار الحضاري في عصر العولمة» (نهضة مصر عام 2003).

غير أن كل هذه المناظرات الخصبة التي أدت إلى إضاءة عديد من المناطق المعتمة في الفكر العالمي الحديث، وفتحت الباب أمام عشرات الباحثين في كل أنحاء العالم لكي يكتسبوا الرؤية النقدية للخلافات الإيديولوجية بين الماركسية والرأسمالية، انتهت للأسف الشديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وما قيل عن فشل الماركسية والانتصار النهائي للرأسمالية والليبرالية، كما عبر عن ذلك ببلاغة فلسفية لافتة للنظر فرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير «نهاية التاريخ».

وقد أدى انقضاء هذه الحقبة التاريخية التي تميزت بالجدل الإيجابي، إلى اختفاء فرص تلقيح الفكر الماركسي ببعض الإنجازات

الفكريــة الهامــة للفكر الوظيفــي الأمريكي، كما أدى إلــى انعدام فرص تلقيح الفكر الليبرالي ببعض أفضل نظريات الفكر الماركسي.

وقــد رأينا الأهمية النظريــة والعملية الكبرى لجـدل الأفكار والتأثر والتأثيــر المتبــادل، فــي أن نظريــة مــن أهــم نظريــات الفكــر الليبرالــي الأمريكــي التــي ظهرت في أواخــر القرن العشــرين، وهــي «نظرية عن العدل» لفيلســوف هارفارد الشــهير جون رولــز، خرجت وعليها بصمة واضحة للفكر الماركســي؛ ذلــك لأنه لأول مرة يقرر مفكــر ليبرالي أن هنــاك مبدءين للعــدل: الحرية السياســية والعدالــة الاجتماعية. وهكذا دخلت فكرة ماركسية أصيلة في صلب النظرية الليبرالية المعاصرة.

سيادة الفكر الواحد

وهكذا منذ بروز النظام الدولي الأحادي القطبية ظهر مرافقًا له هيمنة الفكر الواحد، ونعني الفكر الرأسمالي المسيطر الذي يدعو إلى انسحاب الدولة من مجال الإنتاج في ظل دعوات الخصخصة وسـيطرة السـوق، بل وصلت المسـألة إلى بروز دعوات لتقليص برامج الرعاية الاجتماعية وترك المواطنين لآليات العرض والطلب في سوق مفتوح.

وقـد التفت عديد من المفكرين في العالم إلى خطورة سـيادة الفكر الواحـد، ونعنـي الفكـر الرأسـمالي الليبرالـي الـذي يزعم دعاتـه أنهم يملكـون الحقيقـة المطلقـة. لم يعد هنـاك قطب آخر يرتكـز على دولة كبرى كالاتحاد السـوفيتي السابق لكي ينقد هذا الفكر الواحد ويكشف زيف كثير من مسلماته.

ومن بيـن هؤلاء الذين أحسـوا بخطورة هذه الهيمنـة الفكرية مفكر فرنسـي معـروف، هو «جـان فرانسـوا كان» الذي أصـدر كتابًـا بعنوان

«الفكـر الواحـد» صدر عن دار نشـر فايار فـي باريس عـام 1995، أبرز فيـه خطورة الظاهرة. كما أسـعدني أن يلتفت مفكـر عربي هو «طه عبد الرحمن» أسـتاذ الفلسـفة والمنطق المغربي المعروف لمشـكلة الفكر الواحد، وذلك في كتابه «الحق العربي في الاختلاف الفلسفي» الصادر عن المركز الثقافي العربي عام 2002.

يقـول طه عبـد الرحمن وهو بصـدد بيان مهمـة الفيلسـوف العربي اليـوم، إن عليـه أن يتعـرض لمشـكلة الفكـر الواحـد، ويقرر أنـه عبارة عن «تسـليط نمط فكري واحـد على جميع الثقافـات المختلفة، فليس هذا الفكر المتسـلط وليد تأليف بين عناصر مشـتركة بين هذه الثقافات الخاصـة، وإلا أضحـى فكرًا مشـروعًا ومقبـولًا، وإنما هو إفـراز ثقافة واحدة بعينها، ثقافة الأقوى. وواضح أنه ليس أضر على الفلسفة من أن يهيمن عليها نمط فكري يفرض، لا بالبرهان، وإنما بالسلطان، اقتصاديا كان أو سياسـيا، إذ لا يلبـث أن يجلـب لها الفقر، ثـم الجمود، ولأهلها التبعية، ثم التلاشي».

ويسـتطرد طه عبـد الرحمن: «لـذا فإن أحـد وجوه المسـئولية التي يتحملها الفيلسـوف العربي هو أن يشـتغل بنقد هذا الفكر الواحد الذي أخذ يتغلغل بقوة بين بني قومه، ينزع عنهم مظاهر التميز والخصوصية، ويقطـع عنهـم بالتالي أسـباب العطاء والإبـداع، إذ لاعطـاء بغير تميز، ولا إبـداع بغيـر خصوصيـة» وهكذا اسـتطاع طه عبد الرحمـن في هذه الفقرات المضيئة أن يضع مشكلة الفكر الواحد على المستوى العالمي في موضعها الصحيح، من حيث إنها تفرض نفسـها بقوة السـلطان، أي القطـب الواحد الأعظم وليس بقوة البرهان، كما أن من شـأنه أن يقطع روافد العطاء الفكري والإبداع المحلي.

وتبدو خطورة هيمنة الفكر الواحد في أنه أصبح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الوسيلة المثلى للتدخل العسكري والسياسي والثقافي في العالم العربي والإسلامي. ويكفي أن نشير إلى «مشروع الشرق الأوسط الكبير» ومحاولة فرض الديموقراطية على الطريقة الأمريكية بالقوة، بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية، واختلاف البنى الاجتماعية.

ومع تسليمنا بأن هناك قواسم مشتركة للديموقراطية، إلا أن هذا شيء وفرضها بالقوة شيء آخر.

ومما يدل على خطورة استخدام الفكر الواحد للتدخل السياسي في البلاد الأخرى، ما نقلته وكالات الأنباء مؤخرًا من أن حوالي عشرين عضوًا من أعضاء الكونجرس الأمريكي، منهم ديموقراطيون وجمهوريون، قرروا التقدم للكونجرس بمشروع قانون يدعو لاعتبار السفارات الأمريكية المنتشرة في كل أركان العالم، بمثابة جزر للديموقراطية الأمريكية، ومن ثم على السفراء الأمريكيين في مختلف العواصم أن يقوموا بإلقاء محاضرات على كل الشعوب لشرح أبعاد الديموقراطية الأمريكية، كما أن عليهم أن يخاطبوا مباشرة، وليس عن طريق حكوماتهم، مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقطبية الديموقراطية لدعمها وتمويلها مباشرة بغير رقابة حكومية.

وقد بدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كل حال – وقبل صدور هذا القانون – هذا المشروع، بالفعل منذ أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أن حكومته خصصت كدفعة أولى حوالي ستين مليون دولار؛ لدعم الجمعيات الأهلية وناشطي

حقوق الإنسان - كما يطلق عليهم - من خلال منحهم منحا مالية لا رقابة حكومية عليها. ومعنى ذلك في الواقع تخليق طبقة من المثقفين العملاء عمالة صريحة وعلنية ممن يتاجرون بقضية الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويتخذونها وسيلة للإثراء غير المشروع. والجديد في الموضوع أن العملاء اليوم أصبحوا يفخرون بعمالتهم علنا، بل إن بعضهم لا يخجل من الاعتراف بأنه في الواقع يسعى إلى الإثراء من أموال الدعم الأمريكي المزعوم للديموقراطية.

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول إنه لابد من جهد نقدي موصول، من خلال حلف ثقافي عالمي بين المثقفين النقديين من مختلف بلاد العالم، لكشف تزييف الفكر الواحد وتقديم بدائل متنوعة له. وليكن هذا مقدمة للإبداع الوطني المحلي في السياسة والاقتصاد والثقافة.

سيطرة الأمر الواقع

غير أن مواجهة الفكر الواحد ليست سوى الخطوة الأولى، في مواجهة حقائق العالم المعاصر المفروضة بحكم سيادة العولمة على أقطار العالم جميعا، مع تفاوتات كبرى في درجات المقاومة وأساليب المواجهة.

والخطوة الثانية الهامة هي ضرورة مواجهة الأمر الواقع. في هذا المجال يقرر طه عبد الرحمن أنه إذا كان «مفهوم الفكر الواحد» مفهوما ثقافيا يُتَوسل به في بسط هيمنة ثقافة مخصوصة، فإن مفهوم الأمر الواقع «مفهوم سياسي يتوسل به في بسط هيمنة سياسية مخصوصة».

ويقرر «والهيمنة السياسية شر على الفلسفة من الهيمنة الثقافية» لأن مقولة الأمر الواقع إنما هي إكراه على قبول الواقع.

والأمر الواقع الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه بالقوة هو حقها المطلق في إدارة شئون العالم بإرادتها المنفردة. وهي منذ أعلنت قيام الإمبراطورية الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بشعارها الشهير «من ليس معنا فهو ضدنا»، وهي لا تتوقف عن صياغة السياسات الانفرادية في مجالات الأمن القومي والتدخل السياسي.

في مجال الأمن القومي أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة رسمية عن سياسة الأمن القومي الجديدة، التي أباحت فيها لنفسها عدم القناعة بسياسات الاحتواء والردع التي سادت أثناء الحرب الباردة، وإنما تجاوزت ذلك لتعطي نفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية استباقية لأي دولة يمكن أن يُشتم منها نيتها في العدوان عليها. وفي مجال التدخل السياسي، تقدم الرئيس بوش خطوات أبعد في مجال التدخل في الشئون الداخلية للدول، حين قرر في خطاب تنصيبه رئيسًا لمرة ثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت أن تحارب الطغيان في كل مكان في العالم، وذلك بدون تحديد دقيق لما يعني بالطغيان، تماما كالغموض الذي صاحب حربه ضد الإرهاب.

والخلاصة أننا في كل مكان في العالم أصبحنا بين مطرقة الفكر الواحد وسندان الأمر الواقع. ترى ما هو الوضع بهذا الصدد في مصر المحروسة؟

2

إعادة اختراع السياسة

إذا كنـا قـد حللنا من قبل ظاهرة هيمنة الفكر الواحد وسـيطرة الأمر الواقع ورددناها إلى أصولها التاريخية، وأظهرنا خطورتها على الصعيد العالمـي، فإننا تسـاءلنا عن صـدد وضعها في مصر؛ لأننـا نعتبرها حالة نموذجية لدراسـة هذه الهيمنة والسـيطرة على صعيد العالم العربي إلى حد كبير، وخصوصًا بالنسبة للأفكار التي شهدت طوال الخمسين عامًا الماضية تحولات إيديولوجية كبرى.

ولـو رجعنا في مصر إلى العصر الليبرالـي الذي امتد منذ عام 1923 تاريخ صدور الدسـتور إلى ثورة يوليو 1952، فإننا نسـتطيع أن نقرر أن مصر طوال هذه السـنوات الممتدة من عـام 1923 حتى يوليو 1952 لم يهيمن عليها الفكر الواحد.

ولـو تأملنـا خريطـة التيـارات الفكريـة الكبـرى لأدركنـا أن التيـار الليبرالـي كان هو التيار الغالـب، وكانت الوزارات المصرية التي تتولى الحكم سـواء كانـت من حزب الوفـد (حزب الأغلبيـة) أو من أحزاب الأقليـة تعبر عن هـذا التيار الليبرالي بصورة أو بأخـرى. غير أن هذا لم يمنـع أن يكـون علـى يمين هـذا التيار فكـر الإخوان المسـلمين، الذي

يعبر عن التيار الديني الذي يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وعلى يساره الفكر الشيوعي الذي عبرت عنه أحزاب شيوعية سرية متعددة، بحكم التجريم القانوني لمن يتبنى أو يروج لهذا الفكر. بالإضافة إلى فكر حزب مصر الفتاة الذي تحول ليصبح الحزب الاشتراكي بعد أن تبنى المذهب الاشتراكي. كل ذلك بالإضافة إلى أفكار المستقلين التي كانت مطروحة على الساحة في شكل تصور، أو في صورة جمعيات تدعو للإصلاح مثل جماعة النهضة القومية.

صحيح أن الاتجاه إلى التقييد ظهر بين بعض ممثلي التيار الليبرالي في الحكومة حين حُلَّت جماعة الإخوان المسلمين عام 1945، ولكن مما لا شك فيه أن المجتمع المصري وخصوصًا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى يوليو 1952 . كان يموج بالتفاعلات الفكرية بين ممثلي تيارات إيديولوجية متعددة ومتنوعة.

القطيعة التاريخية

غير أن القطيعة التاريخية - على غرار مفهوم القطيعة المعرفية الشائع في فلسفة العلوم - حدثت في يوليو 1952، حين قام انقلاب الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر، الذي سرعان ما تحول إلى ثورة بحكم تبني الضباط الأحرار لمشروع العدالة الاجتماعية، الذي سبق أن صاغته القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حين طالبت بإصلاح الخلل الاجتماعي الجسيم بين يملكون ومن لا يملكون، فمنذ عام 1952 بدأت دائرة التنوع الفكري تضيق بالتدريج، بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام 1954، ثم في الحقيقة تأميم السياسة لصالح تنظيمات الثورة، وهذه التنظيمات تدرجت في بنيتها

لنظريات إيديولوجية شاملة ومتماسكة من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكي.

هيئة التحرير كانت أول تنظيم للثورة، شعارها الاتحاد والنظام والعمل، وهي مبادئ لا تحمل أي مضمون إيديولوجي محدد. ثم أعقبها تنظيم الاتحاد القومي الذي لم تكن له فلسفة واضحة. وأخيرًا جاء الاتحاد الاشتراكي معبرًا عن المذهب الرسمي الذي تبنته الدولة وهو الاشتراكية سواء كانت الاشتراكية العربية أو التطبيق العربي للماركسية، الذي رسمت ملامحه الأساسية «الميثاق»، وهي الوثيقة الإيديولوجية الأساسية التي عبرت تمامًا عن هيمنة الفكر الواحد، الذي أصبحت له السيطرة على مجمل الفضاء الفكري المصري، بحيث لم يكن متاحًا لأصوات أخرى إيديولوجية أن تعبر عن نفسها، في ظل وجود الميثاق الذي استكمل بعد هزيمة يونيو 1967 بما أطلق عليه «بيان 30 مارس»، الذي أعلن عن إدخال بعض التعديلات الديموقراطية على البنية السلطوية الجامدة للنظام السياسي المصري.

وهكذا يمكن القول إننا في مصر نعيش في الواقع في ظل هيمنة الفكر الواحد منذ عام 1952 حتى الآن.

قد يكون الرئيس السادات ألغى «الاتحاد الاشتراكي» باعتباره الحزب الواحد، وحل محله في فترة حزب مصر، الذي خلفه بدون أي تمهيد الحزب الوطني الديموقراطي، وقد يكون سمح بقيام المنابر أولا، ثم قيام الأحزاب السياسية المصرية وفق شروط محددة، إنما مما لا شك فيه أن المجتمع المصري يعيش تحت هيمنة الفكر الواحد للحزب الوطني الديموقراطي. ولأنه حزب الأغلبية

- حسب نتائج الانتخابات الرسمية - فقد أعطى لنفسه الحق في أن يفكر بالنيابة عن الشعب المصري، فإذا عهد به أن يلغي الاشتراكية ويتحول إلى الرأسمالية بصورة ظاهرة أو خفية فعل، وإذا عهد به -تحت تأثير ضغوط العولمة - أن يصفي القطاع العام بالكامل ويدخل بقوة وبصورة عشوائية أحيانًا في مجال خصخصة الأصول الاقتصادية المصرية فعل، وإذا دار في ذهن من يديرون حركته أن تنسحب الدولة من أداء معظم الوظائف الإنتاجية وتسلمها للقطاع الخاص فعل، وحتى إذا ما فكر في تقليص البرامج الاجتماعية فإنه يفعل ذلك مادام هو المعبر عن الفكر الواحد السائد.

وحتى حين فكر الحزب الوطني الديموقراطي في تطوير أدائه، وابتكر لجنة السياسات، فإن الحوار الداخلي والأفكار التي نجمت عنه، لم تكن تعبر في الواقع عن التنوع الفكري في المجتمع بقدر ما كانت تعبر عن الفكر الواحد، وهو التقليد الذي ورثه الحزب الوطني الديموقراطي من التراث السلطوي لثورة يوليو 1952.

وفي تقديرنا أنه لا يمكن للإصلاح السياسي سواء في مصر أو في غيرها من البلاد العربية، أن يبدأ بجدية إلا إذا تم التخلص نهائيا من التراث السلبي للفكر الواحد، الذي يعتقد أصحابه أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة؛ ولذلك هم لا يأبهون كثيرًا بالآراء المخالفة أو بالتيارات السياسية الأخرى التي تطرح رؤى بديلة للسياسات القائمة، أو التي يُتَوقع صياغتها في المستقبل.

إن التعددية لا تعني فقط التعددية الحزبية مطلقة كانت أو مقيدة، ولكنها تعني في المقام الأول التعددية الإيديولوجية والفكرية، التي

ينبغي أن تمارس - في إطار الدستور والقانون - بأقصى درجة من الحرية والمسئولية، حتى تعرض الرؤى المختلفة، والاجتهادات المتعددة للأحزاب السياسية والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات، وتعرض على جموع الشعب للمفاضلة الحرة بينها.

بعبارة أخرى نحن نحتاج إلى إقامة أكبر حوار ديموقراطي بين مختلف التيارات السياسية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من أجل تشخيص المشكلات والاتفاق ما أمكن على استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة، التي من شأنها أن يعبر المجتمع من التخلف إلى التقدم.

ومن هنا يمكن القول إن التعديلات الدستورية مهما كانت جسارتها، تحتاج إلى إعادة اختراع السياسة في المقام الأول حتى تبرز فاعليتها الحقيقية وتنأى بمردودها الديموقراطي المأمول.

ونقصد بذلك ضرورة رفع القيود العديدة التي وضعت أمام المواطنين لكيلا يعبروا بحرية عن أنفسهم، ويقتضي ذلك إزالة كافة المعوقات أمام حرية الحركة، من أول إلغاء العمل بقانون الطوارئ، إلى إلغاء القوانين الاستثنائية، وضمان أن يهتم كل مواطن بالسياسة بدون أن يخشى عقابا من أي نوع كان، بالإضافة إلى جذب الشباب مرة أخرى إلى ميدان المشاركة السياسية، ومواجهة اللامبالاة السائدة بين المواطنين بالشأن العام.

وفي هذا المجال لابد أن يكون شغل بعض المناصب كالمحافظين بالانتخاب، وكذلك العودة إلى انتخاب العمداء في الجامعات، وإتاحة

الفرصة لكافة الأحزاب أن تشارك في المجالس المحلية، وفتح الطريق أمام الكفاءات أيا كانت انتماءاتها الحزبية لكي تتولى المناصب العامة.

نحن في الواقع في حاجة إلى حملة ثقافية واسعة المدى لإعادة تعليم الناس الاهتمام بالسياسة، والمشاركة الإيجابية في صنع السياسات وفي مراقبة تطبيقها.

تغيير الأمر الواقع

غير أن كل ما ذكرناه لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت النخبة السياسية الحاكمة قرارًا استراتيجيا بضرورة تغيير الأمر الواقع، والتخلي عن الشعارات الخادعة التي تذهب إلى أنه ليس في الإمكان أبدع مما هو قائم.

هناك ضرورة لممارسة النقد الذاتي تقوم به كل الأطراف من الحزب الوطني الديموقراطي (حزب الأغلبية) وباقي الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمثقفين.

وفي هذا النقد الذاتي لا يكفي الاعتراف بالأخطاء وإنما لابد من إعطائها التكييف الصحيح.

ومفهوم الأمر الواقع - كما بينًّا من قبل - هو مفهوم سياسي يستعان به في بسط هيمنة سياسية خاصة.

ومن هنا لا يجوز للحزب الوطني الديموقراطي أن يسيطر على الأمر الواقع من خلال فرض فكره الواحد، بدون أن يتفاعل بشكل إيجابي وخلاق مع الأفكار الأخرى المطروحة، التي قد تتضمن اجتهادات ورؤى تفوق في فاعليتها لحل المشكلات ما يدعو إليه ويتبناه.

وإذا كان هناك حوار يجري بين الحزب الوطني الديموقراطي وغيره من الأحزاب، فلا يجوز أن يقتصر على قضايا الإصلاح السياسي، وإنما لابد له من خلاصه من التأثيرات السلبية للفكر الواحد، وأن يتطرق الحوار إلى كل مشكلات التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد آن الأوان – على صعيد العالم العربي كله – ألا تنفرد نخبة سياسية حاكمة صغيرة العدد، ومهما كان النظام السياسي الذي تعمل في ظله ملكيا أو جمهوريا، بوضع السياسات المتنوعة بعيدًا عن الحوار الديموقراطي الواسع في مراكز التفكير في المجتمع، ومع مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة.

وفي هذا الإطار لابد من إعادة الحيوية للمجتمع السياسي العربي بعد أن تم تأميم السياسة لصالح الحزب السياسي الواحد مرة، ومن أجل الحكام العرب العباقرة والملهمين مرة أخرى، وفي سبيل دوام الأنظمة العربية المستبدة مرة ثالثة.

فلقد مضى الزمن الذي كانت تستفرد فيه النظم السياسية بشعوبها، في ظل قهر سياسي معمم، وأصبحت لغة العصر هي الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

أما النظام السياسي العربي الذي لن يجيد قراءة هذه الأبجدية العالمية، ولن يفهم التغيرات الكبرى التي لحقت ببنية المجتمع العالمي، فإنه يحكم على نفسه بالتدهور الحتمي.

3

محنة التحول الديموقراطي العربي

يمر التحول الديموقراطي العربي بمحنة لا شك فيها. والتحول الديموقراطي - بمصطلحات علم السياسية - هو التحول من نظام سلطوي Authoritarian إلى نظام ليبرالي. وذلك في ضوء تقسيم سائد للنظم السياسية عمومًا إلى نظم شمولية ونظم سلطوية ونظم ليبرالية.

والمؤشرات على محنة التحول الديموقراطي العربي متعددة، وهي مؤشرات كمية وكيفية على السواء.

وإذا كان التحول الديموقراطي العربي بدأ إيقاعه يتسارع نسبيا بعد حقب متطاولة من الجمود السلطوي، فإن ذلك يتم تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج. ولعل ضغوط الخارج أصبحت لها اليد العليا في هذه العملية المعقدة، وخصوصًا بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر في إطار حربها الممتدة ضد الإرهاب، عزمها على ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية. وذلك في ضوء نظريتها الخاصة أن الدول السلطوية العربية تمارس القهر السياسي على شعوبها، وتحاصر الممارسات الديموقراطية لشبابها، وبالإضافة إلى

ذلك تشيع فيها ثقافة إسلامية متطرفة تؤدي في النهاية إلى الإرهاب، مما يدعو إلى ضرورة تغيير نظمها السياسية.

وفي هذه النقطة بالذات تبدو محنة التحول الديموقراطي العربي؛ وذلك لأنه إذا كان هناك إجماع عالمي على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى، وأننا نعيش في عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التحدي الحقيقي يكمن في أن معظم النظم السياسية العربية لن يجدي بصددها أي تغيرات جزئية، بل لابد من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التحول الديموقراطي.

وتغيير النظم السياسية نظرية أمريكية خالصة، ابتدعها العقل الاستراتيجي الأمريكي منذ عقود طويلة. وهي تتمثل في عدد من المقولات الأساسية، أبرزها أن بعض النظم السياسية الأجنبية بحكم طبيعتها تقف دون تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، أو بمعنى أدق تحول دون تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، كما تعرفها حكومة أمريكية ما. غير أن هذه المقولة تحتاج إلى تفصيل وإعطاء الأمثلة.

ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارات جمهورية أو ديموقراطية، اعتبرت نظمًا سياسية أجنبية متنوعة تقف دون تحقيق المصالح القومية الأمريكية. كانت حكومة الليندي الاشتراكية في شيلي تمثل نموذجًا للنظم السياسية التي تقاوم الهيمنة الأمريكية، ومن هنا تآمرت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس الليندي الذي نجح في انتخابات ديموقراطية للرئاسة، لكي تقلب نظامه. ومن ناحية أخرى مثلت كوبا برئاسة كاسترو من وجهة النظر الأمريكية تهديدًا لأمنها

القومي، ولعل ذلك ما أدى إلى أزمة الصواريخ الشهيرة، التي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وهذا التهديد نفسه هو الذي أدى إلى المحاولات الأمريكية لغزو كوبا بالاستعانة بالمعارضين الكوبيين المقيمين في أمريكا.

غير أنه بعيدًا عن هذه الأمثلة التاريخية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مارست نظرية تغيير النظم السياسية المعادية بالقوة العسكرية في حالتين، هما أفغانستان والعراق. كانت الحجة الأمريكية بالنسبة لأفغانستان أن نظام طالبان يُئْوي تنظيم القاعدة ويرفض تسليم بن لادن. أما بالنسبة للعراق فقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية زورًا وبهتانًا أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، يمكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كان لابد من غزوه عسكريا تطبيقًا لمبدأ الرئيس بوش في الضربات الاستباقية.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وسَّعت إلى حد كبير من نظريتها في تغيير النظم السياسية، وذلك بممارسة ضغوط سياسية عنيفة على عدد من النظم السياسية العربية، حتى تتحول إلى الديموقراطية كوسيلة رئيسية لتخفيف منابع الفكر المتطرف اللصيق بالدول السلطوية، والقضاء على الإرهاب.

بين الإصلاح والتغيير

وبغض النظر عن السياسة الأمريكية ونظريتها المعلنة عن ضرورة تطبيق الديموقراطية في العالم العربي، فإن التحليل الموضوعي لمسيرة الإصلاح السياسي في العالم العربي في العقد الماضي تجعلنا نصل إلى مجموعة نتائج بالغة الأهمية.

أولـى هـذه النتائج أن هنـاك على الأقل ثلاثة نظم سياسـية عربية لن يجدي معها دعاوى الإصلاح السياسـي، بل لابد من التغيير الجوهري لطبيعة نظمها السياسية. أول هذه النظم: نظام يدعي أنه يطبق ديموقراطية شـعبية مبتكرة، ويرفض بإصرار التخلي عـن نظريته المزعومة التي هي مجرد غطاء يخفي طابعه الاستبدادي، والذي أدى إلى مصادرة واقتلاع كافة مؤسسـات المجتمع رسمية كانت أو مدنية. وثانيها: نظام سلطوي صريـح يقـوم على هيمنـة الحـزب السياسـي الواحد، تجمـدت نخبته السياسـية الحاكمة وتحجرت، وعجزت عن قراءة نص النظام العالمي المتغير، وأوقعت نفسـها وشعبها في مزالق دولية خطيرة. وثالثها: نظام تقليدي يحاول - وإن كان ببطء شـديد - الانتقال من شـرعية التقاليد إلى شرعية الدولة الحديثة.

وإذا نظرنـا مـن بعد إلى باقي النظم السياسـية العربية فإننا نجد نظما سياسـية تعترف بالتعددية السياسـية، وتسـمح بقيام الأحـزاب، ولكنها تعدديـة سياسـية مقيـدة تقييدًا شـديدًا سـواء بالقانون أو بالممارسـات الفعلية، التي تأخذ عادة شكل القهر الأمني المكشوف.

وبعـض هـذه الدول - تحـت الضغـوط الخارجية أساسًـا - تدعي أنهـا تمـارس عملية التحـول الديموقراطـي من خلال إدخـال عدد من التعديـلات الصورية على دسـاتيرها أو على قوانينهـا الانتخابية، لتبدو فـي صورة الدولـة الديموقراطية التي تقبل بالتعددية الحزبية أو تسـمح بالتنافسـية المفتوحـة أو المقيـدة فـي الانتخابـات الرئاسـية، أو تدخل تعديـلات تشـريعية لإلقاء القوانين أو المحاكم الاسـتثنائية. غير أن كل هذه التغيرات ليسـت في الواقع سوى محاولات مراوغة للحفاظ على الجوهر الحقيقي للبنية السلطوية لنظم هذه الدول.

وهنـاك دول عربيـة أخـرى أعلنـت أنها ستسـير في طريـق التحول الديموقراطي إن شاء الله، غير أنها طالبت الدول التي تضغط في سبيل تحقيـق الديموقراطيـة العربيـة، بأن تحترم مـا تطلق عليـه الخصوصية الثقافيـة العربية من ناحية، وضرورة التدريجيـة من ناحية أخرى حفاظًا على الاستقرار السياسي.

والخصوصية الثقافية قد تعني - من بين ما تعنيه - أن الديموقراطية الغربيـة لا تصلح للتطبيق في بعض المجتمعات العربية؛ نظرًا لتقاليدها العريقة، أو لثقافتها الخاصة، التي قد تنطوي على قيم لا تتفق بالضرورة مع القيم الديموقراطية. وهذه في الواقع حجج واهية تساق للهروب من الاستحقاقات الدولية التي أصبحت تركز على الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

وقد سـبق لنـا أن ركزنا في حديثنا عن مفـردات الديموقراطية، على أنه وإن لم تكن هناك في العالم نظرية صورية مكتملة، أو نموذج محدد للديموقراطية يمكن تطبيقه في كل مكان وفي أي مجتمع معاصر، إلا أن هناك مفردات أساسية ينطوي عليها المثال الديموقراطي؛ مما يمثل في الواقع قواسم مشتركة في كل النماذج الديموقراطية المعاصرة. وأولها: هو أهمية تداول السلطة وعدم احتكارها لزعيم أو حزب أو تيار محدد، وثانيها: هو ضرورة القيام بانتخابات دورية نزيهة سواء كانت انتخابات رئاسية أم نيابية والقبول بنتيجتها، وثالثها: ضمان حرية التنظيم، ورابعها: ضمان حرية التفكير والتعبير. ولسـنا في حاجة إلى الإشـارة إلى أهمية أن تكون الدولة «دولة قانونية» وليست «دولة بوليسية» بمعنى أن تكون السـيادة للقانـون، وأن تتمتـع الدولة بدسـتور محدد، وفيهـا فصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وهكذا يمكن القول إن التحجج بالخصوصية الثقافية سواء في مجال الديموقراطية أو في مجال حقوق الإنسان، ليس سوى محاولات من قبل النظم السلطوية العربية لتنفيذ ما هو متفق عليه في مجال الممارسة الديموقراطية أو في ميدان حقوق الإنسان.

أما الحجة الثانية التي تتعلق بضرورة التدرج في الإصلاح السياسي حفاظًا على الاستقرار السياسي، يمكن لو وافقنا بعض النظم السياسية العربية على وجهة نظرها أن يؤخذ الإصلاح السياسي حتى يتم خمسين عامًا على سبيل المثال.

وفي هذا المجال - ومن خلال الدراسة الموضوعية - هناك إصلاحات سياسية ينبغي أن تتم على الفور، وأهمها على الإطلاق إلغاء قوانين الطوارئ لفتح الباب أمام تحول سياسي ديموقراطي حقيقي، ولابد من إلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية لتأكيد مبدأ سيادة القانون.

وليس هناك ما يحول دون إعادة النظر في الدساتير القائمة بالفعل، سواء من خلال تغييرها جذريا حتى يتم الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، أو بوضع دساتير جديدة. وهذه ليست مهمة شاقة أو مستحيلة كما تزعم بعض النظم السياسية. فهناك تقاليد راسخة في عديد من البلاد الديموقراطية في مجال إعداد الدساتير أو تغييرها، من خلال تشكيل جمعيات تأسيسية تمثل كل ألوان الطيف السياسي، وكل الفئات والطبقات الاجتماعية، ويشترط هذا بطبيعة الحال إقامة حوار ديموقراطي للاتفاق على رؤية استراتيجية للمجتمع، ويتم صياغة مكوناتها الأساسية لتكون في صلب الدستور.

إن متابعتنـا للمسـيرة البالغة البطء لخطوات التحـول الديموقراطي في العالم العربي، تدفعنا للتسـاؤل عن أسباب التعثر، ومصادر الخلل، وجوانـب القصور، سـواء في سـلوك النخب السياسـية الحاكمة أو في اتجاهات الجماهير، أو في نسق القيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

وفي هذا المجال لابد من التسـاؤل أولا: هل هناك رؤية استراتيجية للإصـلاح أم أنـه يتم بـدون خطة واضحـة؟ وهل هنـاك تحديد للقوى والتيارات السياسية التي تدعو للإصلاح؟ وهل هناك استراتيجية معلنة لمواجهـة عمليـة مقاومة الإصلاح؟ وهل هناك وسـائل منهجية لقياس التقدم في عملية الإصلاح أم لا؟ كل هذه أسئلة هامة.

لقد آن أوان التعمق في دراسـة ظاهرة ما يطلق عليه الآن في أدبيات علم السياسة ظاهرة العجز الديموقراطي.

4

تحديات الإصلاح السياسي العربي

يمثـل الإصلاح السياسـي العربي تحديات جسـيمة بالنسـبة للنظم السياسـية العربيـة؛ ذلك لأنه لـو أُخذ بمعنـاه الحقيقي بمعنـى الانتقال مـن السـلطوية إلـى الديموقراطيـة، لاقتضى ذلـك تعديـلات جوهرية ليس فقط في بنية النظام السياسـي نفسـه، ولكن في بنية المجتمع بكافة مؤسسـاته أيضًـا، بل وفـي جوهـر الثقافـة السياسـية السـائدة. والنظم السياسـية عمومًـا – وفقًـا لتصنيـف معتمد – تنقسـم إلى نظم شـمولية Totatalitarian تقضي بالكامل على كل مكونات المجتمع المدني من أحزاب سياسية واتحادات ونقابات مهنية وجمعيات تطوعية، وإلى نظم سلطوية Outhoritarian فيها هامش نسبي من الحركة أمام المؤسسات الاجتماعيـة، وإلى نظم ليبرالية يتاح فيها لمؤسسـات المجتمع المدني أن تنعم بحرية كاملة في النشاط.

وفـي ضـوء ذلـك تصبـح عمليـة التحـول الديموقراطي عبـارة عن الانتقال التدريجي أو السريع – بحسب الأحوال – من النظم الشمولية والسـلطوية إلـى الديموقراطيـة والليبراليـة، وهذه العملية ليسـت هينة ولا ميسـورة. فسـواء تمـت تحـت ضغط شـعبي عنيـف، أو بنـاء على

اختيار طوعي وحر من قبل النخب السياسية الحاكمة، فهي تحتاج إلى استراتيجية فعالة، تضع في اعتبارها في المقام الأول القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناصرة للتغيير والمتحمسة لإجرائه، حتى لو أدى ذلك إلى المساس ببعض مصالحها الطبقية أو التقليل من نفوذها السياسي. ومن ناحية أخرى لابد لهذه الاستراتيجية أن تلتفت إلى عملية مقاومة التغيير التي ستتصدرها فئات متعددة، من بينها بعض أنصار النظام القائم حفاظا على نفوذها السياسي وامتيازاتها الطبقية. وتصبح هناك حاجة لوضع سياسات تحيد هذه المقاومة للتغيير بطريقة سلمية وليس بالأسلوب الأمني، ويبقى في النهاية متابعة التحولات السياسية ورصدها وتقييمها من خلال مراصد علمية تتسم بالموضوعية. غير أن السلطوية السياسية هي أحد جوانب السلطوية المتعددة؛ لأن هناك أيضًا سلطوية اجتماعية وسلطوية ثقافية.

والسلطوية الاجتماعية تبدو في صورة هيمنة طبقة اجتماعية محددة أو شريحة اجتماعية مؤثرة على باقي الطبقات الاجتماعية. وقد تجد هيمنة هذه الطبقة جذورها في التاريخ أو في التقاليد أو في الوضع السياسي، ولكنها في جميع الأحوال تقوم بدور سلبي للغاية؛ لأنها يمكن أن تجمد الوضع الاجتماعي، بل إنها قد توقف التطور الحضاري للمجتمع.

وللأسف لم تنل هذه السلطوية الاجتماعية حقها من الاهتمام العلمي والبحث الموضوعي، خصوصًا في المجتمع العربي المعاصر، الذي تهيمن فيه بعض الملل، وبعض الطوائف، وبعض العائلات النافذة، على مجمل الفضاء الاجتماعي، وبذلك تسد الطريق على

تكافؤ الفرص من الناحية الاجتماعية بالنسبة للطبقات الأخرى، بل إنها يمكن أن تسد عليها طريق التقدم الاجتماعي.

وتبقى أخيرا السلطوية الثقافية التي تلعب الآن في المجتمع العربي أدوارًا سلبية متعددة، ذلك أن بعض التيارات الثقافية كالإسلام السياسي الذي يقوم على تكفير من لا يؤمن بمنطلقاته ومبادئه، وينهض على أساس التحريم والتكفير، ويريد أن يفرض على المجتمع رؤية للعالم تتسم بالانغلاق والتزمت ، وتتصف بمعاداة الآخر والحض على كراهيته بل والجهاد ضده ، سواء كان هذا الآخر عربيا مسلما، ولكنه علماني أو ليبرالي، أو كان غربيا أوروبيا أو أمريكيا. وهذه السلطوية الثقافية تقوم في الواقع - حتى ولو لم تستخدم العنف- بالإرهاب المعنوي للمجتمع، من خلال عملية منظمة للابتزاز السياسي، ونعني ابتزاز الحكومات من خلال نعتها بأنها لا تطبق الحاكمية ، وبدلا من ذلك تطبق التشريعات الوضعية، وابتزاز الجماهير بوصفها تعد كافرة لو لم تؤمن بمبادئها المتزمتة المتطرفة، بل إن هذه الجماهير يحق لأعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة - في زعمهم- استباحة أموالهم بل وقتلهم لو لزم الأمر.

الإصلاح السياسي المصري نموذجا

وهكذا يتبين من العرض السابق أن السلطوية لها وجوه بشعة متعددة: الوجه السياسي، والوجه الاجتماعي، والوجه الثقافي. غير أنه يمكن التأكيد أن البداية بالإصلاح السياسي هي الخطوة الأولى الحاسمة لمواجهة السلطوية الاجتماعية والسلطوية الثقافية.

غيـر أن الإصلاح السياسـي العربـي يتنازعه في الواقع تيـاران: تيار الأنظمة السياسية الحاكمة التي تدعو للتدرج، وعدم الخضوع للضغوط الخارجية، وتيـار المعارضة العربية الذي يرفض ذريعة التدرج، ويدعو إلـى صفقـة شـاملة للإصـلاح، لا تتضمن فقط إلغـاء قوانيـن الطوارئ والمحاكم الاسـتثنائية والتشـريعات المقيـدة للحريـات العامة، ولكن تشـترط أن تعلـن خطـة متكاملـة للإصلاح فـي مراحل زمنيـة محددة، والتزامات تنفذ في كل مرحلة، حتى لو كان سـبيل الإصلاح السياسـي يبـدأ بتغيير الدسـتور القائم، أو وضع دسـتور في البلاد التـي ليس فيها دسـتور، يحدد العلاقـات بين الحـكام والمحكوميـن ، ويبين بوضوح وجلاء الحقوق والواجبات.

غيـر أن هذه الصفقة الشـاملة التـي تدعو لها المعارضـة تقتضي في الواقـع – في غالبية الأحـوال- تغيير طبيعة النظـام Regim Change . ومن هنا يثور السؤال: هل تقبل النخب السياسية الحاكمة طوعا وبدون ضغوط خارجية التغيير الجوهري لطبيعة النظام ؟

قـد تصلـح مصر نموذجا للإجابة على هذا السـؤال الهـام. منذ فترة وتحـت ضغـوط ملاحظـات المعارضـة المصريـة، والانتقـادات التي وجهها المثقفون المصريون لنظام التعددية السياسـية المقيدة في مصر، شـرع النظام في إجراء حوار سياسي بين الحزب الوطني الديموقراطي (حزب الأغلبية) وباقي أحزاب المعارضة، بناء على توجيه من الرئيس محمد حسـني مبارك، الذي هو في نفس الوقت رئيس الحزب الوطني الديموقراطي.

وبـدأ الحوار وأبدت أحزاب المعارضة المصرية ملاحظاتها النقدية على أسـاليب الممارسـة الديموقراطية والحزبية في مصر. وكان ممثلو

الحزب الوطني الديموقراطي على مستوى المسئولية، فأداروا حوارًا فعالًا ، ورصدوا في بيانات الحوار نقاط الاتفاق والاختلاف، واتُّفق على إرجاء مسألة تعديل الدستور المصري إلى ما بعد الاستفتاء على رئيس الجمهورية الذي حلت نهاية ولايته وبداية ولاية جديدة .

وفي خضم هذه الحوارات فاجأ الرئيس محمد حسني مبارك الجميع أغلبية ومعارضة، بخطاب أرسله إلى كل من رئيسيْ مجلسي الشعب والشورى، طالبا تعديل المادة 76 من الدستور المصري التي تنظم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق تسمية مجلس الشعب لشخص محدد والاستفتاء من بعد عليه، مقترحا أن تعاد صياغة المادة بما يسمح لمرشحين متعددين أن يدخلوا حلبة المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، سواء كانوا من الأحزاب أو المستقلين ، وعلى أن يتم الاختيار من خلال الانتخاب المباشر وليس بواسطة الاستفتاء.

وأدى الاقتراح الرئاسي إلى موجة عارمة من الحماس السياسي في المجتمع، كشفت عنه مؤشرات عديدة ، سواء بجلسات الاستماع الهامة التي نظمها مجلس الشعب، أو بالمقالات والأبحاث الدستورية التي حفلت بها كافة الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

وبعد ما استمعت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب إلى كل الآراء بدون تمييز. وخصوصا فيما يتعلق بضمانات جدية الترشيح من ناحية، وتشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات الرئاسية من ناحية أخرى، أصدرت تقريرها ونشر نصه في جريدة الأهرام بتاريخ 7 مايو 2005 .

ومن تابع مشكلة ضمانات جدية الترشيح من خلال مناقشات الصحف وأبحاث فقهاء القانون الدستوري التي نشرت على الملأ، يدرك أن هناك

اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول يدعو إلى التيسير الشديد في الضمانات حتى يتاح لأي مصري أن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة، واتجاه يدعو إلى وضع ضمانات جدية ولكن ليست تعجيزية لضمان أن من يرشح نفسه للمنصب الرفيع يكون قادرا على تحمل تبعاته.

وأخيرا صدر تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، مقررا ضرورة تأييد 300 نائب لمرشح الرئاسة منهم 65 من مجلس الشعب، و25 من مجلس الشورى و140 من المجالس المحلية في 14 محافظة على الأقل.

وبالتحليل السياسي للوضع في مصر، الذي يهيمن فيه الحزب الوطني الديموقراطي على غالبية مقاعد مجلسيْ الشعب والشورى والمجالس المحلية، فإن التفسير الصحيح لهذه التوصية، أن الحزب الوطني الديموقراطي - بحكم أغلبيته الكاسحة في المجالس النيابية المختلفة- سيكون هو الحكم في تحديد الأشخاص الذين سيسمح لهم بمنافسة رئيس الجمهورية، الذي هو رئيس الحزب الوطني الديموقراطي في نفس الوقت.

وفي تقديرنا أن هذا وضع لا يستقيم مع الإصلاح السياسي المنشود؛ لأنه - ببساطة - يجعل الحزب الوطني الديموقراطي هو الخصم وهو الحكم في نفس الوقت.

وقد عبرنا عن رأينا هذا أمام لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، في جلسة الاستماع التي دُعيتُ إليها، وذلك بتاريخ 17 أبريل 2005، وشارك فيها 17 من الشخصيات العامة ورؤساء بعض الجامعات المصرية والمجلس القومي للمرأة.

وكان جوهـر رأيي الذي أعلنته بوضوح أن اقتراح رئيس الجمهورية بتعديـل المـادة 76 مـن الدسـتور، هـو أول خطـوة دسـتورية حقيقيـة لتغييـر جوهـر النظام المصري مـن السـلطوية إلـى الديموقراطية، غير أنهـا خطوة ضروريـة وإن كانت ليسـت كافية؛ لأن المسـألة تتعلق كما ذكرت بعملية شـاملة لإحياء موات السياسة في مصر، من خلال تفعيل الأحزاب السياسـية المصرية، ومؤسسـات المجتمع المدني. ويقتضي هـذا في المقام الأول إنهاء الهيمنة السياسـية المطلقـة للحزب الوطني الديموقراطـي، باعتبـاره حزب الأغلبيـة ووريث تنظيمات ثـورة يوليو المتعددة ، وإلا فلن ينجح الإصلاح السياسي.

وهـا نحـن اليـوم بالـرأي الـذي أعلنتـه لجنـة الشـئون الدسـتورية والتشـريعية، أمـام محاولـة متعمـدة لتأبيـد هيمنـة الحـزب الوطنـي الديموقراطي على عملية التحول السياسي المصري.

وفـي تقديرنـا أنه لابد من إلغاء هذه الشـروط التعجيزيـة، والاكتفاء بالنسـبة للمسـتقلين بتأييد 300 شـخصية من الشـخصيات العامة وفقا لضوابـط محـددة، وبـدون اشـتراط أن يكونـوا مـن أعضـاء المجالس النيابية.

بهـذا الاقتراح نفتح بـاب الأمل في التغيير السـلمي لطبيعة الأنظمة السياسية السلطوية العربية.

5

قواعد المنهج في الإصلاح السياسي

الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية أشبه بالسفر خلال طريق غير بعيد.. كان هذا هو العنوان الذي أعطاه أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين من أصل تشيكوسلوفاكي، لبحث هام له عن مشكلات التحول الديموقراطي في بلاد أوروبا الشرقية.

ونستطيع بالمثل أن نقول عن انتقال النظام السياسي المصري من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية، إنه أشبه بالسير في طريق مزروع بالألغام، وهذه الألغام نبت طبيعي للسلطوية authoritarianism باعتبارها نظامًا سياسيا يقوم أساسًا على نفي التعددية الحزبية، وتجميد المجتمع المدني، وعدم السماح لأي مؤسسة أن تشارك بآرائها في التخطيط السياسي أو التنفيذ العملي. وأخطر ما في النظام السلطوي أنه عادة ما يركز على عدد محدود من الشخصيات السياسية يدير بهم العملية السياسية بطريقته، مع تركيز شديد على رأس الدولة باعتباره هو بمفرده رأس الحكمة ومصدر الإلهام. وفي هذا السياق ووفق خطة مدروسة يتم القضاء أولًا بأول على المواهب الفكرية المبدعة، وعلى الشخصيات العامة الواعدة، حتى لا يبقى على المسرح سوى

الشخوص السياسية السلطوية التي لا ولاء لها إلا لرأس الدولة، وبغض النظر عن كفاءتها المهنية، أو نزاهتها الأخلاقية، أو التزامها بالمصلحة العامة. وإذا أضفت إلى ذلك طبقة عريضة من أصحاب المصالح الذين أصبحوا مثلًا ضمن القيادات السياسية السلطوية، نجد أنفسنا إزاء بنية بالغة الجمود، تحتاج إلى منهج مدروس لتفكيكها واستراتيجيات محكمة للعبور الآمن من السلطوية بكل سلبياتها وويلاتها، إلى آفاق الليبرالية والديموقراطية الفسيحة.

نظرة على أوروبا الشرقية

ونحتاج لتحديد عقبات ومشكلات عملية التحول الديموقراطي أن نتأمل بعمق تجربة دول أوروبا الشرقية، التي نزعت عنها أغلال الحكم الشيوعي، وانطلقت وفق اجتهادات مختلفة في طريق الديموقراطية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حوالي عام 1989.

وقد أتيح لي أن أدرس هذه التجربة التاريخية الخصبة من خلال كتب علمية رصينة وثقت وحللت عملية الانتقال الصعبة. ويعجب الإنسان كيف استطاعت مجتمعات دول أوروبا الشرقية أن تتم عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية في أقل من عقد من السنين!

لا يعني ذلك أن هذه التجارب الديموقراطية قد اكتملت، أو أنها بلا سلبيات، ويكفي أن نعرف أنه في بعض هذه الدول مازال الحزب الشيوعي قائما وباسمه القديم، وله أنصار كثر، ويمارس السياسة وكأن شيئًا لم يحدث، بما في ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، والفشل الذريع للبرنامج السياسي الذي بُني أساسًا على هدي المبادئ الماركسية كما فهمها الزعماء الشيوعيون في هذه البلاد، ومن أبرز المراجع العلمية

التـي رجعـت إليهـا الكتـاب الـذي أصـدره عـام 1997 عالم السياسـة الاشتراكي تسلي هولمز بعنوان «ما بعد الشيوعية! مقدمة».

وهـذا الكتاب - في نظر عديد من علماء السياسـة المقارنة - أعمق دراسـة كتبت حول المجتمعات الشيوعية المتحولة إلى الديموقراطية، وبالإضافة إلى ذلك هناك كتاب «إعادة اختراع السياسة: أوروبا الشرقية من ستالين إلى هافل» الذي أصدره عام 1992 فلاديمير بتسهانونو.

وقد لفت نظري بشـدة في البحث الذي أشرت إليه في صدر المقال عن «السفر خلال طريق غير بعيد» الذي كتبه أستاذ من جامعة مينوسوتا هو جوزيف ستينهاوزر، اهتمامي الشديد بصياغة إطار نظري متماسك لدراسـة عملية التحـول الديموقراطي من خلال معرفة واسـعة وعميقة بتراث العلم الاجتماعي.

وهو يلفت النظر منذ البداية إلى أن الديموقراطية تتسم بنظريتها عن التغير التدريجي الصاعد والدائم، بالإضافة إلى آليات محددة لتصحيح السـلبيات التي تظهر في الممارسـة. وذلك على عكس الشـيوعية التي تمثل نموذجًا بارزًا من نماذج الأنسـاق الإيديولوجية الكلية حيث هناك إجابـات جاهـزة مقدما لكل المشـكلات؛ لأنها ليسـت سـوى أنسـاق فكرية مغلقة. ولديهـا تحديدات صارمة لمن هم أنصار النظام ومن هم أعداؤه أو بعبارتهم «أعداء الشـعب»، وكيفيـة التعامل معهم، بالإضافة إلى قناعاتهم المؤكدة أنهم أسمى من الآخرين لأنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة.

وهـذا الباحث الأمريكـي الذي كان مواطنًا تشيكوسـلافيا قبل هربه إلـى الولايات المتحـدة الأمريكية أيـام الحكم الشـيوعي، يبادر بطرح أسئلة هامة عن التغير تستحق التأمل العميق، وهذه الأسئلة كما يلي:

ما الذي ينبغي تغييره؟ وما الذي ينبغي الإبقاء عليه؟ وكيف نضمن التطورات المستقبلية؟ وماذا نفعل بالثقافة السلطوية القديمة؟ وهل التغيير سيحدث من تلقاء نفسه أم لابد من إدارته؟ وما هي العوامل التي أسهمت في سقوط النظام القديم؟ وكيف انهار بهذه السرعة؟ ومن هو المسئول؟ وهل الماضي أفضل أم أسوأ من الحاضر؟ وما الذي خسرته البلاد في فترة عزلتها أثناء الحكم الشيوعي؟ وما هي الفترة التي ستستغرقها عملية التحول؟ وما هي أوجه التشابه بين عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية، وعملية الانتقال الساحقة من الديموقراطية إلى الشيوعية التي قامت بها النظم الشيوعية ذاتها من قبل؟

وسؤال بالغ الأهمية: هل يمكن لثقافة بكاملها أن تتغير وتحل محلها ثقافة أخرى؟

كل هذه الأسئلة حاول أن يجيب عليها هذا الباحث الذكي في بحثه الذي يزخر بالتحليلات العميقة.

وفي تقديرنا أن عديدًا من الأسئلة التي طرحها هذا الباحث يمكن أن تثار بالنسبة لعملية التحول من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية في المجتمع المصري.

ويلفت جوزيف ستنهاورز النظر إلى مسألة بالغة الأهمية، وهي أن التحول إلى الديموقراطية ليس مجرد الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، بل إنه يتطلب تغييرات عميقة في التوجهات وأنماط سلوك البشر، وفي طريقة أداء المؤسسات المختلفة لوظائفها؛ وذلك لأن الديموقراطية نظام سياسي يقتضي إصدار قرارات، وتحمل مسئوليتها، والاعتراف مسبقًا أن هذه القرارات قد تؤدي إلى صراعات، وضرورة

ابتداع وسائل سلمية لحلها. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن عملية التحول الديموقراطي تقتضي إعادة صياغة القيم السائدة، وتغيير أنماط السلوك من خلال مجموعة كبرى متكاملة من التحولات، ومن بين أهم هذه التحولات ما يلي:

- التغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية في مجال صنع القرارات المختلفة.
- التغير من السلبية إلى المشاركة الإيجابية التي تعني الالتزام بالدفاع عن قضايا قد تؤدي إلى الصراع.
- التغير من اتخاذ مواقف المعارضة المطلقة إلى تبني منظورات تعاونية، تميل إلى قبول الاختلاف.
- التغير من مناخ اليأس والقدرية إلى مناخ الثقة بالذات والقدرة على التحكم في المصير.
- الانتقال من التفكير الذي يقوم على ثنائية الخطأ والصواب، إلى المنظور الديموقراطي في التفكير الذي ينزع إلى قبول الحلول الوسيطة.
- التغير من التأييد السطحي للنظام إلى التأييد الإيجابي للنظام الجديد، أو على الأقل الانخراط في معارضة بناءة.
- الانتقال من القدرية التي يسيطر عليها الماضي إلى التوجهات المستقبلية.
- التغير من الشك إلى الثقة الفعالة.

- الانتقال من عدم الكفاءة إلى الاقتصاد الحر، ليس فقط في مجال الأعمال والتجارة، ولكن أيضًا في التعليم والحكومة والجوانب الأخرى للحياة العامة.
- الانتقال من السرية إلى الانفتاح في ضوء الشفافية.
- الانتقال من المطابقة المفروضة إلى الالتزام الشخصي والانضباط الذاتي.
- وأخيرًا الانتقال من الانعزال الثقافي إلى العضوية الفاعلة في المجتمع العالمي.

وفي تقديرنا أن هذه القائمة الطويلة من التغيرات المطلوبة في مجال القيم والسلوك، يحتاج كل منها إلى تحليل متعمق ومناقشة نقدية؛ لأنها تمس صميم الثقافة، وأنماط السلوك السائدة.

ولو تأملنا المبدأ الأول المقترح بين التغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية في مجال صنع القرارات المختلفة، لأدركنا أنه يمس ليس فقط مبدأ من مبادئ الدولة السلطوية، ولكن أيضًا يتعلق بممارسات متكاملة تمت في إطاره.

ذلك أن الدولة التسلطية في سبيل منع مواطنيها من العمل بالسياسة بمعناها الحقيقي، ونعني المشاركة في عمل صنع القرار، والضغط بالوسائل السلمية للاختيار بين البدائل، وحرية ممارسة التفكير النقدي للسياسات المقترحة أو المطبقة، آثرت أن تقوم هي بالنيابة عن المواطنين بإشباع حاجاتهم الأساسية في الغذاء والسكن والعمل. وتولد عن ذلك عبر الزمن اعتماد المواطنين على الدولة في كل شيء،

وانقراض اتجاهات المبادرات الفردية والخلاقة، وتحول المواطنون في الدولة التسلطية لكي يصبحوا - حسب تعبير موفق للاقتصادي المعروف حازم الببلاوي - «عيال الدولة»!

غير أن الانتقال غير المنظم من السلطوية إلى الديمقراطية، وما ترتب عليه من انسحاب الدولة من أداء عديد من وظائفها التنموية والخدمية؛ قد أدى إلى ترك المواطنين في العراء بدون أي حماية، على أساس أن كل مواطن ينبغي أن يبحث بنفسه عن سكن وعن عمل. وقد ترتب على ذلك استفحال ظاهرة البطالة وخصوصًا بين الشباب.

وهكذا يمكن القول إنه قد لا تكفي الصياغة النظرية لقواعد المنهج في التحول الديموقراطي، ولكن ينبغي الالتفات إلى تحديات التطبيق العملي.

6

ظاهرة العجز الديموقراطي

انتهينا في مقالنا الماضي إلى أهمية التعمق في دراسة العجز الديموقراطي العربي؛ لتفسير سيادة النظم الشمولية والسلطوية عقودًا طويلة من ناحية، ولتحليل أسباب تعثر خطوات الإصلاح السياسي من ناحية أخرى.

ويقتضي ذلك أن نقف أولا حول المعاني المحددة لمصطلح «العجز الديموقراطي» Democratic Deficit.

تذهب الموسوعة الحرة Wikipedia إلى أن مصطلح العجز الديموقراطي يستخدم للإشارة إلى المؤسسات التي هي ديموقراطية إلى حد ما، ولكنها ليست ديموقراطية كما كان ينبغي أن تكون. وفي هذا المجال يضرب المثل بالأمم المتحدة التي تعاني من العجز الديموقراطي؛ نظرا لتحكم الدول الكبرى من خلال الفيتو في قراراتها على حساب الدول المتوسطة والصغرى، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي يعاني بالمثل – نتيجة أسباب متعددة – من العجز الديموقراطي أيضًا.

وحين نتحدث عن العجز الديموقراطي العربي فلا ينبغي أن نظن أن العالم العربي ينفرد بكونه يعاني من هذا العجز. بل إن علماء سياسة

أمريكيين يذهبون في مجال نقد النظام السياسي الأمريكي إلى أنه يعاني من عجز ديموقراطي واضح. وقد كتب جون هيكمان أستاذ السياسة المتخصص في النظم الانتخابية المقارنة مقالة ملفتة للنظر حقا، وذلك في العدد السادس والثلاثين من مجلة Synthesis / Regeneration، نشرت في عدد شتاء عام 2005، موضوعها تحديد أسباب العجز الديموقراطي في النظام السياسي الأمريكي.

وقد اختار الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام 2004 كدراسة حالة، لكي يبين أسباب العجز الديموقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ترد إلى أسباب إدارية من ناحية، وإلى أسباب فلسفية من ناحية أخرى.

يقول هيكمان إن هناك شروطًا أساسية ينبغي أن تتوافر في المعايير الإدارية لإجراء انتخابات ديموقراطية حقا. وهذه الشروط ثلاثة: أولها: أن تسجيل الناخبين ينبغي أن يكون عاما (يشمل كل السكان) ومحايدًا سياسيا (أي لا يستبعد أيًا من السكان لأسباب سياسية).

والشرط الثاني: أن التصويت ينبغي أن يكون الحق العام لكل المواطنين الذي يمارسونه، بدون ضغوط عليهم لتخويفهم أو إخضاعهم، أو حتى بشبهة محاولات إرهابهم.

والشرط الثالث: أن يتم عد الأصوات بصورة دقيقة.

وقد خطر لي وأنا أقرأ هذا الكلام أن الكاتب الأمريكي إنما يتحدث عن الانتخابات في البلاد العربية، التي تمارس فيها كل أنواع الضغوط على الناخبين حتى يصوتوا للرئيس الأوحد أو الزعيم الملهم، أو الحزب السياسي الوحيد الذي يهيمن على البلاد والعباد! ولذلك ليس

غريبًا أن تشاهد في هذه الانتخابات المزعومة أن عديدًا من الرؤساء -من فرط القبول الشعبي لهم - يحصلون على نسبة 99٪! وقد استطاع الرئيس السابق صدام حسين أن يتجاوز هذا الرقم القياسي العربي ويحصل على 100٪ من أصوات الناخبين العراقيين في آخر استفتاء أجري في العراق!

وأيا ما كان الأمر فإن هيكمان يضيف إلى الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى العجز الديموقراطي معايير فلسفية أيضًا. وأول هذه المعايير أن الناخبين ينبغي أن يتعرضوا لعملية الاختيار بين أحزاب سياسية حقيقية ومعترف بها، ومرشحين متنوعين بالقدر الكافي الذي يمثل الدائرة الواسعة للتباينات الإيديولوجية، والاختلاف في المصالح على نطاق المجتمع.

والشرط الثاني أن الاختيارات الانتخابية للناخبين ينبغي أن تترجم إلى نواتج انتخابية، بكل إخلاص وصدق بواسطة النظام الانتخابي.

والشرط الثالث والأخير: أن الأحزاب والمرشحين الذين ينجحون في الوصول للسلطة ينبغي أن يمارسوا السلطة ويحكموا فعلًا.

وقفة تأملية

وهذه الشروط الفلسفية تحتاج منا إلى وقفة تأملية لكي ندرس الموقف السياسي العربي منها.

والشرط الأول الذي ينص على ضرورة أن ينتج النظام السياسي دائرة واسعة للاختيار من خلال تعدد المرشحين الذين ينتمون إلى إيديولوجيات متعددة، ويمثلون مصالح مختلفة، نجده لا يتوفر عادة في الممارسات العربية.

فقد درجت النظم السياسية العربية بحكم كونها في الغالب شمولية وسلطوية أو تعددية بشكل مقيد، أن تقصي تيارات إيديولوجية بعينها من أن تمثل في الانتخابات. وتستوي في ذلك الإيديولوجيات السياسية، فبعضها قد يكون إيديولوجية يسارية تتمثل في الشيوعيين أو الاشتراكيين، وفي حالات أخرى قد تكون إيديولوجية يمينية تتمثل في أنصار تيار الإسلام السياسي. بعبارة أخرى فالناخب العربي عادة ما يكون محصورا في دائرة ضيقة حددتها النظم، وبالتالي فمجال اختياراته السياسية يظل محدودًا بحكم الإقصاء المبدئي الذي مارسه النظام.

أما الشرط الثاني الذي مؤداه أن اختيارات الناخبين السياسية، ينبغي أن تترجم إلى نواتج انتخابية حقيقية بكل دقة وإخلاص من قبل المتحكِّمين في النظام السياسي، فهو شرط يكاد أن يكون مستحيلًا في النظام السياسي العربي؛ وذلك نتيجة لعمليات التزويد الواسع النطاق الذي تمارسه السلطة، بالإضافة إلى الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على إرادة الناخبين. وتصل المسألة إلى أن النتائج المعلنة رسميا في أحيان كثيرة لا تتطابق مع عدد الأصوات الفعلية التي حصل عليها بعض المرشحين المعارضين.

ونصل للشرط الثالث الهام الذي مؤداه أن الأحزاب السياسية والمرشحين الذين حصلوا على غالبية الأصوات، من حقهم أن يستلموا السلطة ويمارسوا الحكم فعلًا.

هذه قاعدة بالغة الأهمية، وإن كانت تمت مخالفتها في حالة شهيرة هي حالة نجاح مرشحي الجبهة الإسلامية في الجزائر، الذين كان من حقهم الدستوري أن يتسلموا السلطة ويحكموا بالفعل، إلا أن الجيش قام بانقلابه الشهير ومنعهم من تسلم السلطة.

وقد دارت خلافات شتى بين المثقفين العرب حول هذه الحالة بالذات التي تم الاحتكام فيها ديموقراطيا إلى صناديق الانتخاب. وقد توصلتُ شخصيا إلى قناعة مفادها أنني بالرغم من إيماني العميق بالديموقراطية، إلا أنه في هذا المجال ينبغي التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية.

الانتخابات الدورية هي مجرد إجراءات ديموقراطية، ولكنها - أيا كانت نتيجتها - لو مورست في مناخ لا تؤمن فيه كل أطراف العملية السياسية بالقيم الديموقراطية، وأهمها ضرورة تداول السلطة، فإن إجراءات الديموقراطية التي تمثلها الانتخابات، قد تكون في هذه الحالة بالذات مضادة للديموقراطية.

ونحن نعرف تاريخيا أن هتلر الزعيم النازي وصل للحكم نتيجة انتخابات ديموقراطية، ولكنه سرعان ما انقلب عليها وتحول نظامه إلى نظام شمولي مضاد للديموقراطية، بعد أن قضى على التعددية الحزبية، مصادِرًا في ذلك التعددية التي هي من أبرز مظاهر الديموقراطية.

بالنسبة للحالة الجزائرية بالذات كان زعماء الجبهة الإسلامية قبل الانتخابات وفي أثنائها، يصرِّحون بأنهم بعد أن يؤسسوا الدولة الإسلامية سيقومون بإلغاء الأحزاب السياسية؛ لأن الإسلام لا يعرف الأحزاب ولا يعترف بها. ولعل في هذه التصريحات ما يفسر إقدام الجيش الجزائري على الانقلاب على نتائج الانتخابات؛ حتى لا تحول الجبهة الإسلامية النظام التعددي إلى نظام شمولي ديني.

وعودة إلى دراسة جون هيكمان ونقده العنيف للنظام السياسي الأمريكي على أساس أنه يعاني من العجز الديموقراطي، فهو لا يتوانى

عـن اقتراح بدائـل متعددة لنظام انتخـاب رئيس الجمهوريـة الأمريكية بالانتخاب الحر المباشـر، بعد إلغاء نظام المجمع الانتخابي الذي يراه نظامًا عتيقًا معوقًا للديموقراطية الشعبية الحقيقية.

نظرة على السياسة العربية

فـي ضـوء مـا سـقناه مـن ملاحظـات مبدئيـة عـن ظاهـرة العجـز الديموقراطي، فإن هناك تساؤلات متعددة حول مظاهر وأسباب العجز الديموقراطي العربي، وتفسيرات مختلفة للظاهرة.

وهذه التفسيرات تتراوح بين تفسيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك تفسـيرات شـاملة قام بها بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن الفصل في الواقع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، فهذه كلها أنساق متشابكة تشترك جميعًا في إنتاج الظاهرة.

ويذهـب أحد الباحثين الأمريكيين (راي تاكيه) في دراسـة هامة له، إلـى أن الحاجـة إلـى الإصلاح في الشـرق الأوسـط لـم تكـن ضرورية وعاجلة أكثر من هذه اللحظة التاريخية.

وفـي رأيه أن العالـم العربي يواجـه خطر انفجـار اجتماعي؛ وذلك لأنه يواجه ثورة ديموجرافية لأن نصف عدد سـكانه على الأقل عمرهم أقـل من عشـرين عامًـا. وتحتاج المنطقـة إلى خلق مليـون فرصة عمل في الخمسـة عشـر عامًا القادمـة؛ لإتاحـة الفرصة لملايين الشـباب أن يمارسوا حياتهم العملية. وهذا يقتضي من الحكومات العربية أن تطبق إصلاحـات اقتصادية من شـأنها أن تدفع بالنمو الاقتصـادي إلى الأمام من خلال تنمية الاستثمار والتجارة.

غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك بغير تحديث سياسي، وينبغي أن نضع في الاعتبار الشروط المبدئية اللازمة لتحقيق تحول ناجح إلى نظام السوق، مثل سيادة القانون، والمحاسبة والشفافية، باعتبارها مكونات رئيسية لأي نظام سياسي ديموقراطي.

هذا مجرد نموذج من تشخيص بعض الباحثين الأجانب لضرورة التحول الديموقراطي، غير أن الموضوع يستحق أن نعالجه بصورة أعمق، ومن خلال تطبيق منهج تكاملي؛ لكي نصل إلى تفسير موضوعي لظاهرة العجز الديموقراطي العربي، من خلال الاستعراض النقدي لعدد من أبرز النظريات العربية والأجنبية التي حاولت أن تنفذ إلى صميم الظاهرة.

7

عجز ديموقراطي أم أزمة مجتمعية؟

ظننت وهمًا أنني بعد أن قمت بتأصيل مفهوم «العجز الديموقراطي» كما يستخدم اليوم في علم السياسة المقارن، أستطيع أن أنتقل للحديث عن مظاهر وأسباب وتفسير العجز الديموقراطي العربي.

غير أنني بعد تأمل طويل أدركت أن المسألة لا تتعلق بالعجز الديموقراطي في حد ذاته، بل إننا في الواقع بإزاء أزمة مجتمعية شاملة. وحين نقول أزمة مجتمعية فنحن نعني أنها تتعلق بالمجتمع ككل وبكل أقسامه السياسية والاقتصادية والقيمية والثقافية، وليس رد الأزمة الديموقراطية في المجتمع العربي المعاصر إلى مجرد السلوك السلطوي لأهل السلطة، بما يمثلونه من عصبيات وانتماءات طبقية وتشبث شديد بالحكم لدرجة الإغلاق التام لباب تداول السلطة؛ تحسبًا أن تأتي فصائل سياسية، سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الانقلابات، تهدد أوضاعها السياسية وتهز امتيازاتها الطبقية، بل إن المسألة تتعلق أيضًا بسلوك الجماهير.

أي أننا أمام معضلة حقيقية تتعلق بسلوك النخبة السياسية وسلوك الجماهير أيضًا، في سياق اجتماعي وثقافي يسوده الفقر والأمية

والاستغلال؛ بما أدى إلى ظاهرة الاغتراب الواسع المدى، وتدهور الروح المعنوية للجماهير، وسيادة اليأس بين صفوفها، بعد أن تردت أوضاع الأحزاب السياسية المعارضة، التي كانت كفيلة لو قامت بأدوارها بفعالية أن تدافع عن تلك الجماهير وعن مصالحها الطبقية.

دراسة حالة نموذجية

ولعل التطورات السياسية البالغة الأهمية التي حدثت في النظام السياسي المصري تمثل بكل ما دار فيها حالة دراسية نموذجية، تبرز الحقيقة التي أشرنا إليها، وهي أننا بإزاء أزمة مجتمعية شاملة، وليس مجرد عجز ديموقراطي يمكن أن يزول لو أصلحنا عددًا من الملامح السلطوية للنظام السياسي الراهن.

وما حدث يجد بدايته في المبادرة التاريخية التي أقدم عليها الرئيس محمد حسني مبارك، حين أرسل خطابه الشهير إلى كل من مجلسيْ الشعب والشورى طالبًا تعديل المادة 76 من الدستور؛ حتى تكون الانتخابات الرئاسية التي تتعلق باختيار رئيس الجمهورية تعددية، بمعنى أنها لا تقوم على أساس الاستفتاء الشعبي بعد أن يسمي مجلس الشعب مرشحًا بأغلبية الثلثين كما كان ينص النص القديم للمادة 76، وإنما يفتح الباب لانتخابات رئاسية تعددية لأول مرة في التاريخ السياسي المصري، منذ تحول النظام السياسي المصري من نظام ملكي إلى نظام جمهوري بعد ثورة يوليو 1952.

ومما لا شك فيه أن تعديل المادة 76 بالرغم من الملاحظات النقدية الموضوعية التي وُجِّهت إلى صياغتها، والتي عبرنا عنها بكل صراحة في جلسة الاستماع التي عقدت في مجلس الشعب، والتي دعيت فيها

مع عدد من الشخصيات العامة لإبداء الرأي فيها، قد أحدث حالة من الحراك السياسي غير المسبوق في التاريخ السياسي المعاصر.

فقد أدى هذا التعديل إلى إقدام كل الأحزاب السياسية المصرية - بالرغم من التفاوتات الضخمة في قوتها الجماهيرية- إلى ترشيح مرشحين لها للتنافس مع رئيس الجمهورية الحالي، الذي نزل الانتخابات باعتباره مرشحًا للحزب الوطني الديموقراطي؛ وذلك لأن تعديل المادة سمح للأحزاب السياسية المصرية كلها - هذه المرة فقط- أن ترشح مرشحيها للرئاسة من بين قادتها بدون أي قيود، في الوقت الذي وضعت فيه قيودًا صعبة أمام المستقلين.

وبغض النظر عن التفصيلات فقد جرت الانتخابات الرئاسية فعلًا بين مرشحين متعددين، وفاز فيها- كما هو معروف - الرئيس محمد حسني مبارك بأغلبية تدور حول 80٪ من أصوات الناخبين.

وأعقب ذلك- طبقًا للدستور- دعوة الناخبين إلى الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب. هذه الانتخابات بالذات يمكن اعتبارها حالة دراسية نموذجية للأزمة المجتمعية التي تحدثنا عنها في صدر المقال، والتي تتجاوز بكثير مشكلة العجز الديموقراطي التي أشرنا إليها.

لقد تجمعت في هذه الحالة بالذات عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحتاج إلى دراسة شاملة.

ولنبدأ بالعوامل السياسية أولًا، فيما يتعلق بسلوك النخبة السياسية الحاكمة ظهر بكل جلاء أنها لا تقبل ببساطة مبدأ تداول السلطة. ولعل ذلك ظهر جليًّا وواضحًا في الصياغة الدستورية المانعة للمادة 76 من

الدستور، التي اشترطت بالنسبة للأحزاب السياسية في الانتخابات الرئاسية القادمة أن يحصل الحزب على نسبة 5٪ من الأصوات؛ حتى يكون من حقه ترشيح أحد قياداته للانتخابات الرئاسية. أما بالنسبة للمستقلين فعلى كل من يرغب منهم في الترشيح أن يحصل على توقيع 250 شخصًا، من أعضاء مجلسيْ الشعب والشورى وأعضاء المجالس المحلية في إحدى عشرة محافظة حتى يسمح له بالتقدم إلى الترشيح.

وبغض النظر عن صياغة المادة 76، فقد أعلن قادة الحزب الوطني الديموقراطي في بداية الانتخابات، أنهم حريصون على تحقيق أغلبية مطلقة «مريحة»؛ حتى يمرروا تشريعات الإصلاح الدستوري والسياسي التي يريدون تقديمها لمجلس الشعب بغير مشاغبات من أحزاب المعارضة.

ودارت المعركة في ظل هذا التوجيه الذي أثر ولا شك على العنف الشديد غير المسبوق، الذي ظهر في الانتخابات التي دارت في مراحلها الثلاث المختلفة.

أما أحزاب المعارضة المفككة فقد دخلت المعركة بغير إعداد مسبق، محرومة من قواعد جماهيرية متماسكة، بحكم حالة الضعف الشديد التي انتابتها نتيجة التضييق على نشاطاتها الحزبية من ناحية، وبحكم مشكلاتها الداخلية من ناحية أخرى، التي تتمثل في شيخوخة القيادات، وعدم قدرتها على التطور، والقضاء على الديموقراطية الحزبية، والانفراد باتخاذ القرار داخل كل حزب، والتضحية بأجيال الوسط من الشباب الذين كان لديهم القدرة على تجديد شباب الأحزاب.

ولم يدخل الانتخابات وهو على أهبة الاستعداد تنظيميا وجماهيريا سوى حزب سياسي واحد غير قانوني هو حزب جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، التي أثبتت مع ذلك أنها أقوى حزب سياسي مصري، بحكم أنه نجح من مرشحيها 88 مرشحًا في مجلس الشعب الجديد، في الوقت الذي ضاعت فيه أحزاب المعارضة الأخرى التي لم تحصل إلا على مقاعد محدودة للغاية وغير مؤثرة. إذا كان ما سبق هو عينة صغيرة من سلوك النخبة السياسية، سواء منها نخبة الحكم أم نخبة المعارضة، فإن موقف الجماهير في هذه الانتخابات كانت له دلالات بالغة الأهمية. وكانت أهم هذه الدلالات هي مقاطعة الجماهير في أغلبيتها العريضة للانتخابات؛ ذلك أن النسبة المتفق عليها لمن شاركوا في التصويت لا تزيد على 25٪ إلا قليلًا، ومعنى ذلك أن ظاهرة اللامبالاة السياسية وصلت إلى أقصى آمادها؛ لأن الأغلبية العظمى من المصريين نتيجة عوامل متعددة، أهمها الافتقار إلى المصداقية للعملية السياسية كلها بما فيها الانتخابات، أحجمت عن المشاركة. وفي تقديرنا أن أحداث العنف الحادة التي سادت الانتخابات، ومن بينها استخدام البلطجة من قبل كل الأطراف بطريقة منهجية، أدت إلى إفساد العملية الانتخابية في عديد من الدوائر، ستؤدي إلى ترسيخ ظاهرة اللامبالاة السياسية؛ ذلك أن المواطن الذي شهد هذه الانتخابات بالصوت والصورة بما دار فيها من بلطجة وعنف وسقوط القتلى والجرحى، ما الذي يدفعه في المستقبل أن يخرج من سلبيته ويذهب للمشاركة في الانتخابات، التي تحولت بكل المعايير إلى عملية بالغة الخطورة على الأمن الشخصي للمواطنين؟!

أمـا عن العوامل الاقتصاديـة فحدث ولا حرج.. فقـد اجتمع عامل الغنـى الفاحـش مع عامل الفقر الشـديد لكـي يؤثر تأثيرًا حاسـمًا على نتيجة الانتخابات.

أنفـق عديـد مـن المرشـحين ملاييـن الجنيهات ليس فـي مجالات الدعايـة فقـط، ولكن فـي مجال الرشـاوى الانتخابية، التـي تمثلت في إعطـاء مبالغ ماليـة للناخبين لكي يصوتوا لهم. وهذا ما أثار تسـاؤلات الجماهيـر هـل الفوز بمقعد في مجلس الشـعب يسـتأهل هـذا الإنفاق المذهل، أم أن ضمانات المقعد التي تتمثل أساسًا في الحصانة البرلمانية أحد عوامل الجاذبية وخصوصًا في محيط زاخر بالفساد بكل أنواعه؛ إذ سـبق للحصانة البرلمانية في حالات متعددة أن منعت التعامل القانوني السـليم معه؟ وهل ما يتيحه المقعد البرلماني من نفوذ يسـاعد عددًا من المرشـحين في تمرير مشروعاتهم الاقتصادية ، هو أحد عوامل الإقبال غير المسبوق من طوائف شتى على الترشيح؟

ومـن ناحية أخرى، فإن ظاهرة الفقر الشـديد دفعت جماهير عديدة إلـى قبول الرشـاوى الانتخابية؛ مما يعني عدم اعتدادهم أصلًا بمسـألة الاختيار الحر المباشـر للمرشـحين فـي ضوء برامجهم السياسـية التي ستحقق مصالح الناس.

وهـذا يعنـي أن الغنـى الفاجر مـن ناحية والفقر الشـديد مـن ناحية أخرى، أديا إلى طبع عملية الانتخابات بهذا الطابع الفاسـد الذي يفتقر إلى أبسـط قواعد الديموقراطية. غير أن العوامل السياسية والاقتصادية ليسـت سـوى المقدمـة لهذا الزحـف غيـر الديموقراطي علـى العملية السياسـية. وأمامنـا العوامـل الاجتماعية التي تتمثل أساسًـا في سـيادة

القبلية والعصبيات وخصوصًا في المناطق الريفية، حيث الولاء أساسًا ليس للحزب السياسي وإنما للقبيلة أو العصبية.

وتبقى أخيرًا العوامل الثقافية، التي من أبرزها ظهور طاقات مكبوتة من العنف الشديد أدت إلى استخدام البلطجة والأسلحة البيضاء، وفي بعض الأحيان الأسلحة النارية، لفرض مرشحين معينين. وإذا أضفنا إلى ذلك اعتماد التزوير في بعض الدوائر وسيلةً لفرض مرشحين معينين، لأدركنا أننا أمام أزمة ثقافية عميقة.

نحن لسنا بصدد عجز ديموقراطي، ولكن بصدد أزمة مجتمعية!

8

لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية

يدور في العالم العربي صخب هائل حول التحول الديموقراطي. ويرد هذا الصخب إلى اشتداد مطالبة الأحزاب السياسية العربية ومنظمات المجتمع المدني، بتطبيق مبادئ وقيم الديموقراطية الحقيقية، بدلًا من الأشكال الديموقراطية المزيفة التي أتقنت صنعتها النظم السياسية العربية السلطوية طوال أكثر من خمسين عامًا. وقد ضاعف من الصخب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض الديموقراطية كما تفهمها، من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تبنته بعد تردد الدول الثماني الكبرى، والذي أصبح اليوم هو عقيدة حلف الناتو. والتحول الديموقراطي - بحسب التعريف - التحول من نظام سياسي سلطوي يقيد حركة الأحزاب السياسية، ويضع القيود أمام مؤسسات المجتمع المدني، إلى مجتمع ليبرالي يطلق فيه عنان حرية تعاطي السياسة، بما يعنيه ذلك من تعددية سياسية حزبية، وتعددية فكرية، وحرية عمل لمؤسسات المجتمع المدني.

والتحول الديموقراطي - كما تشهد بذلك التجارب العالمية المقارنة - عملية بالغة الصعوبة والتعقيد؛ ذلك أنه ينطوي ليس فقط

على إسقاط بعض الممارسات السياسية، واستحداث ممارسات أخرى تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية إلى أبعد مدى، وإنما ينطوي على تغيير اجتماعي وثقافي مخطط.

وهذا التغيير لابد له أن يهاجم القيم السياسية السلطوية التي عادة ما تحاول بكل ما تملكه الدولة من أجهزة إيديولوجية، تقديس الحاكم ملكًا كان أو رئيسًا للجمهورية، وفي نفس الوقت تحصين النظام السياسي - أيا كانت طبيعته - من النقد الجذري للمنطلقات التي يقوم على أساسها بما يهدد شرعيته المفروضة.

وهدم القيم السلطوية لابد أن يترافق معه بناء أو إعادة بناء القيم الديموقراطية، التي تركز على حقوق الأفراد في المقام الأول باعتبارهم مواطنين وليسوا رعايا؛ ذلك أن الدولة السلطوية عادة ما تهدر حقوق المواطنة حتى لو كانت الدساتير المطبقة تنص عليها، وتعامل الأفراد بحسبانهم رعايا من حقها أن تحدد أوضاعهم كما تشاء، حتى لو كان ذلك ضد الدستور أو القانون، كما أن من حقها المزعوم أن تغير كما تشاء وتهوى من أوضاعهم القانونية والسياسية.

والقيم الديموقراطية تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، وتقوم وتزدهر في ضوء حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم.

وهي تحض على السلوك السياسي الإيجابي الذي يتمثل في الحرص على المشاركة السياسية، سواء بالانضمام إلى الأحزاب السياسية المختلفة، أو بالمشاركة في الانتخابات التي تجري بصورة دورية.

ولنا أن نتوقع - كما تثبت ذلك التجارب العالمية - أن تقابل عملية تفكيك بنية النظم السلطوية مقاومة عنيدة من أطراف شتى، في

مقدمتهم النخب السياسية العربية الحاكمة، التي استأثرت لأحقاب طويلة بالسلطة والثروة. وبالتالي لابد لقوى التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، أن تجابه مقاومة أعضاء النخب السياسية العربية الحاكمة للتحول الديموقراطي باستراتيجيات مدروسة، تقوم على أساس تعبئة الرأي العام عمومًا، وأصحاب المصلحة في التغيير من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية؛ لمواجهة هذه المقاومة بكل الطرق السلمية الممكنة. إن كسب هذه المعركة المبدئية هو الذي سيفتح الباب أمام الأمواج الدافقة للتحول الديموقراطي بمستوياته المتعددة.

الخبرة الأمريكية المزعومة

ويلفت النظر أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت نفسها - وخصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبعدما خفتت إلى حد ما أصداء غزوها لأفغانستان والعراق - باعتبارها راعية الديموقراطية في العالم والمدافع الأول عن قيمها النبيلة.

وأخذت دعوتها لتطبيق الديموقراطية في العالم العربي تتخذ أشكالا متعددة، من أول إرسال أساتذة أمريكيين لتثقيف النخب المثقفة العربية بصدد مبادئ الديموقراطية، إلى محاولة رشوة بعضهم من خلال تقديم ملايين الدولارات لهم في صورة معونات لجمعياتهم التطوعية المزعومة، التي لم تنشأ إلا لتحقيق الإثراء غير المشروع لبعض العناصر الفاسدة من النخب الثقافية العربية.

وتحدث في مجال السعي الأمريكي للترويج للديموقراطية في العالم العربي أحداث، إن دلت على شيء فإنما تدل على سذاجة تفكير أركان

المؤسسة الأمريكية الرسمية، وجهلهم الشديد بتاريخ الديموقراطية في مصر وفي عديد من البلدان العربية. وذلك مثل العراق وسوريا وتونس والمغرب وليبيا والسودان، التي شهدت من قبل وفي فترات محدودة من تاريخها، تجارب ديموقراطية تزخر بالخبرات العميقة التي تحتاج إلى دراسات علمية وتأملات ثقافية في نفس الوقت.

ومن بين هذه الأحداث الطريفة أن أحد مراكز البحث المصرية، دعا مرة بعض الخبراء السياسيين العرب لحضور محاضرة تلقيها أستاذة أمريكية مشهورة بدراساتها عن الديموقراطية، وزميل لها. وبدأت الأستاذة تقرأ نصا مكتوبًا عبارة عن معلومات بدائية عن الديموقراطية مما يصلح تدريسها لمجموعة من الطلبة المبتدئين. وقاطعها بعض الخبراء ولفتوا نظرها إلى أن مسلكها في الواقع معيب، ويدل على جهل فاضح بالمستوى التعليمي والفكري للخبراء الذين حضروا اللقاء، وطلبوا منها بدلًا من القراءة المملة لنص بدائي مكتوب، أن تقول رأيها في شرعية أو عدم شرعية الغزو الأمريكي للعراق بدلًا من تضييع الوقت في محاضرات فارغة.

ويبدو أن الحذلقة الأمريكية لن تتوقف في هذا المجال. فقد حضرت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة إلى القاهرة، وقابلت عددًا من المثقفين المصريين، ثم قررت أن تلقي محاضرة عن الديموقراطية. وجاء في محاضرتها الساذجة أن الديموقراطية حين تطبق لابد أن يلمس المواطنون فوائد مادية لتطبيقها تنعكس على مستوى دخولهم ونوعية حياتهم، كما أن الديموقراطية ليست انتخابات فقط ولكنها قيم أيضًا.

الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية

والواقع أن ما ذكرته أولبرايت التي تحمس لكلامها بعض المثقفين المصريين، يبدو باهتًا تمامًا إذا ما قورن بالخبرة السياسية المصرية المعاصرة. ونقول لمن لا يعلم من الأمريكيين وبعض المثقفين المصريين المتحمسين لأمريكا أيضًا، إن مصر شهدت فترة ليبرالية وديموقراطية بالغة الخصوبة من عام 1923 تاريخ صدور الدستور المصري حتى عام 1952 تاريخ قيام ثورة يوليو.

كانت هناك رأسمالية، وكانت هناك تعددية حزبية، وكانت هناك حريات سياسية، وذلك بالرغم من وجود قيود أثرت على الممارسة، وأبرزها تدخلات قوات الاحتلال الإنجليزي ومؤامرات القصر الملكي ضد حزب الوفد، الذي كان حزب الأغلبية.

كانت هناك حريات سياسية ولكن لم تكن هناك عدالة اجتماعية في توزيع الدخول، ويثبت ذلك بروز «المشكلة الاجتماعية» التي تمثلت في الفجوة الواسعة بين من يملكون ومن لا يملكون في ريف مصر وحضرها. وهذه المشكلة الاجتماعية كانت أحد أسباب قيام الثورة.

قامت ثورة يوليو 1952 لتطبق مشروعًا كاملًا للعدالة الاجتماعية الذي صاغته القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وتم ذلك من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية، ومن خلال تحديد الحد الأدنى لأجور العمال، وتحسين أحوال الموظفين، وبناء المساكن الشعبية لمحدودي الدخل، وفتح أبواب التعليم المجاني أمام الفقراء، واستطاعت دولة الثورة القيام بمشاريع شتى في مجال الرعاية الاجتماعية بعد تأميم

الممتلكات الأجنبية بعد عام 1956، ومن خلال فرض الحراسات على كبار الملاك.

حققت الثورة العدالة الاجتماعية إلى حد كبير بعد أن رفعت الحصار الاجتماعي عن الطبقة الوسطى، وبعد أن رفعت من شأن الطبقات الفقيرة، غير أنها أممت السياسة في الواقع، بعد أن ألغت الأحزاب السياسية عام 1954، وقنعت بصيغة الحزب الواحد، وصادرت الحريات السياسية.

ومن هنا يمكن القول إن مصر تحولت من نموذج الحريات السياسية بدون عدالة اجتماعية، إلى نموذج آخر هو العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية.

ونحن الآن – على نطاق العالم العربي – وبعد الخبرات العميقة إقليميا وعالميا وصلنا إلى خطة التوازن. ونعني بذلك على وجه الدقة أنه لا بديل عن الحريات السياسية، كما أنه – في نفس الوقت – لا بديل عن العدالة الاجتماعية. ومعنى ذلك أن التحول الديموقراطي في العالم العربي لن يؤتي ثماره إلا إذا أولينا موضوع العدالة الاجتماعية ما يستحقه من اهتمام.

وقد شهد العالم العربي طوال الخمسين عامًا الماضية توحش أعضاء النخب السياسية الحاكمة، في مجال الاستئثار بالنصيب الأكبر من الثروة القومية، بالقانون، وبالعرف، وإن لم يوجد القانون والعرف، مارسوا الفساد العلني لكي يُثروا على حساب شعوبهم.

غير أننا في اللحظة التي بدأ يعلو فيها صوت المطالبة بالتحول الديموقراطي، لابد أن يعلو صوت المطالبة بتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

والعدالـة الاجتماعيـة ليسـت مجرد شـعار يرفع، ولكـن لها مفهوم محدد، وينبغي وضع استراتيجيات لتحقيقها، في ضوء تحليل الخبرات العالمية المقارنة.

وفـي هـذا المجال لابد من الدراسـة النقدية لخريطـة توزيع الدخل القومـي، والحد من إهدار المال العام، وترشـيد عملية اتخاذ القرارات التنموية. وقبل ذلك كله المواجهة الحاسـمة للفساد، وسن التشريعات الكفيلـة بـردع الفاسـدين، وإنشـاء أجهزة فعالـة للرقابة، وإعـادة النظر فـي سياسـة الأجـور علـى الصعيـد القومـي، وتدعيـم برامـج الرعاية الاجتماعية.

ومن ثم لابد من التأكيد أنه لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية.

9

الحسم الثوري في الإصلاح السياسي

بالرغم من أن الثورة كاستراتيجية للتغيير الاجتماعي نقيض الإصلاح الذي لا يؤمن بالطفرة ولا بالانقلاب على الأوضاع الراهنة، إلا أن قرار الرئيس حسني مبارك بطلب تعديل الدستور المصري؛ ليتاح لمرشحين متعددين أن ينافسوا على منصب رئيس الجمهورية، لا يمكن وصفه إلا بكونه كان صورة من صور الحسم الثوري في الإصلاح السياسي وإن كان قد تأخر كثيرًا.

ونقصد بالحسم الثوري القرار الإستراتيجي التي تتخذه طوعًا نخبة سياسية حاكمة للتغيير النوعي في طبيعة النظام السياسي. وقد سبق لنا في مقال نشرناه منذ فترة بعنوان «نحو إصلاح عربي ثوري» أن طرحنا هذه الفكرة حين تساءلنا في صدر المقال «هل يمكن التأليف بين الإصلاح والثورة في صيغة واحدة، تكون هي المرشد في عملية التغيير الاجتماعي الراسخ المدى التي يحتاجها المجتمع العربي المعاصر؟».

وقدمنا تعريفًا لما ندعو إليه من إصلاح ثوري عربي، وقلنا إنه أولا إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، وهو ثانيا ليس

إصلاحًا من فوق تتفرد بوضع خطوطه الرئيسية النخب السياسية العربية الحاكمة، ولكنه إصلاح لا يمكن إنجازه إلا من خلال الشراكة بين السلطة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني. وهو أيضًا إصلاح ينبغي - بعد الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته وأساليب تنفيذه- أن يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفًا، وفي ضوء آليات للتنفيذ، ووفق قواعد موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية لقياس التقدم فيه.

وبعد مناقشات لجوانب متعددة أنهينا المقال بعبارة تقول: «مضى زمان التلكؤ في الإصلاح وآن أوان الحسم الثوري».

من السلطوية إلى الليبرالية

والواقع أن التعديلات الدستورية المصرية قد أدت إلى نشاط سياسي واسع في صفوف الأحزاب السياسية المصرية ومؤسسات المجتمع المدني، التي رفعت مطالب محددة في شأن الإصلاح السياسي، في مقدمتها تعديل الدستور لكي يسمح بانتخابات تعددية لمنصب رئيس الجمهورية، وإلغاء النصوص التي كانت تجعل مجلس الشعب مهيمنا على عملية اختيار اسم المرشح، وعرضه بعد ذلك على الاستفتاء.

وذلك بالإضافة إلى مطالبات أخرى أهمها ضرورة تقليص السلطات الواسعة التي يعطيها الدستور المصري الراهن لرئيس الجمهورية، ووصلت المطالبات من قبل بعض التيارات السياسية إلى إلغاء النص الخاص بضرورة مراعاة نسبة 50٪ للعمال والفلاحين في المجالس النيابية، ونشأت حوارات سياسية خصبة حول الإصلاح السياسي، أجمعت عليها الأحزاب السياسية المصرية، في إطار حركة منظمة تبحث في آفاق الإصلاح وآلياته.

ومن المؤكد أن الرئيس محمد حسني مبارك قد فاجأ كل الدوائر السياسية بما فيها الحزب الوطني، بالخطاب الذي أرسله لكل من مجلسيْ الشعب والشورى بشأن البدء فورًا في تعديل الدستور. وقد تضمن هذا الخطاب التاريخي سبعة بنود رئيسية.

أولا: انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب. **ثانيًا**: توفير الضمانات التي تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته الحرة. **ثالثًا**: كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة، ومن ذلك أن يحصل من يرغب في الترشيح على تأييد من ممثلي الشعب المنتخبين، في المؤسسات الدستورية وفي المجالس الشعبية المحلية. **رابعًا**: إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية في أن ترشح أحد قيادتها وفقًا للضوابط التي يراها أعضاء المجلس لخوض أول انتخابات رئاسية تجري في ضوء هذا التعديل. **خامسًا**: تشكيل لجنة عليا يتوافر لها الاستقلال الكامل والحَيْدة وتعطي كل الصلاحيات، وتقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من يوم التقدم للترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب، على أن تضم في تشكيلها عددًا من رؤساء الهيئات القضائية والشخصيات العامة. **سادسًا**: إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد. **سابعًا**: وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع.

والتأمل في هذه البنود جميعًا يؤكد أن مصر تشهد لأول مرة في تاريخها منذ ثورة يوليو 1952، الانتقال الحاسم من العصر السلطوي إلى العصر الديموقراطي الليبرالي.

ومما لا شك فيه أن الرئيس السابق أنور السادات قد وضع اللبنات الأولى للتحول حين ألغى الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي)، ثم فتح الباب أمام التعددية الحزبية. غير أن هذا التحول تم واستمر في إطار الفلسفة السلطوية القديمة التي تجعل انتخاب رئيس الجمهورية مسألة شكلية، لا تعبر حقيقة عن التعددية السياسية في البلاد، وبالتالي تضع سدا منيعًا أمام إمكانية تداول السلطة. وكان أداة تحقيق هذه الممارسة السياسية والسلطوية هي هيمنة مجلس الشعب على تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية، وعلى التصويت المضمون لطرح اسمه في استفتاء شكلي، لا يعبر عن حقيقة التنوع السياسي للبلاد.

ومن هنا يمكن القول إن هذا التعديل الدستوري الذي اقترحه الرئيس مبارك، من شأنه نظريا أن يقضي على احتكار الحزب الوطني الديموقراطي، وهو حزب الأغلبية، على ترشيح رئيس الجمهورية، كما أن إلغاء الاستفتاء واستبداله بالاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، يعد نقلة نوعية في الممارسة السياسية المصرية.

مشكلات وتحديات

غير أن التعديلات التي تمت بالفعل تحتاج إلى إيضاح عديد من النقاط التي مازالت غامضة؛ وذلك أن البند الثالث الذي ينص على «ضرورة أن يحصل من يرغب في الترشيح على تأييد من ممثلي الشعب المنتخبين في المؤسسات الدستورية وفي المجالس الشعبية المحلية»، قد يفرِّغ التعددية من مضمونها؛ لأن الحزب الوطني الديموقراطي له الأغلبية في مجلسيْ الشعب والشورى والمجالس المحلية.

كيف يمكن حل هذه المشكلة؟

وإذا كانت بعض التفسيرات المتعجلة قررت أن التعديل الذي أعطى الأحزاب السياسية حق ترشيح قياداتها، لم يشترط حصول هؤلاء المرشحين على تأييد أعضاء المجالس النيابية والمجالس المحلية، ولدينا سبعة عشر حزبًا، هل يتصور أن يدخل سبعة عشر مرشحًا (إذا قررت كل هذه الأحزاب الترشيح للمنصب) في منافسة مع رئيس الجمهورية حين يقرر ترشيح نفسه؟

إن أغلب هذه الأحزاب أحزاب وهمية ليس لها وجود حقيقي في الواقع السياسي المصري، فكيف يسمح لقيادة حزبية مجهولة فعلًا من الرأي العام بل ومن المجتمع السياسي، أن ترشح نفسها بغير أن تحصل على تأييد شعبي معتبر يؤكد جدارتها بالترشيح؟ لا شك أن هذه مشكلة حقيقية تحتاج إلى إبداع سياسي لحلها.

ومع ذلك يمكن القول إن التعديلات الدستورية لن تؤتي ثمارها الحقيقية، إلا إذا صيغت منظومة كاملة من التعديلات السياسية والدستورية لإحياء الحياة السياسية المصرية بالكامل. ولعل أول مبادئ هذه المنظومة هو إلغاء العمل بقانون الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية، وإعمال مبدأ سيادة القانون بكل دقة. وثاني هذه المبادئ إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية ورفع القيود أمام حركة الأحزاب؛ تمهيدًا لإحياء موات الحياة الحزبية وتحويلها إلى مؤسسات سياسية حقيقية قادرة على استقطاب الجماهير.

وكل ذلك لن يتم إلا إذا فكرنا في الوسائل السياسية والدستورية المناسبة التي تمنع حزب الأغلبية، وهو الحزب الوطني الديموقراطي، من شغل مجمل الفضاء السياسي المصري، الذي يتم من خلال

احتكاره لتقديم الخدمات وسيطرته على الحكم المحلي، واستفادته من شرط توافر نسبه 50٪ من العمال والفلاحين لصالحه. لا يمكن لفكرة تعدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية أن تنجح إلا في ظل حياة سياسية وحزبية نابضة بالحياة، تسمح بظهور شخصيات سياسية قومية تبرز في العمل العام، وتتألق في النشاط القومي، ويكون لها أنصار في الشارع السياسي.

نحن في حاجة إلى مرحلة انتقالية محددة، ترفع فيها القيود التي تمنع حرية حركة المواطن المصري، وتتيح من خلال حرية التفكير وحرية التعبير وحرية الإعلام، تعدد الخطابات السياسية الزاخرة بالاجتهادات المبدعة والرؤى المتكاملة، التي تهدف لصياغة رؤية استراتيجية للمجتمع المصري، تضعه على مشارف التقدم ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين.

وتعريف الرؤية الاستراتيجية في أدبيات التنمية الحديثة، أنها صورة المجتمع كما تراها النخبة السياسية والمفكرون بعد عقدين من الزمان. وهذه الرؤية من شأنها أن توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن تصاغ بشكل مترابط.

وبالإضافة إلى ذلك لابد لهذه السياسات أن تركز على شركاء التنمية، وهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهذه الرؤية الاستراتيجية - كما أكدنا أكثر من مرة - لا يجوز للنخب السياسية الحاكمة أن تنفرد بوصفها، ولكن من الضروري أن تكون ثمرة حوار ديموقراطي تشارك فيه كل التيارات السياسية في البلاد.

إن رحلة الألف ميل في طريق التحول من السلطوية إلى الديموقراطية قد بدأت بالفعل بالمبادرة الرئاسية الجسورة.

10

خطة مستقبلية للتحول الديموقراطي

حانت في مصر لحظة التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديموقراطي، وليس ذلك استجابة بالضرورة لضغوط خارجية، ولكن إيمانا بعدالة المطالب الشعبية في تحرير النظام من القيود المتعددة التي أدت في النهاية إلى ظاهرة الجمود السياسي، وعشوائية عمليات صنع القرار، وخنق مبادرات الإبداع المتعددة في المجتمع.

ونحن حين نستخدم عبارة السلطوي لوصف النظام السياسي المصري فليس ذلك على سبيل القطع من باب القدح أو الذم؛ ذلك أننا ننطلق من تصنيف ثلاثي للنظم السياسية سبق لعالم الاجتماع السياسي الأمريكي لويس كوزر أن اقترحه. وقد تبنيته منذ سنوات بعيدة في بحوثي ودراساتي، لبساطته وشموله في نفس الوقت.

ويقوم هذا التصنيف على أساس تقسيم النظم السياسية إلى ثلاثة أنماط رئيسية: الشمولية والسلطوية والليبرالية. الشمولية كان مثالها البارز المجتمع السوفيتي الشيوعي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي هذا النموذج تختفي معالم المجتمع المدني تمامًا، حيث لا يسمح لأي مؤسسة أو هيئة أن تشارك في عملية صنع القرار التي ينفرد بها الحزب الواحد الذي يزعم زعماؤه أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة.

أما النموذج السلطوي فقد يكون النظام السياسي الناصري هو مثاله النموذجي، وفيه تنفرد القيادة السياسية بعملية صنع القرار، مع مشاركة نسبية لعدد من المؤسسات، ولكن تحت الرقابة اللصيقة لقادة النظام السياسي.

ويبقى أخيرًا النموذج الليبرالي الذي لا تتدخل فيه الحكومة في مجال السياسة؛ لأن النظام الليبرالي يؤمن بالتعددية السياسية ويقبل طواعية بمبدأ تداول السلطة، وهو بالإضافة إلى ذلك - بحكم ليبراليته- لا يتدخل في توجيه الاقتصاد.

وبغض النظر عن القيود السياسية التي يضعها النظام السلطوي على الحريات السياسية، فإن ذلك لا ينفي أن النظام الناصري قد حقق مكاسب اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وذلك في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والإسكان والثقافة.

غير أنه يمكن القول إن حقبة السلطوية في النظام المصري قد أدت وظيفتها التاريخية، التي تتمثل في إعادة الاتزان إلى التركيب الطبقي المنحرف الذي ساد في العصر الملكي قبل ثورة 23 يوليو 1952، وفتح الطريق أمام نمو وازدهار الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، التي كانت محاصَرة اقتصاديا واجتماعيا بحكم تحكم الإقطاع والرأسمالية الناشئة. وهكذا يمكن القول إن السلطوية في النظام السياسي المصري مرحلة وصلت إلى منتهاها وخصوصًا بعد هزيمة يونيو 1967.

لقد تغير العالم تغيرات جوهرية بعد أن انتشرت الموجة الثالثة للديموقراطية، وبعد أن برزت العولمة باعتبارها الظاهرة العالمية

الرئيسية في بداية القرن الحادي والعشرين، بشعاراتها السياسية الشهيرة، وهي الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وهكذا كان لابد للتحول الديموقراطي أن يبدأ بتفكيك البنية السلطوية للنظام السياسي المصري، التي كانت أولى خطواتها الحاسمة المبادرة الجسورة للرئيس محمد حسني مبارك، بطلبه من مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة 76، بما يسمح بإقرار مبدأ التنافسية في الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية. غير أن هذه الخطوة كما عبرنا من قبل ضرورية ولكنها ليست كافية.

هل يمكن تخطيط المستقبل؟

وليس لدينا شك في أنه مع إقرار مبدأ التنافسية في الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، وبغض النظر عمن سيتنافسون مع الرئيس مبارك، فإنه هو الذي سيكتسح الانتخابات لأسباب متعددة، لعل أهمها هو مصداقيته السياسية المتميزة، فهو من أبناء ثورة يوليو 1952 التي هي أساس شرعية النظام المصري، وهو من أبرز قادة القوات المسلحة، ومن أبطال حرب أكتوبر 1973 الذين صنعوا النصر، وهو أخيرًا الزعيم السياسي صاحب الخبرة الدولية الواسعة، التي استفاد منها في تحقيق الاستقرار لمصر، ودفع مشاريعها التنموية. ومن الصعب في الواقع في نظام سلطوي الطابع يقوم بالتركيز المكثف على الرئيس وإنجازاته، أن نجد شخصيات سياسية قومية يمكن أن تكون أندادًا له.

غير أننا نتمنى على الرئيس مبارك بعد نجاحه المؤكد في الانتخابات القادمة وتوليه الحكم لولاية خامسة وأخيرة، أن يتوج مشواره الطويل في خدمة الوطن بقيادة عملية واسعة للتحول الديموقراطي في مصر.

ولا بأس أن نبادر بتقديم مجموعة من المقترحات البناءة في هذا الصدد، من واقع النقاش السياسي الواسع المدى الذي أعقب مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة 76.

وهذه المقترحات أشبه ما تكون بأجندة مقترحة للتحول الديموقراطي، ينبغي أن تكون محل مناقشات موسعة تديرها كافة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والمثقفون بشكل عام.

وفي تقديرنا أن التحول الديموقراطي الحقيقي يبدأ بإبطال العمل بقانون الطوارئ فور انتخاب الرئيس لولاية جديدة. وإذا كان هذا القانون يستخدم أساسًا كما يصرح المسئولون لمواجهة الإرهاب وتجارة المخدرات، فإنه يمكن الشروع فورًا في سن تشريع جديد يواجه هذه الظواهر المنحرفة، مثل التشريع الألماني والتشريع الإنجليزي بهذا الصدد.

ولابد أن تبدأ عملية مراجعة وتعديل الدستور، وذلك بتشكيل هيئة تأسيسية قومية تضم كافة التيارات السياسية المصرية للشروع فورًا في صياغة دستور دائم جديد.

ومن الاقتراحات الهامة المطروحة تغيير النظام السياسي المصري من نظام رئاسي إلى جمهورية برلمانية؛ لأنه من واقع الممارسة لوحظ أن النظام الرئاسي يعطي رئيس الجمهورية سلطات واسعة لا معقب عليها، مما يسمح بظهور السلطوية والانفراد بصنع القرار، وهذه ظواهر مضادة بطبيعتها للنظام الديموقراطي. ومن ناحية أخرى لابد من العودة للنص الدستوري القديم الذي يضع حدًّا لمدة ولاية الرئيس

التي لا يجوز أن تزيد عن مرتين، كل مرة ست سنوات؛ ذلك أنه إن لم يوضع هذا النص فإن تداول السلطة يصبح مستحيلًا، وبالتالي ستسود السلطوية، ولن يفتح الباب أمام الديموقراطية.

ولابد من إعادة صياغة العلاقات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، حتى لا تتغول سلطة على أخرى، وخصوصًا ما لوحظ من تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. كما ينبغي الحرص على استقلال السلطة القضائية بشرط أن يكون هذا الاستقلال متوازنًا، حتى لا يؤدي ذلك - كما لوحظ في بعض البلاد الديموقراطية- من قبل السلطة القضائية إلى التدخل في السياسة؛ مما قد يؤدي إلى ظاهرة ديكتاتورية القضاء، وفي هذا تهديد واضح لمبدأ الفصل بين السلطات.

ولاشك أن من معالم الدستور السلطوي المصري النص على ضرورة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة 50٪ في المجالس التشريعية. وهذا النص كان مثار مشكلات متعددة منذ صياغته لأول مرة. فقد ثارت تساؤلات حول من هو العامل؟ ومن هو الفلاح؟ وقُدمت تعريفات مغرضة متعددة، وكان الهدف الوحيد لها كفالة الأغلبية لحزب الأغلبية أيا كان اسمه، الاتحاد الاشتراكي أو حزب مصر أو الحزب الوطني الديموقراطي.

إن إلغاء هذا النص نهائيا ضرورة ديموقراطية لفتح الباب أمام القوى السياسية الحية لكي تعبر عن نفسها بغير قيود.

وفيما يتعلق بتدعيم التعددية لابد من إعادة النظر في القوانين الخاصة بإنشاء الأحزاب السياسية، حتى لا يتحكم حزب الأغلبية من

خلال لجنة الأحزاب في نشأة وتكوين الأحزاب السياسية، وفي ذلك ما فيه من مصادرة للحريات الديموقراطية في مجال حرية التنظيم.

ويتصل بذلك رفع القيود الثقيلة التي تكبل الأحزاب السياسية المعارضة في مجال تفاعلها مع الجماهير.

وهناك من ناحية أخرى ضرورة لإعادة النظر في القوانين التي تنظم حركة مؤسسات المجتمع المدني، لرفع القيود عن نشأتها وممارساتها، وخصوصًا أن هناك اعترافًا عالميا بالدور الحاسم الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم به في مجال السياسة والتنمية والثقافة.

إن التحول الديموقراطي لا يتعلق فقط بالسياسة بمعناها الواسع، ولكنه يمس أيضًا مؤسسات التعليم وخصوصًا التعليم الجامعي. ومن ثم فموضوع استقلال الجامعة ينبغي أن يُنص عليه في الدستور ضمانًا للحريات الأكاديمية، وترسيخًا لقواعد حرية التفكير وحرية التعبير. وهذه الحريات هي أساس الإبداع في المجتمع. ولو أدركنا أننا ننتقل حضاريا من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي، الذي يتحول ببطء - وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة الذي يقوم أساسًا على الإبداع، لقدَّرنا أهمية ما ننادي به من التأكيد في الدستور الجديد على حريات التفكير والتعبير.

ويتعلق بهذه الحريات الأساسية حرية الصحافة، التي ينبغي أن تحاط بضمانات دستورية وقانونية؛ لأن حرية الصحافة من أساسيات النظام الديموقراطي. وإذا كانت الدساتير الليبرالية تُعنى - أشد ما تعنى - بكفالة وضمان الحريات السياسية بمختلف أنماطها، وأحيانًا على حساب اعتبارات العدالة الاجتماعية، فإننا نريد من الدستور

الجديد تحقيق التوازن بين الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية؛ ذلك لأن هذا التوازن المرغوب هو التحدي الأساسي الذي يواجه الآن مختلف النظم السياسية في الشرق والغرب، لا فرق في ذلك بين دول متقدمة ودول نامية.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الفكر الليبرالي المعاصر قد تطور تطورًا بالغ الأهمية؛ لالتفاته إلى أهمية إدخال مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن منظومته الفكرية. وقد حقق هذا التحول الهام الفيلسوف الليبرالي الأمريكي جون رولز في كتابه الشهير «نظرية عن العدل»، حيث قرر بوضوح نادر أن هناك مبدءين للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

والواقع أنه يقع على صانعي القرار السياسي أن يبتدعوا السياسات التنموية التي يمكن لها أن تحقق هذا الهدف الهام. ولعل ما يؤكد أهمية العدالة الاجتماعية ما ظهر بالفعل من سلبيات العولمة، التي ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، ولكنها أغفلت - إلى حد كبير - مقتضيات العدالة الاجتماعية، وهذا هو الذي دفعنا إلى أن نؤكد في مواجهة أنصار الليبرالية الجديدة، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في مصر، أنه لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية.

الباب الثالث

ما بعد ثورة 25 يناير 2011

الماضي والحاضر والمستقبل

1. أسئلة الثورة المستمرة
2. التحول الديموقراطي بين الإصلاح والثورة
3. نهاية السلطوية وبداية الديموقراطية الشعبية
4. الأصداء العالمية للثورة المصرية
5. الثورة من العالم الافتراضي إلى المجتمع الواقعي
6. الثورة في مواجهة الأزمة المجتمعية
7. إحياء المنابر السياسية
8. ثلاثية الثورة
9. ثورة ضد السلطوية
10. الثورة وتحديات التغيير الشامل
11. الهجوم السلفي على الدولة المدنية
12. نهاية الفرعونية وبداية الجمهورية
13. التطرف الديني بين المواجهة الأمنية والسياسة الثقافية

1

أسئلة الثورة المستمرة(*)

تثير الهبَّة الشعبية العارمة التي وقعت في تونس، وأدت إلى هروب الرئيس السابق بن علي على عجل إلى خارج البلاد، أسئلة متعددة تتعدى بكثير وقائعها المثيرة التي لم تنتهِ بسقوط النظام القديم، ولكنها مازالت مستمرة حتى هذه اللحظة التي نخط فيها المقال.

ولعل أول سؤال هو: كيف استطاعت جماهير الشعب التونسي أن تفاجئ العالم كله بهذه الهبة الجماهيرية، التي اقتلعت أحد أشد النظم السياسية السلطوية العربية قمعًا من جذوره؟

لقد عاش العالم في العقود الأخيرة في ظل شعار التحول الديموقراطي؛ وذلك لأنه بعد أن انهار الاتحاد السوفيتي أكثر النظم السياسية شموليةً في التاريخ، استقر في يقين الوعي الكوني العالمي أن الشمولية كنظام سياسي يقوم على القهر المعمم للجماهير، وانفراد حزب واحد بالسلطة وإلغاء الحريات السياسية ومحو المجتمع المدني، وقمع المبادرات الفردية والاجتماعية أيا كان مصدرها، هذه الشمولية قد سقطت إلى الأبد. وإذا كانت بعض قلاع الشمولية المتحجرة مازالت

(*) نشرت في جريدة الأهرام 27 يناير 2011.

حتى الآن تقف في مجرى تيار التاريخ، وأبرزها كوريا الشمالية وكوبا، إلا أن مصير هاتين الدولتين بات محسوما بالمعنى التاريخي للكلمة.

فلا مجال في عالم اليوم لدول شمولية في عصر شعاراته هي الديموقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان. غير أن هناك في العالم نظمًا سلطوية قريبة الشبه من الشمولية، وإن كانت تفرق عنها في أن بعضها على الأقل يعطي المجتمع المدني بعض فرص الحرية النسبية التي تسمح لبعض الأصوات أن ترتفع، إلا أنها في التحليل النهائي لا تختلف كثيرًا عن النظم السياسية الشمولية، مادامت ترفض بإصرار عنيد تداول السلطة، وتحاول الالتفاف حول متطلبات التحول الديموقراطي.

والتحول الديموقراطي – بحسب التعريف – معناه ببساطة التحول من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية والليبرالية.

أصبح هذا التحول من شعارات العولمة، وأصبحت الدول السلطوية ومن بينها الغالبية العظمى من الدول العربية، مطالَبة باستحقاقات هذا التحول، بتأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج.

أما ضغوط الداخل فتتعلق بالتحولات الاجتماعية التي حدثت في بنية المجتمع العربي المعاصر، بحكم زيادة معدلات المتعلمين وخصوصًا خريجي الجامعات، والارتفاع الملحوظ في وعيهم السياسي، الذي ساعدت العولمة على إنضاجه نظرًا للثورة الاتصالية الكبرى، وأبرز معالمها البث الفضائي وتعدد القنوات، واختراع شبكة الإنترنت، وسرعة تدفق المعلومات والأفكار من بلد إلى آخر، بغير حدود ولا قيود.

وأخطر من ذلك كله أن الأحداث العالمية باتت تشاهد على قنوات التليفزيـون في الزمن الواقعي لها Real Time، مما سـاعد على تخليق وعـي كونـي عالمي. وهـذا الوعي الكونـي العالمي دعمته أنسـاق قيم حضاريـة جديدة بازغة، سـيطرت على أذهان ووجدان أجيال الشـباب على وجه الخصوص.

وهـذه الأجيال أصبحت تتواصل على نطاق العالم بشـكل مباشـر، عـن طريق الإنترنت، وتتبادل الآراء من خـلال المدونات والفيس بوك والتويتر.

وعي كوني يتخلق، وحضارة جديدة تبزغ، ووسائل اتصال مستحدثة تسـيطر، وإعـلام جديد قادر علـى أن يتخطى قيـود الحكومات، وقمع النظم السلطوية.

هذه هـي الملامح الأساسـية التـي أدت إلى تزايد ضغـوط الداخل على الأنظمة السياسية السلطوية.

وإذا أضفنا إلى ذلك بزوغ مؤسسـات متعـددة للمجتمع المدني في عديد من البلاد العربية، سـواء منها التي شـهدت إحيـاء لها بعد انقطاع طويـل، أو تأسيسًـا جديـدًا لهـا، لأدركنـا أن مطالبـة الداخـل العربـي بالديموقراطية أصبحت تؤرق قادة النظم السياسية السلطوية.

وهكـذا أبدى هؤلاء القادة اسـتعدادهـم - وخصوصًا تحت ضغوط الخـارج - لإنجـاز التحول الديموقراطي، ولكن بشـروطهم هم. وهي بـكل بسـاطة التدريـج الشـديد الذي يـكاد يصل إلـى البـطء المتعمد، واحتـرام الخصوصيـات الثقافية الـذي يكاد ينفي معالـم الديموقراطية

الأساسية، وأبرزها تداول السلطة، والانفراد بالحكم الذي يمنع هيكليًّا المشاركة الحقيقية للجماهير والنخبة معًا في عملية صنع القرار.

غير أنه – بالإضافة إلى مطالب الداخل المتصاعدة التي أخذت شكل الحركات الاحتجاجية الاقتصادية والسياسية – هناك ضغوط الخارج، وأبرزها ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الدول العربية السلطوية. وقد اتخذت الضغوط الأمريكية بحكم الهيمنة المطلقة على النظام العالمي وجسامة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، أشكالًا محددة تستحق التأمل.

فقد برزت فكرة الشرق الأوسط الكبير الذي كان يراد منه إدماج إسرائيل في المنطقة، على أن تكون هي ضابطة الإيقاع، بحيث تصبح الدول العربية المختلفة أشبه بدول من الأتباع تحت القيادة الإسرائيلية، بحكم تفوقها العسكري وتقدمها العلمي والتكنولوجي. وقد فشل هذا المشروع لظروف متعددة.

وانتقلت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة أخرى إلى فرض النموذج الديموقراطي من خلال غزو العراق عسكريا، وتحويله إلى نظام ديموقراطي تحتذيه باقي الدول العربية. وسقطت هذه الخطة بعدما تبين الفشل الأمريكي الذريع الذي لم ينجح إلا في تمزيق نسيج الشعب العراقي، والحكم العسكري الذي لم ينجب إلا حكمًا سياسيا عميلًا يأتمر بأوامر الحكومة الأمريكية من ناحية، ويتيح الفرصة لإيران من ناحية أخرى – بصورة غير مباشرة – إلى أن تتحكم في بعض الأوضاع العراقية.

فشل النموذج الديموقراطي الأمريكي المزعوم في العراق، ولم يبق إلا التلويح بتقييد المعونات الاقتصادية والضغوط السياسية على بلد مثل مصر، التي رفضت رفضًا باتًّا التدخل في شئونها الداخلية.

وبغض النظر عن هذه الملاحظات العامة المتعلقة بالسياق التاريخي، الذي حدثت فيه الهبة الشعبية التونسية المجيدة التي اقتلعت جذور نظام بن علي، فإن السؤال المهم هو: هل انتقلنا مرة أخرى من مناخات «الإصلاح السياسي» التي سادت في العقود الأخيرة إلى مناخ «الثورة»، الذي هيمن على العالم في الخمسينيات والستينيات؟ وهل سيشهد العالم العربي ثورات على غرار الهبة الشعبية التونسية، أم أن المشابهة التاريخية لن تفعل فعلها هذه المرة نظرًا لأسباب متعددة؟

قد يلاحظ القارئ أولًا أنني تحفظتُ في استخدام لفظ الثورة، واستخدمت بدلًا منه مصطلح الهبة الشعبية؛ وذلك لسبب مؤداه أن الثورة – كما تدل على ذلك الأدبيات العلمية – لابد لها حين تنشب أن تكون لها قيادة سياسية، وهذه القيادة لابد لها أن تمتلك رؤية استراتيجية تتعلق بمستقبل النظام السياسي بعد القضاء على النظام القديم.

غير أنه في الحالة التونسية التي عبرت في الواقع عن الحيوية السياسية الفائقة للشعب التونسي المناضل، والتي ظهرت بوادرها في المقاومة المستمرة غير المباشرة للنظام القمعي التونسي الذي شيَّده بن علي، تكشف عن أن هذه الهبة الشعبية لم تكن لها قيادة سياسية، وأنها تجاوزت بتوقيتها المفاجئ واندفاعها الجسور، وإصرارها العنيد على اقتلاع أسس النظام القديم، كل الأحزاب السياسية المعارضة، وكل

مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصا المؤسسات الحقوقية من بينها التي ناضلت من أجل حقوق الإنسان.

وتكشف وقائع هذه الهبة الشعبية الجبارة التي بدأت في 17 ديسمبر بحرق الشاب الجامعي محمد البوعزيزي نفسه بعد قيام الشرطة بإهانة كرامته، وتظاهر مجموعات من الشباب في 19 ديسمبر في سيدي بوزيد ضد الغلاء والبطالة وتضامنًا مع بوعزيزي، وانتقال احتجاجات البطالة في 24 ديسمبر من سيدي بوزيد إلى منزل بوزيان ومصرع شخصين برصاص الشرطة، إلى 4 يناير حيث توفي بوعزيزي في المستشفى، إلى اندلاع اضطرابات عنيفة في 8 يناير في مدن القصرين وتاله والرقاب، بالإضافة إلى 3 شباب تونسيين يحاولون الانتحار، إلى 9 يناير حيث أعلنت السلطات التونسية سقوط 21 قتيلًا مع المظاهرات، في حين أن مصادر نقابية قدرت عدد القتلى بخمسين قتيلًا.

وفي 10 يناير ألقى الرئيس بن علي خطابا تعهد فيه بتوفير 300 ألف فرصة عمل، في الوقت الذي أغلقت فيه السلطات التونسية المؤسسات التعليمية.

وفي 11 يناير بدأت أولى المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين في تونس العاصمة.

وفي 12 يناير يعلن رئيس الوزراء الغنوشي إقالة وزير الداخلية وإطلاق سراح المتظاهرين المعتقلين.

ويفاجئ الرئيس بن علي الشعب التونسي بخطاب أخير يتعهد فيه بمغادرة السلطة في 2014، ويأمر بوقف إطلاق النار على المتظاهرين،

ويعد بالحرية الكاملة للإعلام، بعد أن صاح في الخطاب وهو مذعور: «لقد فهمتكم، لقد فهمتكم».

ولكن كان قد فات الأوان! واضطر الرئيس بن علي إلى الهروب مقلعا بطائرته إلى الخارج، بعد أن رفض الجيش إطلاق النار على الشعب.

لقد تعمدت أن أذكر مسلسل الأحداث البالغة السرعة، التي تجعل الإنسان يلهث في تتبعها، والتي تجعل من الهبة الشعبية التونسية أسرع هبة في التاريخ أدت إلى إسقاط نظام قمعي سلطوي، استمر أكثر من عقدين من الزمان.

الهبة الشعبية مازالت مستمرة، تضغط على حكومة الوحدة الوطنية لإقصاء كل رموز النظام القديم وإلغاء الحزب الدستوري.

ويبقى السؤال: متى تتحول هذه الهبة الشعبية الجبارة إلى ثورة حقيقية يتزعمها قادة شعبيون حقيقيون.. قادة لديهم من الوعي التاريخي ما يساعدهم على صياغة رؤية ديموقراطية مستقبلية للشعب التونسي؟

2

التحول الديموقراطي بين الإصلاح والثورة(*)

هنـاك اتفاق بيـن العلماء الاجتماعيين علـى أن الإصلاح هو نقيض الثورة؛ ذلك أنه استراتيجية للتغيير الاجتماعي تقوم على التدرج ويتسم إيقاعها بالبسط النسبي الذي يعتمد على التراكم المجتمعي البطيء، في حيـن أن الثـورة تؤمن بالطفـرة والانقلاب علـى الأوضـاع المجتمعية الراهنة لتغييرها تغييرًا جذريًّا.

دار الصـراع طوال القرن العشـرين بين نظريـات الإصلاح والثورة. نظريـات الإصـلاح كان رموزها البـارزة علماء اجتماعيون مشـهورون أبرزهم إميل دوركايم الفرنسي وماكس فيبر الألماني وباريتو الإيطالي. أما نظريات الثورة فكان رموزها كارل ماركس وفريدرك إنجلز.

غيـر أن الصـراع لم يكن مجرد صراع أكاديمـي أو نظري بل إنه نزل إلـى أرض الواقـع حينما قامـت الثورة البلشـفية عـام 1917 ، التي بناء عليها تأسـس الاتحاد السـوفيتي الذي تحول مع الزمن إلى إمبراطورية شاسعة الأطراف.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 3 فبراير 2011.

ولم يفلت العالم العربي من هذا الصراع، فقد سادت لحقبة تاريخية طويلة نظرية الإصلاح التي تمثلت في قيام نظم ليبرالية تشكل أغلبها في ظل نظم الوصاية أو الانتداب أو الاحتلال المباشر، كما كان الحال في الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي استمر حوالي سبعين عامًا.

غير أن الممارسة العملية في العراق وسوريا ومصر وليبيا أثبتت فشل استراتيجية الإصلاح التي لم تساعد المجتمعات العربية على التقدم؛ لأنها ظلت حبيسة الإقطاع والتفاوت الطبقي الضخم بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى احتكار السياسة لشرائح ضيقة من السياسيين المحترفين الذين احتكروا الثروة والنفوذ.

لذلك قامت ثورات متعددة في العالم العربي، لعل أبرزها ثورة يوليو 1952 في مصر، وثورة حزب البعث في كل من سوريا والعراق، وثورة الضباط الأحرار في ليبيا.

واستمرت الحقبة الثورية في هذه البلاد قرابة عقدين من الزمان، وأثرت تأثيرًا بالغًا على النظم السياسية العربية الأخرى التي تبنت استراتيجية الإصلاح. غير أن حقبة الثورة وصلت إلى منتهاها، ولعل هزيمة يونيو 1967 في مصر تعد مؤشرًا رمزيًّا على نهاية عصر الثورة العربية.

وسرعان ما حدث – نتيجة تضافر مجموعة معقدة من العوامل – التحول من استراتيجية الثورة إلى استراتيجية الإصلاح. ومما لا شك فيه أنه ساعد على هذا التحول انهيار الاتحاد السوفيتي والسقوط النهائي للشمولية كنظام سياسي، بالإضافة إلى التأثير الغلاب للمؤسسات

الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سياسات عديد من الدول العربية، بالإضافة إلى تبعية هذه الدول لأمريكا.

وهكـذا تبنت عديد من الـدول العربية فكرة التحـول الديموقراطي التـي هي بحسـب التعريف الانتقـال من السـلطوية إلـى الديموقراطية والليبرالية.

وكانـت مصر فـي طليعة الـدول التي قبلت بروشـتة البنـك الدولي للإصـلاح الاقتصـادي بكل مفرداتهـا، وأهمها اسـتقالة الدولة من أداء وظائفها الإنتاجية، وتفريغ القطاع العام عن طريق الخصخصة، وجذب الاسـتثمارات الخارجية، وتنمية الاستثمارات الداخلية، وتولية القطاع الخاص شئون التنمية الاقتصادية.

وهكذا ساد منطق الإصلاح البطيء في تحقيق التحول الديموقراطي، ولكـن تبين من الممارسـة أن هذا الإصلاح البطـيء قد أدى إلى جمود سياسي ثقيل. فقد انفرد الحزب الوطني الديموقراطي بالعمل بالسياسة التـي هيمن على مجالها بالكامل لأن الأحزاب السياسـية المعارضة قد هُمِّشـت باسـتخدام وسـائل شـتى، بالإضافة إلـى أن انتخابات مجلس الشـعب والشـورى كانـت توجه لهـا في العـادة تهـم متعـددة بالتزوير المعمم، الذي يعني أنها في الواقع مجالس تفتقر إلى الشرعية.

وقد أدى تشـخيص هـذا الجمود غير الصحي إلـى أن أبتكر مفهومًا هو «الحسم الثوري في الإصلاح السياسي» وذلك في مقال لي نشر عام 2006 بنفس العنوان. وقلت فيه بالنص: «ونقصد بالحسم الثوري القرار الاستراتيجي الذي تتخذه طوعًا نخبة سياسية حاكمة للتغيير النوعي في طبيعة النظام السياسـي» وبنينا هذا التعريف على فكرة رئيسـية لي سبق

أن صغتها في مقال آخر بعنوان «نحو إصلاح عربي ثوري» تساءلت فيه : هل يمكن التأليف بين الإصلاح والثورة في صيغة واحدة تكون هي المرشد في عملية التغيير الاجتماعي الواسع المدى التي يحتاجها المجتمع العربي المعاصر؟

وكان جوابي على تساؤلي هو نعم. وقدمنا تعريفًا لما ندعو إليه من إصلاح ثوري عربي، وقلنا إنه أولًا إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، وهو ثانيًا ليس إصلاحًا من فوق تنفرد بوضع خطوطه الرئيسية النخب السياسية الحاكمة، ولكنه إصلاح لا يمكن إنجازه إلا من خلال الشراكة بين السلطة والأحزاب السياسية المعارضة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني. وهو أيضًا إصلاح ينبغي - بعد الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته وأساليب تنفيذه - أن يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفًا، وفي ضوء آليات للتنفيذ، ووفق قواعد موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية لقياس التقدم فيه.

بل إنني - في استشراف للمستقبل المجهول - قلت: ومضى زمان التلكؤ في الإصلاح وآن أوان الحسم الثوري.

غير أن الجمود الإدراكي للنخب السياسية الحاكمة في كل من تونس ومصر، أدى إلى قيام الهبة الشعبية في تونس ومؤخرًا الهبة الشعبية الواسعة في مصر.

وقد سبق لي أن ناقشت الهبة التونسية في مقالي الماضي الذي نشر بعنوان «أسئلة الثورة المستمرة» ولم أكد أضع القلم حتى قامت الهبة الشعبية الشبابية الواسعة المدى التي - ويا للغرابة! - تتشابه مع الهبة التونسية في كونها هبة شعبية بلا قيادات سياسية، وهي هبة في كلتا

الحالتين تجاوزت في الواقع كل الأحزاب السياسية المعارضة في كل من تونس ومصر.

وقد سبق لي في مقالتي «الحسم الثوري في الإصلاح السياسي» التي نشرت عام 2006 أن قلت: «وأن التعديلات الدستورية التي أجراها الرئيس مبارك في مصر عام 2005 لن تؤتي ثمارها الحقيقية، إلا إذا صيغت منظومة كاملة من التعديلات السياسية والدستورية لإحياء الحياة السياسية المصرية بالكامل.

ولعل أول مبادئ هذه المنظومة هو إلغاء العمل بقانون الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية، وإعمال مبدأ سيادة القانون بكل دقة.

وثاني هذه المبادئ إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية، ورفع القيود أمام حركة الأحزاب تمهيدًا لإحياء موات الحياة الحزبية، وتحويلها إلى مؤسسات حقيقية قادرة على اجتذاب الجماهير.

وكل ذلك لن يتم إلا إذا فكرنا في الوسائل السياسية والدستورية المناسبة التي تمنع الحزب الوطني الديموقراطي من شغل مجمل الفضاء السياسي المصري، الذي يتم من خلال احتكاره لتقديم الخدمات، وسيطرته على الحكم المحلي، واستفادته من شرط توافر 50٪ من العمال والفلاحين في المجالس النيابية لصالحه.

ولا يمكن لفكرة تعدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية أن تنجح إلا في ظل حياة سياسية وحزبية نابضة بالحياة، تسمح بظهور شخصيات سياسية قومية تبرز في العمل العام، وتتألق في النشاط القومي، ويكون لها أنصار في الشارع السياسي.

نحن في حاجة إلى مرحلة انتقالية محددة، نرفع فيها القيود التي تمنع حريـة حركة المواطن المصري، وتتيح من خـلال حرية التفكير وحرية التعبير وحرية الإعلام، تعدد الخطابات السياسية الزاخرة بالاجتهادات المبدعـة، والـرؤى المتكاملـة التـي تهـدف لصياغـة رؤية اسـتراتيجية للمجتمع المصري، تضعه على مشـارف التقـدم ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين».

كتبت هذه المقترحات في مقال نشر عام 2006 وكأنني أسطره اليوم بعد الهبة الشعبية الكبرى في 25 يناير 2011.

ترى ما الذي يمكن أن أضيفه لهذه الأفكار بعد اندلاع الثورة الشبابية المصرية؟

في ضوء قراءة التطورات السريعة المتلاحقة منذ 25 يناير حتى الآن وبعد خطاب الرئيس مبارك للأمة، وبعد تعيين السـيد عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية، والفريق أحمد شـفيق رئيسًـا للوزراء، يمكن لي أن أقدم الاقتراحات التالية:

لابد من تنظيم حوار سياسـي قومي يدور بين السلطة وكافة أحزاب المعارضة الشرعية، بالإضافة إلى ممثلين للحركات السياسية الجديدة والشبابية الذين قاموا بالانتفاضة.

وهذا الحوار ينبغي أن يدور حول عدد من النقاط الأساسية:

أولا: ضرورة إدخال تعديلات دسـتورية تكفل اتسـاع دائرة المشـاركة السياسـية، من خـلال التعديل الجذري للمادة 76 من الدسـتور التـي تنص على شـروط تعجيزية للمرشـحين للرئاسـة، وإلغاء المادة 77 التي تكفل لرئيس الجمهورية أن يحكم للأبد.

ثانيًا: الشـروع في تكوين هيئة تأسيسية لمراجعة الدستور القائم تمهيدًا لإصدار دستور جديد.

ثالثًـا: احترام أحـكام القضاء فيما يتعلق ببطـلان الانتخابات في بعض دوائر مجلس الشـورى والشـعب، حتى لـو أدى ذلك إلى إلغاء انتخابات مجلس الشعب.

رابعًـا: تعديل نظـام الانتخـاب من الانتخـاب الفردي إلـى الانتخاب بالقائمة.

خامسًا: إلغاء المواد الخاصة بنسبة 50٪ عمال وفلاحين في المجالس النيابية.

سادسًـا: النظر في تشكيل حكومة ائتلافية تضم بعض رموز المعارضة والمستقلين والشباب لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية.

هـذه هـي المقترحـات السياسـية الأساسـية التـي نقدمها لـكل من السـلطة والـرأي العـام للنقاش حولهـا في المؤتمـر المقتـرح، وهناك مقترحـات أخرى تتعلـق بأهمية المراجعة النقدية للسياسـة الاقتصادية المطبقـة بما يكفل مراعـاة ذوي الدخل المنخفـض، والفصل التام بين الثروة والسلطة، وعدم تولية رجال الأعمال لأية مناصب قيادية.

وأهـم من ذلك إنشاء صندوق قومي للتشغيل مع التركيز على مواجهة بطالة الشباب تتشكل في الاستفادة من الميزانية الحكومية التي تُستقطع من عشـرات الملايين التي تُهدر في مشـروعات مظهرية، أو التي تضيع في دروب الفساد الكبير.

اللهـم هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

3

نهاية السلطوية وبداية الديموقراطية الشعبية(*)

هـل نبالغ لـو قررنا أن السـلطوية المصرية التي دشـنتها ثـورة يوليو 1952، وتجـذرت فـي ثلاثـة عصـور هـي العصـر الناصـري والعصـر السـاداتي والعصـر المباركـي، قـد وصلت إلـى منتهاها وسـقطت إلى الأبد؟

تمامـا مثلمـا انهـار الاتحـاد السـوفيتي وأدى سـقوطه إلى سـقوط الشـمولية كنظام سياسي ألغى المجتمع المدني، وجعل صوت الحزب الشـيوعي الأوحـد لا يعلو عليـه أي صوت، فإنه يمكن القـول إن الهبة الشـبابية المصريـة فـي 25 يناير 2011 التـي فاجأت الشـعب المصري والعربي بل والعالم، هي رمز دالّ على سـقوط السلطوية كنظام سياسي في مصر.

والسـلطوية ليسـت صفة أخلاقية نضيفها إلى بعض النظم السياسية لنعني بها القمع أو الاستبداد، بل هي - في تعريف علم السياسة - نظام سياسي محدد الملامح واضح القسمات.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 10 فبراير 2011.

ولـو راجعنا تصنيـف النظم السياسـية في العالـم فإننا نجدها – وفق تصنيف عالم الاجتماع السياسي الأمريكي «لويس كوزر» – تنقسم إلى ثلاثة أنظمة رئيسـية: الشمولية والسـلطوية والليبرالية. النظام الشمولي يحتكر السـلطة احتـكارًا مطلقًا ويمحو مؤسسـات المجتمـع المدني، ولا يترك لأي جماعة أو تنظيم مجالًا لاتخاذ أي مبادرة.

وكان المجتمع السـوفيتي في إمبراطورية الاتحاد السوفيتي السابق، هو النموذج البارز على النظام الشمولي.

أمـا النظام السـلطوي فهو ذلـك الذي يحتكر السياسـة إلى حد كبير، وإن كـ ان يتـرك مسـاحات محدودة في المجال العـام لبعض المبادرات الخاصة. وقد يقبل – كما حدث في مصر – تأسيس تعددية حزبية مقيدة في ضوء حزب أغلبية – كالحزب الوطني الديموقراطي – يحتكر العمل بالسياسة، ويعمد إلى تهميش كل القوى والأحزاب السياسية الأخرى.

والنظـام المصـري في عهـوده المختلفـة – ونعني العهـد الناصري والسـاداتي والمباركي – كان ولايزال نظامًا سلطويا بامتياز، وإن كانت درجة التحكم في أمور المجتمع تفاوتت بشكل ملحوظ عبر الزمن.

كان التحكـم مطلقًا في العصر الناصري، وتحول إلى تحكم نسـبي في العصر السـاداتي الذي شهد تعددية سياسية مقيدة، وتغير في العصر المباركي إلى تحكم مرن إلى حد ما؛ لأن الحريات السياسـية توسـعت دوائرها مما سـمح لمنظمات المجتمع المدني أن تتكاثر وتنشـط، كما أن حريات التعبير زادت إلى حد غير مسـبوق، مما أتاح للمعارضين أن يهاجموا النظام السياسـي السائد بطريقة مباشـرة لم تستثنِ لا توجهات النظام ولا رموزه البارزة، وفي مقدمتها رئيس الجمهورية.

ويبقى النظام السياسي الليبرالي حيث لا تتدخل الحكومة في الاقتصاد، ويسود مذهب حرية السوق، وكذلك تسود التعددية السياسية والحزبية، وقد يكون النظام الأمريكي نموذجًا بارزًا لهذا النظام الليبرالي.

نعود - بعد هذا الاستطراد الضروري - إلى حكمنا القاطع الذي صغناه في صدر المقال، بأن الهبة الشبابية في 25 يناير أدت - ويا للمفاجأة! - إلى إنهاء السلطوية السياسية المصرية.

ولو تأملنا تطورات النظام السياسي المصري منذ ثورة يوليو 1952 حتى الآن، لاكتشفنا أنه سادته ثلاث أساطير سياسية رئيسية.

وتتمثل الأسطورة الأولى في العصر الناصري، وهي أنه يمكن تطبيق الاشتراكية بغير اشتراكيين، وهو ما أدى إلى فشل ذريع حقا بعد أن وقعت التجربة في براثن البيروقراطية المصرية، التي قضت تمامًا على التوجهات الاشتراكية.

أما الأسطورة الثانية فقد سادت في العصر الساداتي، وهي أنه يمكن تطبيق الرأسمالية - في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي - بغير رأسماليين حقيقيين، وتفسير ذلك أن السماسرة ووكلاء الشركات الأجنبية والمتاجرين بالعملة، هم الذين سيطروا على المجال الاقتصادي بدون وجود طبقة رأسمالية وطنية حقيقية تطبق بدقة المعايير الرأسمالية في التنظيم الاقتصادي، وترتاد الميادين الجديدة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة.

ونصل من بعد إلى الأسطورة الثالثة وقد هيمنت على المناخ السياسي في العصر المباركي، ومبناها أنه يمكن تطبيق الديموقراطية بغير ديموقراطيين.

وتفصيل ذلك أن الممارسة الديموقراطية الشكلية التي سادت البلاد في ظل الهيمنة الكاملة للحزب الوطني الديموقراطي، الذي من خلال انتخابات كان يُطعن فيها دائمًا بالتزوير، أصبح حزب الأغلبية، هذه الممارسة السلطوية أدت إلى تجفيف منابع الأحزاب والحركات السياسية المعارضة، مما جعل توافر أجيال من الشباب الذين تمرسوا بقيم الديموقراطية، وأهم من ذلك يمارسونها في ظل مشاركة سياسية فعالة، مسألة مستحيلة.

انتهت السلطوية إذن بضربة واحدة وجهتها جموع شباب 25 يناير، ممن يتقنون التعامل مع أدوات الاتصال الحديثة (المدونات والفيس بوك والتويتر).

واضطرت الدولة تحت وقع المظاهرات الحاشدة، وفي ضوء إصرار الجموع الشبابية، إلى تقديم تنازلات متعددة يومًا بعد يوم، سواء في مجال بناء السلطة الأساسي ذاته، حيث عُيِّن نائب لرئيس الجمهورية، وهو مطلب شعبي قديم، وأقيلت وزارة أحمد نظيف الفاشلة. واختير لمنصب نائب الرئيس ومنصب رئيس الوزراء كل من اللواء عمر سليمان والفريق أحمد شفيق، وهما شخصيتان تحظيان بالاحترام الشعبي.

وتحت تأثير الموجات الشبابية الغاضبة والمتدفقة، أعلن الرئيس أنه لن يرشح نفسه لفترة تالية لا هو ولا السيد جمال مبارك، وبعد ذلك أعلن عن تغيير جوهري في بنية الحزب الوطني الديموقراطي بإقصاء أعضاء مكتبه السياسي، وإزاحة سكرتيره العام، واختيار سكرتير عام جديد هو الدكتور حسام بدراوي، وهو من الرموز الإصلاحية في الحزب.

نحـن نكتـب هذه المقالـة ومازالت الأحداث تتوالـى؛ لأن الحدث الثوري الكبير الذي صاغته جموع شـباب 25 يناير مازال يتفاعل وينتج آثــاره.

نحن - إن صـح التعبير - مازلنا في مجال المقدمة والفصل الأول، والحـدث اتسـم بسـرعة الإيقاع وشـمول حركة الاحتجاج وانتشـارها فـي كل المحافظـات المصرية تقريبًا، وهذه مسـألة تحـدث لأول مرة؛ لأن القاهـرة كانـت غالبًا هي فقـط موطن الاحتجاجات السياسـية وقد تشاركها الإسكندرية أحيانًا.

هبطـت الثـورة إذن مـن الفضـاء المعلوماتـي وغـزت - بـدون أي مقدمـات - المجتمـع الواقعـي. غيـر أنه سـرعان مـا تبين أنهـا «ثورة» - إن تجاوزنـا قليـلًا في التعبيـر - بدون قيادة. وأخطـر من ذلك أنها ثورة بلا برنامج محدد. هي تعرف ما لا تريد بدقة وهي السـلطوية بكل تجلياتهـا، والفسـاد والقهر وإهدار الكرامة الإنسـانية، ولكنها لم تحدد مـا تريد بدقة ماعدا مطلب الديموقراطية بشـكل عـام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، هكذا كشعارات عامة.

ولسـنا في حاجـة إلى تفصيل الأسـباب التي أدت إلـى اختمار هذه الثورة الشـبابية. فقد سـبق لعديد من الكتاب والباحثين والسياسيين أن عبروا عن اعتراضهم على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السـائدة في البلاد: تعددية سياسية مقيدة، وتهميش للأحزاب السياسية المعارضـة، وهيمنة مطلقة غيـر مبررة للحزب الوطنـي الديموقراطي، ووضـع العوائـق العديدة أمام المشـاركة السياسـية، ومنع الشـباب في المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) من العمل بالسياسة.

وقد انصرف الشباب عن الاهتمام بالسياسة؛ نظرًا لأن الأحزاب السياسية القائمة بضعفها وجمود برامجها وشيخوخة قياداتها وتناحرها لم تكن جاذبة لهم، فتحولوا من الدائرة الخانقة للمجتمع الواقعي، إلى الفضاء الرحب للفضاء المعلوماتي.

وفي هذا الفضاء مارس الشباب في مدوناتهم وعبر الفيس بوك والتويتر أقصى درجة من درجات حرية التعبير، ووجهوا أقسى الانتقادات للنظام السياسي الراهن.

ولو حاولنا أن نشخص الأوضاع التي أدت إلى الثورة الشبابية، لقلنا إن أبرزها شيوع الفساد الكبير في المجتمع، الذي أدى إلى استئثار القلة بأغلبية ثمار التنمية نتيجة تواطؤ الدولة مع حلفائها من رجال الأعمال، وكذلك ظهور استقطاب طبقي حاد بين من يملكون كل شيء ومن لا يملكون أي شيء، وبين هؤلاء طبقة وسطى ضاعت في خضم تدني الأجور والتضخم، وبروز نمط عمراني جديد قسم المجتمع إلى منتجعات تسكنها القلة المترفة، وعشوائيات يعيش فيها ملايين المصريين الذين سحقهم الفقر والحرمان.

هذه هي الملامح الأساسية للمشهد الذي أدى إلى ثورة الشباب، وقد سجلناها من قبل في مقالاتنا وكتبنا والبرامج التليفزيونية التي شاركنا فيها، والتي جمعتُها جميعا - للذكرى والتاريخ - في كتابي الجديد الذي سيصدر عن دار نهضة مصر بعنوان «مصر بين الأزمة والنهضة: دراسات في النقد الاجتماعي».

كنتُ أعد الكتاب لكي يطرح في معرض القاهرة الدولي للكتاب لكي يرسخ قواعد النقد الاجتماعي، ويؤكد التزام المثقفين بقضايا

الشعب، غير أن الثورة الشبابية باغتتنا جميعًا، وكانت محصلة تراكمات من النقد الاجتماعي العنيف الذي وجهته مجموعة واسعة من المثقفين النقديين، الذين لم يكتفوا بتحديد السلبيات والإشارة إلى الأخطاء، وإنما قاموا بإعطائها التكييف الصحيح.

قامت الثورة إذن وهي في نظرنا بداية للديموقراطية الشعبية المصرية التي هي على غرار ديموقراطية أثينا، ولكن ماذا سيحدث في اليوم التالي للثورة؟

سؤال يستحق أن نفكر فيه بعمق في ضوء عديد من الظواهر التي برزت في المجتمع عقب الثورة.

4

الأصداء العالمية للثورة المصرية(*)

ثورة 25 يناير التي أشعل نارها مجموعات من شباب مصر الناهض والتـي بدأت بالاعتصـام في ميـدان التحرير، وأنجزت طلبها الرئيسـي في إسـقاط النظام بعد قرار تخلي الرئيس مبارك عن سـلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثورة فريدة في التاريخ، كما أجمع على ذلك عشرات المحللين السياسيين من مختلف أنحاء العالم.

فهـي ثورة بلا قائـد، انضمت إلى صفوفها على الفور جماهير غفيرة بلا قيادة.

ثورة انطلقت من الفضاء المعلوماتي الذي تسـبح في مجاله الشبكة العنكبوتيـة، ونعني شـبكة الإنترنـت، بكل أدوات اتصالها المسـتحدَثة وأهمها على الإطلاق المدونات والفيس بوك والتويتر.

غيـر أنهـا ولـو أن التخطيط لها تم فـي الفضاء المعلوماتـي، إلا أنها انطلقت كالسهم إلى المجتمع الواقعي بعد أن حددت التاريخ والمكان. التاريخ هو 25 يناير، والمكان هو ميدان التحرير.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 17 فبراير 2011.

وسرعان ما انضم عشرات الآلاف إلى الاعتصام المفتوح، وتلاه اعتصامات شتى في مختلف عواصم البلاد.

هي ثورة بلا قائد لأن الأجيال الجديدة من الشباب الذين يجيدون التعامل مع شبكة الإنترنت، يؤمنون بقيم المساواة ويكرهون ادعاءات الزعامة؛ لأن الشبكة بحكم طبيعة تفاعلاتها بلا قائد، وتسودها قيم حرية التفكير وحرية التعبير.

كما أن الأجيال الجديدة من الشباب في مختلف أنحاء العالم، كما أثبتت ذلك أبحاث المسح العالمي للقيم، تخلت عن تبني الإيديولوجيات المغلقة مثل الماركسية المتطرفة أو الرأسمالية الجامدة، وهم يميلون إلى المزج بين الأفكار وبناء أنساق فكرية مفتوحة، شعاراتها الأساسية هي الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية واحترام الكرامة الإنسانية.

أجيال الفيس بوك تتميز بانفتاحها على العالم، وخصوصًا أنها تعيش في عصر العولمة، التي سبق لنا أن وضعنا لها تعريفًا إجرائيا هو: «سرعة تدفق المعلومات والأفكار ورؤوس الأموال والخدمات والبشر من مكان لمكان آخر في العالم بغير حدود ولا قيود».

وقد استطاعت الإنترنت أن تخلق مجتمعًا شبكيًّا تتم فيه ملايين التفاعلات يوميا، ويتم فيه نقل الأحداث ساعة وقوعها في الزمن الواقعي Real Time، بالإضافة إلى نقل الأحداث عن طريق الصور التي غالبًا ما يكون تأثيرها أضعاف تأثير الكلمة المكتوبة.

وقد ثبت أن الصور التي نُقلت عن العدوان الإسرائيلي الإجرامي على غزة، حيث قُتل مئات الرجال والنساء والأطفال في هذه المذبحة

الكبرى، أثرت تأثيرًا بالغًا على الوعي الكوني، مما أدى بملايين البشر في كل أنحاء العالم إلى أن تمتلئ بالسخط على إسرائيل، وتجلى هذا الغضب بعد ذلك في «أساطيل الحرية» التي زخرت بالمتطوعين من عشرات الجنسيات، الذين اندفعوا لمساعدة الشعب الفلسطيني على فض الحصار.

نحن نعيش في عصر ثقافة الصورة، ونحيا في عصر الإنترنت، الذي ساعد على تخليق وعي كوني عالمي مضاد للقهر والاستبداد والاعتداء على الكرامة الإنسانية.

ومن هنا جاءت الأصداء العالمية الكبرى للثورة الشعبية المصرية التي أطلق شرارتها جيل من الشباب الوطني المصري، الذين حصلوا على تعليم متقدم، وأتقنوا التخاطب عبر شبكة الإنترنت.

وينبغي أن نقف طويلًا أمام خطاب الرئيس «أوباما» الذي أعقب تنحي الرئيس مبارك عن السلطة، مما سجل انتصارًا حاسمًا للثورة المصرية.

فهذا الخطاب يتضمن ليس مجرد تحية للثورة، ولكن - أبعد من ذلك - تحليلًا ثقافيا عميقًا لها، ويضعها في صدارة الثورات العالمية.

وقد بدأ «أوباما» خطابه (ترجمة المصري اليوم في 13 فبراير 2011) بعبارة تستحق أن تحلل تحليلًا عميقًا. قال: «هناك لحظات نادرة في حياتنا نتمكن فيها من أن نشاهد التاريخ أثناء صياغته. وهذه إحدى هذه اللحظات، فالناس في مصر تحدثوا، وصوتهم سُمع، ومصر لن تكون أبدًا كما كانت».

استطاع «أوباما» أن يلتقط دلالة الثورة المصرية التي انطلقت وتفجرت وتطورت تحت بصر العالم كله بفضل الثورة الاتصالية الكبرى. كل حدث محلي أو إقليمي أو عالمي مهم، أصبح يتشكل تحت أبصار العالم، بفضل البث التليفزيوني الفضائي وشبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

بعبارة أخرى شهد العالم المصريين وهم يثورون على النظام السلطوي المصري الذي خنق مبادراتهم لمدة ثلاثين عامًا. ليس ذلك فحسب ولكنه راقب بكل دقة تطورات المشهد الثوري المثير الذي كان يحمل جديدًا كل يوم، بعد انضمام الملايين إلى الطلائع الأولى للثورة، التي امتدت إلى كل المدن المصرية، حيث نزلت مئات الألوف من الجماهير المصرية في الشوارع.

في ثلاث عبارات قاطعة لخص «أوباما» المشهد الثوري: «الناس في مصر تحدثوا»، «وصوتهم سُمع»، «ومصر لن تكون أبدًا كما كانت».

نعم تحدث الناس في مصر مطالبين أولًا بالحرية، وثانيًا باحترام الكرامة الإنسانية، وثالثا بالعدالة الاجتماعية. لم تكن ثورة جياع، ولم تكن مظاهرات مطلبية تنادي بالحصول على الحقوق الاقتصادية المهدرة، ولكنها في المقام الأول كانت ضربة مؤثرة موجهة ضد النظام السلطوي، الذي احتكر الفضاء السياسي وقمع كل المبادرات الاجتماعية والفردية، وأقام مجالس نيابية مزورة مُدَّعِيًا أنها تعبر عن الناس.

نعم تحدث المصريون، ولكن أهم من ذلك أن النظام السياسي القمعي سمع الرسالة وفهمها، وتحت ضغط زئير الجماهير وهتافاتها

الثوريـة، قدَّم مجموعة مـن التنازلات بدأت بإقالـة وزارة أحمد نظيف الفاشـلة التي رعت الفسـاد المعمم، وعُيِّن «عمر سـليمان» نائبًا لرئيس الجمهورية لأول مرة، وُكلِّف «أحمد شفيق» بتشكيل وزارة جديدة.

غير أن الجماهير التي رفعت شـعارها الأساسـي وهو «الشعب يريد إسقاط النظام»، أدركت أن هذه تغييرات مهما تكن أهميتها فهي ثانوية؛ لأن النظـام السـلطوي مـازال راسـخًا، ولذلك ضغطت أكثـر وطالبت بالمزيـد، وتراجـع قـادة النظـام وصـدر قـرار بإقالـة أعضـاء المكتـب السياسـي للحـزب الوطني الديموقراطـي بما فيهم جمـال مبارك أمين لجنة السياسـات، التي هيمنت على توجهات النظام في مصر في العقد الأخير.

غير أن الجماهير أصرت على أن هدفها الرئيسـي هو إسقاط النظام، وتنحى رئيس الجمهورية عن السلطة.

وبعد مراوغات متعددة أضطر الرئيس إلى التنحي نهائيا عن السلطة، تحت ضغط هتافات الجماهير المليونية.

وإذا كان «أوبامـا» في افتتاحية خطابه قد أشـار إلى أن المصريين قد تحدثـوا، وأن صوتهم قد سـمع، وأن مصر تغيرت إلـى الأبد، فقد كان واعيًـا أن التحول قد بدأ بانتصار الثورة، غير أن اليوم التالي للثورة – إن صح التعبير – سـيكون مشـحونًا بالمصاعب والمخاطر. وهذه حقيقة، وذلك لأن اليوم التالي للثورة سـيطرح أسـئلة بالغة الأهمية تتعلق أولًا باسـتكمال هدم قلعة السـلطوية الراسـخة في المجتمع المصري، ليس على المسـتوى السياسـي فقط، ولكن أيضًا على المستوى الاجتماعي والثقافي.

لقد بُنيت تحت بصر نظام مبارك وتحت رعايته المباشرة حواجز طبقية منيعة بين قلة من الأغنياء المترفين، وغالبية من أعضاء الطبقات المتوسطة والفقيرة. وانعكست هذه الحواجز في تشييد العشرات من المنتجعات الفاخرة التي تباع الوحدة السكنية فيها بعشرات الملايين من الجنيهات، وأحيطت بالأسوار حتى لا يقترب منها «الدهماء»، في الوقت الذي يعيش فيه ملايين المصريين في عشوائيات يسودها الفقر والبؤس.

هناك إذن مهمة تصحيح انحرافات البناء الاجتماعي المصري، ولا ننسى في هذا المقام اقتلاع جذور الفكر الديني المتطرف، الذي أدى إلى فتن طائفية خطيرة قضت عليها ثورة 25 يناير في ميدان التحرير قضاء مبرما، حيث كان يتلى قداس الأحد وتصلى صلاة الغائب، ويشترك الأقباط والمسلمون في الصلاة على أرواح شهداء الثورة.

لقد شهد ميدان التحرير ظواهر اجتماعية وثقافية كشفت عن المعدن الأصيل للشعب المصري، تمثل في التكافل الاجتماعي والمشاعر الإنسانية الفياضة، والإحساس العارم بالأخوة في الوطن، ولم يكن هذا غريبًا لأن المتظاهرين تعرضوا معًا لقمع الشرطة، التي لم تفرق رصاصاتها المطاطية بين مصري وآخر.

لقد أشار «أوباما» بذكاء إلى إبداع الجماهير المصرية وإلى براعتها في إدارة مجرياته، مما يعطي الأمل أن تخلق مصر واقعًا جديدًا، يجعل هذا الجيل – بعبارة أوباما – يحلِّق عاليًا، مما سيجعل مصر تتحمل مسئوليتها ليس إقليميا فقط – كما قال – ولكن عالميا أيضًا.

ويبـدو أن «أوباما» تأمل طويلًا في مشـاهد الثـورة المصرية، ولفت نظـره الأمهـات اللاتي كن يحملـن أطفالهـن على أكتافهـن، والوحدة الكاملـة بين المسـلمين والأقباط، وإحسـاس كل مصـري بقيمته؛ مما يشير إلى ثورة الكرامة الإنسانية.

وانظـر أيهـا القـارئ إلى عبـارة أوباما التاليـة: «المصريـون ألهمونا وعلمونـا أن الفكـرة القائلـة إن العدالـة لا تتم إلا بالعنـف، هي محض كذب، ففي مصر كانت قوة تغيير أخلاقية غير عنيفة غير إرهابية، تسعى لتغيير مجرى التاريخ بوسائل سلمية».

ويحاول «أوباما» الربط بين ثورة الحرية المصرية والثورات العالمية السابقة، بقوله: «بالرغم من صوتها المصري إلا أنها تذكِّر العالم بأصداء ثورية سـابقة أهمها ثورة الألمان على سـور برلين، وثورة غاندي الذي قاد شعبه إلى طريق العدالة».

وينهـي خطابه بجملة مقتبسـة مـن «مارتن لوثر كنـج» الذي قال في الاحتفال بمولد دولة جديدة في غانا: «إن هناك شـعبا في الروح يصرخ دوما طالبا الحرية».

ولا يتوانى «أوباما» أن يقرر بكل حسـم: «هـذه الصرخات هي التي كانت تصدر من ميدان التحرير».

وعُنِـيَ «أوباما» بأن يترجم كلمـة التحرير إلى مرادفتهـا بالإنجليزية Liberation لأنهـا ذات دلالات بالغـة الأهميـة فـي التـراث الثـوري الإنسـاني؛ لأنها تشـير إلى حـركات التحريـر التي قامت بها الشـعوب المستعمَرة والمقهورة.

وينهـي «أوبامـا» خطابـه التاريخـي بعبـارة ذات دلالة حيـن يقول: «ستظل كلمة التحرير تذكِّر المصريين بما فعلوه وبما ناضلوا من أجله، وكيف غيَّروا بلدهم، وبتغييرهم لبلدهم غيروا العالم أيضًا».

نعم لقـد غيرت ثورة 25 يناير العالـم، وأصبحت علامة ورمزًا على صعود موجات الوعي الكوني التحرري العالمي.

5

الثورة من العالم الافتراضي إلى المجتمع الواقعي(*)

انطلقت الثورة الشبابية الشعبية المصرية في 25 يناير 2011 كالسهم الـذي أصاب قلب النظام السـلطوي في مصر، فأرداه قتيـلًا في فترة لم تتجاوز أسبوعين من الزمان!

وليـس هـذا غريبًا فـي الواقـع، فنحن نعيـش عصر السـرعة، حيث يتسـارع إيقاع الزمن بصورة لم تشـهدها البشـرية من قبـل، وبطريقة لم يسـتطع إدراك جوهرهـا الحقيقي النخب السـلطوية الحاكمة في عديد مـن البلاد العربيـة، التي أصاب أعضاءهـا الجمود القاتـل، مما جعلها تسـيء إدراك الواقـع المجتمعي الـذي كان يفور بالثورة سـنوات، وإن بقيت النار تحت السطح، إلى أن حدث الانفجار الكبير.

لقد سـبق لنـا أن ركزنـا في دراسـاتنا وكتبنا علـى النقلـة الحضارية الكبـرى فـي تاريـخ الإنسـانية، والتـي تتمثـل فـي الانتقال مـن نموذج المجتمـع الصناعـي الـذي كانـت وحـدة التحليـل الأساسية لـه هـي السـوق بآلياتـه المعروفـة، ونعنـي العـرض والطلـب، إلـى نمـوذج مجتمـع المعلومـات العالمي ووحـدة تحليله، وهي الفضاء السـيبيري Cyber Space أو العالـم الافتراضي.

(*) نشرت في جريدة الحياة 20 فبراير 2011.

وأكدنا في كتابنا «الخريطة المعرفية للمجتمع العالمى» (القاهرة، نهضة مصر 2008) أنه – إذا أردنا أن نفهم تفاعلات المجتمعات الإنسانية في الوقت الراهن – لابد أن نقف بالتحليل طويلًا أمام خمسة تغيرات أساسية هي ما ذكرناه: العبور إلى مجتمع المعلومات العالمي، والانتقال من الحداثة إلى العولمة بتجلياتها المختلفة، وبروز مجتمع المخاطر Risk Society، وسقوط النموذج القديم للأمن القومي، وأخيرًا بروز حضارة عالمية جديدة انتشرت قيمها الأساسية لدى أجيال الشباب خصوصًا في مختلف أنحاء العالم.

وقد وقفت طويلًا أمام التحول إلى مجتمع المعلومات العالمي، ولذلك أصدرت آخر كتبي بعنوان «شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي» (القاهرة، دار ميريت 2010).

وكنت أقصد بالعنوان الفرعي أن أجيال الشباب عمومًا والشباب العربي خصوصًا، قد هاجروا من المجتمع الواقعي بكل ما يزخر به من قيود على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم، والعمل بالسياسة بدون قهر وقيود وضعتها النظم السلطوية العربية، إلى العالم الافتراضي الذي خلقته شبكة الإنترنت العنكبوتية. وهذه الشبكة العجيبة خلقت فضاء عامًّا جديدًا Public Sphere غير مسبوق في التاريخ الحضاري الإنساني.

وذلك لأنه أتاح لأجيال الشباب الغاضب والثائر على النظم الديكتاتورية والسلطوية، مجالًا رحبًا للتعبير الطليق عن الذات بغير قيود أو حدود.

وقد استحدثت أدوات جديدة للاتصال تمثلت أساسًا في المدونات والفيس بوك والتويتر.

أما المدونات فقد تنوعت أشكالها، فمنها مدونات شخصية تنشر إبداعات أو تأملات أصحابها، ولكن أخطرها مدونات سياسية زاخرة بالنقد العنيف للنظم السلطوية العربية. ونجد في هذا المجال أن المدونات المصرية التي تعارض النظام السلطوي المصري كانت أنشط هذه المدونات؛ لأن أصحابها تجاوزوا كل المحرمات التي كانت مفروضة على التعبير السياسي.

غير أن ابتكار الفيس بوك غطى - إلى حد كبير - على تأثير المدونات؛ لأنها تحولت من شبكة اجتماعية إلى شبكة سياسية، يتم من خلالها التخطيط للوقفات الاحتجاجية والمظاهرات بل والثورة.

نعم.. لقد تم التخطيط لثورة 25 يناير المصرية على شبكة الفيس بوك، بين شباب ناهض لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية، ولكنهم أجمعوا على معارضة توجهات النظام السياسي المصرية السلطوية وممارساته المنحرفة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

وهذه الطليعة من الشباب المصري المتعلمين تعليمًا جيدًا، وممن يتقنون اللغات الأجنبية، ويعرفون فنون الإبحار في شبكة الإنترنت، والمطلعين على أحوال العالم، والمتابعين للموجة الثالثة للديموقراطية وسقوط الشمولية إلى الأبد، هذه الطليعة خططت ليكون يوم 25 يناير هو يوم الغضب، وهو يوم عيد الشرطة الذي يتم الاحتفال به كل عام تمجيدًا لمعركة الشرطة مع قوات الاحتلال الإنجليزي في الإسماعيلية قبل ثورة يوليو 1952.

لماذا الغضب؟ لأسباب شتى، أهمها على الإطلاق القهر السياسي الذي يمارسه النظام المصري، وممارسات تعذيب المتهمين في أقسام الشرطة، وأبرزها حادثة تعذيب خالد سعيد في الإسكندرية، وهو شاب سكندري لم يقترف جرما وإنما عُذِّب ومات في أحد أقسام الشرطة.

وأثار هذا الحادث بالذات غضب الملايين من المصريين، وهكذا أنشأ «وائل غنيم» أحد رواد الفيس بوك موقعًا بعنوان «كلنا خالد سعيد»، انضم إليه مئات الألوف من المصريين، وكان أحد أسباب تفجير الثورة؛ لأنه دعا إلى النزول إلى الشارع في ميدان التحرير بالقاهرة لإعلان الغضب والاحتجاج.

تخاذلت بعض أحزاب المعارضة المصرية ولم تتحمس للاشتراك، في حين نزل عشرات الآلاف من الشباب إلى ميدان التحرير، وكانت هذه هي بداية الثورة الأولى التي فجرت الأوضاع.

وسرعان ما قامت ثورة ثانية تمثلت في أنضمام مئات الألوف من المصريين لثورة الشباب، وهكذا تحولت بسرعة البرق إلى ثورة مليونية!

ولعل السؤال الرئيس هنا: لماذا قامت الثورة؟

هذا السؤال الذي قد يبدو بسيطًا هو سؤال صعب ومعقد؛ لأن أسباب الثورة متعددة حقا.

ويمكن القول إن المجتمع المصري تراكمت في جنباته أبعاد أزمة مجتمعية، وخصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، لها أبعاد أربعة. هي أولًا أزمة سياسية تتمثل في جمود المشاركة السياسية، وتكشف عن الأزمة مؤشرات متعددة أهمها الانفراد باتخاذ القرار السياسي بواسطة

الحزب الحاكم، وتزاوج الثروة بالسلطة، حيث أصبح رجال الأعمال من خلال عملية فساد واسعة ومنظمة هم المهيمنون على اتخاذ القرارات التنموية الكبرى، حتى تكون لصالحهم وبغض النظر عن مصالح الجماهير العريضة.

ويضاف إلى ذلك تعددية سياسية مقيدة، لم تسمح بقيام سوى الأحزاب التي ترضى عنها السلطة، وضعف الأحزاب السياسية عمومًا.

وإذا أضفنا إلى ذلك وضع قيود متعددة على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم، لأدركنا أن المجتمع المصري تحول إلى سجن كبير يخنق كل المبادرات الفردية والاجتماعية على السواء.

غير أنه كانت هناك أزمة اقتصادية أيضًا، وأهم مؤشراتها غياب رؤية استراتيجية للتنمية في مجالات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وتنمية اقتصاد افتراضي يقوم على المضاربات في البورصة، وفي مجال نهب أراضي الدولة من خلال تمليكها لرجال الأعمال بأثمان بخسة، تاجروا فيها وبنوا عليها منتجعات تباع فيها الفيلات والقصور بملايين الجنيهات، في حين يقبع حوالي أربعين مليون مصري تحت خط الفقر وهم في حالة بؤس كامل.

وبالرغم من ارتفاع معدلات التنمية في السنوات الأخيرة، إلا أن ثمارها لم تصل للجماهير، وإنما انفردت النخب الفاسدة من رجال الأعمال بجني ثمارها.

وقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى نشوء أزمة اجتماعية كبرى، تمثلت أساسًا في الفجوة الطبقية الواسعة بين الأغنياء والفقراء بصورة

لـم تحدث من قبل في التاريخ المصري الحديث، وبطريقة فاقت بكثير المشـكلة الاجتماعية قبل ثورة يوليو 1952 وكانت أحد أسباب قيامها. وإذا أضفنا إلى ذلك الحراك الهابط للطبقة الوسطى، والتحاق أعضائها بجموع الفقراء، لأدركنا خطورة الأزمة.

وهـي أخيـرا أزمـة ثقافيـة لأن نسـبة الأميـة التـي قاربـت 40٪ مـن السـكان أدت إلى انخفاض الوعي الاجتماعي، مما انعكس على فشـل برامج تنظيم الأسـرة، وسيادة التفكير الخرافي، وسـيطرة الفكر الديني المتعصـب سـواء من المسـلمين أو الأقبـاط؛ مما أدى إلـى فتنة طائفية بالغة الخطورة.

وممـا لاشـك فيه أن تراكـم الغضب فـي الفضـاء المعلوماتي الذي عبـر عنـه الشـباب في المدونـات والفيس بـوك، كان أحد أسـبابه ليس الواقـع الاجتماعـي فقـط بـكل أزماته التـي أشـرنا إليها، ولكن شـيوع بل وسـيادة خطـاب نقدي اجتماعـي عنيف أنتجته جماعات شـتى من المثقفين المصريين، سواء في مقالاتهم في الصحف القومية والمستقلة والخاصة، أو في دراساتهم المنشورة وكتبهم المطبوعة.

لقد اسـتطاع هؤلاء المثقفون النقديون أن يشـعلوا نار الغضب لدى ملايين المصريين من خلال خطابهم النقدي العنيف في مختلف وسائل الإعلام، الذي ركز على ديكتاتورية الحزب الحاكم، وعلى الفساد الذي سـمح لرجـال الأعمال بمراكمة المليارات مـن الجنيهات، في حين أن الجماهير العريضة ظلت حبيسة الفقر المتزايد. لقد استطاع سهم الثورة الشـعبية النافـذ أن يصيب قلب المؤسسـة المصريـة الحاكمة، مما أدى بعـد خطوات ثورية متعددة إلى تنحي رئيس الجمهورية ورحيله وتولي

المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة؛ للتخطيط للعبور الشعبي الآمن من السلطوية إلى الديموقراطية.

الانتصار السياسي للثورة الشعبية المصرية التي أصبح لها أصداء عالمية مؤثرة، ليس سوى الخطوة الأولى من الخطوات الضرورية لتفكيك البنية السلطوية للنظام المصري، الذي لا تمثل السلطوية السياسية فيه إلا أحد الأبعاد، يبقى بعد ذلك أن تُفكك الثورة السلطوية الاجتماعية والسلطوية الثقافية، ولذلك حديث آخر.

6

الثورة في مواجهة الأزمة المجتمعية(*)

ظننت أنني بعد أن قمت بتأصيل مفهوم «العجز الديموقراطي» كما يستخدم اليوم في علم السياسة المقارن، أستطيع أن أنتقل للحديث عن مظاهر وأسباب وتفسير العجز الديموقراطي العربي.

غير أنني بعد تأمل طويل أدركت أن المسألة لا تتعلق بالعجز الديموقراطي في حد ذاته، أي الافتقار إلى مقومات أساسية للديموقراطية، بل إننا في الواقع بإزاء أزمة مجتمعية شاملة. وحين نقول أزمة مجتمعية فنحن نعني أنها تتعلق بالمجتمع ككل وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والقيمية والثقافية؛ ذلك أنه لا يكفي رد الأزمة الديموقراطية في المجتمع العربي المعاصر إلى مجرد السلوك السلطوي لأهل السلطة، بما يمثلونه من عصبيات وانتماءات طبقية، وتشبث شديد بالحكم لدرجة الإغلاق التام لباب تداول السلطة تحسبًا لأن تأتي فصائل سياسية منافسة، سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الانقلابات، تهدد أوضاعها السياسية وتهز امتيازاتها الطبقية، بل إن المسألة تتعلق أيضًا بسلوك الجماهير.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 24 فبراير 2011.

أي أننا أمام معضلة حقيقية تتعلق بسلوك النخبة السياسية وسلوك الجماهير أيضًا، في سياق اجتماعي وثقافي يسوده الفقر والأمية والاستغلال، بما أدى إلى ظاهرة الاغتراب الواسع المدى، وتدهور الروح المعنوية للجماهير، وسيادة اليأس بين صفوفها، بعد أن ترددت أوضاع الأحزاب السياسية المعارضة، التي كانت كفيلة لو قامت بأدوارها بفعالية أن تدافع عن تلك الجماهير وعن مصالحها الطبقية.

ولعل التطورات السياسية البالغة الأهمية التي حدثت في النظام السياسي المصري تمثل بكل ما دار فيها حالة دراسية نموذجية، تبرز الحقيقة التي أشرنا إليها، وهي أننا بإزاء أزمة مجتمعية شاملة، وليس مجرد عجز ديموقراطي يمكن أن يزول، لو قضينا على الملامح السلطوية للنظام السياسي الراهن.

وما حدث قد يجد بدايته في المبادرة التي أقدم عليها الرئيس السابق محمد حسني مبارك حين أرسل خطابه الشهير إلى كل من مجلسي الشعب والشورى طالبًا تعديل المادة 76 من الدستور، حتى تكون الانتخابات الرئاسية التي تتعلق باختيار رئيس الجمهورية تعددية، بمعنى أنها لا تقوم على أساس الاستفتاء الشعبي بعد أن يسمي مجلس الشعب مرشحًا بأغلبية الثلثين، كما كان ينص النص القديم للمادة 76، وإنما يفتح الباب لانتخابات رئاسية تعددية لأول مرة في التاريخ السياسي المصري، منذ تحول النظام السياسي المصري من نظام ملكي إلى نظام جمهوري بعد ثورة يوليو 1952.

ومما لا شك فيه أن تعديل المادة 76 بالرغم من الملاحظات النقدية الموضوعية التي وُجِّهت إلى صياغتها، والتي عبرنا عنها بكل صراحة

في جلسة الاستماع التي عقدت في مجلس الشعب، والتي دعيت فيها مع عدد من الشخصيات العامة لإبداء الرأي فيها، قد أحدث حالة من الحراك السياسي غير المسبوق في التاريخ السياسي المعاصر.

فقد أدى هذا التعديل إلى إقدام كل الأحزاب السياسية المصرية - بالرغم من التفاوتات الضخمة في قوتها الجماهيرية- إلى ترشيح مرشحين لها للتنافس مع رئيس الجمهورية الذي نزل الانتخابات باعتباره مرشحًا للحزب الوطني الديموقراطي؛ وذلك لأن تعديل المادة سمح للأحزاب السياسية المصرية كلها - هذه المرة فقط - أن ترشح مرشحيها للرئاسة من بين قادتها بدون أي قيود، في الوقت الذي وضعت فيه قيودًا صعبة أمام المستقلين، تكاد أن تكون شروطًا تعجيزية.

وبغض النظر عن التفصيلات فقد جرت الانتخابات الرئاسية فعلًا بين مرشحين متعددين، وفاز فيها- كما هو معروف - الرئيس السابق مبارك بأغلبية تدور حول 80٪ من أصوات الناخبين.

وأعقب ذلك- طبقًا للدستور- دعوة الناخبين إلى الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب. هذه الانتخابات بالذات يمكن اعتبارها حالة دراسية نموذجية للأزمة المجتمعية التي تحدثنا عنها في صدر المقال، والتي تتجاوز بكثير مشكلة العجز الديموقراطي التي أشرنا إليها.

لقد تجمعت في هذه الحالة بالذات عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحتاج إلى دراسة شاملة.

ولنبدأ بالعوامل السياسية أولًا. فيما يتعلق بسلوك النخبة السياسية الحاكمة ظهر بكل جلاء أنها لا تقبل ببساطة مبدأ تداول السلطة. ولعل ذلك ظهر جليا وواضحًا في الصياغة الدستورية المانعة للمادة 76 من الدستور، والتي اشترطت بالنسبة للأحزاب السياسية في الانتخابات الرئاسية القادمة أن يحصل الحزب على نسبة 5٪ من الأصوات حتى يكون من حقه ترشيح أحد قياداته للانتخابات الرئاسية. أما بالنسبة للمستقلين فعلى كل من يرغب منهم في الترشح أن يحصل على توقيع 250 شخصًا، من أعضاء مجلسي الشعب والشورى وأعضاء المجالس المحلية في إحدى عشرة محافظة حتى يسمح له بالتقدم إلى الترشيح.

وبغض النظر عن صياغة المادة 76، فقد أعلن قادة الحزب الوطني الديموقراطي في بداية الانتخابات أنهم حريصون على تحقيق أغلبية مطلقة «مريحة»، حتى يمرروا تشريعات الإصلاح الدستوري والسياسي التي يريدون تقديمها لمجلس الشعب بغير مشاغبات من أحزاب المعارضة.

ودارت المعركة في ظل هذا التوجيه الذي أثر ولا شك على العنف الشديد غير المسبوق، الذي ظهر في الانتخابات التي دارت في مراحلها الثلاث المختلفة.

أما أحزاب المعارضة المفككة فقد دخلت المعركة بغير إعداد مسبق، محرومة من قواعد جماهيرية متماسكة، بحكم حالة الضعف الشديد التي انتابتها نتيجة التضييق على نشاطاتها الحزبية من ناحية، وبحكم مشكلاتها الداخلية من ناحية أخرى، والتي تتمثل في شيخوخة القيادات، وعدم قدرتها على التطور، والقضاء على الديموقراطية

الحزبيـة، والانفراد باتخـاذ القرار داخل كل حـزب، والتضحية بأجيال الوسـط مـن الشـباب، الذيـن كان لديهـم القـدرة علـى تجديد شـباب الأحزاب.

ولم يدخل الانتخابات وهو على أهبة الاستعداد تنظيميا وجماهيريا سـوى حزب سياسـي واحد غير قانوني هو جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، التي أثبتت مع ذلك أنها أقوى حزب سياسي مصري بحكم أنه نجح من مرشحيها 88 مرشحًا في مجلس الشعب، في الوقت الذي ضاعت فيه أحزاب المعارضة الأخرى، التي لم تحصل إلا على مقاعد محدودة للغاية وغير مؤثرة.

إذا كان ما سـبق هو عينة صغيرة من سـلوك النخبة السياسـية، سـواء منهـا نخبـة الحكم أم نخبـة المعارضة، فـإن موقف الجماهيـر في هذه الانتخابات كانت له دلالات بالغة الأهمية. وكانت أهم هذه الدلالات هو مقاطعة الجماهير في أغلبيتها العريضة للانتخابات. ذلك أن النسـبة المتفـق عليها لمن شـاركوا فـي التصويت لا تزيد علـى 25٪ إلا قليلًا، ومعنى ذلك أن ظاهرة اللامبالاة السياسـية وصلـت إلى أقصى آمادها، لأن الأغلبيـة العظمـى مـن المصرييـن نتيجـة عوامـل متعـددة، أهمها الافتقـار إلى المصداقيـة للعملية السياسـية كلها بما فيهـا الانتخابات، أحجمـت عن المشـاركة. وفي تقديرنـا أن أحداث العنـف الحادة التي سـادت الانتخابات ومن بينها اسـتخدام البلطجة من قبل كل الأطراف بطريقة منهجية، أدت إلى إفساد العملية الانتخابية في عديد من الدوائر، مما أدى إلى ترسيخ ظاهرة اللامبالاة السياسية؛ ذلك أن المواطن الذي شهد هذه الانتخابات بالصوت والصورة بما دار فيها من بلطجة وعنف

وسقوط القتلى والجرحى، ما الذي يدفعه في المستقبل أن يخرج من سلبيته ويذهب للمشاركة في الانتخابات التي تحولت بكل المعايير إلى عملية بالغة الخطورة على الأمن الشخصي للمواطنين؟!

أما عن العوامل الاقتصادية فحدث ولا حرج! فقد اجتمع عامل الغنى الفاحش مع عامل الفقر الشديد، لكي يؤثر تأثيرًا حاسمًا على نتيجة الانتخابات.

أنفق عديد من المرشحين ملايين الجنيهات ليس في مجالات الدعاية فقط، ولكن في مجال الرشاوى الانتخابية، التي تمثلت في إعطاء مبالغ مالية للناخبين لكي يصوتوا لهم. وهذا ما أثار تساؤلات الجماهير هل الفوز بمقعد في مجلس الشعب يستأهل هذا الإنفاق المذهل، أم أن ضمانات المقعد التي تتمثل أساسًا في الحصانة البرلمانية أحد عوامل الجاذبية، وخصوصًا في محيط زاخر بالفساد بكل أنواعه، إذ سبق للحصانة البرلمانية في حالات متعددة أن منعت التعامل القانوني السليم معه؟ وهل ما يتيحه المقعد البرلماني من نفوذ يساعد عددًا من المرشحين في تمرير مشروعاتهم الاقتصادية، أحد عوامل الإقبال غير المسبوق من طوائف شتى على الترشيح؟

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة الفقر الشديد دفعت جماهير عديدة إلى قبول الرشاوى الانتخابية، مما يعني عدم اعتدادهم أصلًا بمسألة الاختيار الحر المباشر للمرشحين في ضوء برامجهم السياسية التي ستحقق مصالح الناس.

وهذا يعني أن الغنى الفاجر من ناحية، والفقر الشديد من ناحية أخرى، أديا إلى طبع عملية الانتخابات بهذا الطابع الفاسد الذي يفتقر

إلى أبسط قواعد الديموقراطية. غير أن العوامل السياسية والاقتصادية ليست سوى المقدمة لهذا الزحف غير الديموقراطي على العملية السياسية. وأمامنا العوامل الاجتماعية التي تتمثل أساسًا في سيادة القبلية والعصبيات وخصوصًا في المناطق الريفية حيث الولاء أساسًا ليس للحزب السياسي، وإنما للقبيلة أو العصبية.

وتبقى أخيرًا العوامل الثقافية، التي من أبرزها ظهور طاقات مكبوتة من العنف الشديد أدت إلى استخدام البلطجة والأسلحة البيضاء، وفي بعض الأحيان الأسلحة النارية، لفرض مرشحين معينين. وإذا أضفنا إلى ذلك اعتماد التزوير في بعض الدوائر وسيلةً لفرض مرشحين معينين، لأدركنا أننا أمام أزمة ثقافية عميقة.

ثم جاءت انتخابات مجلس الشورى الأخيرة وتلتها انتخابات مجلس الشعب، التي كانت تزويرًا فاضحًا خطط له الحزب الوطني الديموقراطي لكي يستبعد المعارضة تمامًا.

وقد أدى ذلك إلى انسداد الآفاق الديموقراطية أمام الشعب المصري بكل طوائفه، وبذلك وصلت الأزمة المجتمعية إلى منتهاها، وانفجرت ثورة 25 يناير 2011، التي بدأت كحركة احتجاجية شبابية، وسرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية شاملة.

ولو تأملنا تجلياتها السياسية والاجتماعية والثقافية لأدركنا أن الشعب المصري قرر أن يعيد صياغة نظامه السياسي ليصبح ديموقراطيا حقيقيا، وأن يتجاوز سلبيات سلوكه الاجتماعي وممارساته الثقافية، لكي يحرص كل مواطن على صوته في أي انتخابات قادمة، على أساس أن الشعب هو الذي سيخلق صورة مصر الجديدة.

7

إحياء المنابر السياسية(*)

حسـمت ثورة 25 يناير مشكلة العجز الديموقراطي في مصر، الذي تمثل أساسًا في تجفيف منابع السياسة نتيجة لهيمنة النظام السلطوي. وهذه الهيمنة تمثلت أساسًا في سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية، وتغوُّل شديد للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ومحاولات خفية للنيل من استقلال القضاء، وانفراد الحزب الوطني الديموقراطي بالسلطة طيلة ثلاثين عامًا، وتهميش الأحزاب السياسية المعارضة، ومنع نشوء أحزاب سياسية حقيقية جديدة، والقمع المنهجي لمن يعارض السلطة من السياسيين والمثقفين.

هذه قائمة طويلة حقا تكشف بوضوح عن مفردات النظام السلطوي، الذي أدى في الواقع إلى وقف العمل بالسياسة بمعناها الحقيقي.

والسياسة في أي مجتمع ديموقراطي تقوم على أساس التعددية الفكرية والتعددية الحزبية، في سياق يسمح بتداول السلطة بعد انتخابات رئاسية ونيابية شفافة، لا يشوبها التزوير، ولا تحمل في طياتها تزييف إرادة الجماهير.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 10 مارس 2011.

في ضوء ذلك كله إذا ظننا أن مجموعة من التعديلات الدستورية مهما كانت أهميتها في مجال توسيع إطار المشاركة السياسية، وضمان نزاهة الانتخابات، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ومجلسين للشورى والشعب، ستحل مشكلة انسداد الآفاق الديموقراطية في البلاد، نكون مخطئين خطأ جسيمًا.

وذلك لأننا في حاجة إلى إعادة اختراع السياسة بعد أن جفت مياهها، وأنا هنا أستعيد عنوان كتاب لي صدر عام 2005 «إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة» (ميريت 2005).

وحين أعود إلى فصوله المختلفة أجدني أثير من المشكلات ما يستحق إعادة إثارته اليوم، ولكن في سياق جد مختلف.

لقد كنت أتحدث من منظور الإصلاح السياسي لا من منظور الثورة، التي كان وقوعها في جيلنا يمثل ضربًا من ضروب الخيال.

والدليل على ذلك أنني كتبت مقالًا بعنوان «محنة التحول الديموقراطي العربي» تحدثت فيه عن عملية التحول الديموقراطي، التي هي بحسب التعريف الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية.

وقررت أنه في هذه المشكلة بالذات تبدو محنة التحول الديموقراطي العربي، ذكرت بالنص: «إذا كان هناك إجماع عالمي على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى، وأننا نعيش في عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التحدي الحقيقي يكمن في أن معظم النظم السياسية العربية لن يجدي بصددها أي تغييرات جزئية، بل لابد من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التحول الديموقراطي».

وهـا هي ثـورة 25 يناير تثبـت صدق هـذه المقولة؛ ذلـك أن عملية الإصـلاح السياسـي فـي عهـد الرئيس السـابق حسـني مبـارك تعثرت وتجمدت بحكم تشبث نظامه بالسلطة المطلقة، ورفضه القاطع لمسألة تداول السلطة.

وهكذا جاءت الثورة لتبدأ مصر طريقها الحقيقي إزاء الديموقراطية. والديموقراطية ليست مجرد نظام سياسي ولكنها أسلوب حياة.

وفـي ضوء ذلـك ينبغي التفرقـة بيـن إجـراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطيـة. إجـراءات الديموقراطيـة قـد تتمثـل فـي الانتخابـات وفـي إجرائهـا بصـورة دورية، إشـارة إلـى أن ممثلي الشـعب ينبغي أن يتـم اختيارهـم من قبل الجماهيـر. غير أنه إذا جـرت انتخابات في غيبة الالتزام بقيم الديموقراطية فإننا نصبح أمام موقف جدّ خطير.

وإذا كنا ناقشـنا من قبل مسـألة أن أولى خطوات الإصلاح السياسي العربـي هي تحول الدول البوليسـية العربية إلـى دول قانونية، في ضوء التفرقة الدسـتورية المسـتقرة بين دولة البوليس التـي لا يطبق فيها مبدأ سـيادة القانون، ودولة القانون بكل المبادئ التي تقوم عليها، من وجود دسـتور ومدونات قانونية ومحاكم مسـتقلة وضمانات للمتقاضين، إلا أن هذه مجرد خطوة أولى حاسـمة في تفكيك البنية السـلطوية السـائدة في المجتمع العربي المعاصر.

ولا شك أن هناك قائمة طويلة تشكل مفردات الديموقراطية، وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان واحترام التعددية.

ويمكن القول إننا نعيش في عصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية. وشعارات العولمة المرفوعة هي الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية.

وحقوق الإنسان تثير في التطبيق مشكلات شتى وخصوصًا في الوطن العربي؛ وذلك لأن الوضع السلطوي السائد أدى في التطبيق عبر الخمسين عامًا الأخيرة إلى اعتداءات جسيمة في هذا المجال، وخصوصًا في طرق إدارة النظم السياسية السلطوية العربية لصراعها مع خصومها السياسيين.

والتاريخ السياسي العربي المعاصر زاخر بوقائع تعذيب الخصوم السياسيين ونفيهم وسجنهم غير المشروع، بل إنه في بعض البلاد العربية تعرضت بعض الجماعات السياسية إلى إجراءات قمع بالغة العنف، وكانت أشبه بمحاولة إبادتهم تمامًا.

هذا السجل المخزي هو الذي دفع عديدًا من الأنظمة السياسية السلطوية العربية، إلى مقاومة الموجة العالمية العارمة التي تطالب بتطبيق حقوق الإنسان.

غير أن هذه النظم السياسية العربية السلطوية لم تجرؤ على أن تعترض جهارا على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان، التي وقَّعت على أغلبها؛ لذلك ومن قبيل المراوغة رفعت حجة الخصوصية الثقافية في مواجهة عالمية حقوق الإنسان، ومحتوى هذه الحجة أنه مع التسليم بعالمية حقوق الإنسان إلا أنه في التطبيق لابد من مراعاة الخصوصيات الثقافية للدول العربية والإسلامية، مما يمنع من تطبيق بعض قواعدها.

وهناك اتفاق – على سبيل المثال – على أن أي متهم ينبغي أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، ولابد له أن يتمتع بضمانات قانونية تكفل له محاكمة عادلة، ومن بينها ضرورة استعانته بمحامٍ، وعدم تعرضه للتعذيب، والالتزام الدقيق بقواعد الإجراءات الجنائية المتفق عليها في كل بلاد العالم المتحضر. في هذه الحالات وغيرها ليس هناك مجال للتعلل بحجة الخصوصية الثقافية لعدم تطبيق قواعد حقوق الإنسان العالمية.

وإذا أضفنا إلى ذلك حقوق الإنسان السياسية، وحق المواطنين في الانتخاب الحر المباشر لمن يمثلونهم في المجالس المحلية والنيابية، لأدركنا أن إعمال هذه الحقوق بشكل صحيح إنما يمثل ضربة حقيقية لصميم بنية النظام السلطوي الذي يقوم على القهر السياسي للجماهير، والذي حين يريد أن «يتجمل» ويلبس أردية الديموقراطية، فإنه يلجأ إلى الاستفتاءات والانتخابات المزورة هروبًا من قاعدة تداول السلطة.

غير أن حقوق الإنسان لا تتعلق فقط بالحقوق القانونية أو السياسية، ولكنها – أكثر من ذلك – تتعلق بالحقوق الاقتصادية. وفي هذا المجال فإن الدولة السلطوية العربية التي تسيطر على عملية صنع القرار فيها العشوائية التي أدت إلى إهدار المال العام، بالإضافة إلى الفساد المنظم الذي تمارسه النخب السياسية الحاكمة، كل ذلك أدى إلى حرمان الجماهير العربية العريضة من حقها في العمل المنتظم، وفي التمتع بالتأمينات الاجتماعية والصحية، التي هي حق من حقوق الإنسان في أي مجتمع معاصر.

غير أن احترام حقوق الإنسان ليس سوى جانب من جوانب الديموقراطية، أما الجانب الثاني الهام فهو ضرورة احترام التعددية. والتعددية ليست تعددية سياسية فقط، ولكنها قد تكون تعددية دينية وعرقية ولغوية.

ولاشك أن جزءًا من مشكلة التعددية سياسية كانت أو دينية أو لغوية، هو غياب حرية التنظيم من ممارسات عديد من الدول العربية.

ولذلك يمكن القول إن كفالة حرية التنظيم في مجال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المحاصرة، مطلب أساسي من مطالب الديموقراطية في الوطن العربي الآن. وحرية التنظيم بما تتيحه من تعددية سياسية من شأنها أن تجعل الانتخابات المحلية والنيابية آلية فعالة من آليات تداول السلطة.

وذلك لأن الظاهرة السائدة في الوطن العربي هي ديمومة النخب السياسية الحاكمة في ظل نظم سياسية لا تسمح إطلاقًا بتداول السلطة، وباستخدام آليات مختلفة غير ديموقراطية لتحقيق هذا الهدف. وقد أدى هذا الوضع إلى تجمد السياسات العربية، وظهور مراكز القوى السياسية، واحتكار السلطة والمال والنفوذ، بل وأدى إلى شيوع ظاهرة الفساد؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن تتصاعد في العقد الأخير الدعوات العالمية لضرورة تطبيق قواعد «الحكم الرشيد» Governance في الوطن العربي، باعتبار أن هذا النمط من الحكم هو الذي سيحقق قيم المثال الديموقراطي الذي تحدثنا عنه من قبل بكل مفرداته، في ظل تطور المجتمع المعلوماتي العالمي، الذي يقوم أساسًا على حرية

تـداول المعلومات والشـفافية، التي تكفل للمحكوميـن - أيا كان نظام الحكم - أن يراقبوا أداء الحكام.

ومازلنـا فـي سـياق تتبـع إمكانيـات تطبيـق مفـردات الديموقراطية الأخـرى في ضوء كونها ليسـت مجرد نظام سياسـي، ولكنها ينبغي أن تكون أسلوب حياة.

8

ثلاثية الثورة(*)

أصبحت ثـورة 25 يناير بعـد نجاحها المشـهود في إسـقاط النظام السـلطوي المصـري فـي فترة لم تكـد تتجاوز أسـبوعين، هـي العامل الرئيسـي الحاسـم فـي إعادة بنـاء النظام السياسـي فـي مصـر، تحقيقًا لأهـداف التحـول الديموقراطـي، ونعنـي الانتقـال من السـلطوية إلى الديموقراطية.

وتفكيـك النظـام السـلطوي المصري عمليـة بالغة التعقيـد، تحتاج إلـى منهج واضح محدد المعالم، وإلى بصيرة نفـاذة قادرة على التمييز الواضـح بيـن ثلاثيـة الثـورة بأبعادهـا الزمنيـة الثلاثة، ونعنـي الماضي والحاضر والمستقبل.

وأكبر المخاطر على الثورة هو ألا يتم بشـكل متوازن تقسـيم الجهد الثوري، الذي تحول لكي يصبح جهدًا مجتمعيا تشـارك في إنجازه كل الأطياف السياسية والفئات الاجتماعية.

ونعنـي بذلك على وجـه التحديد أنه لا ينبغي توجيـه طاقات الثورة لتصفية الحسـاب مع الماضـي مع أهميته القصـوى، وإهمال تحديات الحاضر، وتأجيل التفكير في آفاق المستقبل.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 17 مارس 2011.

والواقـع أن تصفيـة الحسـاب مـع الماضـي ينبغـي – وبالاسـتعانة بخبرات الدول الأخرى التي انتقلت من السـلطوية إلى الديموقراطية- ألا تؤدي في النهاية إلى تفكيك الدولة ذاتها.

وهـذا يقتضي أن نقـف قليلًا أمام هـذا المصطلـح، ونعني «تفكيك النظام السـلطوي السـابق» الذي يبدو وكأنه بسـيط التركيـب مع أنه في غاية التعقيد.

ولننظـر فـي الأولويـات الخاصـة بالتفكيـك السياسـي، وبدايتهـا هـي ضرورة مراجعة الدسـتور القائـم. وقد تعمدت أن أسـتخدم عبارة «مراجعة الدسـتور»، ولـم أسـتخدم عبارة إلغاء الدسـتور أو إسقاطه أو تعليـق العمـل بـه؛ وذلك لأن الدسـتور المصـري – وبغـض النظر عن بعـض مواده وخصوصًا تلك المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية – يحمـل في طياته تراكمات دسـتورية متعددة، انحـدرت إليه منذ صياغة دستور 1923 الذي صيغ في العصر الملكي، إلى الصياغات الدستورية المتعـددة التي أنجزت في عهود الرؤسـاء السـابقين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك.

بعبارة أخرى تحتاج المسألة إلى مراجعة دقيقة للدستور لاتخاذ قرار استراتيجي هام، مبناه هل نعدل بعض مواده ونحتفظ بالجسم الأساسي له كما هو، أم نسقطه كلية ونشرع في صياغة دستور جديد؟

الإجابة على هذا السـؤال المحوري تمثلت فـي القرار الذي اتخذه المجلـس الأعلى للقوات المسـلحة بعد مشـاورات متعـددة مع بعض السياسـيين الذيـن يعبـرون عـن أطيـاف شـتى. وهـذا القـرار تمثل في تشـكيل لجنة دسـتورية برئاسة المستشـار طارق البشري وعضوية عدد

من القانونيين والقضاة المحترمين، لإجراء تعديلات دستورية في عدة مواد أساسية كانت تضيِّق من إطار المشاركة السياسية، وساعدت على البنية السلطوية للنظام السياسي.

ومن أبرز هذه المواد تعديل المادة 76 التي كانت تقف مانعًا حقيقيا أمام ترشح المستقلين لرئاسة الجمهورية؛ لأنها كانت تتضمن شروطًا تعجيزية، بالإضافة إلى إلغاء المادة 77، التي كانت تبيح لأي رئيس للجمهورية أن يمد رئاسته إلى ما شاء الله بدون أي قيد زمني. وقد عدلت المادة لتصبح مدة الرئاسة أربع سنوات قابلة للمد مدة أخرى فقط، وذلك بالإضافة إلى تعديلات دستورية جوهرية أخرى.

وقد تقرر أن يتم الاستفتاء على هذه التعديلات الدستورية يوم 19 مارس 2011 لمعرفة رأي الشعب فيها. غير أنه ظهرت اعتراضات متعددة حول هذا المنهج الذي طبق في التعديلات الدستورية. فقد ذهبت آراء إلى أنه كان ينبغي إسقاط الدستور كلية وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، بناء عليه يُنتخب رئيس الجمهورية، وتتم انتخابات مجلسي الشعب والشورى.

والواقع أن مراجعة الدستور سواء بتعليق العمل به وإدخال تعديلات عليه، أو إسقاطه كلية والشروع في صياغة دستور جديد، عملية تتعلق بالمستقبل، في حين أننا لم نفرغ بعد من العملية الخاصة بتصفية الحساب مع الماضي التي تثير خلافات شتى في الواقع.

وأبلغ مثال على ذلك برنامج هام أذاعته قناة «دريم» المصرية وتولت إدارة المناقشات فيه الإعلامية المعروفة «منى الشاذلي»، وكان الموضوع: هل نحل الحزب الوطني الديموقراطي أم نبقي عليه؟

شـارك فـي الحلقـة ممثـل للإخـوان المسـلمين، وممثـل للحزب الوطني، وممثل لجمعية من جمعيات حقوق الإنســان والديموقراطية، وأستاذ علوم سياسية.

وفـور طـرح الموضـوع ظهرت خلافـات شـتى بيـن المتحاورين، لا تتعلـق فقط بحل الحزب الوطني، ولكن بمنهج تصفية الحســاب مع الماضي بشكل عام.

فيمـا يتعلق بالحزب الوطني كان منطقيا لممثل الإخوان المسـلمين - وهـي الجماعة التـي وصفت بـ «المحظورة» في النظـام القديم - أن يأخذ بثأره من الحـزب الوطني ويدعو إلى حله بالكامل، باعتباره حزبًا سـلطويا سـاده الفسـاد، وأسـهم في إفسـاد الحيـاة السياسـية، ومارس السلطوية إزاء باقي الأحزاب.

أما ممثل المؤسسة المدنية الديموقراطية فلم يكتف فقط بطلب حل الحـزب الوطنـي الديموقراطي فورًا، وإنمـا تزيَّد ووصفـه بأنه لم يكن حزبًا سياسيا ولكنه كان «عصابة» مارست الحكم بالغصب والقهر!

غير أن أستاذ العلوم السياسية قدم عرضًا متماسكًا لافتًا للنظر، مؤداه أنـه لا يؤيـد حل الحزب الوطني؛ لأنه لو لم يكن حزبًا حقيقيا كما يقول خصومه فلنترك هذا الحكم لجمهور الناخبين في الانتخابات البرلمانية القادمة، فهي التي ستختار في إطار ديموقراطي شفاف الممثلين للشعب كما تشاء بدون سلطوية ولا قهر سياسي. فإن اختارت الجماهير ممثلي هـذا الحزب، فهذه هـي الممارسـة الديموقراطيـة، وإن خذلت ممثليه وانصرفـت لتختـار ممثليـن لأحزاب سياسـية أخرى، فمعنـى ذلك أننا جعلنـا الجماهيـر هي الحكـم في بقاء الحـزب أو اختفائـه، ليس بقرار فوقي صادر من أي جهة، ولكن بناء على تصويت شعبي.

أما ممثل الحزب الوطني الديموقراطي فقد قرر أنه بعد أن تتم عملية تطهير الحزب، بفصل عديد من قياداته التي تورطت في الفساد أو في تزوير الانتخابات، فإن جموع أعضاء الحزب من الشباب من حقهم الاستمرار في الممارسة السياسية في ضوء ضرورة الإبقاء على الحزب.

غير أن الذي لفت النظر حقا هو الطرح المتكامل الذي قدمه مدير المؤسسة الديموقراطية الذي شارك في الحوار، والذي يتمثل في ضرورة تكوين «لجنة للمصارحة والمصالحة» تتشكل من عناصر مدنية مع مكون قضائي، تقدم لها كافة الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالممارسة في النظام السياسي السابق، وذلك في فترة أطلق عليها «العدالة في المرحلة الانتقالية» قياسًا على تجارب سابقة تمت في جنوب أفريقيا وغيرها من البلاد.

وهذه اللجنة من حقها بعد البحث الدقيق إحالة الرموز السياسية والاقتصادية للنظام القديم التي مارست الفساد السياسي والاقتصادي، أو التي قامت بخرق حقوق الإنسان، إلى النائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة قبلهم.

وأشار إلى أنه سيتقدم بهذا الاقتراح إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي تقديرنا أن هذا الاقتراح يتسم بكونه يتضمن منهجًا متكاملًا لتصفية الحساب مع الماضي، ومهمته ألا يصرف نظر السلطة الحاكمة عن الاهتمام بشئون الحاضر والتخطيط للمستقبل.

غيـر أن تصفيـة الحسـاب مـع الماضي أثـارت مشـكلات متعددة، انعكسـت على عدد من القرارات التي سـبق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن اتخذها.

فقـد اعترضت جماهير الثورة على اسـتمرار الفريق «أحمد شـفيق» فـي المهمة التي كلفه بها الرئيس السـابق محمد حسـني مبارك كرئيس للـوزراء، بعـد إقالـة وزارة أحمـد نظيف الفاشـلة التي اكتسـحتها ثورة يناير. وبُني الاعتراض على أسـاس أن أحمد شـفيق سـبق له أن أقسـم اليمين أمام الرئيس السابق محمد حسني مبارك مما يفقده الشرعية.

وبنـاء على هذا الاعتراض – وربما نظـرًا لاعتبارات أخرى – قبلت استقالة أحمد شفيق ووزارته، وأعيد تشكيل الوزارة بعد تكليف الدكتور «عصـام شـرف» الذي اعتُبر ممثـل الثورة في الحكم؛ لأن الشـباب هم الذين اقترحوا اسـمه بعد أن شاركهم في تظاهراتهم في ميدان التحرير؛ ولذلـك طالبوه بأن يحضر إلى الميـدان لحلف اليمين. وذهب الدكتور شـرف إلى الميدان بالفعل لا لكي يحلف اليمين، ولكن لكي يؤكد لهم أنـه سـيمثل مطالب الثـوار، وإن عجز عـن تحقيقها سـيعود لكي ينضم إليهم.

غير أن الاعتراض على أن أحمد شـفيق قد أقسم اليمين أمام حسني مبارك، ينسـحب في الواقع على قيادات مصرية شـتى سواء في القوات المسـلحة أو في الخارجية أو رؤسـاء جامعات أو محافظون، فبعضهم أقسـم اليمين أمـام رئيس الجمهورية السـابق بحكم نصـوص القانون، فهل يتم استبعادهم لهذا السبب؟

الواقـع أن الإجابة بنعم على هذا السـؤال الجوهري معناه أننا انتقلنا من عملية تصفية الحسـاب الضرورية مع الماضي، من خلال محاسـبة رموز الفسـاد السياسـي والمالي والاقتصادي، إلى عملية تصفية الدولة المصرية من كوادرها الرئيسية.

ولا نعتقـد أن شـباب الثـورة يهدفـون إلـى ذلـك، وإن كان يبدو أن بعض شعاراتهم الحماسية فيما يتعلق مثلًا بإقالة كافة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، تقترب من هذا الخط الأحمر الذي ينبغي مراعاته.

تصفيـة الحسـاب مـع الماضي السـلطوي نعـم، وباتبـاع إجراءات العدالة الناجزة، ولكن لا لتصفية الدولة!

9

ثورة ضد السلطوية(*)

ثـورة 25 ينايـر هدفت في المقـام الأول إلى ضرب قلاع السـلطوية وهدمها؛ تمهيدًا لبناء الديموقراطية وفتح الآفاق الواسـعة أمام الشـعب كي يعبر عن نفسه حرا طليقًا من كل قيد.

وإذا كانت السلطوية تشير إلى طبيعة بعض النظم السياسية التي تقوم على تقييد حرية المجتمع بشكل عام، وممارسة القمع السياسي بشكل خـاص، فإنهـا لا تتعلق فقط بممارسـات النخـب السياسـية الحاكمة، ولكنها أيضًا تنصرف إلى ممارسات بعض القوى الاجتماعية والثقافية، التي قد تمارس القهر أيضًا ضد المجتمع نتيجة تبني رؤى مغلقة للحياة. ولعـل أبرز مثال لهـذه القوى محاولة بعض التيـارات الدينية المحافظة والرجعيـة محاصرة دور المرأة في المجتمع، أو رفع شـعارات الحلال والحـرام، أو الإيمـان والكفـر لإرغـام المجتمع على قبـول رؤاهم في الحيـاة التـي تقوم علـى الانغلاق الثقافـي وعدم التسـامح والعداء إزاء الآخر المختلف.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 7 أبريل 2011.

ولو أردنا أن نلخص الهدف الرئيسي من هدم السلطوية في عبارة واحدة، لقلنا إنها ترسيخ في الواقع لمقولات الحداثة كما عرفتها المجتمعات الغربية المتقدمة.

وأهم هذه المقولات على الإطلاق ضمان حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية العمل السياسي، وأهم من ذلك تقنين مبدأ تداول السلطة الذي يضمن عملية التجديد المستمرة لبث الحيوية في الممارسة السياسية والاجتماعية.

ولو ألقينا البصر على السمات الرئيسية للسلطوية كما مورست في مجتمعات شتى في الشرق والغرب على السواء، لاكتشفنا أن هذه السمات تتركز في عدد محدد من الظواهر يمكن تحديدها بدقة، وبالتالي نستطيع أن نقترح البدائل الديموقراطية التي تضمن تحقيق تحرر المجتمع من كل القيود التعسفية التي فُرِضت من خلال القمع السياسي على كل الفئات الاجتماعية.

ولعل **أولى سمات السلطوية السياسية** هي انفراد الطبقة الحاكمة المهيمنة باتخاذ القرار. وهذه الطبقة الحاكمة قد تمارس الحكم من خلال حزب واحد مع إلغاء كافة الأحزاب السياسية الأخرى، كما كان الحال في البلاد الشيوعية، أو من خلال حزب يزعم أنه هو الذي يمثل الأغلبية مع وجود أحزاب سياسية معارضة مهمشة ولا وزن لها.

وكان هذا هو الوضع في بلادنا حيث هيمن الحزب الوطني الديموقراطي على الساحة السياسية، باعتباره حزب الأغلبية طوال ثلاثين عامًا كاملة من حكم الرئيس السابق مبارك، وذلك اعتمادًا على انتخابات مزورة.

وقد سمح هذا الوضع غير الديموقراطي للحزب الوطني أن يهيمن على عملية صنع القرار وتوجيهها، ليس لصالح الشعب في مجموعه ولكن لصالح قلة من أصحاب النفوذ السياسي ورجال الأعمال المنتفعين من النظام، مما ألحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد القومي، ليس ذلك فقط بل وأدى إلى استقطاب طبقي حاد بين من يملكون كل شيء، ونعني السلطة والقوة والنفوذ والثروة، وبين الغالبية التي لا تملك أي شيء.

ومن هنا فثورة 25 يناير – كما ظهر من ممارستها منذ نجاح الثورة بالقضاء على النظام السلطوي وحتى اليوم – تؤكد على أهمية المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار.

قد تكون المشاركة شعارًا جذابًا في حد ذاته ولكنه في الممارسة قد تواجهه مشكلات كبرى. وأهم هذه المشكلات السؤال الرئيسي الذي يدور حول من الذي يمثل الجماهير حقا؟ هل هم طليعة الشباب التي قامت بالثورة، أم القوى السياسية التقليدية أيضًا التي انضمت لركب الثورة وأصبحت من مكوناتها؟

والمشكلة هنا أن ائتلاف الشباب بكافة أطيافه السياسية قد تختلف رؤاهم في التغيير عن رؤى القوى السياسية التقليدية، سواء كانت يسارية أو يمينية. بعبارة أخرى كل قوة سياسية مهما كان وزنها السياسي في المجتمع تحاول فرض رؤيتها على عملية التغيير، وحتى لا يكون حديثنا على سبيل التجريد، فإن القوى الليبرالية واليسارية تركز في المقام الأول على الطابع المدني للدولة، بالإضافة إلى تحقيق هدفيْ الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، في اختلاف ملموس حول كيف تتحقق العدالة الاجتماعية بين حدين: الحد الأدنى والحد الأقصى.

في حين أن القوى السياسية اليمينية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وباقي التيارات الدينية، تركز على الطابع الديني للدولة، أو بعبارة أخرى – مهما أنكرتْ – تطمح إلى إقامة دولة دينية لا تنهض على أساس الدستور فقط، كما هو الحال في أي ديموقراطية معاصرة، وإنما على أساس التوجهات الدينية التي تتراوح بين التطرف والوسطية.

وهكذا يمكن القول إنه مع الإجماع على أهمية المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار، يبقى السؤال: كيف يتم ذلك في ضوء الاختلافات الإيديولوجية السائدة بين القوى السياسية كما شهدنا الخلافات الكبرى حول التعديلات الدستورية، وقد قيل في تفسير النتيجة التي تمثلت في أن 77٪ قالوا نعم، إن هذه الغالبية أثرت على اتجاهاتها التيارات الدينية نتيجة خلط الدين بالسياسة، في حين أن من قالوا لا هم من أنصار الطابع المدني الديموقراطي للدولة؟!

من هذا المثال تبين أننا سنجد دائمًا فجوة بين الشعار الذي هناك إجماع عليه وهو المشاركة في اتخاذ القرار ، وبين التطبيق.

والسمة **الثانية البارزة** من سمات السلطوية هي التزييف المنهجي للوعي السياسي. ولعل أبرز مظاهر هذا التزييف هو ادعاء النظام السياسي في عصر مبارك بأن الحزب الوطني الديموقراطي الذي يضم كما زعم قادته ثلاثة ملايين عضو كذبا، أنه هو حزب الأغلبية!

وقد أظهر الواقع كذب هذا الادعاء؛ لأن هذه الملايين المزعومة اختفت بعد نجاح الثورة، في حين أن حزب الأغلبية المزعومة تبين في الواقع أنه حزب الأقلية التي أقامت عملية انفرادها بالسلطة على التزوير الفج لنتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

كيف نواجه عملية تزييف الوعي السياسي؟

ليس هناك من طريقة سوى تطبيق الشفافية بكل نقائها وبصورة منظمة تقوم على تحقيقها مؤسسات منضبطة. على سبيل المثال هناك تساؤل حول: ما هو الوزن النسبي للقوى السياسية في المجتمع؟ وليس هناك من قبيل لتقدير ذلك إلا بتأسيس مؤسسات مستقلة لقياس اتجاهات الرأي العام؛ حتى تقدم للمجتمع صورة موضوعية عن خريطة الاتفاقات والاختلافات السياسية والأوزان النسبية لكل تيار سياسي.

وفي مجال تقييم إنجازات الحكومة - أيّ حكومة - لابد من استخدام مؤشرات كمية وموضوعية تصاغ بطريقة علمية، وتطبق بكل موضوعية حتى لا تبيع أي حكومة الأوهام للجماهير عن مدى التقدم والازدهار الذي تم، ويكفي بهذا الصدد أن نشير إلى أكاذيب أمين التنظيم في الحزب الوطني الديموقراطي، الذي دأب على نشر الأكاذيب التي تشير إلى تقدم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية اعتمادًا على أرقام مزيفة، أو نتيجة تأويلات منحرفة لأرقام صحيحة، وذلك مثل الاستدلال على شيوع الرخاء في المجتمع بالاعتماد على عدد من يملكون تليفونات محمولة، أو عدد من يتعاملون مع الإنترنت.

والسمة الثالثة من سمات السلطوية السياسية هي الإقصاء القمعي للخصوم السياسيين، مثلما مارس النظام السياسي في عصر مبارك إقصاء الشيوعيين والإخوان المسلمين على وجه الخصوص.

وليكن شعار الثورة الأساسي هو لا إقصاء بعد اليوم، بمعنى ضرورة إتاحة الفرصة لكل القوى السياسية يمينية كانت أو يسارية للعمل السياسي، ولكن في حدود الدستور والقانون.

وكما رأينا في الإعلان الدستوري الذي أعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك في القانون الخاص بالأحزاب السياسية، أن هناك خطرًا كاملًا على تشكيل أحزاب فئوية أو دينية.

والسمة الرابعة للسلطوية: هي وضع القيود على حرية التفكير سواء من قبل النظام السياسي الحاكم أو من قبل بعض معاقل السلطوية الفكرية الدينية على وجه الخصوص. السلطة السياسية الحاكمة تضع القيود على حرية التفكير بحجة ضمان استقرار المجتمع، والتيارات الدينية المرجعية تمنع حرية التفكير تحت شعارات الكفر والإيمان؛ لوقف عملية التفكير وتجميدها حفاظًا على مقولات بالية وممارسات تعداها الزمن بقرون طويلة.

والسمة الخامسة من سمات السلطوية السياسية هي وضع القيود على حرية التعبير بفرض الرقابة المسبقة أو اللاحقة على كل الإنتاج الفكري والفني. سواء تم ذلك من خلال الرقابة الحكومية أو من قِبل بعض التيارات الدينية الرجعية عن طريق استخدام آلية «الحسبة» للاعتراض على بعض الإنتاج الفكري أو الفني. ولمواجهة هذه الممارسات السلبية لابد من إطلاق حرية التعبير في حدود الدستور والقانون.

والسمة السادسة من سمات السلطوية السياسة هي وضع القيود العنيفة على حرية التنظيم في مجال تشكيل الأحزاب السياسية، أو تكوين النقابات المهنية ، أو تأسيس التكتلات الاجتماعية، وليس هناك شك في أن الوسيلة المثلى لمواجهة ذلك هي ضمان حرية التنظيم في حدود الدستور والقانون.

وأخطر مظاهر السلطوية السياسية على الإطلاق هو تجميد مبدأ تداول السلطة، وسواء تم ذلك عن طريق مادة دستورية غير شرعية وغير ديموقراطية مثل المادة 77 التي تم إلغاؤها من الدستور المصري، أو عن طريق الممارسة الفعلية.

مع أن مبدأ تداول السلطة وتطبيقه بدقة هو الضامن الحقيقي لحيوية المجتمع السياسي، وقدرته على التجدد من خلال تداول السلطة بين القوى السياسية المختلفة، وحكم الجماهير من خلال انتخابات نزيهة وشفافة على جودة أدائها.

وتجميد تداول السلطة لا يقتصر فقط على المجال السياسي، بل إنه امتد أيضًا لمجال القيادات بشكل عام في كل المجالات، مما سد الطريق أمام الشباب الذين مُنعوا من المشاركة في إدارة البلاد وإدارة الشأن العام.

بكلمة واحدة: تداول السلطة بكل أنواعها، هو الذي من شأنه القضاء النهائي على تقاليد السلطوية السياسية البائدة؛ مما يفتح الطريق أمام المجتمع حتى يتطور وفقًا لرؤية استراتيجية عصرية تقوم على ضمان الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية على السواء.

10

الثورة وتحديات التغيير الشامل(*)

عالجنا منذ سنوات سلسلة مقالات متصلة نشرت بعد ذلك في كتابي «الإصلاح العربي بين الواقع العربي والسراب الديموقراطي» (ميريت 2005) موضوع الإصلاح العربي بصورة نقدية شاملة.

وتساءلت عن توجهات النظم العربية السلطوية، وهل ستُقدم تحت ضغوط الخارج ومطالب الداخل على إصلاح ديموقراطي مبتور أم على تغيير شامل؟

وتساءلت: ما هي مكونات مشروع الإصلاح العربي؟ وما هي القوى السياسية والاجتماعية التي ستقوم على تنفيذه؟ وفي أي مدى زمني؟ بهذا التساؤل المبدئي نكون قد دخلنا في صميم المشكلة العويصة التي تواجه المجتمع العربي في مرحلة تطوره الراهنة، والتي لو أردنا أن نختزلها في عبارة واحدة لقلنا إنها سيطرة الشمولية والسلطوية التي تمارسها النظم السياسية العربية، والتي أدت إلى ما يطلق عليه العجز الديموقراطي. بمعنى الافتقار الشديد إلى الممارسات الديموقراطية، من أول ترسيخ مفهوم الديموقراطية ذاتها، وإكسابه الشرعية الدستورية

(*) نشرت في جريدة الأهرام 14 أبريل 2011.

والقانونيــة والثقافيــة التي يســتحقها، وخصوصا بعد الخبـرات المريرة التــي عانتهــا الشــعوب فــي القــرن العشــرين، نتيجــة ممارســات النظم الديكتاتورية أيا كانت صورتها.

والمتأمل لردود أفعال النظم السياسية العربية على اختلاف توجهاتها إزاء قضية الإصلاح، يكتشــف أن ممثليها من الملوك والرؤساء والقادة بعــد أن يؤكدوا على ضــرورة أن ينبع الإصلاح من الداخل، يمارســون سياســة المماطلــة فــي التنفيذ بالاســتناد إلــى تعديلات شــتى، بعضهم قرروا أنهم بدءوا الإصلاح فعلا منذ سنوات طويلة، ولم يتبقَّ إلا بعض الخطوات البســيطة حتى تكتمل صورة النموذج الديموقراطي الأصيل كمــا يعتقــدون أن نظمهــم تمثله، والبعــض الآخر بعد أن أعلــن نيته في الإصــلاح يبــدأ بخطــوات بالغــة البطء فــي إدخــال بعض التحســينات الشــكلية على أداء النظم، على أســاس أن التســرع في هذا المجال بالغ الخطورة، وقد يؤثر على الاســتقرار السياســي، في تجاهــل تام للتفرقة الضروريــة بيــن الاســتقرار والجمود بــل والانهيار السياســي. وفي كل الأحوال ليســت هناك خطط عربية معلنة للإصلاح تحدد مفهومه وتبين مكوناتــه وإجراءاته ومداه الزمني، والقوى السياســية والاجتماعية التي ستقوده.

وفي تقديرنا أن كل الرؤى العربية الرســمية بلا استثناء التي تتحدث عــن الإصــلاح، تعني فــي الواقــع إصلاحًا مبتــورًا وليس تغييرًا شــاملا مطلوبًــا وضروريا، خصوصا ونحن نعيش في عصر العولمة بشــعاراتها المرفوعة عن الديموقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان.

ويصبــح الإصلاح مبتورا إن لم يتصدَّ لمهمة التغيير الشــامل لطبيعة النظم السياســية العربية الســائدة، ونحن نعترف ســلفا بأن مهمة التغيير

الشامل بالمعنى الذي حددناه ليست سهلة ولا ميسورة؛ لأنها ستكون أشبه بزلزال سيعيد حرث التربة السياسية، وهذا من شأنه تغيير مواقع جماعات السلطة وأصحاب النفوذ والطبقات المسيطرة.

هي عملية مجتمعية شاملة، من شأنها - لو تمت - إعادة الصياغة الكاملة للمجتمعات العربية، بما يتفق مع معايير الدولة الحديثة التي شهدها بالفعل القرن العشرون، بحيث أصبحت هي النموذج الأمثل الذي تقتدي به الدول التي خرجت من إسار الشمولية والسلطوية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ليس ذلك فقط ، بل إن نموذج الدولة الحديثة أصبح الآن هو المرجعية التي تصبو شعوب متعددة في مختلف قارات العالم إلى تحقيقه، من خلال تطور سلمي تقوده نخب سياسية مستنيرة، أجادت فهم لغة العصر، ولا تعاند - بغباء- المسار التطوري للتاريخ.

نتحدث إذن عن تأسيس الدولة الحديثة العربية التي ينبغي أن تكون هي هدف التغيير العربي الشامل. ولسنا في حاجة إلى شرح تفصيلي لمكونات الدولة الحديثة؛ ذلك أننا كمواطنين في العالم، شهدنا خلال القرن العشرين المعارك الضارية التي دارت بين الدول التي رفعت شعار الاشتراكية، ومع ذلك مارست القهر السياسي العنيف ضد شعوبها، حيث ضاعت معالم دولة القانون، وبين الدول التي رفعت شعار الرأسمالية والتي بالرغم من بعض السلبيات في أدائها، إلا أنها انتصرت للديموقراطية ولدولة القانون.

خبرة القرن العشرين مازالت ماثلة أمام أبصارنا، إن الشعوب لا تعيش بالشعارات الفارغة من المضمون، ولكن بالممارسة الحية الفعالة.

ويمكـن القول بإيجاز شـديد إن الدولة الحديثـة لابد أن تكون دولة علمانية تفصـل بوضوح بين الدين والدولة، بحيث تقوم على التشـريع وليس على الفتوى، ولا تتيح أدنى فرصة لرجال الدين أيّ دين أن يهيمنوا علـى مقدرات التطـور الاجتماعي، من خلال تأويلاتهـم الصحيحة أو المشـوهة للنصوص الدينيـة، والعلمانية - على عكس ما يُشـيع أنصار تيار الإسـلام السياسـي - تحترم الأديـان كافة، وتتيـح الفرصة الكاملة لأتباع كل دين لكي يمارسـوا طقوسـهم كما يشـاءون في ظل الدستور والقانـون، وقـد تكون فرنسـا - بالرغم من الصخـب اللاعقلاني حول منع ارتداء الرموز الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في المدارس العامة وأماكن العمل - نموذجًا للدولة العلمانية المستنيرة.

والعلمانيـة لا تعنـي إطلاقًـا فصل الديـن عن المجتمـع؛ لأن الدين يتخلل أنسـجة كافة المجتمعات الإنسـانية، وإنما هي كمذهب سياسي تحرص على الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية.

الدولـة الحديثة علمانية بحسـب التعريف، ولكنهـا أيضًا تقوم على أسـاس فكـرة المواطنة المتسـاوية لأعضاء المجتمع، بغـض النظر عن الديـن واللون والجنس، وهي تمثـل دولة القانون بامتياز، ونحن نعرف أن الدولـة في الفقه الدسـتوري تندرج تحت فئتيـن لا ثالث لهما: دولة القانـون التي تعتمـد في أدائهـا على الدسـتور والتشـريعات والقوانين الصـادرة بالاسـتناد إليـه، والدولـة البوليسـية التي ليسـت فيها سـيادة. حين سـجلنا هـذه الأفكار كنا فـي حالة يأس مطلق مـن إمكانية تحقيق الإصـلاح الشـامل؛ ولذلك تحدثنا عن «الواقع السـلطوي» والسـراب الديموقراطي.

غير أن ثورة 25 يناير الرائدة أعادت إلينا الثقة في أن الشعب العربي قادر على تفجير الثورة ونسف الأمن السلطوي الواقع.

قامت الثورة وأسقطت النظام القديم وأجبرت الرئيس السابق على التنحي، ولكن يبقى أمامها تشييد معمار الديموقراطية بكل أبعاده التي أشرنا إلى أهم معالمها.

كيف تعبر المرحلة الانتقالية البالغة الصعوبة والزاخرة بالتحديات من قبل التيارات الدينية الرجعية سلفية كانت أو غير سلفية؛ لكي تقيم ديموقراطية حقيقية تقوم على أساس تشييد دعائم الدولة المدنية؟

هذا هو التحدي.. فلنَرَ كيف ستكون الاستجابة.

11

الهجوم السلفي على الدولة المدنية(*)

تحدثنا من قبل عن الثورة وتحديات التغيير الشامل (مقال 14 أبريل 2001)، وقلنا إن الهدف الاستراتيجي للثورة باعتبارها ثورة ديموقراطية هو السعي إلى تحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية في ظل دولة حديثة.

وقررنا أن الدولة الحديثة لابد أن تكون دولة علمانية تفصل بوضوح بين الدين والدولة، بحيث تقوم على التشريع وليس على الفتوى، ولا تتيح أدنى فرصة لرجال الدين أيّ دين أن يهيمنوا على مقدرات التطور الاجتماعي من خلال تأويلاتهم الصحيحة أو المشوهة للنصوص الدينية.

والعلمانية – على عكس ما يشيع تيار الإسلام السياسي – تحترم الأديان كافة، وتتيح الفرصة لأتباع كل دين أن يمارسوا طقوسهم كما يشاءون في ظل الدستور والقانون.

وأضفنا أن العلمانية لا تعني إطلاقا فصل الدين عن المجتمع؛ لأن الدين يتخلل أنسجة المجتمعات الإنسانية، وإنما هي كمذهب سياسي تحرص على الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 21 أبريل 2011.

هل هناك وضوح أكثر من ذلك في تعريف العلمانية، والإقرار بضرورة فصل الدين عن السياسة، وليس فصل الدين عن المجتمع ؟

ومع ذلك ثار عديد من القراء الذين علقوا على مقالي الماضي على شبكة الإنترنت، واعتبروا العلمانية كأنها ضرب من ضروب الكفر، في سياق وجهوا فيه الانتقادات اللاذعة لي بطريقة تجاوزت أحيانا آداب الحوار، وأخلاقيات الإسلام في الاختلاف.

والواقع أن تيارات الإسلام السياسي جميعا وعلى اختلاف منطلقاتها وأشكالها التنظيمية، تدعو صراحة أو ضمنا إلى إقامة الدولة الدينية على أنقاض الدولة العربية العلمانية الراهنة.

لا فرق في ذلك بين الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وأخيرا الحركة السلفية التي برزت في المشهد المصري في السنوات الأخيرة.

وقد اتبع الإخوان المسلمون على وجه الخصوص في العقود الأخيرة استراتيجية الخفاء، بمعنى التصريح بأنهم من أنصار الدولة المدنية التي تقوم على سيادة القانون وتداول السلطة السياسية؛ وذلك حتى ينالوا القبول العام من المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق الديموقراطية، ومن قبل التيارات الليبرالية.

وقد نجح خطاب الإخوان المسلمين في إقناع عدد من الأحزاب الليبرالية بأنهم أخيرا قبلوا بالديموقراطية والتعددية؛ مما يبرر التعاون معهم بل وانتقاد إقصائهم عن العمل بالسياسة.

كل ذلك مع أنهم مارسوا السياسة فعليًّا، والدليل على ذلك أنهم في مجلس الشعب قبل المجلس السابق المزور، نجح لهم 88 عضوا

أصبحـوا أعضـاء فـي البرلمـان، بالرغم من أنهـم لم يتركـوا أي بصمة سياسية في أدائهم البرلماني.

غير أننا منذ أوائل التسـعينيات قررنا أن خطاب الإخوان المسـلمين الـذي ينـص على قبـول الدولـة المدنية خطـاب خادع؛ لأن المشـروع الاستراتيجي لكل تيارات الإسلام السياسي بلا استثناء هو إقامة الدولة الدينية.

ووجِّهت لي انتقادات متعددة من قبل أنصار الإسلام السياسي على أساس عدم موضوعيتي في النقد ، وعدم تصديقي لتصريحاتهم العلنية. وتشـاء الظـروف وخصوصًا بعد ثـورة 25 يناير المجيـدة، ومحاولات الإخوان المسلمين الالتفاف حولها بكل الطرق، وخصوصًا في الظهور الإعلامي المتكرر مع شـباب الثورة وكأنهم كانـوا جزءًا منها، وإن كان هـذا غيـر صحيح، أن يكشـفوا عـن وجههم النقـاب الخـادع ويظهروا الحقيقة التي أكدنا عليها عدة مرات.

وبيـان ذلك أن جريدة «المصري اليوم» انفـردت في عددها الصادر فـي 16 أبريل 2011 بنشـر موضوع على الصفحة الأولـى عنوانه المثير «الإخوان: نسـعى لإقامة الحكم الإسلامي وتطبيق الحدود بعد امتلاك الأرض».

وجـاء في تفصيل الخبـر أن جماعة الإخوان المسـلمين عقدت في «إمبابة» مؤتمرًا حاشدًا تحت عنوان «من نحن؟ وماذا نريد؟».

وقد صرح «الدكتور محمود عزت» نائب المرشد العام بأن الجماعة «لن تدير حزب الحرية والعدالة فهو منفصل عنها، وله قياداته الخاصة، لكنه مشـترك مع الجماعة في نفس الأهداف والسياسـة الاسـتراتيجية،

ويميزه عن باقي الأحزاب أنه يمارس السياسة لكن على أساس أخلاق الإسلام».

وحول موقف «الإخوان» من تطبيق الحدود أكد أن هذا الأمر يأتي بعد امتلاك الأرض؛ لأنه لابد أن تقام الحدود بعد أن يكون الإسلام في حياة الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم.

وهكذا كشف نائب المرشد عن حقيقة المشروع الإخواني، وهو إقامة دولة دينية إسلامية تطبق الحدود.

وأكد ذلك المهندس سعد الحسيني عضو مكتب الإرشاد الذي نادى على كل التيارات الإسلامية قائلًا: «... يا سلفيين ويا صوفيين ويا أنصار سنة.. لا نوم بعد اليوم حتى نمكِّن هذا الدين في البلد العظيم، فلا تضيعوا علينا هذه الفرصة العظيمة، وعلينا أن نعلم أن فرصتنا ليست في الانتشار السياسي ولكن في نشر الإسلام في المساجد والمصانع والجامعات»، وقد أثارت هذه التصريحات كما قررت جريدة «المصري اليوم» غضب الأحزاب لأنها كما قرر ممثل حزب «الوفد» أزالت دعاوى الإخوان حول الدولة المدنية.

وقد أثارت تصريحات نائب المرشد الدكتور محمود عزت والمهندس سعد الحسيني ضجة سياسية كبرى، فقد استنكرها أعضاء بارزون من شباب الإخوان واعتبروها عودة لأفكار سيد قطب، كما أن بعضهم اعتبر دعوة الحسيني للتحالف مع السلفيين وأنصار السنة خطأ.

وقد كان رد فعل شباب الثورة والقوى السياسية رفضا كاملًا لدولة الإخوان المقترحة. بل إن الثوار طالبوا جماعة الإخوان المسلمين

باعتذار للشعب، أما الأحزاب السياسية فتعهدت بالرد في الانتخابات.

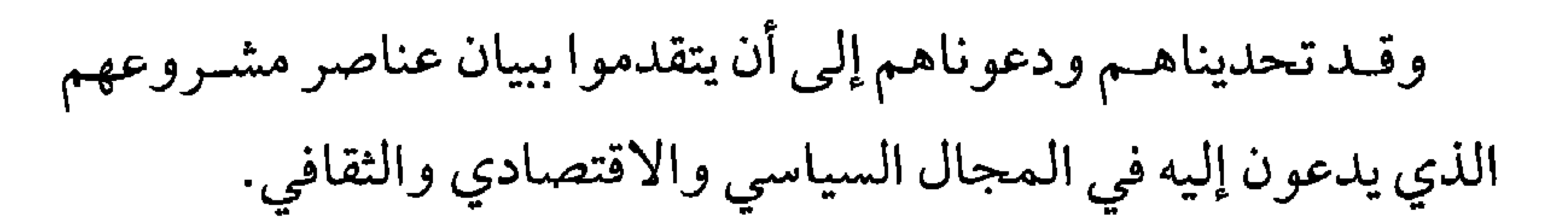
واللافت للنظر أنه حدث انقسام داخل الإخوان حول تصريحات د. عزت والمهندس الحسيني.

غير أن الدكتور عزت بعد ظهور أحرج موقفه؛ لأنه صرح بالمسكوت عنه في خطاب الإخوان مما كشف عن مخططاتهم السياسية الحقيقية في إقامة الدولة الدينية، قدم بلاغًا ضد «المصري اليوم» يتهمها بالكذب، غير أن الجريدة بثت التسجيل الصوتي لتصريحات نائب المرشد على موقعها في شبكة الإنترنت.

وأيا ما كان الأمر وبعيدًا عن زحام الوقائع والأخبار والأحداث، فإن أهم ما في الموضوع أنه صدق تحليلنا لخطاب الإخوان المسلمين الذي نشرناه في كتابنا الصادر عام 1993 بعنوان «الكونية والأصولية وما بعد الحداثة» (المكتبة الأكاديمية).

فقد تحدثنا ونحن نحلل خطاب الحالة الإسلامية، عن استراتيجية الخفاء والتجلي التي يتقنها الإخوان المسلمون. وهذا الخفاء يعني التغطية على المشروع الاستراتيجي للجماعة، وهو إقامة الدولة الدينية الإسلامية على أنقاض الدولة العربية الراهنة كخطوة أولى نحو استعادة الخلافة الإسلامية.

وقد قررنا أن المشروع الحقيقي للإخوان هو عدم الاعتداد بالتعددية السياسية حتى ولو قبلوها كخطوة تكتيكية، ولكنهم لو تولوا السلطة فسينقضُّون على حرية التفكير وحرية التعبير، وسيتبنون منظورا مغلقا في المجالات الثقافية والاجتماعية.



وقـد تحديناهـم ودعوناهم إلى أن يتقدموا ببيان عناصر مشـروعهم الذي يدعون إليه في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

وها قد سـقطت اسـتراتيجية الخفاء بعد تصريحات زعماء الإخوان الأخيرة وتجلى المشروع كاملا تطبيقا لمبدأ الحاكمية.

أي أن الحاكميـة للـه وليـس للبشـر، والدولة الدينية هي الأسـاس، وتطبيق الحدود أمر لازم لزوما حتميا، كل ذلك في سياق يدعو لإهدار الاعتبـارات الوطنية سـعيا وراء عالمية الإسـلام، المتمثلة في اسـتعادة دولة الخلافة الإسلامية.

إن المجتمع السياسي المصري مدعو لمناقشة نقدية جادة لطروحات الإخوان المسـلمين، ليس ذلك فقط، ولكن لسـلوك الجماعة السـلفية أيضًا التي هجمت مؤخرا على معاقل الفكر العقلاني في مصر.

وهذا يؤكد أننا لسنا في حاجة إلى ثورة ديموقراطية فقط ولكننا أيضا في حاجة إلى ثورة ثقافية شـاملة شعارها هو شـعار الحداثة «العقل هو محك الحكم على الأشياء».

12

نهاية الفرعونية وبداية الجمهورية(*)

من أهم إنجازات ثورة 25 يناير المصرية أنها بضربة واحدة أسقطت الفرعونيـة في مصر إلـى الأبد. وهكذا يمكن القول إن الرئيس السـابق مبـارك هو الفرعون الأخير في سلسـلة الفراعنـة المصريين، أو الحكام الذين تمتعوا بالسلطة السياسية المطلقة بلا رقيب ولا حسيب.

وقد تسرب التراث الفرعوني - الذي كان يعتبر الفرعون إلها - إلى الثقافة السياسية المصرية، وخصوصا بعد نهاية عصر الليبرالية (1923-1952)، وذلك بقيام ثورة يوليو 1952 .

وهـذه الثـورة قامت بعـد ما خاضـت النخبـة الوطنيـة المصرية في نقاشـات شـتى حول تدهور حالـة النظـام الملكي الدسـتوري القديم، وانهيـار النظـام الحزبـي، نتيجـة تدخـل سـلطة الاحتـلال الإنجليزي ومؤامـرات الملك فـاروق، حيث عادى حزب الوفـد الذي كان حزب الأغلبية الشعبية.

وفـي خضـم نقاشـات النخبـة السياسـية والفكريـة المصريـة حول ضرورة تغيير النظام القديم وتشـييد نظام سياسـي جديـد، أثيرت فكرة المستبد العادل.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 28 أبريل 2011.

بعبارة أخرى تساءل بعض المثقفين: ما الذي يمنع أن يتولى شئون مصر حاكم مستبد قادر على أن يقود مصر إلى النهضة بشرط أن يكون عادلا ؟

ويبدو أن هذه الفكرة النظرية التي تداولها بعض المثقفين المصريين قبل ثورة يوليو 1952، وجدت تطبيقا لها في شخص الرئيس جمال عبد الناصر.

استطاع عبد الناصر بعد صراعه التاريخي مع الرئيس محمد نجيب وبخاصة بعد إقصائه عن السلطة، أن يكتسب شعبية جماهيرية جارفة (كارزما)، وأعطى الشعب له تفويضا كاملا لكي يقود مسيرة التنمية تحت شعار العدالة الاجتماعية، وعلى حساب الحرية السياسية بالمعنى الليبرالي للكلمة.

وجاء من بعد عبد الناصر الرئيس السابق محمد أنور السادات، الذي أسر لبعض مخالطيه أنه سيكون آخر الفراعنة، غير أن الممارسة السياسية للرئيس السابق مبارك أثبتت أنه – بحكم ممارسته للسلطة المطلقة التي كانت بابا واسعا للقسوة المطلقة – أراد أن يواصل التراث الفرعوني في الاستبداد المطلق، مما أدى إلى تهميش كافة القوى السياسية المعارضة، حتى يخلو له الجو هو وأركان حكمه في ممارسة الفساد السياسي والمالي، بصورة لم يعرفها التاريخ المصري في أشد عصوره ظلاما .

غير أن ثورة 25 يناير قامت واستطاعت – بحكم التأييد الجماهيري المليوني لها – أن تسقط النظام السلطوي، وأن تمهد لقيام نظام سياسي جديد لتحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

قامت الثورة .. نعم وأنجزت، غير أنه تبين أن الأهم من قيام الثورة في ذاتها، هو اليوم التالي للثورة.

ونقصد بذلك على وجه التحديد أهمية وضع خطة طريق للتحول من نظام ديكتاتوري جمَّد الحياة السياسية ثلاثين عاما كاملة وهمش الأحزاب، وأصاب النقابات المهنية بالشلل، ووضع قيودا متعددة على حركة المثقفين ومؤسسات المجتمع المدني، إلى نظام ليبرالي.

بناء على تفاعلات سياسية معقدة ومتعددة، تم وضع خطة الطريق السياسية بعد تعطيل العمل بالدستور، وتعديل بعض مواده والاستفتاء عليها، وإصدار إعلان دستوري بحكم الفترة الانتقالية.

وقد جاء في خطة الطريق التي ليس عليها إجماع بين كافة القوى السياسية، أنه ستجرى في سبتمبر المقبل انتخابات نيابية لمجلس الشعب، الذي سيكلف بتشكيل لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد، ويلي ذلك إجراء انتخابات لرئاسة الجمهورية.

وهنا نصل إلى لب المشكلة التي نعالجها في هذا المقال.

لقد وضعت خطة الطريق شروطا صعبة لمن يريد أن يرشح نفسه لهذا المنصب الجليل، لو كان مستقلا فعليه أن يحصل على تأييد من ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد (انظر المادة 27 من الإعلان الدستوري).

أو يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات، أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية في ضوء هذه النصوص الواضحة. دعاني الدكتور/ محمد صابر عرب - رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية - لندوة تعقد في مقر الدار ويشترك فيها الكاتب الصحفي المعروف صلاح علي، موضوعها «ماذا نريد من الرئيس القادم؟».

وقد بدأت حديثي في الندوة مطالبًا بإعادة صياغة السؤال ليكون: كيف يُختار رئيس الجمهورية في البلاد الديموقراطية الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؟

وقررت أن طرح هذا السؤال هو الذي سيمهد للحديث عن المواصفات المرغوبة للرئيس القادم.

ومن منظور علم السياسة المقارن، يمكن القول إنه في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لا يأتي رئيس الجمهورية أبدًا من خارج الأحزاب السياسية. بعبارة أخرى ليس هناك حظ للمستقلين في أن يشغلوا هذا المنصب.

في فرنسا هناك خطوط أيديولوجية واضحة بين اليمين واليسار، والأحزاب اليمينية واليسارية تتداول السلطة حسب نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية. وهكذا يأتي رئيس الجمهورية من الحزب الاشتراكي لو حصل هذا الحزب على الأغلبية، أو من الحزب الديجولي لو حصل على الأغلبية.

وهكذا تولى جوسبان رئاسة الجمهورية الفرنسية حين اكتسح الاشتراكيون الانتخابات، وتولى جاك شيراك اليميني الرئاسة حين خسر الحزب الاشتراكي وفاز اليمين.

ونفس القاعدة تنطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتداول السلطة كل من الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي. وهكذا فاز «أوباما» برئاسة الجمهورية حين اكتسح الديموقراطيون الانتخابات الرئاسية التي خسرها الحزب الجمهوري.

غير أن الحال مختلف تمامًا في مصر المحروسة، فغالبية من أعلنوا عن ترشيح أنفسهم لمنصب رئيس الجمهورية، لا يعبرون عن أحزاب سياسية وإنما يعبرون عن أنفسهم، وهذا الوضع مضاد للتقاليد الانتخابية في الديمقراطيات العريقة كما أسلفنا، حيث الحزب السياسي هو الذي يقدم المرشحين للرئاسة.

وحين أطالع قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية في مصر - مع أن فتح باب الترشح رسميا لم يبدأ بعد، ولا نعرف من منهم سيستطيع استيفاء شروط الترشح - فإنني يمكن أن أصنفهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى شخصيات قومية، والفئة الثانية شخصيات عامة، والفئة الثالثة نكرات سياسية. من بين الفئة الأولى يتصدر القائمة السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري الأسبق والأمين السابق لجامعة الدول العربية، وله شعبية واسعة بحكم ارتفاع مستوى أدائه الدبلوماسي، ومواقفه المعادية للدولة الإسرائيلية، مع أن هناك أصوتًا معارضة له بين النخبة.

ويأتي بعد ذلك الدكتور البرادعي وهو شخصية قومية بلا جدال؛ لأنه رفع شعار التغيير والتف حوله مئات الآلاف.

وهناك شخصيات قومية أخرى أقل شهرة، وقد يكون أبرزها المناضل السياسي المعروف حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة وله تاريخ سياسي حافل.

وهناك شخصيات عامة من بينها - على سبيل المثال- المستشار هشام البسطاويسي الذي كان عضوًا نشطًا في حركة استقلال القضاء، والدكتور عبد الله الأشعل السفير السابق.

ومشكلة هذه الشخصيات العامة أنه ليس لهم أي ماضٍ سياسي، بالإضافة إلى أن شعبيتهم محدودة، بالرغم من أن المستشار البسطاويسي سبق أن صرح قائلًا إنه أقرب المرشحين للفوز بمنصب رئيس الجمهورية، بغير أن يدلل على صحة توقعه.

وبعد ذلك هناك نكرات سياسية، ويقصد بها شخصيات مجهولة لا هي شخصيات قومية ولا هي شخصيات عامة، ويعجب الإنسان لماذا يرشح هؤلاء أنفسهم؟

من بينهم مستشار ورئيس محكمة يبرر ترشيحه للمنصب بأن سنه أربعون عامًا فقط ، مما يجعله أكثر مناسبة للمنصب من الشخصيات القومية أو العامة الذين تعدوا جميعًا الخامسة والستين، لكنه لم يستطع بالإضافة إلى هذا الشرط الشكلي أن يعلن عن آرائه السياسية.

وقد استطاع الإعلام المصري أن يوقع أبرز المرشحين للرئاسة في فخ خطير حين وجه لهم سؤالًا هو:

إذا فزت بمنصب رئيس الجمهورية فما هو أول قرار ستتخذه؟

وانبرى واحد منهم قائلًا: سأضاعف الأجور والمرتبات، بغير أن يدلنا على موارد الدولة التي تسمح له بذلك، وصرح الثاني أنه سيطبق سياسات لن تترك جائعًا أو فقيرًا في بر مصر. وصرح ثالث بكل اندفاع أنه سيلغي اتفاقية كامب ديفيد. وصرح رابع بأنه سيلغي اتفاقية الغاز مع إسرائيل.

وهذه التصريحات التي اندفع المرشحون للإدلاء بها تدل على سذاجة سياسية مفرطة، بل وعلى عدم فهم للإنجاز التاريخي لثورة 25 يناير، وهو القضاء النهائي على الحكم الفرعوني الذي كان يجعل رئيس الجمهورية هو الذي يتخذ القرار منفردًا.

لم يفهم هؤلاء للأسف الشديد أن الشعب المصري لن يسمح لرئيس الجمهورية بعد ذلك أبدًا - أيا كانت توجهاته السياسية - أن يتخذ قرارات أساسية في السياسة الداخلية أو الخارجية بغير موافقة مجلس الشعب، وبعد مناقشات نقدية مستفيضة وفي ضوء استطلاع الرأي العام والحصول على تأييده.

انتهى عصر الفرعونية السياسية وبدأ عصر الديموقراطية المسئولة.

13

التطرف الديني
بين المواجهة الأمنية والسياسة الثقافية(*)

إذا كنـا قـد أكدنا من قبـل أن التطرف الإيديولوجـي - مثله في ذلك مثل العولمة- ظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس، إلا أنه ينبغي في الواقع أن نركز على التطرف الإيديولوجي الذي ينتسب للإسلام زورًا وبهتانًا، ولعل المظاهرات التي قامت بها الحركة السلفية في مصر مؤخرًا والتي رفعت شـعارات طائفيـة ممجوجة، نموذج بارز لذلك. ومن أسـف أن تتحول هذه المظاهرات إلى فتنة طائفية كبرى بين المسلمين والأقباط، سقط فيها قتلى وجرحى من الجانبين.

وهذا التركيز المطلوب على الظواهر المتعددة للتطرف الأيديولوجي الإسـلامي «يجد مبـرره في تحول هذا التطرف فـي العقود الأخيرة إلى إرهـاب عابر للقـارات، بمعنى أنـه لم يقنـع بتوجيه ضرباتـه إلى النظم السياسـية الحاكمة في بلاد عربية أو إسـلامية محددة، على أسـاس أنها تمثـل الطغيـان الذي ينبغـي مواجهتـه بالانقلاب عليه وباسـتخدام كل الوسـائل، بمـا في ذلك قتـل المدنيين الأبريـاء، ولكنه وسَّـع من نطاق رؤيتـه الإرهابيـة ليضع في دائـرة أهدافه الغـرب عمومًا باعتبـاره يمثل الكفـر والانحلال. وربمـا تعبر نظرية الفسـطاطين التي صاغها أسـامة

(*) نشرت في جريدة الأهرام 12 مايو 2011.

بن لادن زعيم تنظيم القاعدة عن هذه الرؤية خير تمثيل. فهناك في العالم - كما كان يزعم - فسطاطان، فسطاط الكفر ممثلًا في الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وفسطاط الإيمان وعلى رأسه الدول الإسلامية، بعد الانقلاب على أنظمتها السياسية المستبدة وتطبيق الشريعة الإسلامية فيها.

ويلفت النظر بشدة أن الجماعات الإسلامية في مصر وأولهم الإخوان المسلمون، اعتبروا بن لادن بعد الإعلان الأمريكي عن مقتله شهيدًا وليس إرهابيا روع الآمنين وتسبب في مقتل عديد من المدنيين.

ولعل الاهتمام العالمي المتزايد بالتطرف الإيديولوجي والإرهاب الإسلامي يجد مبرره في أحداث 11 سبتمبر، حين وجه تنظيم القاعدة ضربات إرهابية مؤثرة وكذلك لمراكز القوة الأمريكية، بالإضافة إلى أحداث إرهابية أخرى وقعت في أسبانيا وإنجلترا، وكذلك الأحداث الإرهابية التي وُجِّهت ضد السعودية والمغرب والجزائر وغيرها من البلاد.

ومعنى ذلك أن المساحة العالمية للتطرف الإيديولوجي والإرهاب احتلها التطرف والإرهاب الإسلامي، بعد أن خلت الساحة من الإرهاب الألماني والإيطالي والياباني، الذي ساد من خلال منظمات إرهابية معروفة خلال عقد الستينيات والسبعينيات.

ولعل السؤال الرئيسي الذي ينبغي إثارته الآن هو: كيف نواجه التطرف؟

هناك إجابة تقليدية تتمثل في استخدام الوسائل الأمنية والأدوات السياسية. وهو منهج في تقديرنا عقيم؛ لأنه ليس بالأمن وحده يجابَه

الإرهاب. وهناك إجابة أخرى نتبناها وتتمثل في منهج السياسة الثقافية التي تقوم على أساس تحليل ثقافي عميق لظواهر التطرف والإرهاب.

ولو أردنا أن نعدد مفردات المنهج الأمني والسياسي - وهو منهج ضروري ولكنه ليس كافيًا - لوجدناها تتمثل في عديد من الأساليب، من بينها سياسة تدمير شبكات التطرف والإرهاب من خلال أجهزة الأمن والقانون، وإثارة الانقسامات بين مختلف الجماعات الإرهابية تحت شعار «فرق تسد»، وعزل العناصر المتطرفة، وإعطاء المجال للعناصر المعتدلة حتى يسود خطابها في المجتمع، مع التركيز على الوسطية. ولعل أبرز هذه المفردات هو المواجهة العنيفة الحاسمة مع العناصر المتطرفة والإرهابية لاستئصالها من المجتمع.

وإذا كانت هذه الوسائل يمكن أن تكون فعالة على المدى القصير، إلا أنها لا تصلح لمواجهة التطرف والإرهاب على المدى الطويل؛ لأن هذه الظواهر عادة ما تعبر عن «رؤى للعالم» لها جذور في الثقافة، من خلال تأويلات منحرفة للنصوص الدينية، بالإضافة إلى أنها تعبير بليغ عن التأخر السائد في المجتمعات العربية والإسلامية؛ نتيجة لارتفاع معدلات الجهل والأمية من ناحية بين الجماهير العريضة، ومن ناحية أخرى بسبب انحياز شرائح من النخب المثقفة للتفسيرات الدينية المتطرفة لأسباب شتى.

وفي تقديرنا أنه لابد من إجراء تحليل ثقافي متعمق لظاهرة التطرف والإرهاب، تمهيدًا لاقتراح سياسات ثقافية فعالة، قادرة على مواجهة هذه الظواهر على المدى الطويل.

ولو أجرينا هذا التحليل الثقافي لاكتشفنا أن في مقدمة الأسباب اختراق الجماعات المتطرفة لنظام التعليم بكل مؤسساته. وقياداتها

على وعي دقيق بأن التنشـئة المبكرة على التطرف الإيديولوجي تجعل مـن التلاميـذ والطلبـة حين يشـبون عـن الطـوق، أدوات طيِّعـة يمكن تجنيدها في شبكات الإرهاب المحلية والقومية والعالمية.

ويساعد على هذا الاختراق أن التعليم في البلاد العربية والإسلامية يقـوم علـى التلقيـن وتقويـة الذاكـرة، ولا يقـوم علـى الفهـم ولا النقد ولا الحوار بين الأفـكار. بعبارة موجزة النظام التعليمي يبذل كل جهده لصياغة «العقل الاتباعي» ويتجنب صياغة «العقل النقدي».

ولعل هذا الاتجاه السلبي العقيم تشجعه بصورة مباشرة وغير مباشرة النظم السياسية العربية والإسلامية المستبدة؛ لأن العقل الاتباعي تسهل السـيطرة عليه، في حين أن العقل النقدي متمرد بطبيعته. ومع ذلك فإن المفارقـة التاريخيـة تؤكـد أنه حتـى البلاد التي سـاعدت السـلطة فيها على تخليق «العقل الاتباعي»، نشـطت فيهـا الجماعات الإرهابية التي استهدفت السلطة نفسها باعتبارها طاغية وكافرة.

فإذا أضفنا إلى ذلك ازدواجية نظم التعليم، بحيث نجد تعليمًا مدنيا فـي جانـب وتعليمًـا دينيا خالصًـا في جانب آخـر (مثاله البـارز التعليم الأزهـري في مصـر، والمدارس الإسـلامية في باكسـتان)، لأدركنا أن هذه الازدواجية أحد أسـباب التطـرف الإيديولوجـي. فالتعليم الديني - كما يمارس فعلًا - يساعد على بلورة رؤى للحياة تتسم بالانغلاق، ويغلب على دراساته النقل وليس العقل، والتعليم الديني التقليدي أكثر اسـتعدادًا لقبول وتصديق الخرافات التي تنسـب لمصـادر دينية، وهي ليسـت كذلك. بالإضافة إلـى آلية التأويل المنحـرف للنصوص الدينية التـي تطبقهـا الجماعـات المتطرفة، التي تضفـي الشـرعية الدينية على

أهدافها وأساليبها الإجرامية، ومن بينها استحلال أموال غير المسلمين، وشرعية قتلهم سعيًا وراء تحقيق هدفهم الأسمى وهو الانقلاب على الدول العلمانية، وتأسيس الدول الدينية التي تقوم على الفتوى وليس على التشريع، تحت رقابة الرأي العام، بواسطة مجالس نيابية منتخبة في سياق نظام ديموقراطي، يقوم أساسًا على الانتخابات الدورية وتداول السلطة، وحرية التفكير والتعبير والتنظيم وسيادة القانون.

وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة في العالم العربي خطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الفكر المتطرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بل إن بعض المنابر والأصوات الليبرالية واليسارية تدافع عن حق الجماعات المتطرفة في الوجود السياسي، مع أن فكرها الانقلابي لا يمكن أن يحترم مبادئ الديموقراطية.

وإذا أضفنا إلى ذلك القنوات الفضائية الدينية التي تنشر الفكر المتطرف من خلال التأويلات المنحرفة للنصوص الدينية، بالإضافة إلى نشر الفكر الديني الخرافي، لأدركنا عمق التأثير الذي تحدثه في الجماهير العريضة.

ويمكن القول إن الخطاب الرسمي للسلطة العربية أحيانًا ما يغازل المشاعر الدينية للجماهير، من خلال المزايدة المؤسفة مع فكر الجماعات المتطرفة، سعيًا لتأكيد شرعيتها السياسية المفتقدة، وفي سياق التحليل الثقافي لا يجوز أن نتجاهل ظاهرة الإحباط الجماعي للجماهير العريضة نتيجة الفشل الحكومي الذريع في إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، وانتشار الفساد، وغياب المحاسبة.

ومما لا شك فيه أن ما يفاقم من ظواهر التطرف الإيديولوجي تهافت الخطابات الليبرالية والعلمانية، وعجزها عن الوصول إلى الجماهير

العريضة من خلال خطاب سياسي وثقافي سهل التناول، وقادر على إقناع الناس والتأثير في اتجاهاتها وسلوكياتها.

وأيا ما كان الأمر، فمما يزيد من خطورة التطرف الإيديولوجي أنه يقوم على دعامتين: النقد المطلق للغرب باعتباره كتلة واحدة لا تمايُزَ بين جوانبها المتعددة، وباعتباره أصل الشرور في العالم، وتضخم الذات المرضي الذي ينزع إلى أن المسلمين فقط بمفردهم، هم الذين سيُصلحون حال البشرية!

ولو تأملنا الأوضاع المصرية عقب ثورة 25 يناير لأدركنا أن هناك دعوة من قبل جماعة الإخوان المسلمين، لكافة الجماعات الإسلامية سلفية كانت أم صوفية، حتى توحد جهودها وتقوم بعملية «غزو إسلامي» شامل للمجتمع المصري في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة، لدرجة إعلانهم أنهم سيقومون بتشكيل فرق رياضية للمنافسة في الدوري والكأس.

بكلمة واحدة: ثورة 25 يناير في خطر!

14

سقوط العقل الإرهابي وصعود الروح الثورية(*)

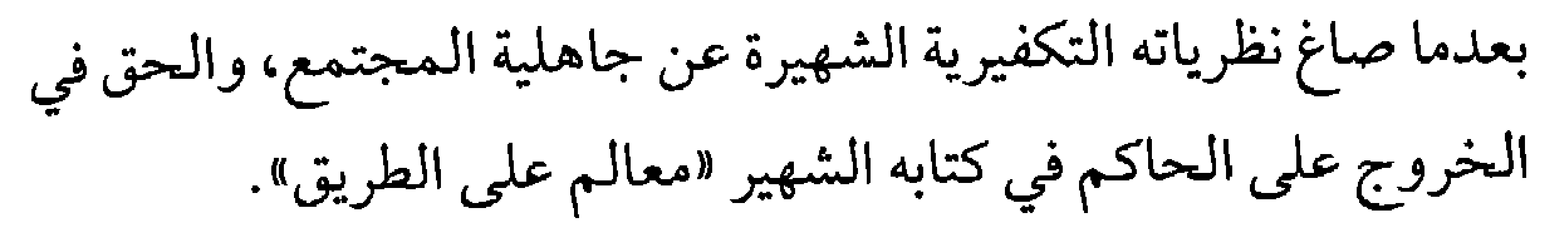
ليس هناك من شـك في أن العملية الأمريكية التي دارت على أرض باكسـتان لتصفية أسـامة بن لادن جسـديا، تعد إعلانًا مدويًا عن سقوط العقل الإرهابي.

فقد ثبت يقينًا أن الإرهاب مهما كان نمطه وأيا كانت الجماعات التي تقوم به، حتى لو تمسـحت بالدين الإسـلامي زورًا وبهتانًا، ليس وسيلة إيجابيـة لتغييـر المجتمعات، بل هو وسـيلة تخريبية تـؤدي إلى مصرع عشـرات المدنيين الأبرياء، الذين يسـقطون صرعـى نتيجة لانفجارات عشـوائية، تؤدي إلى خرق خطير للحق في الحياة، وهو من أبرز حقوق الإنسان.

والإرهاب الذي يتَّشـح بأردية إسـلامية زائفة، له جذور تاريخية في التربة المصرية والعربية.

ولا نريـد – لضيـق المقـام – أن نتبـع تاريخ الجماعات الإسـلامية الإرهابية في مصر، بدءًا بالجهاز السري للإخوان المسلمين، وصولًا إلى تنظيم سيد قطب الذي يعد المنظِّر الأكبر للعنف الإسلامي والإرهاب،

(*) نشرت في جريدة الأهرام 19 مايو 2011.



بعدما صاغ نظرياته التكفيرية الشهيرة عن جاهلية المجتمع، والحق في الخروج على الحاكم في كتابه الشهير «معالم على الطريق».

وقد تتالت بعد ذلك الجماعات الإرهابية وأبرزها على الإطلاق جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية.

واستطاع النظام المصري من خلال المواجهة الأمنية الحاسمة القضاء على إرهاب هذه الجماعات، من خلال القبض على الإرهابيين الذين تورطوا في أحداث إرهابية، والزج بهم في السجون والمعتقلات.

وأدى التطور بعد ذلك بهذه الجماعات الإرهابية ووفق دروب متعددة، إلى أن يراجع قادة هذه الجماعات آراءهم الدينية المزيفة التي كانت تحضُّهم على العنف والإرهاب، وأصدروا مجموعات متعددة من الكتب تتضمن النقد الذاتي لمسيراتهم الإرهابية.

وقد أتيح لي أن أقوم بدراسة شاملة لهذه الكتب عنوانها «إشكالية القياس الخاطئ والتأويل المنحرف»، لكي أكشف الآلية المحددة التي طبقها فقهاء التطرف لكي يلووا عنق الآيات لتبرير قتل المسلمين واستحلال أموال غير المسلمين.

غير أن تنظيم القاعدة الذي رأسه «أسامة بن لادن» بتاريخه المعروف، نقل الإرهاب الإسلامي من النطاق المحلي الموجه ضد الأنظمة السياسية العربية إلى النطاق العالمي، بعد أن صاغ نظرية الفسطاطين الشهيرة التي مبناها أن هناك فسطاطين لا ثالث لهما، وهما فسطاط الكفر ممثلًا في الغرب الصليبي الكافر، وفسطاط الإيمان ممثلًا في المجتمعات الإسلامية التي تحكم بالشريعة الإسلامية.

وانطلق في طريقه لممارسة الإرهاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ ذراه في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وهكذا يمكن القول إن قتل «بن لادن» أنهى مسيرة كاملة للعقل الإرهابي الذي تمسَّح بالإسلام، والإسلام منه براء.

غير أن المشكلة الحقيقية هي أنه لا يمكن الفصل بين انتشار ظاهرة الإرهاب في العالم العربي والإسلامي وأزمة العقل العربي، إذ يمكن التمييز هنا بين نمطين رئيسيين، الأول هو العقل التقليدي، والثاني هو العقل العصري. إذ مازال هناك خطاب تقليدي يتبناه مثقفون من اتجاهات فكرية شتى، وهو خطاب يبسط رواقه على مختلف جنبات المجتمع العربي. وهذا الخطاب يخوض معركة شرسة مع الخطاب العصري الذي يتبناه مثقفون من مشارب فكرية مغايرة. السمات الأساسية لهذا الخطاب التقليدي أنه يتشبث بالماضي، وهذا الماضي المختار المتخيل يختلف بحسب هوية صاحب الخطاب. وهو خطاب يهرب من مواجهة الواقع، ولا يعترف بالتغيرات العالمية، أو على الأقل يحاول التهوين من شأنها، أو يدعو بصورة خطابية للنضال ضدها، بدون معرفة القوانين التي تحكمها. ومن سماته أيضًا إلقاء مسئولية القصور والانحراف على القدر أو الضعف البشري أو على الأعداء. وهو في ذلك عادة ما يتبنى نظرية تآمرية عن التاريخ، وهو أخيرًا ينزع - في بعض صوره البارزة - إلى اختلاق عوالم مثالية يحلم دعاته بتطبيقها، بغض النظر عن إمكانية التطبيق، أو بعدها عن الواقع.

وقد سجلت هذا التمييز بين «العقل التقليدي» و«العقل المعاصر» منذ أكثر من عقد من السنين، ومنذ ذلك التاريخ جرت تحت الجسر

مياه كثيرة. فقد استفحلت ظاهرة الإرهاب، وانتشرت في البلاد الإسلامية والعربية، بالرغم من اختلاف النظم السياسية، بالإضافة إلى أحداث سبتمبر 2001، التي مثلت نقلة كبيرة في تطور ظاهرة الإرهاب الدولي.

وهكذا أصبحنا في مجال العلم الاجتماعي، المهتم بالعنف والإرهاب لتحديد الأسباب وبيان استراتيجيات المقاومة، ليس أمام العقل التقليدي، ولكن أمام ما يمكن أن نطلق عليه «العقل الإرهابي». وبعد تأمل طويل في مسيرة الإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتأسلمة (أي التي ترفع زورًا وبهتانًا أعلام الإسلام والدفاع عنه)، على وجه الخصوص، والتي يمكن أن يكون تنظيم «القاعدة» نموذجها الأبرز، ندرك أن «العقل التقليدي» هو الذي يمهد الطريق لنشأة «العقل الإرهابي» الذي يدفع صاحبه للعمل الإرهابي؛ وذلك لأن العقل التقليدي يتسم أساسًا بأنه ينطلق من رؤية مغلقة للعالم. وفي تقديرنا أن مفهوم «رؤية العالم»، الذي أصبح من المفاهيم الرئيسية في التحليل الثقافي، هو مفتاح فهم الأسباب الحقيقية للإرهاب.

وكما أشرنا سابقًا، لا يمكن الارتكان للمنهج الاختزالي الذي يحصر أسباب الإرهاب في الفقر أو القهر السياسي؛ وذلك لأن إرهابيين عديدين ينحدرون من أصول طبقية غنية كان من أبرزهم أسامة بن لادن نفسه، بالإضافة إلى أنه ليس كل مواطن عربي يخضع للقهر السياسي يمكن أن يتحول -هكذا ببساطة- إلى إرهابي.

التفسير يكمن في أن هناك جماعات تتولى غسيل مخ الشباب على وجه التحديد، وتمدهم برؤية تقليدية متزمتة للعالم. وإذا كان التعريف

المعتمَد لرؤية العالم أنها النظرة للكون والمجتمع والإنسان، فإن هذه الجماعات لديها نظرياتها وشروحها الدينية التي تنظر للكون والمجتمع والإنسان نظرات خاصة. وربما كانت نظرية «الحاكمية» التي تذهب إلى أن الحاكمية لله وليست للبشر، بالإضافة إلى تكفير المجتمع العربي والإسلامي، ونعت المواطنين بأنهم منحرفون عن مقاصد الدين الحقيقية، بالإضافة إلى الكراهية العميقة للأجانب باعتبارهم كفارًا وملحدين، وأنهم يشنون حربًا صليبية ضد دار الإسلام، مما يدعو إلى الجهاد ضدهم، هي الملامح الرئيسية لرؤية العالم التقليدية المتزمتة، التي تمثل المقدمة الضرورية لتشكيل «العقل الإرهابي».

وإذا كنا قد أكدنا أن العقل التقليدي هو الممهد بالضرورة للعقل الإرهابي، الذي يدفع الشخص لارتكاب الأفعال الإرهابية على أساس أنها نوع من «الجهاد» في سبيل الله، فإن هذا العقل التقليدي لا يمكن فهم مكوناته الأساسية بغير ردها إلى أصل واحد هو «الأصولية». ولا نستخدم مفهوم الأصولية هنا بالمعنى الإيجابي للكلمة، ونعني العودة إلى المبادئ الأساسية للدين التي تتسم بالنقاء بعيدًا عن ثرثرة الهوامش في عصور الانحطاط، والتهافت الفكري والجمود المذهبي للحواشي التي كتبت شرحًا للأصول، وإنما المعنى المقصود هنا هو الجمود العقائدي والتزمت الفكري.

وقد كان المفكر العربي «علي أومليل» موفَّقًا حين ربط بين توحش الدولة السلطوية العربية ونزعة تيار الإسلام السياسي لرفض الحداثة، والوقوع في فخ العقل التقليدي بكل رؤاه الرافضة والمتزمتة، وذلك على أساس أن فشل الدولة السلطوية في تحقيق تنميتها المزعومة ينتج عنه نوعان من رد الفعل، الأول ذهب إلى أنه لا تنمية حقيقية بغير تنمية سياسية ديموقراطية أساسها حقوق الإنسان. والثاني رفض الحداثة

بما فيها الحداثة السياسية التي أساسها الديموقراطية، وهذا هو موقف الإسلام السياسي الذي تمثله الأصولية. ويقول «أومليل» في شرح هذا الاتجاه إنه «ما دامت التنمية -نظريا- هي طريق إلى الحداثة، وما دامت الدولة السلطوية قد فشلت في تحديث المجتمع، فقد كفر الإسلام السياسي بالتنمية والحداثة معًا».

ويضيف أن فكر الأصوليين دار خارج إشكالية الحداثة؛ ذلك لأن التفكير في التنمية هو تفكير بالزمان والتاريخ، أما فكر الأصوليين فهو فكر لا زماني ولا تاريخي؛ لأنه تفكير في نص مقدس تفكيرًا خارج الزمان. والأصولي يرفض الحداثة لأنها تغريب بمعنيين: أولًا: لأنها تغريب بالإسلام إذ يصبح غريبًا بين أهله، وثانيًا: لأنها اقتداء بالغرب. والإسلام بالنسبة للفكر الأصولي المتشدد يرفض أي حوار بين الحضارات، بل إنه ينضم للأصوات العنصرية في الغرب التي تدعو للصراع بين الحضارات. والإسلام، وفقًا لهذا الفكر الأصولي أيضًا، ينبغي أن يسود ليس بالدعوة فحسب، وإنما بالجهاد أيضًا، الذي يعني فرض فكرة الدين بالعنف والإرهاب، وهكذا تتبين الصلات العضوية الوثيقة بين العقل التقليدي الأصولي والعقل الإرهابي.

وإذ قرأنا النصوص التي أنتجها الأصوليون المتشددون في الجماعات الإسلامية المختلفة، لأدركنا أن عنف الخطاب لا يعادله عندهم إلا عنف الإرهاب.

غير أن قيام الثورات العربية وفي مقدمتها ثورة 25 يناير المصرية، كانت في حد ذاتها إعلانًا جهيرًا عن سقوط العقل الإرهابي، وفشله في تغيير المجتمعات العربية، وعن صعود الثورة الشاملة باعتبارها الأسلوب الأمثل للتغيير الاجتماعي الجذري.

15

الثورة والسعي إلى الكرامة الإنسانية(*)

هناك إجماع من الباحثين على أن ثورة 25 يناير لم تكن ثورة قام بها «الجياع» من فقراء المصريين، الذين يعيشون أساسًا في العشوائيات التي تحيط بالقاهرة الكبرى، والذين ضاعت حياتهم سدى نظرًا لسياسات الإثراء للقلة، والإفقار للغالبية التي طبَّقها النظام السابق بقيادة الرئيس المخلوع.

ولكنها في المقام الأول ثورة قامت من أجل السعي لتحقيق قيم غير مادية، تتمثل في الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وهذه الثورة الرائدة التي قامت بها طلائع الشباب المصري الثائر، سرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية حين التحمت بها الملايين من كل فئات الشعب.

ولو أردنا أن نحدد بدقة طبيعة ثورة 25 يناير في ضوء التحولات الكبرى التي لحقت بالمجتمع العالمي، لقلنا إنها تطبيق خلاق لاتجاه الانقلاب الحضاري العالمي الذي يتمثل في الانتقال من القيم المادية

(*) نشرت في جريدة الأهرام 5 يونيو 2011.

إلـى القيم مـا بعد الماديـة، التي تسـعى الجماهير في كل أنحـاء العالم لتحقيقهـا في الوقـت الراهن، وبخاصة جماهير الشـباب الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة، وإن كانوا يعيشـون في ظـل حضارة واحدة تهيمن عليها الثورة الاتصالية الكبرى، وفي مقدمتها البث الفضائي التليفزيوني وشـبكة الإنترنت. وهي التي خلقت الفضاء المعلوماتي الذي تدور فيه الاتصـالات غير المسـبوقة بين بني البشـر، مثـل الرسـائل الإلكترونية والمدونات والفيس بوك والتويتر.

ولا ننسـى في هذا المقام أن هذه الوسـائل المستحدثة في الاتصال هي التي مثلت البنية التحتية التي قامت على أساسها ثورة 25 يناير، التي اسـتطاع قادتها حشـد مئات الألوف من الأنصار مـن خلال موقع «كلنا خالد سـعيد» وغيره. وكان الشعار الأساسـي الحرية السياسية وتحقيق الكرامة الإنسانية.

وقـد رصد هذا التحول الحضاري الكبير من القيم المادية إلى القيم مـا بعد المادية، عالم الاجتماع الأمريكي الشـهير «رولاند إنجلهارت» صاحـب المسـح العالمي للقيم، الـذي في إطاره قـام بقياس اتجاهات عينات قومية من البشـر ينتمون إلى 43 دولة فـي مختلف أنحاء العالم، ويمثلون 70٪ من البشرية المعاصرة.

وقد صاغ «إنجلهارت» نظريته الشهيرة عن التحول من القيم المادية إلـى القيم ما بعد المادية وخصوصًا فـي المجتمعات الغربية المتقدمة. وقد أقامها في ضوء فرضين صاغهما، هما فرض الندرة وفرض التنشئة الاجتماعيـة. أمـا الفرض الخاص بالنـدرة فيقوم على أسـاس افتراض أن الأفـراد فـي أي مجتمع يسـعون لتحقيق أهداف مختلفـة وفقًا لنظام

تدرجـي. وإذا كان النـاس فـي كل مـكان يسـعون إلـى تحقيـق الحرية والاسـتقلال، إلا أن ضغـط الحاجـات الماديـة مثـل الجـوع والعطش والأمن الفيزيقي لابد من تحقيقها أولًا لأنها تتعلق مباشـرة بالبقاء على قيد الحياة.

وهكـذا قرر هذا العالـم الاجتماعي الكبير أنه مـا دامت حالة الندرة قائمة، فإن القيـم المادية سـتكون لها الأسبقية بغرض إشباعها أولًا على حساب القيم ما بعد المادية، مثل قيم الانتماء وتقدير الذات والإحساس بالكرامـة. غير أنه يقرر أنه حالما تشـبع الحاجات الخاصة بالبقاء، فإن التحول تجاه القيم ما بعد المادية سيسود سلوك البشر.

أمـا الفرض الثاني الخاص بالتنشـئة الاجتماعية فيقوم على أسـاس أن البحوث أثبتت أن القيم الأساسية، غالبًا ما تستقر لدى الإنسان حين يصل إلى سن البلوغ، ولا تتغير بعدها إلا قليلا.

وفـي المجتمعات التي تسـودها النـدرة الاقتصادية فـإن اهتمامات النـاس سـتتركز إلى حد كبيـر على إشـباع الحاجـات الاقتصادية، مثل إعلاء النمو الاقتصادي على حساب قيمة الحفاظ على البيئة، أو التركيز علـى أهمية الأمن، مما يدعو إلى تأييد الأسـاليب السـلطوية في القيادة السياسية لقدرتها على حفظ الأمن.

وعلـى العكس من ذلك فالمجتمعات التـي حققت درجة عالية من الرخـاء الاقتصادي، هنـاك احتمالات كبيرة أن يتحـول الناس إلى تبني القيـم المعنويـة مثل الحـرص على الحرية الشـخصية والتنميـة الذاتية والمشـاركة في اتخاذ القرارات الحكومية. بعبارة أخرى تحقيق نموذج المجتمع المبني على «المذهب الإنساني»، الذي يذهب إلى أن الإنسان

يستطيع بجهوده الخلاقة أن ينشئ مجتمعًا متكاملا يقوم على التعاون وليس على الصراع.

هذه خلاصة موجزة للغاية لنظرية «إنجلهارت» في الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية.

والواقع أن ثورة 25 يناير قد يكون من إنجازاتها غير المباشرة دحض هذه النظرية العالمية التي لاقت قبولًا كبيرًا في عديد من الدوائر الأكاديمية في مختلف بلاد العالم.

ولو نظرنا نقديا إلى الفرض الأول الخاص بالندرة الذي صاغه «انجلهارت»، فسرعان ما يتبين لنا أنه يقيم في الواقع تفرقة مصطنعة لا أساس لها بين القيم المادية والقيم المعنوية؛ وذلك لأنه يزعم أن الشعوب إذا ما كانت منغمسة – للحفاظ على بقائها – في الحفاظ على تحقيق مطالب الحياة الإنسانية، فإنها لا تسعى بالضرورة لضمان الحرية السياسية أو تحقيق الكرامة الإنسانية.

وهذه المقولة تكذبها الانتفاضات الجماهيرية الواسعة المدى التي شهدتها بلاد متعددة كان يسودها الفقر، غير أن الناس في المرحلة الاستعمارية ثارت ضد المستعمرين لتحقيق الاستقلال الوطني، كما أنه في المرحلة ما بعد الاستعمارية ثارت الشعوب ضد النظم السياسية المستبدة، سعيًا وراء الحرية السياسية والديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان.

وهكذا يتبين زيف هذه النظرية التي تقرر أن الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، سيتحقق مادام المجتمع قد حقق مستويات عليا من النمو بحيث ترتفع معدلات الدخل الفردي.

كما أن الفرض الثاني الذي صاغه «انجلهارت» والخاص بالتنشئة الاجتماعية، ينطلق أيضًا من تصورات ميكانيكية عن الطبيعة الإنسانية ليس لها أي أساس.

وخلاصة القول أن ثورة 25 يناير التي قامت طلائع الشباب فيها بالدور الأساسي، سرعان ما انضمت إليها فئات الشعب المختلفة فقرائه وأغنيائه على السواء، مما يدل على أن السعي للحرية السياسية وتحقيق الكرامة الإنسانية مطلب شعبي مصري جماهيري.

والدليل على ذلك هو الانتفاضات السياسية والاحتجاجات الجماهيرية التي قامت في مصر في العقد الأخير على وجه الخصوص، التي كانت في الواقع مقدمات لثورة 25 يناير.

وهكذا يمكن القول إن عبور الثورة إلى ضفاف الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، لم يكن مجرد حادث عارض بقدر ما هو استمرار لتراث الشعب المصري في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وتحقيق الديموقراطية.

وهذا الكفاح شاركت فيه عبر العصور المختلفة كل فئات الشعب المصري منذ ثورة أحمد عرابي حتى ثورة 1919 وصولًا لثورة 23 يوليو 1952.

16

الشعب العربي يريد إسقاط النظام(*)

اندلعت الثورة في تونس، وأدى ذلك خلال أسابيع قليلة إلى سقوط النظام القديم، ومغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي البلاد على عجل شديد هو وعائلته.

وسرعان ما اندلعت ثورة الشباب المصرية في 25 يناير، التي التحمت بها على الفور الملايين من المواطنين في القاهرة والإسكندرية وغيرها من عواصم البلاد، لتتحول إلى ثورة شعبية عارمة شعارها «الشعب يريد إسقاط النظام».

وتحت ضغط موجات الثورة الهادرة، وبعد مراوغات متعددة، اضطر الرئيس مبارك إلى التنحي والذهاب إلى شرم الشيخ، باعتباره منفى اختياريا.

غير أن عواصف الثورة الديموقراطية غير المسبوقة لم تقف عند عتبات تونس ولا عند أبواب مصر، ولكنها هبت على عديد من الدول العربية رافعة شعار الثورة المصرية الأثير «الشعب يريد إسقاط النظام».

(*) نشرت في جريدة الأهرام 24 فبراير 2011.

فـي اليمن قامت مظاهرات حاشـدة في صنعـاء، وأوردت وكالات الأنبـاء أخبار قتل محتج واحد وأصيب سـبعة في اشـتباكات مع أنصار الحكومـة، ووقعـت اشـتباكات فـي مدن أخـرى، وظهـرت مظاهرات موالية للرئيس اليمني ودخلت في معارك مع مظاهرات الثوار المطالبين بالإصلاح.

وفـي البحرين خيَّم محتجون مناهضون للحكومـة في دوار اللؤلؤة الشـبيه بميدان التحرير في القاهرة، بعدما دفعوا شرطة مكافحة الشغب إلـى الهـرب محققين انتصارًا كبيـرًا، ودعا ولي العهد فـي البحرين إلى الحوار مع المعارضة التي قدمت مطالبها، والتي تتمثل في تغيير النظام إلى ملكية دسـتورية، وإطلاق الحريات العامة، وحصول الشـيعة، وهم أغلبيـة السـكان، علـى حقوقهم التـي أهدرتها - كما يقولـون - الأقلية السنية الحاكمة.

وفي الجزائر منعت قوات مكافحة الشـغب نحو خمسـمائة متظاهر من السير عبر وسـط المدينة. أما في الكويت فقد أطلقت الشرطة الغاز المسـيل للدموع على متظاهريـن من «فئة البـدون» يطالبون بالحصول على الجنسية.

غير أن أخطر العواصف الثورية هي تلك التي هبت فجأة على ليبيا، حيـث وقعت معركة كبرى في بنـي غازي بين قوات الأمن التي أطلقت الرصـاص الحـي اعتباطيـا علـى آلاف المتظاهرين الذين رفعوا شـعار «نريد إسـقاط النظـام»، وانتهت المعركة بسـقوط بني غـازي في أيدي الثـوار بالكامل. ليس ذلك فقط بل سـقوط مدن ليبية أخرى مثل البيضا وغيرها في أيدي الثوار. وسـرعان ما انطلقت المظاهرات الحاشدة إلى قلب طرابلس حيث تدور معارك ضارية.

ومن أسفٍ أن عدد الضحايا في المظاهرات الليبية وصل إلى مائتي شهيد وآلاف الجرحى، مما أثار جماهير الشعب الليبي، وزاد من إصرارها على إسقاط النظام، وذلك بالرغم من خطاب «الساعدي» نجل معمر القذافي الذي توعد فيه الشعب الليبي بحرب أهلية دموية إن لم تتوقف المظاهرات، ويتنادى الجميع إلى الحوار في مؤتمر الشعب العام، ووعد بإصلاحات شتى، وفي مقدمتها وضع دستور وإطلاق الحريات السياسية.

ولم تسلم الجزائر من بداية المظاهرات الاحتجاجية في العاصمة.

ويبقى السؤال الأساسي ما الذي يفسر هبوب هذه العواصف الثورية بصورة متزامنة على البلاد العربية؟

هل هو الاختمار الثوري الذي تراكم عبر عقود ممتدة، مارست فيها النظم السياسية العربية جميعًا - وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبصور مختلفة - القمع السياسي للجماهير، وحرمانها من التعبير الطليق عن نفسها؟

هل السبب ظهور أجيال عربية شابة تتقن لغة العصر، وأتاحت لها شبكة الإنترنت التواصل مع العالم بغير قيود أو حدود، والاطلاع على أوضاع البلاد المتقدمة، وإتقان عملية «التشبيك» بين مجموعات متعددة على صعيد البلاد العربية جميعًا، والإبداع في التخطيط للمظاهرات، مستخدمين في ذلك الفيس بوك التي بدأت كشبكة علاقات اجتماعية، وسرعان ما تحولت لكي تصبح شبكة ثورية يجتمع الشباب الثائرون على أوضاعهم في رحابها، ويخططون ويرسمون وينفذون بعدما يخرجون من الفضاء المعلوماتي إلى المجتمع الواقعي؟

من أجل تفسير كل هذه الظواهر صاغ علماء السياسة مصطلحًا محددًا لتفسير سيادة النظم الشمولية والسلطوية العربية عقودًا طويلة من ناحية، ولتحليل أسباب تعثر خطوات الإصلاح السياسي من ناحية أخرى، وهو مصطلح «العجز الديموقراطي» Democratic Deficit.

تذهب الموسوعة الحرة Wikipedia إلى أن مصطلح «العجز الديموقراطي» يستخدم للإشارة إلى المؤسسات التي هي ديموقراطية إلى حد ما، ولكنها ليست ديموقراطية كما ينبغي أن تكون. وفي هذا المجال يضرب المثل بالأمم المتحدة التي تعاني من العجز الديموقراطي؛ نظرا لتحكم الدول الكبرى من خلال الفيتو في قراراتها على حساب الدول المتوسطة والصغرى، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي يعاني بالمثل - نتيجة أسباب متعددة - من العجز الديموقراطي أيضًا.

وحين نتحدث عن العجز الديموقراطي العربي فلا ينبغي أن نظن أن العالم العربي ينفرد بكونه يعاني من هذا العجز. بل إن علماء سياسة أمريكيين يذهبون - في مجال نقد النظام السياسي الأمريكي - إلى أنه يعاني من عجز ديموقراطي واضح. وقد كتب «جون هيكمان» أستاذ السياسة المتخصص في النظم الانتخابية المقارنة مقالة ملفتة للنظر حقا، وذلك في العدد السادس والثلاثين من مجلة Regeneration / Synthesis، نشرت في عدد شتاء عام 2005، موضوعها «تحديد أسباب العجز الديموقراطي في النظام السياسي الأمريكي».

وقد اختار الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام 2004 كدراسة حالة، لكي يبين أسباب العجز الديموقراطي في الولايات

المتحدة الأمريكية، والتي ترد إلى أسباب إدارية من ناحية، وإلى أسباب فلسفية من ناحية أخرى.

يقول «هيكمان» إن هناك شروطًا أساسية ينبغي أن تتوافر في المعايير الإدارية لإجراء انتخابات ديموقراطية حقا. وهذه الشروط ثلاثة: أولها: أن تسجيل الناخبين ينبغي أن يكون عاما (يشمل كل السكان) ومحايدًا سياسيا (أي لا يستبعد أيًا من السكان لأسباب سياسية).

والشرط الثاني: أن التصويت ينبغي أن يكون الحق العام لكل المواطنين الذي يمارسونه، بدون ضغوط عليهم لتخويفهم أو إخضاعهم، أو حتى بشبهة محاولات إرهابهم.

والشرط الثالث: أن يتم عد الأصوات بصورة دقيقة.

وأيا ما كان الأمر فإن «هيكمان» يضيف إلى الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى العجز الديموقراطي شروطًا فلسفية أيضًا. وأول هذه الشروط أن الناخبين ينبغي أن يتعرضوا لعملية الاختيار بين أحزاب سياسية حقيقية ومعترف بها، ومرشحين متنوعين بالقدر الكافي الذي يمثل الدائرة الواسعة للتباينات الإيديولوجية، والاختلاف في المصالح على نطاق المجتمع.

والشرط الثاني أن الاختيارات الانتخابية للناخبين ينبغي أن تترجم إلى نواتج انتخابية، بكل إخلاص وصدق بواسطة النظام الانتخابي.

والشرط الثالث والأخير أن الأحزاب والمرشحين الذين ينجحون في الوصول للسلطة ينبغي أن يمارسوا السلطة ويحكموا فعلًا.

وهذه الشروط الفلسفية تحتاج منا إلى وقفة تأملية لكي ندرس الموقف السياسي العربي منها.

والشـرط الأول الـذي ينص على ضـرورة أن ينتج النظام السياسـي دائـرة واسـعة للاختيار مـن خلال تعدد المرشـحين الذيـن ينتمون إلى إيديولوجيـات متعـددة، ويمثلون مصالح مختلفة، نجـده لا يتوفر عادة في الممارسات العربية.

فقد درجت النظم السياسية العربية بحكم كونها في الغالب شمولية وسـلطوية أو تعددية بشـكل مقيد، أن تقصي تيارات إيديولوجية بعينها من أن تمثل في الانتخابات. بعبارة أخرى فالناخب العربي عادة ما يكون محصـورا في دائـرة ضيقة حددتهـا النظـم، وبالتالي فمجـال اختياراته السياسية يظل محدودًا بحكم الإقصاء المبدئي الذي مارسه النظام.

أمـا الشـرط الثانـي الـذي مـؤداه أن اختيـارات الناخبين السياسـية ينبغـي أن تترجم إلى نواتـج انتخابية حقيقية بكل دقة وإخلاص من قبل المتحكمين في النظام السياسـي، فهو شرط يكاد أن يكون مستحيلًا في النظام السياسـي العربي؛ وذلك نتيجة لعمليات التزوير الواسـع النطاق الذي تمارسـه السلطة، بالإضافة إلى الوسـائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على إرادة الناخبين. وتصل المسألة إلى أن النتائج المعلنة رسميا فـي أحيان كثيرة لا تتطابق مع عـدد الأصوات الفعلية التي حصل عليها بعض المرشحين المعارضين.

ونصـل للشـرط الثالـث الهام الـذي مـؤداه أن الأحزاب السياسـية والمرشـحين الذيـن حصلـوا علـى غالبيـة الأصـوات، مـن حقهـم أن يستلموا السلطة ويمارسوا الحكم فعلًا.

هذه قاعدة بالغة الأهمية، وإن كانت تمت مخالفتها في حالة شهيرة هي حالة نجاح مرشـحي الجبهة الإسـلامية في الجزائر، الذين كان من

حقهم الدستوري أن يستلموا السلطة ويحكموا بالفعل، إلا أن الجيش قام بانقلابه الشهير ومنعهم من تسلم السلطة.

وفي ضوء ما سقنا من ملاحظات مبدئية عن ظاهرة العجز الديموقراطي، فإن هناك تساؤلات متعددة حول تفسيرات ظاهرة العجز الديموقراطي العربي.

وهذه التفسيرات تتراوح بين تفسيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك تفسيرات شاملة قام بها بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن الفصل في الواقع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، فهذه كلها أنساق متشابكة تشترك جميعًا في إنتاج الظاهرة.

ويذهب أحد الباحثين الأمريكيين «راي تاكيه» في دراسة هامة له إلى أن العالم العربي يواجه خطر انفجار اجتماعي؛ وذلك لأنه يواجه ثورة ديموجرافية لأن نصف عدد سكانه على الأقل عمرهم أقل من عشرين عامًا. وتحتاج المنطقة إلى خلق مليون فرصة عمل في الخمسة عشر عامًا القادمة؛ لإتاحة الفرصة لملايين الشباب أن يمارسوا حياتهم العملية، وهذا يقتضي من الحكومات العربية أن تطبق إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام من خلال تنمية الاستثمار والتجارة.

غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك بغير تحديث سياسي. وينبغي أن نضع في الاعتبار الشروط المبدئية اللازمة لتحقيق تحول ناجح إلى نظام السوق، مثل سيادة القانون، والمحاسبة، والشفافية، باعتبارها مكونات رئيسية لأي نظام سياسي ديموقراطي.

وها قد صدقت تنبؤات الباحثين بكون العالم العربي معرضًا لانفجار اجتماعي. غير أن الانفجار في الواقع كما حدث في حالة تونس ومصر وليبيا، لم يكن انفجارًا اجتماعيا ولكنه كان ثورة شاملة، شعاراتها الأساسية هي الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية واحترام الكرامة الإنسانية.

17

الثورة العربية والزمن العالمي[*]

ليس من قبيل المبالغة القول إننا منذ وقوع الثورة التونسية وبعدها الثورة المصرية نعيش عصر الثورة العربية الحقيقية. ونقصد ثورات الشعوب التي تقوم بها الجماهير الحاشدة، وليس الانقلابات التي يقوم بها بعض العسكريين، كما حدث في مصر والعراق وسوريا وليبيا من قبل.

صحيح أن بعض هذه الانقلابات، وأهمها على الإطلاق الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر في يوليو 1952 ، تحول إلى ثورة، إلا أن هذا استثناء على القاعدة؛ لأن هذا الانقلاب تبنَّى البرنامج الإصلاحي الذي حددت ملامحه الحركة الوطنية المصرية بكل قياداتها السياسية وطلائعها الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؛ لأن هذه الحركة الوطنية المصرية وخصوصًا في الفترة بين عامي 1945 وهو تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية، و1952 يوم وقوع الانقلاب، أحست أن النظام الملكي الليبرالي القديم وصل إلى منتهاه؛ وذلك لأنه فشل فشلًا ذريعًا في حل المشكلتين

(*) نشرت في جريدة الحياة 6 مارس 2011.

الرئيسيتين اللتين واجهتا المجتمع المصري، وهما المشكلة الوطنية التي تتمثل في إجلاء قوات الاحتلال الإنجليزي، والمشكلة الاجتماعية التي ظهرت في الفجوة العميقة بين الأغنياء والفقراء في مصر.

غير أن انقلاب الضباط الأحرار الذي تحول بصورة ما إلى ثورة بحكم برنامج العدالة الاجتماعية الذي خططته ونفذته، وباعتبار أن الجماهير الحاشدة أيدته وأعطت تفويضًا مفتوحًا لجمال عبد الناصر الذي أصبح زعيمًا عربيا له كارزمية بسطت رواقها على العالم العربي من المحيط إلى الخليج، كان في الواقع استثناء في التاريخ العربي المعاصر.

وذلك لأن الانقلابات العسكرية في كل من سوريا والعراق وليبيا تحولت إلى نظم سياسية ديكتاتورية، مارست الحكم من خلال قمع الجماهير من ناحية، وعن طريق نخب سياسية مارست الفساد على أوسع مدى ونهبت موارد الدولة من ناحية أخرى.

ولذلك يمكن القول بكل يقين إن الثورة التونسية كانت إشارة إلى بداية عصر الثورة العربية الحقيقية، ونعني ثورة الشعوب التي خرجت إلى الشارع وعرَّض مَن فجَّروها من الشباب صدورهم للرصاص، وسقط منهم عشرات القتلى والجرحى.

وحين قامت الثورة المصرية في 25 يناير، أي بعد قيام الثورة التونسية بأسابيع قليلة، والتي خطط لها ونفذها مجموعات شبابية متعددة من خلال «الفيس بوك»، أحسسنا كباحثين أن الثورة اشتعلت أخيرًا في العالم العربي الذي تسوده النظم الشمولية والسلطوية، سواء كانت ملكية أو جمهورية.

ولـم يلبـث ميـدان التحرير فـي القاهـرة الذي أصبـح رمـزًا للثورة المصرية، بكل الملايين التي تجمعت فيه ونجحت في أسبوعين لا أكثر في إسـقاط نظام الرئيس السـابق مبارك، وهو نظام سـلطوي راسخ، أن انتقلت عدواه إلى اليمن والبحرين والجزائر وعمان والأردن.

وربمـا كانـت احتجاجات اليمن هي الأشـد عنفًا حتـى الآن، حيث رفعـت المطالـب بتغيير النظام وإسـقاط رئيس الجمهوريـة، الذي قدم للجماهيـر الثائرة تنازلات متعددة حين خطـب قائلًا: «لا تمديد» يعني أنـه لن يرشـح نفسـه مرة أخـرى للرئاسـة، و«لا توريث» بمعنـى أنه لن يجعل ابنه خليفة له.

ومـع ذلك مازالت المظاهرات المحتجة محتدمة بين خصوم النظام وأنصاره.

وفـي البحرين حـل ميدان «اللؤلؤة» محل ميـدان التحرير القاهري، وسـلكت الجماهير البحرينية نفس سـلوك الجماهير المصرية فنصبت فيه الخيام، وقررت الجماهير ألا تبرح قبل تنفيذ مطالبها.

أمـا في الجزائر فيتم التحضير الآن لثورة عارمة على النظام، وبدأت بـوادر الثورة فـي عمان. وإذا أضفنا إلى ذلـك المظاهرات الاحتجاجية فـي الأردن، وبدايـة الدعـوة لثورة في سـوريا، لأدركنا أننـا فعلًا نعيش عصر الثورة العربية التي تشعلها الجماهير، ولا تقوم بها نخب عسكرية أو حزبية، لا تسـتطيع سـوى القيام بانقلابات محـدودة غالبًا ما تتحول إلى نظم حكم مستبدة.

وظاهـرة الثورة العربية التي رسـمنا ملامحها العامة قد غيرت تغييرًا جوهريا من طبيعة الزمن العربي، الذي اتسـم بكونه سكونيا جامدًا، في مقابل الزمن العالمي الذي يتسم بالحيوية والتدفق والإيقاع السريع.

وقد سبق لي أن أثرت سؤالًا هاما في كتابي «الزمن العربي والمستقبل العالمي» (القاهرة: دار المستقبل 1993) مبناه هل الزمن العربي يتشابه مع الزمن العالمي؟

وأجبت أن الزمن العربي الذي يتسم بسيادة النظم السلطوية، وحيث تغيب الديموقراطية، ويسوده التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتتعثر في مجاله خطوات التطور، لا علاقة له بالزمن العالمي.

ويمكن القول إن ثورة يناير المصرية قد أحدثت قطيعة تاريخية مع الزمن العربي، الذي ظل جاثما على نفوس وعقول ملايين العرب عقودًا طويلة من الزمن؛ لأنها دفعت بالعالم العربي إلى مجال الزمن العالمي بكل تدفقاته وحيويته.

ولو طرحنا السؤال الذي سبق للمفكر الإيراني الشهير «علي شريعتي» أن طرحه: «في أي زمن نعيش؟» لقلنا بعبارة واحدة: يبدو أننا نعيش في عصر «المابعديات»! فنحن أولًا نعيش زمن «ما بعد الحداثة» الذي سبق لعالم الاجتماع الأمريكي «دانيل بل» أن بشر به في كتابه الشهير «ما بعد المجتمع الصناعي»، بالإضافة إلى رواد الفكر ما بعد الحداثي مثل «فينتوري» في العمارة و«إيهاب حسن» في النقد الأدبي والإنسانيات عمومًا. وما بعد الحداثة تيار فلسفي ينقد فكر الحداثة الذي هيمن على العالم الغربي، ويبشر بسقوط النظريات الكبرى، ويفتح الباب أمام الأنساق الفكرية المفتوحة، ويركز على الهوامش الاجتماعية والسياسية، ولا يقنع بالتركيز على المتون. وهو تيار فلسفي أصبحت له آثار سياسية بالغة العمق.

ونحـن نعيش أيضًا زمـن «ما بعد الشـيوعية»، وخصوصًا بعد انهيار الإمبراطورية السـوفيتية ونهاية الحرب الباردة والتحولات الكبرى إلى الديموقراطية، مما يعني نهاية الشمولية إلى الأبد.

ومـن ناحية أخـرى نحن نحيـا في عصر «مـا بعد الماركسـية» على المسـتوى الفكري، بمعنى نهاية زمـن التعصب الإيديولوجي لنظرية ما باعتبارها تمتلك الحقيقة المطلقة.

وبنفـس الطريقـة نعيـش «عصـر مـا بعـد الرأسـمالية»، وخصوصًا بعد سـقوط نموذج الرأسـمالية المعولمة بعد الأزمـة المالية الأمريكية الكبرى.

وهذه التطورات البالغة الأهمية سـتفتح الباب بعد سـقوط الأنساق الفكريـة المغلقـة، إلى إبداع الأنسـاق الفكرية المفتوحـة، التي لا يرى مبدعوهـا مـن المفكريـن أو الساسـة حرجًـا فـي التأليف الخـلاق بين مفـردات فكريـة مأخـوذة مـن إيديولوجيـات متعارضـة كالماركسـية والرأسمالية.

غيـر أنـه يمكن القـول إن أهم ملمح مـن ملامح تغير بنيـة المجتمع العالمي، هو التحول من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي.

المجتمـع الصناعـي كان يقـوم علـى فكـرة «السـوق» الـذي يعتمـد علـى آليـة العـرض والطلب ويوازن نفسـه بنفسـه، أمـا مجتمع المعلومـات العالمـي فيقوم على أسـاس نشـوء «الفضـاء المعلوماتي» Cyber Space.

وهـو فضاء عام جديد غير مسـبوق فـي تاريخ الحضارة الإنسـانية، حيـث نشـأت في رحابه شـبكة الإنترنت التي سـمحت بآليـات اتصال مسـتحدثة مثل «المدونات» و«الفيس بوك» و«التويتر»، كانت الأدوات الأساسية التي قامت على أساسها ثورة يناير المصرية، حيث استخدمت الطلائـع الشـبابية «الفيـس بـوك» فـي مجال حشـد مئـات الآلاف من الأنصـار؛ وذلـك للنزول إلى ميـدان التحرير يوم 25 ينايـر، وهو يوافق الاحتفال بعيد الشـرطة، للاحتجاج على القمع السياسي، وحيث ارتفع الشعار الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام»، الذي أصبح من بعد شعار الجماهير العربية في كل بلد من البلاد التي قامت بالثورة فعلًا مثل ليبيا، والبلاد الأخرى المرشحة للثورة مثل اليمن والجزائر والبحرين.

ومن هنا يمكن القول إن الثورة العربية الشاملة التي بدأت في تونس وتبلورت في مصر، وقامت في ليبيا، وبسـطت رواق شـعاراتها الثورية في اليمن والبحرين وعمان، قد قطعت مع الزمن العربي التقليدي بكل ركوده وجموده، والتحمت بالتالي مع الزمن العالمي.

ولكن ماذا نعني بالزمن العالمي على وجه الدقة؟

نعتمـد في هذا المجـال على المفهوم الذي صاغه أسـتاذ العلاقات الدوليـة الفرنسـي المغربـي الأصـل «زكـي العيـدي». وقد صـاغ هذا المفهوم اللافت للنظر لأهميته في كتاب صدر له باللغة الفرنسية بعنوان «الزمن العالمي» (باريس، دار كومبلكس، 1997) الذي أشرف فيه على تحرير أكثر من عشرة أبحاث هامة لنخبة من الباحثين المرموقين، تناول كل منهم مشـكلة الزمن العالمي من زاوية خاصة تعبيرًا عن الثقافة التي ينتمي إليها.

ويبقى السؤال: ما هو الزمن العالمي عند زكي العايدي؟

يقـول هـذا المفكر اللامع في مقدمة كتابه التـي أعطى لها عنوانًا هو «الزمن العالمي باعتباره حادثًا كونيا».

«هناك لحظات تحس فيها المجتمعات الإنسانية بحاجتها الجماعية لإعادة التفاوض حول طريقة التسارع acceleration وعن علاقتها بكل من الزمن والفضاء. وهذه هي اللحظة التي نسميها الزمن العالمي».

والفكـرة المحوريـة هنا قبل أي شـيء أنـه توجد ديناميكيـة جديدة للعالم تتمثل في طائفة من المواقف غير المسـبوقة، مما يدفع إلى الظن والتفكير الجماعي أن العالم لن يعود كما كان.

ومن الطبيعي أن اختيار اللحظة المؤسِّسـة للحدث الحاسم تكشف عن تعسـف ما فيما يتعلق بالتركيـز على نوع القطيعة التي يراها الباحث أجدر بالاهتمام؛ لأنها تكشـف عن بزوغ حقبة تاريخية جديدة.

ومعنـى ذلـك أن هنـاك – كمـا هـو الحـال بالنسـبة لإدراك الوقائع الاجتماعية – نظرات نسـبية وليسـت مطلقة؛ لأن المسألة تتعلق بزاوية النظر التي يتبناها كل باحث.

ولكن أهم فكرة هنا هي ظهور الكونية في مجال دراسـتنا للأحداث الكبـرى سياسـية أو اقتصادية أو ثقافية. بعبارة أخـرى ظهور «العولمة» أدى إلى مقاربة المشـكلات على المسـتوى الكوني وليس الإقليمي أو المحلي، مما أدى إلى عولمة المشكلات الإنسانية.

وهكـذا يمكن القـول إن الزمـن العالمي هو محاولة للسـيطرة على المشكلات والتساؤلات والإشكاليات، اعتبارًا من الأحداث الأساسية في سياقها الزمني المحدد.

وفـي ضوء هذا كله يمكن تعريف الزمن العالمي بكونه «هو اللحظة التي ظهرت فيها آثار المشكلات الجيوبوليتيكية والثقافية لحقبة ما بعد الحـرب الباردة، وضعًا في الاعتبار تسـارع عمليـة العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

ولما كانت الديموقراطية أحد شعارات العولمة الأساسية، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسـان، فمعنى ذلك أن الثورة العربية الشاملة التي اشـتعلت فـي كل البـلاد العربيـة تقريبًا، قد نحَّـت الزمن العربـي جانبًا والتحقت بالزمن العالمي.

18

الثورة الاتصالية تغزو المجتمع العربي(*)

ثلاث ثورات عالمية أثرت في الحضارة الإنسـانية تأثيرًا بالغ العمق أدى إلـى تطويـر الحياة السياسـية والاجتماعيـة والثقافية فـي مختلف أنحاء العالم.

أول هـذه الثـورات وربمـا أهمهـا قاطبة هـي الثـورة الصناعية التي ظهـرت في القـرن الثامن عشـر، وامتـدت مجالاتها إلى القرن التاسـع عشـر. وقد تمثلت هذه الثورة في تغيرات جوهرية في مجالات الزراعة والصناعـة والتعديـن والنقـل والتكنولوجيا. وقد بدأت هـذه الثورة في إنجلتـرا ثم سـرعان ما امتدت إلى أوروبا وأمريكا الشـمالية، وبسـطت بعد ذلك رواقها على العالم بأكمله.

لقد أدت هذه الثورة إلى إنشاء المصانع التي أصبحت قادرة بخطوط إنتاجهـا الهائلـة على سـد الحاجات الأساسـية لملايين البشـر، كما أن اختـراع الآلات البخاريـة أدى إلـى انقلاب في المواصلات بعد إنشـاء السكك الحديدية، التي جعلت عملية انتقال البشر ونقل البضائع عملية سهلة وميسورة.

(*) نشرت في جريدة الحياة 20 مارس 2011.

باختصار أدت هذه الثورة الصناعية إلى انقلاب كامل في حياة البشر. غير أن العالم العربي فاتته هذه الثورة، فلم يشارك في صنع أحداثها، ولم يستطع الاستفادة من إنجازاتها، إلا في مرحلة تاريخية متأخرة، مما جعل عملية تحديث المجتمع العربي بطيئة وغير منتجة.

أما الثورة الثانية فهي الثورة التكنولوجية. ويجمل بعض العلماء سمات هذه الثورة في عدة خصائص، فهي أولًا تعتمد على العلم الحديث الذي أصبح قوة إنتاجية مباشرة، وهي تعطي الأولوية لوسائل الإنتاج المُمَيْكنة تمامًا، وتلك التي تدور ذاتيا (الأوتوموشن) التي تنزع إلى أن تصبح مؤسسات مستقلة بذاتها. وهذه الثورة تسهم في اكتشاف مصادر جديدة للطاقة، كما أنها تشترك في عمليات العثور على مواد جديدة، وتنظيم إدارة الإنتاج الصناعي على هدى أسس جديدة، وأدت إلى أن يتطور العلم والآليات بمعدلات قياسية؛ مما غير من دور الإنسان - بحسبانه القوة الإنتاجية الرئيسية - تغيرًا كيفيا.

ولم يستطع العالم العربي أن يلحق هذه الثورة أيضًا لأسباب متعددة، ربما كان أهمها أن أغلب بلاده خضعت فترات طويلة للاستعمار، الأجنبي الذي أراد أن يستنزف الثروات العربية في مجال المواد الخام أساسًا كالقطن في مصر، والنفط بعد ذلك الذي ظهر في بعض البلاد العربية.

ثم جاءت الثورة الثالثة الحاسمة التي غيرت في بداية الألفية الثالثة من الحياة الإنسانية تغيرات جوهرية، وهي الثورة الاتصالية التي استطاعت أن تغزو المجتمع العربي التقليدي الجامد الذي يسيطر على أقطاره النظم السياسية السلطوية.

ويشهد على ذلك ظهور شبكة الإنترنت بما أتاحته من وسائل مستحدثة للاتصال الإنساني، مثل «المدونات» و«الفيس بوك» الذي أصبح بالذات الأداة الرئيسية لاشتعال الثورة التونسية، ثم الثورة المصرية في 25 يناير 2011.

والإنترنت هي أحدث منجزات الثورة التكنولوجية والاتصالية في العالم اليوم. وقد استطاعت باعتبارها شبكة عالمية أن تربط بين شبكات الكمبيوتر، وأن تضم في رحابها الناس الذين يستخدمونها، والذين خلقوا في الواقع مجتمعًا كونيا Global، يقوم أساسًا على الاتصال.

ويمكن القول إن الإنترنت قد أحدثت ثورة في مجال الاتصالات الإنسانية. فلأول مرة يمكن لأي إنسان في أي بلد في العالم أن يتصل بأشخاص ينتمون إلى ثقافات متعددة، ولا تقف أمامه عقبة الحدود الجغرافية، أو اختلاف الزمن، أو اختلاف الثقافة وتعدد اللغات. يتم ذلك من خلال وسائط شتى، أهمها «البريد الإلكتروني» الذي من خلاله تتم مناقشات كونية شتى حول مواضيع متعددة، وكذلك «حلقات النقاش» التي يشارك فيها آلاف الأشخاص، والتي تدور حول موضوعات لا حدود لها، وذلك بالإضافة إلى «المدونات» و«الفيس بوك» و«التويتر».

وهناك إجماع بين الباحثين على أن الإنترنت تمثل بداية ثورة اتصالية ومعرفية، لا نستطيع تحديد آثارها على المجتمع الإنساني بدقة في الوقت الراهن. ومع ذلك هناك بحوث ودراسات ترى أن الإنترنت ستؤثر على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها. ومن بين النتائج البارزة المتوقعة، أن سعة المعارف الإنسانية، وإمكانية الاطلاع عليها، ومن مختلف المصادر والزوايا، ستؤدي بالتدريج إلى القضاء على

التخصصات العلمية الجزئية، وستوسع من نظرة الباحثين، وستجعلهم يدورون في مدارات أوسع بكثير من نطاق الدوائر الضيقة التي يعيشون فيها، مما سيجعلهم أكثر موسوعية في تناول الظواهر، مما يؤدي إلى خلق ثقافة إنسانية من نوع جديد، لا تتسم بالتَّجَزُّؤ الملحوظ في الثقافة السائدة. وهذا التطور سيسمح للإنسان بأن تكون رؤيته للعالم أكثر شمولًا مما هي عليه اليوم.

وهناك مشكلات وتحديات تطرحها شبكة الإنترنت على دول الشمال من ناحية ودول الجنوب من ناحية أخرى، غير أن السؤال الهام الذي تدور حوله مقالتنا هو: ما تأثير الإنترنت على المجتمع العربي باعتبار أن له خصوصية محددة داخل دول الجنوب؟

لعل أول ما ينبغي الإشارة إليه أن المجتمع العربي وبقية المجتمعات في مختلف الأقطار العربية، التي تجمع بينها وحدة اللغة، والتراث، والتعرض لنفس التحديات السياسية والثقافية، هو مجتمع تقليدي، إذا ما قارناه بالمجتمعات الغربية المتقدمة، وذلك أن المجتمعات الغربية في الدول الرأسمالية المتقدمة، قد أنجزت حداثتها منذ قرون، وعبرت الثورة الصناعية واجتازتها، ودخلت إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. بل إن الحديث اليوم يدور عن بداية عصر ما بعد الصناعة، والدخول في خضم ما يطلق عليه مجتمع المعلومات العالمي.

في حين أن المجتمع العربي مازال منذ قرن على الأقل يحاول تحقيق «الحداثة» على النسق الغربي، وهو - وفقًا لرأي عديد من المفكرين العرب - قد فشل في إنجاز حداثته السياسية والثقافية والاجتماعية على السواء.

ويبدو الفشل في تحقيق الحداثة السياسية في أن النظم التقليدية والمحافظة من جانب، والنظم الاستبدادية من جانب آخر، هي التي تسيطر على الفضاء السياسي العربي. فمازال المجتمع العربي المعاصر لم يعثر بعد على الصيغة الديموقراطية المناسبة التي تجعل الشعوب تعبر عن مصالحها وآرائها واتجاهاتها بحرية. والذي يسيطر على الساحة في الواقع نخب سياسية حاكمة هي خليط من قوى تقليدية ومحافظة، أو قوى حديثة، وإن كانت لا تؤمن إيمانًا عميقًا بالديموقراطية والتعددية السياسية، وهي لذلك تمارس الاستبداد السياسي بطرق ووسائل مباشرة أو غير مباشرة. وحتى في البلاد العربية التي تمارس التعددية السياسية، فهي غالبًا تعددية سياسية مقيدة، ومن هنا يمكن القول إن هناك فجوة كبيرة بين الحاكمين والمحكومين في المجتمع العربي المعاصر.

والعولمة السياسية ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي فالنظم السياسية العربية المستبدة معرضة لأن تفقد شرعيتها في ظل هذه المعايير الكونية Global، بل وقد تتعرض لجزاءات يطبقها المجتمع الدولي، الذي زادت قدرته على التدخل في الشئون الداخلية للدول.

ومن هنا يتكرر السؤال: ما هي أشكال التفاعلات بين الإنترنت والمجتمع العربي المعاصر؟ لقد حاولنا من قبل أن نجيب على هذا السؤال في كتاب لنا بعنوان «الزمن العربي والمستقبل العالمي» صدر في القاهرة عام 1998، وقررنا أن أول ما نلاحظه هو أن استخدام الشبكة سيظل مقصورًا في الأجل المتوسط على نخبة عربية قليلة العدد من الباحثين والصحفيين ورجال الأعمال، ممن لديهم القدرة المالية على

تحمل تكاليف استخدام الشبكة، والقدرة اللغوية من ناحية الاطلاع باللغة الإنجليزية.

والواقع أن هذا الاتجاه - للأسف الشديد - سيكرس الانفصام الملحوظ في المجتمع العربي بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير. فحتى في ظل ثقافة الكتاب ووسائل الإعلام الراهنة، هناك فجوة واسعة للغاية بين النخبة المثقفة والجماهير العربية نتيجة شيوع الأمية، التي لا تقل عن ستين في المائة في المجتمع العربي. وهكذا يمكن القول إننا نشهد من جانب حلقة ضيقة من المثقفين يكادون أن يتخاطبوا مع أنفسهم، وفي نفس الوقت دائرة واسعة من الأميين لا يقرءون ولا يكتبون، يخضعون فقط لعمليات تزييف الوعي التي تمارسها وسائل الإعلام الحكومية. ومن هنا فالعقل الشعبي العربي يتشكل بعيدًا عن تأثير النخبة المثقفة، التي عجزت - لأسباب سياسية واجتماعية وثقافية - عن أن تمد جسورها إلى الجماهير.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نخلص إلى نتيجة هامة، هي أن الواقع الثقافي والمعرفي لشبكة الإنترنت سيكون محدودًا للغاية في الأجل المتوسط، نتيجة أن نخبة محدودة العدد هي التي ستكون قادرة على التعامل مع الشبكة.

هذه كانت إجابتنا على السؤال عام 1998 التي ثبت - من واقع الثورة التونسية والمصرية - أنها كانت إجابة خاطئة؛ فقد استطاع جيل الشباب التونسي وجيل الشباب المصري على وجه الخصوص استخدام «الفيس بوك» لتفجير الثورة ضد الاستبداد السلطوي وفتح الآفاق أمام الديموقراطية.

19

هوامش على متن الإصلاح الديموقراطي(*)

أعترف منذ البداية أن مقالي الماضي «قواعد المنهج في التحول الديموقراطي» كان شديد الثقافة الفكرية بحيث قد يصعب على بعض القراء متابعة ما ورد فيه من أطروحات وتساؤلات متعددة.

لذلك وجدت من الضروري أن أعتبره «متنًا رئيسيا» Text وأقوم في سلسلة من المقالات بالتهميش عليه، من خلال منظور علم السياسة المقارن، وتجارب عديد من البلاد التي تحولت من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية، بالإضافة بالطبع للخبرة التاريخية المصرية المتميزة؛ وذلك لأننا في حوالي ستين عامًا خبرنا ثلاثة نظم سياسية مختلفة. النظام الملكي الدستوري الذي ساد منذ صدور دستور 1923 حتى يوليو 1952، والنظام الجمهوري ذو التوجه الاشتراكي الذي بدأ مع ثورة يوليو 1952 واستمر حتى عام 1970 وهو تاريخ رحيل الرئيس عبد الناصر، وإن كان النظام قد انتهى تاريخيا بحدوث هزيمة يونيو 1967، والنظام الجمهوري ذو التوجه الرأسمالي الذي بدأ منذ تولي الرئيس السادات السلطة حتى وفاته، والذي استمر في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك حتى تنحيه بعد ثورة يناير.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 31 مارس 2011.

وبالرغم من اختلاف هذه النظم السياسية في توجهاتها الإيديولوجية، إلا أنه يمكن القول إن ثورة يوليو 1952 هي التي أسست للنظام السلطوي المصري، الذي بنته على أنقاض النظام الليبرالي قبل 1952، وذلك بعد أن ألغت دستور 1923 وألغت الأحزاب السياسية، وابتدعت نظام الحزب الواحد، بدءًا من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد العربي، الذي ألغاه السادات وشكل بدلًا منه حزبًا وحيدًا هو حزب «مصر العربي الاشتراكي»، الذي سرعان ما تحول عنه وتركه في العراء وكون «الحزب الوطني الديموقراطي»، وأحاطه بديكور من أحزاب المعارضة حتى يضفي على النظام طابع التعددية الحزبية، وهو الحزب الذي ورثه عنه الرئيس السابق محمد حسني مبارك وحوَّله عبر السنين إلى قلعة من قلاع السلطوية المنيعة، التي ألقت اليأس في نفوس الشعب فيما يتعلق بإمكانية اقتلاعها، إلى أن فجرتها ثورة 25 يناير على غير توقع، تفجيرًا مدويًا.

وقد سبق لنا في مقالنا الماضي أن طرحنا عددًا من الأسئلة الهامة تتعلق بمرحلة الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، وهي المرحلة التي تمر مصر بها حاليا، والتي تتصارع فيها الآراء بشدة حول مراحل الانتقال واتجاهاتها، وهو صراع لم ينته نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي حسمت بأغلبية واضحة لمن قالوا نعم في مواجهة من قالوا لا، وبغض النظر عن طبيعة تكوين الجماعات السياسية التي شكلت لكل فريق.

ومن بين الأسئلة التي طرحناها وإن كنا لم نجب عليها هو السؤال الجوهري: ما الذي ينبغي تغييره؟ وما الذي ينبغي الإبقاء عليه؟

ومما لا شك فيه أن الدستور المطبق لحظة حدوث أي ثورة هو الذي يوضع أولًا موضع التساؤل، بمعنى نبقي عليه أم نسقطه، باعتباره كان أداة في يد النظام السلطوي استخدمه - سواء على مستوى النصوص أو على مستوى الممارسة - للقمع السياسي ومصادرة حريات المجتمع بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، وسواء في ذلك حرية التفكير أو حرية التعبير أو حرية التنظيم، أو وهذا هو الأهم: حق المجتمع السياسي في تداول السلطة، تجديدًا للدماء السياسية واستنهاضًا للاتجاهات الحيوية والتقدم المطرد.

وهناك اتجاهات متنوعة اتبعتها الثورات المختلفة فيما يتعلق بالإبقاء على الدستور أو إلغائه وسن دستور جديد.

ولو استحضرنا الذاكرة التاريخية المصرية بهذا الصدد لعرفنا أن أول خطوة حاسمة، اتخذها الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب على النظام الملكي في يوليو 1952 ، كانت إسقاط دستور 1923، مع أن هذا الدستور في نظر عديد من الفقهاء الدستوريين كان دستورًا نموذجيا لأنه وازن بدقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإن كان الملك - في مجال الممارسة - أساء استخدام سلطاته الدستورية، وأقصى حزب الوفد عن الحكم فترات طويلة عن طريق إقالة وزاراته، وأتاح لأحزاب المعارضة السياسية التي كانت تمثل الأقلية أن تحكم بدلًا منه، واستخدم في ذلك آلية إقالة الوزارة التي يعطيها له الدستور؛ مما تسبب في النهاية في عدم الاستقرار السياسي، وفي إفقاد النظام طابعه الديموقراطي الأصيل.

وأذكر أنه في الفترة التي تلت قيام الثورة وكنت في العام الجامعي 1952 - 1953 طالبًا بالسنة الأولى في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية،

أن جدلًا عنيفًا دار بين أنصار إسقاط الدستور كما كانت تريد الثورة، وأنصار الإبقاء عليه لأنه هو الضامن للحريات والديموقراطية.

وكانت المفارقة أن أستاذنا العظيم الدكتور سعد عصفور أستاذ القانون الدستوري، كان من أشد أنصار الإبقاء على دستور 1923 وقاد في الكلية ندوات متعددة بل واحتجاجات لمنع إلغاء الدستور، في الوقت الذي كنا فيه نحن جيل الشباب من أنصار إسقاط الدستور لأنه في نظرنا لم يكن يعبر عن الروح الثورية.

ما أشبه الليلة بالبارحة! لقد تكرر نفس الجدل بعد ثورة 25 يناير التي أسقطت النظام السياسي السلطوي بضربة واحدة، وذلك بصدد الإجابة على السؤال: نبقي الدستور أم نلغيه؟

وقد اتجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى تعطيل العمل بالدستور على أن تشكل لجنة لإجراء تعديلات دستورية جوهرية، وخصوصًا في المادتين 76 الخاصة بالشروط التعجيزية التي فُرضت على المرشحين المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية، والمادة 77 الخاصة بإطلاق مدة رئاسة الجمهورية إلى ما لا نهاية.

تمت التعديلات وأجري الاستفتاء – كما ذكرنا – وكانت النتيجة بنعم بنسبة 77.2٪ تقريبًا، غير أن الجدل المحتدم لم ينته. مازال الرأي الرافض للدستور حتى بعد تعديله قائمًا؛ لأن أصحابه يرون أنه لابد من صياغة دستور جديد يعبر عن أهداف ثورة 25 يناير، ويرضي طموحات الشعب في ديموقراطية بلا ضفاف، وليبرالية بلا حدود أو قيود.

وهناك خلافات أخرى هامة بين من يرون ضرورة البدء بالانتخابات البرلمانية، ثم تعقبها الانتخابات الرئاسية؛ حتى يتسنى لرئيس الجمهورية

الجديد أن يقسم اليمين أمام مجلس الشعب الجديد، ومن يرون على العكس ضرورة البدء بالانتخابات الرئاسية.

مازال الجدل قائمًا، وإن كان الاتجاه يسير إلى إصدار إعلان دستوري، بنص على القواعد الأساسية التي ستحكم المرحلة الانتقالية، والتي في ظلها ستتم الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

إذن كان موضوع الدستور ومسألة إبقائه أو إلغائه، وسن دستور جديد عن طريق جمعية تأسيسية كما تقضي بذلك الأعراف الدستورية، هو مناط التساؤل الأول.

ويأتي على الفور السؤال الثاني: ما الذي نبقيه من النظام القديم؟ وما الذي نلغيه؟

هنا أيضًا تفاوتت الآراء بين هؤلاء الذين يريدون إسقاط كافة الأشخاص الذين كانوا في صدارة الوظائف الرئيسة للنظام القديم؛ وهؤلاء الذين يريدون تطبيق منهج انتقائي لا يتيح الفرصة لحدوث انهيار في الممارسة.

الاتجاه الأول عبر عن نفسه أولًا في مجال الإعلام، حيث ذهب أنصاره إلى ضرورة إسقاط كافة رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير للصحف القومية التي دافعت عن النظام القديم حتى آخر لحظة، بل ومن بينها من هاجم ثورة 25 يناير في أيامها الأولى وقدم عنها الإعلام الحكومي صورة مشوهة، وأيضًا العمل على إسقاط الكوادر الإعلامية في مجال الإذاعة والتليفزيون لنفس السبب.

وأكد أنصار منهج الإسقاط الكامل في مجال الجامعات – على سبيل المثال – ضرورة إقالة كل رؤساء الجامعات وكل عمداء الكليات، وهو

اتجاه شباب الثورة من طلبة الجامعات، على أساس أنهم كلهم تقلدوا مناصبهم بالتعيين وليس بالانتخاب، وتدخلت مباحث أمن الدولة في اختيارهم.

ومازال هذا الجدل قائمًا لأن قانون تنظيم الجامعات مازال قائمًا، ولا يمكن إقالة هؤلاء الرؤساء والعمداء بغير تعديل القانون للنص على قواعد الانتخاب المرجوة.

غير أن الذي ينبغي إلغاؤه في الواقع ليس رموز النظام القديم سواء في ذلك الرموز السياسية أو الإدارية، بل هو إلغاء الممارسات السلطوية التي صادرت حق الشعب في المشاركة.

وأهم ما ينبغي إسقاطه هو الانفراد بإصدار القرارات التنموية التي تمس مصالح الملايين من جموع الشعب المصري، سواء في ذلك ما يتعلق بالتعليم أو الإسكان أو الصحة أو التأمينات، أو حتى في مجال توجهات الاستثمار، التي تؤثر سلبًا وإيجابًا على سوق العمل وإمكانية تشغيل جموع الشباب التي تعاني من البطالة.

لقد اعتمد النظام القديم على «ديكتاتورية الأغلبية» في مجلس الشعب لتحرير تشريعات، تخدم في المقام الأول مصالح القلة من رجال الأعمال على حساب الغالبية العظمى من الشعب، بل إن مجلس الشعب فشل تحت ضغوط ممثلي الرأسمالية المتوحشة في منع الاحتكار وترك السوق نهبًا لأطماعهم التي ليس لها حدود، والتي أدت إلى تراكم ثرواتهم بالمليارات وإفقار الشعب المصري بكافة طبقاته.

إذن فليكن تركيزنا في المقام الأول وقبل الانشغال الشديد بإسقاط الرموز القديمة، على إسقاط السياسات الفاسدة في الممارسة السياسية،

برفع كل القيود عن الأداء الديموقراطي الحقيقي، وضرورة مراجعة السياسة الاقتصادية الراهنة التي صيغت لخدمة رجال الأعمال في المقام الأول، ومحاولة تصحيح الخلل الجسيم في البناء الاجتماعي المستقطَب بين المنتجعات الفاخرة للقلة والعشوائيات للملايين، وإعادة صياغة السياسة الثقافية حتى لا يقع المجتمع فريسة للجماعات الدينية المتطرفة فكريا، التي تريد العودة بنا إلى مناخ القرون الوسطى بما كان يسوده من تخلف فكري ورجعية سياسية.

20

قواعد المنهج في الإصلاح الديموقراطي(*)

تحدثنا من قبل عن ثلاثية الثورة، ونعني مجابهة مشكلات الماضي والتعامل مع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل. غير أن إحكام الصلة بين هذه الأبعاد الزمنية الثلاثة يحتاج إلى منهج متكامل في الإصلاح الديموقراطي.

ويمكن في ضوء ذلك أن نقول عن انتقال النظام السياسي المصري من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية، إنه أشبه بالسير في طريق مزروع بالألغام. وهذه الألغام نبت طبيعي للسلطوية authoritarianism باعتبارها نظامًا سياسيا يقوم أساسًا على نفي التعددية الحزبية، وتجميد المجتمع المدني، وعدم السماح لأي مؤسسة أن تشارك بآرائها في التخطيط السياسي أو التنفيذ العملي. وأخطر ما في النظام السلطوي أنه عادة ما يركز على عدد محدود من الشخصيات السياسية يدير بهم العملية السياسية بطريقته، مع تركيز شديد على رأس الدولة باعتباره هو بمفرده رأس الحكمة ومصدر الإلهام. وفي هذا السياق ووفق خطة مدروسة يتم القضاء أولًا بأول على المواهب الفكرية المبدعة،

(*) نشرت في جريدة الأهرام 24 مارس 2011.

وعلى الشخصيات العامة الواعدة، حتى لا يبقى على المسرح سوى الشخوص السياسية السلطوية التي لا ولاء لها إلا لرأس الدولة، وبغض النظر عن كفاءتها المهنية، أو نزاهتها الأخلاقية، أو التزامها بالمصلحة العامة. وإذا أضفت إلى ذلك طبقة عريضة من أصحاب المصالح الذين تحالفوا عضويا مع القيادات السياسية السلطوية، نجد أنفسنا إزاء بنية بالغة الجمود، تحتاج إلى منهج مدروس لتفكيكها، واستراتيجيات محكمة للعبور الآمن من السلطوية بكل سلبياتها وويلاتها، إلى آفاق الليبرالية والديموقراطية الفسيحة.

ونحتاج لتحديد عقبات ومشكلات عملية التحول الديموقراطي أن نتأمل بعمق تجربة دول أوروبا الشرقية التي نزعت عنها أغلال الحكم الشيوعي، وانطلقت وفق اجتهادات مختلفة في طريق الديموقراطية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حوالي عام 1989.

وقد أتيح لي أن أدرس هذه التجربة التاريخية الخصبة من خلال كتب علمية رصينة وثقت وحللت عملية الانتقال الصعبة. ويعجب الإنسان كيف استطاعت مجتمعات دول أوروبا الشرقية أن تُتِم عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية في أقل من عقد من السنين.

لا يعني ذلك أن هذه التجارب الديموقراطية قد اكتملت، أو أنها بلا سلبيات، ويكفي أن نعرف أنه في بعض هذه الدول مازال الحزب الشيوعي قائما وباسمه القديم، وله أنصار كثر، ويمارس السياسة وكأن شيئًا لم يحدث، بما في ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، والفشل الذريع للبرنامج السياسي الذي بني أساسًا على هدي المبادئ الماركسية كما فهمها الزعماء الشيوعيون في هذه البلاد، ومن أبرز المراجع العلمية

التي رجعت إليها الكتاب الذي أصدره عام 1997 عالم السياسة الاشتراكي تسلي هولمز بعنوان «ما بعد الشيوعية – مقدمة».

وهذا الكتاب – في نظر عديد من علماء السياسة المقارنة – أعمق دراسة كُتبت حول المجتمعات الشيوعية المتحولة إلى الديموقراطية، وبالإضافة إلى ذلك هناك كتاب «إعادة اختراع السياسة: أوروبا الشرقية من ستالين إلى هافل» الذي أصدره عام 1992 فلاديمير بتسهانونو.

وقد لفت نظري بشدة في بحث هام عن «السفر خلال طريق غير معبد» كتبه أستاذ من جامعة مينوسوتا هو «جوزيف ستينهاوزر»، اهتمامه الشديد بصياغة إطار نظري متماسك لدراسة عملية التحول الديموقراطي من خلال معرفة واسعة وعميقة بتراث العلم الاجتماعي.

وهو يلفت النظر منذ البداية إلى أن الديموقراطية تتسم بنظريتها عن التغير التدريجي الصاعد والدائم، بالإضافة إلى آليات محددة لتصحيح السلبيات التي تظهر في الممارسة. وذلك على عكس الشيوعية التي تمثل نموذجًا بارزًا من نماذج الأنساق الإيديولوجية الكلية، حيث هناك إجابات جاهزة مقدما لكل المشكلات؛ لأنها ليست سوى أنساق فكرية مغلقة. ولديها تحديدات صارمة لمن هم أنصار النظام ومن هم أعداؤه أو بعبارتهم «أعداء الشعب»، وكيفية التعامل معهم، بالإضافة إلى قناعاتهم المؤكدة أنهم أسمى من الآخرين لأنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة.

وهذا الباحث الأمريكي الذي كان مواطنًا تشيكوسلافيا قبل هربه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أيام الحكم الشيوعي، يبادر بطرح

أسـئلة هامة عن التغير تسـتحق التأمـل العميق، وهذه الأسـئلة هي كما يلي:

ما الذي ينبغي تغييـره؟ وما الذي ينبغي الإبقاء عليه؟ وكيف نضمن التطـورات المسـتقبلية؟ وماذا نفعـل بالثقافة السـلطوية القديمة؟ وهل التغيير سيحدث من تلقاء نفسه أم لابد من إدارته؟ وما هي العوامل التي أسـهمت في سـقوط النظام القديم؟ وكيـف انهار بهذه السـرعة؟ ومن هو المسـئول؟ وهـل الماضي أفضل أو أسـوأ من الحاضـر؟ وما الذي خسرته البلاد في فترة عزلتها أثناء الحكم الشمولي؟ وما هي الفترة التي ستستغرقها عملية التحول؟ وما هي أوجه التشابه في عملية الانتقال من الشـيوعية إلى الديموقراطية بعملية الانتقال الساحقة من الديموقراطية إلى الشيوعية التي قامت بها النظم الشيوعية ذاتها من قبل؟

وسـؤال بالـغ الأهميـة: هل يمكـن لثقافـة بكاملها أن تتغيـر وتحل محلها ثقافة أخرى؟

كل هذه الأسـئلة حاول أن يجيب عنها هذا الباحث الذكي في بحثه الذي يزخر بالتحليلات العميقة.

وفي تقديرنا أن عديدًا من الأسئلة التي طرحها هذا الباحث يمكن أن تثار بالنسـبة لعملية التحول من السـلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية في المجتمع المصري.

ويلفت جوزيف سـتينهاوزر النظر إلى مسـألة بالغـة الأهمية، وهي أن التحـول إلـى الديموقراطيـة ليس مجـرد الانتقال من نظام سياسـي إلـى آخر، بل إنـه يتطلب تغييرات عميقة في التوجهات وأنماط سـلوك البشـر، وفـي طريقـة أداء المؤسسـات المختلفة لوظائفهـا؛ وذلك لأن

الديموقراطية نظام سياسي يقتضي إصدار قرارات، وتحمل مسئوليتها، والاعتراف مسبقًا أن هذه القرارات قد تؤدي إلى صراعات، وضرورة ابتداع وسائل سلمية لحلها. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن عملية التحول الديموقراطي تقتضي إعادة صياغة القيم السائدة، وتغيير أنماط السلوك من خلال مجموعة كبرى متكاملة من التحولات، ومن بين أهم هذه التحولات ما يلي:

- التغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية في مجال صنع القرارات المختلفة.
- التغير من السلبية إلى المشاركة الإيجابية التي تعني الالتزام بالدفاع عن قضايا قد تؤدي إلى الصراع.
- التغير من اتخاذ مواقف المعارضة المطلقة إلى تبني منظورات تعاونية، تميل إلى قبول الاختلاف.
- التغير من مناخ اليأس والقدرية إلى مناخ الثقة بالذات والقدرة على التحكم في المصير.
- الانتقال من التفكير الذي يقوم على ثنائية الخطأ والصواب إلى المنظور الديمقراطي في التفكير الذي ينزع إلى قبول الحلول الوسيطة.
- التغير من التأييد السطحي للنظام إلى التأييد الإيجابي للنظام الجديد، أو على الأقل الانخراط في معارضة بناءة.
- الانتقال من القدرية التي يسيطر عليها الماضي إلى التوجهات المستقبلية.

- التغير من الشك إلى الثقة الفعالة.

- الانتقال من عدم الكفاءة إلى الاقتصاد الحر، ليس فقط في مجال الأعمال والتجارة، ولكن أيضًا في التعليم والحكومة والجوانب الأخرى للحياة العامة.

- الانتقال من السرية إلى الانفتاح في ضوء الشفافية.

- الانتقال من المطابقة المفروضة إلى الالتزام الشخصي والانضباط الذاتي.

- وأخيرًا الانتقال من الانعزال الثقافي إلى العضوية الفاعلة في المجتمع العالمي.

وفي تقديرنا أن هذه القائمة الطويلة من التغيرات المطلوبة في مجال القيم والسلوك، يحتاج كل منها إلى تحليل متعمق ومناقشة نقدية؛ لأنها تمس صميم الثقافة، وأنماط السلوك السائدة.

ولو تأملنا المبدأ الأول المقترح بين التغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية في مجال صنع القرارات المختلفة، لأدركنا أنه يمس ليس فقط مبدأ من مبادئ الدولة السلطوية، ولكن أيضًا يتعلق بممارسات متكاملة تمت في إطاره؛ ذلك أن الدولة التسلطية في سبيل منع مواطنيها من العمل بالسياسة بمعناها الحقيقي، ونعني المشاركة في عملية صنع القرار، والضغط بالوسائل السلمية للاختيار بين البدائل، وحرية ممارسة التفكير النقدي للسياسات المقترحة أو المطبقة، آثرتْ أن تقوم هي بالنيابة عن المواطنين بإشباع حاجاتهم الأساسية في الغذاء

والسكن والعمل. وتولد عن ذلك عبر الزمن اعتماد المواطنين على الدولة في كل شيء، وانقراض اتجاهات المبادرات الفردية الخلاقة.

غير أن الانتقال غير المنظم من السلطوية إلى الديموقراطية وما ترتب عليه من انسحاب الدولة من أداء عديد من وظائفها التنموية والخدمية، قد أدى إلى ترك المواطنين في العراء بدون أي حماية، على أساس أن كل مواطن ينبغي أن يبحث بنفسه عن سكن وعن عمل. وقد ترتب على ذلك استفحال ظاهرة البطالة وخصوصًا بين الشباب.

وهكذا يمكن القول إنه قد لا تكفي الصياغة النظرية لقواعد المنهج في التحول الديموقراطي، ولكن ينبغي الالتفات إلى تحديات التطبيق العملي.

21

ثورة فلسطين حتى النصر(*)

هناك إجماع بين المحللين السياسيين على أننا نعيش في الوقت الراهن ربيع الثورات العربية.

كانت ثورة تونس هي الرائدة؛ لأن شباب الثوار التونسيين الذين خرجوا بعشرات الآلاف احتجاجًا على إهدار الكرامة الإنسانية لأحدهم، نجحوا لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر في أن يسقطوا نظامًا استبداديا راسخًا، استمر بالقهر السياسي العنيف لجموع الشعب عشرات السنوات. ليس ذلك فقط ولكنهم نجحوا في إجبار الرئيس المخلوع على الفرار، بعد أن فشل فشلًا ذريعًا في قراءة تناقضات الواقع التونسي، وزعم أنه فهم مطالب جموع الشعب ولكن بعد فوات الأوان.

وما لبثت ثورة 25 يناير المصرية أن هبت على فضاء العالم العربي المزدحم بالأنظمة الشمولية والسلطوية المستبدة، فأشرقت الدنيا بعد ظلام كثيف خيم على الشعوب العربية.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 5 مايو 2011.

وضربت هذه الثورة الفريدة في التاريخ العالمي نموذجًا فريدًا للثورة الشعبية السلمية، التي خرجت مطالبة بالحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، ودفاعًا عن الكرامة الإنسانية في المقام الأول.

وقد تساءل عدد من المراقبين عن تأثير ثورة يناير المصرية على الأنظمة السلطوية في العالم العربي. وما لبثت الانتفاضة الجماهيرية في اليمن أن اشتعلت، وتبعتها الثورة الشعبية في ليبيا، وامتد اللهيب إلى عقر النظام السوري السلطوي، الذي قابل المظاهرات السلمية بإطلاق الرصاص الحي، مما تسبب في سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى.

وقد امتد تأثير الثورة المصرية إلى جموع الشعب الفلسطيني، فخرجت المظاهرات الحاشدة تطالب السلطة الفلسطينية من ناحية وحركة حماس من ناحية أخرى، بإنهاء الانشقاق الذي أضر كثيرًا بقضية الشعب الفلسطيني العادلة، وسمح لإسرائيل بأن تتلاعب بالمفاوضات لكي تتحول إلى لعبة عقيمة، أدت بالفعل إلى إحباط الشعب الفلسطيني وإدراكه أن المفاوضات مع السلطة الإسرائيلية طريق غير مجدٍ. كما أن هذا الانشقاق سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتراخى في تنفيذ وعد الرئيس «أوباما» بإنشاء الدولة الفلسطينية.

وفجأة أعلن أن الانشقاق الفلسطيني قد انتهى، وأن المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس قد اتفق عليها من خلال جهد مصري دءوب، لم يتوقف عن محاولة إتمام المصالحة، ولكن هذا الجهد لأسباب متعددة لم يؤتِ ثمراته في عصر الرئيس السابق مبارك، ثم تحقق في بداية عصر ثورة يناير المصرية، التي كشفت عن وجهها العروبي النقاب، وخصوصًا بعد أن أعلن أن معبر رفح سيفتح بلا قيود.

ومـن حقنا أن نتفاءل بهذه الأخبار لأن المصالحة الفلسـطينية كانت خطـوة ضروريـة للجهـد الدولـي الـذي تبذله الـدول العربيـة؛ لانتزاع اعتراف من الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية المستقلة.

ولو أردنا أن نسترجع المسيرة الكفاحية الطويلة للشعب الفلسطيني لأدركنا أنها قامت على ثلاثية شهيرة، هي المواجهة والتسوية والمتابعة. وقد انحاز لكل مفردة من هذه الثلاثية تيارات فلسطينية وعربية متعددة، وكل تيار له منطقه وأسبابه.

وقـد يظن زعماء تيـار المواجهة ممـن توالت تصريحاتهـم العنترية للحـرب وللجهـاد بـدون أدنى دراسـة جـادة للموقف، أنـه ليس هناك مدخل سـوى شـن الحرب على إسرائيل، غير أن هذا النمط من التفكير يدل على سـطحية شـديدة في فهم الموقف الراهـن، وعجز عن تحليل اللحظة التاريخية الحاسمة التي يمر بها الصراع العربي- الإسرائيلي.

وبدايـة نقـول إنـه لابد مـن اتباع اسـتراتيجية شـاملة، تنطـوي على المواجهة والتسوية السلمية والمقاومة في الوقت نفسه.

ونقصـد بالمواجهـة على وجـه التحديد ضـرورة تبني اسـتراتيجية حضارية عربية تقوم على النفَس الطويل، وتأخذ بمختلف أشكال القوة التي ينبغي أن تتوافر لكل دولة عربية على حدة، ولكل الدول العربية في الوقت نفسه. ويمكن القول إن مصادر قوة الدول لا تتركز فقط كما كان الحـال فـي الماضي على القوة العسـكرية وحدها، بـل إن عوامل القوة الاقتصاديـة بالمعنى الحديـث للكلمة، الذي يأخذ فـي الاعتبار تملُّك ناصية التكنولوجيا الحديثة العسكرية والمدنية، والقوة الاجتماعية التي تعنـي في المقام الأول توافر نظام سياسـي لا يقوم على قهر الجماهير،

وإنما ينهض على أساس الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنفيذ سياسة ثقافية شاملة تقضي على الأمية السائدة في الوطن العربي، وترفع من معدلات الوعي الاجتماعي، كل هذه المصادر أساسية للقوة.

وإذا أضفنا إلى ذلك معيار القوة الأساسي الذي سيميز في العقود القادمة بين المجتمعات الصاعدة والمجتمعات الهابطة في سلم التقدم، وهو معيار المعرفة، ونعني القدرة على استيعاب المعرفة المعاصرة بكل أنماطها العلمية والتكنولوجية والفكرية والاقتصادية، والإسهام الفعال في إنتاجها على المستوى العالمي، لأدركنا أن المواجهة تمتد على جبهة عريضة حقا، تتجاوز بكثير اعتبارات المواجهة العسكرية في ميدان القتال.

ومعنى ذلك أن الأخذ بأسباب القوة جميعًا أصبح فرض عين على الدول العربية، ومن هنا فإن مؤتمرات القمة العربية ينبغي عليها ألا تقنع بردود الأفعال إزاء الأحداث الدامية مهما كانت سخونتها، وإثارتها للمشاعر، وإنما ينبغي أن ترقى لمستوى التخطيط الاستراتيجي لعوامل القوة العربية، من خلال تبني استراتيجيات قومية للبحث العلمي، والتطوير الاقتصادي، والتحديث الاجتماعي، والتطوير الثقافي، وفقًا لرؤى بصيرة تنهل من أفضل القيم التراثية، وتتفاعل في الوقت نفسه تفاعلًا خلاقًا مع متغيرات عصر العولمة، والثورة العلمية والتكنولوجية وسيادة وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة التي أحدثت ثورة في الوعي الإنساني على مستوى العالم.

ويثور هنا سؤال أساسي وهو: هل يعني ذلك أن المواجهة بالمعنى المحدد الذي بلورناه، تغني عن السعي إلى التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة والجولان ولبنان؟

لا نعتقد ذلك، بل إننا - أبعد من هذا - نرى ضرورة اعتبار السلام خيارًا استراتيجيا، بشرط أن يتحقق السلام العادل الذي يحقق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا يكون مجرد تسوية مؤقتة أشبه بالهدنة بين حربين، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بناء على جهود عربية دائبة تقودها جامعة الدول العربية باسم مؤتمر القمة العربية في المحيط الدولي، وفي إطار مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أساسًا، لتأكيد القرارات الدولية التي نصت على شرعية الحقوق العربية، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وتوقفها عن ممارسة الجرائم المضادة للإنسانية في تعاملها مع المواطنين المدنيين، ليس ذلك فقط، بل لابد من بذل الجهود مع التكتلات الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، لتأكيد الحق الفلسطيني، وانتزاع الاعتراف بشرعية الحقوق العربية، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن ننفذ إلى دوائر المجتمع المدني العالمي، الذي أصبحت مؤسساته بالغة الأهمية في تشكيل الوعي الكوني في أنحاء العالم.

ونحن أخيرًا لا نرى أي تناقض بين اعتبارات المواجهة والتسوية، وبين الإعداد الجاد للمقاومة؛ ذلك أنه - كما تثبت الخبرة التاريخية المقارنة - يختلط في كفاح الشعوب من أجل التحرر الإعداد الحضاري للشعب، مع الكفاح السياسي والمسلح، مع التفاوض من أجل الوصول إلى حل للصراع. وهكذا كانت تجربة فيتنام الرائدة في القرن العشرين،

التـي لـم تنفصل فيها عمليات إعداد الشـعب عن الكفاح المسـلح، عن التفـاوض مع الدولـة الأمريكية المتجبرة، التي هُزِمت هزيمة سـاحقة، وأجبرت بالتفاوض على الانسحاب من أراضي فيتنام.

وحيـن نتحدث عـن المقاومـة فنحن نعني فـي المقـام الأول توفير عناصر الاسـتقلال الاقتصادي للشـعب الفلسـطيني، في الضفة الغربية وغـزة الذي مازال معتمدًا على الاقتصاد الإسـرائيلي، سـواء في حجم القـوى العامـة الفلسـطينية التـي تعمـل فـي إسـرائيل، أو فيمـا يتعلـق بالتفاعلات الفلسـطينية -الإسـرائيلية الاقتصادية. وما تنطوي عليه من اعتمـاد ضخم علـى مخرجات الاقتصاد الإسـرائيلي. وتدعيـم القدرة الاقتصاديـة الفلسـطينية أحد أهم وجـوه المقاومة، ويضـاف إلى ذلك ضرورة توحيد صفوف الشعب الفلسطيني، وتجسير الفجوة بين السلطة الفلسـطينية والجماهير، وتطبيق وسـائل العصيان المدني. الأخذ بكل أسـباب القوة هو المدخل الأساسي للمقاومة، التي يمكن - لو أصرت إسـرائيل على شن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني - أن تتحول إلى مقاومـة مسـلحة، وهـذا يضع على عاتق الـدول العربيـة جميعًا، وعلى الشـعب العربـي مـن المحيط إلـى الخليـج، أن يدعمها، حتـى يتحقق النصر النهائي على قوى البغي والعدوان الإسرائيلية والصهيونية.

22

25 يناير في ضوء الثورة الكونية(*)

يمكـن القول بيقين إن ثورة 25 يناير كانـت لها إرهاصات في الفكر العالمـي منذ بدايـة التسـعينيات، وقد أبرزنـا ملامحها فـي كتابنا الذي صدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام 1995 وعنوانه: «الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير».

والثورة الكونية مصطلح ابتدعناه نتيجة قراءات واسعة في تحولات العالـم السياسـية والاقتصاديـة والمعرفيـة والقِيَميـة، ليشـير إلى ثلاثية متلازمـة بمفرداتهـا وهي الثـورة السياسـية، والثـورة القِيَميـة، والثورة المعرفية.

الثورة السياسـية كانت شـعاراتها: الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

والثورة القيمية تشـير إلى انقلاب في سـلم القيـم العالمي بالانتقال – كما سنشرح فيما بعد – من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية.

والثـورة المعرفيـة أخيـرًا تعنـي الانتقـال مـن الحداثـة إلى مـا بعد الحداثة.

(*) نشرت في جريدة الأهرام 26 مايو 2011.

وليس هناك من شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة، مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية. والديموقراطية الحديثة التي تبلورت في القرن الثامن عشر، وطُبِّقت جزئيا في عدد صغير من الأقطار، ظهر وكأنه قد تم اغتيالها في القرن العشرين، فقد ظهرت النازية والفاشية، وهي مذاهب سياسية وممارسة في نفس الوقت قضت على القيم والممارسات الديموقراطية، كما أن الشيوعية التي قامت على أسسها نظم شمولية، أدت أيضًا إلى الإضعاف الشديد للتيار الديموقراطي في العالم.

غير أنه، فجأة، وحوالي منتصف الثمانينيات، حدث تحول ملحوظ لصالح الديموقراطية، في مجال الأفكار والوقائع على السواء، في سياق الحساسيات الشعبية، وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف؟ ولماذا حدث التغير؟ وهل مقدر له الدوام؟ وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديموقراطية في العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة، وهل ستطبق بجدية ونزاهة، أم أن الديموقراطية ترتكز على أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة توقع الإنسانية في حبائل عبودية من نوع جديد؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديموقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية التي كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تمامًا،

ولكـن أيضًـا فـي بـلاد العالـم الثالث، التي شـرعت فـي الانتقـال من السلطوية إلى الديموقراطية بخطوات متدرجة. ومن بين القضايا الهامة التـي تثار فـي هذا الصدد: هل يمكـن تصديـر الديموقراطية؟ إن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن مازالوا يعتقدون - تحت تأثير أفكار المركزيـة الأوروبية - أن الديموقراطيـة الغربية نظرية متكاملة، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب، يقعون في خطأ جسيم؛ ذلك أنه ليست هنـاك نظرية وحيـدة للديموقراطية تتسـم بالتناسـق الداخلـي، ويمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سـياق اجتماعي، وفي أي مرحلة تاريخيـة؛ ذلك أن الديموقراطية - كما نشـأت تاريخيا في المجتمعات الغربية- تأثرت في نشأتها وممارستها تأثرًا شديدًا بالتاريخ الاجتماعي الفريـد لـكل قطر ظهرت فيـه. فالديموقراطية الإنجليزية - على سـبيل المثال- تختلف اختلافات جوهرية عن الديموقراطية الفرنسـية، وهذه تختلف اختلافات جسيمة عن الديموقراطية الأمريكية.

ولذلـك إذا اتفقنـا علـى أن هنـاك مثـالًا ديموقراطيـا ينهـض علـى مجموعـة مـن القيم، أهمها سـيادة القانـون، واحترام حقوق الإنسـان، وحرية الفكر، وحرية التعبيـر، وحرية التفكير، وحرية تكوين الأحزاب السياسـية في إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأسـاس للمشـاركة الجماهيريـة فـي اختيـار ممثلـي الشـعب، وتـداول السـلطة، فـإن هذا المثـال بما يتضمنه من قيم، سـيختلف تطبيقه مـن قطر إلى آخر، وضعًا فـي الاعتبار التاريخ الاجتماعـي، والثقافة السياسـية، ونوعية الطبقات الاجتماعية، واتجاهات النخبة السياسية.

ومن ثم نحتاج - في العالم الثالث بشكل عام، وفي الوطن العربي بوجه خاص- ونحن مازلنا نمر الآن بمرحلة الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، إلى أن نفكر في النموذج الديموقراطي الذي علينا أن نتبناه، والذي يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في الوطن العربي. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربي بكل ما يتضمنه من تخلف، أو الاستنامة إلى حالة الركود السائدة، التي هي من خلق النظم السلطوية، التي جمدت المجتمع المدني العربي بمؤسساته المختلفة، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعي لصياغة نموذج ديموقراطي يستجيب إلى أقصى حد ممكن، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة في اتخاذ القرار على كافة المستويات، بالإضافة إلى الرقابة المؤسسية على تنفيذها.

ونجد في هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية، واتجاه المثقفين العرب الممثِلين للتيارات السياسية المختلفة. أما اتجاه الأنظمة العربية - على وجه الإجمال - فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة، وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساق في هذا السياق حجج شتى، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومي، كما تعرفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي. وقد فشل هذا الاتجاه فشلًا ذريعًا في تونس ومصر حيث قامت ثورتان، وفي ليبيا واليمن وسوريا.

ومن ناحية أخرى، فإن اتجاه المثقفين العرب - على وجه الإجمال أيضًا - يميل إلى توسيع الدائرة، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أي حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، وتمارس

الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدني بغير تعقيدات بيروقراطية.

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الوقت الراهن في الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، مع أهمية هذا الصراع، ولكنها تتمثل في الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدني ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. أما الرؤية المضادة فهي الرؤية العلمانية الليبرالية بكل تفريعاتها، والتي تؤمن بفصل الدين عن الدولة، وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغي أن تكون هي أساس البنيان الدستوري والقانوني، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كل ذلك في إطار التعددية السياسية، التي لا ينبغي أن تفرض عليها قيود.

ويرى بعض المفكرين أنه في مجال الديموقراطية، ينبغي التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية. فالانتخابات العامة مهما كانت شفافيتها ونزاهتها تدخل في باب إجراءات الديموقراطية، غير أنه أهم من ذلك إيمان الأطراف السياسية جميعًا بقيم الديموقراطية. فإذا جاء تيار سياسي من خلال إجراءات ديموقراطية، لا يؤمن بالتعددية، ويقرر أنه إذا استلم الحكم، فإنه سيلغي التعددية، بما يعني إنشاء نظام سياسي شمولي ديني، يحل محل نظام سلطوي علماني، فإن إتاحة الفرصة له لكي ينفذ مخططه تعد في ذاتها مخالفة واضحة لقيم الديموقراطية.

غير أن هذا الرأي لو أخذناه على علاته، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطيرة، مفادها أنه بغير ترسيخ لقيم الديموقراطية، فإن الإجراءات الديموقراطية، التي تتمثل أساسًا في الانتخابات العامة، تصبح عبثًا لا معنى له، وأخطر من هذا أنها يمكن أن ترد المجتمع إلى الوراء في مجال الممارسة الديموقراطية. كيف الخروج إذن من هذه المشكلة؟

في تصورنا أنه في مرحلة الانتقال من النظام السلطوي السابق إلى النظام الثوري الديموقراطي الحالي، لابد من إجراء حوار وطني واسع ومسئول، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية، وينص على تراضي كافة الأطراف بالاحتكام، ليس فقط لإجراءات الديموقراطية، وإنما لقيمها أيضًا. غير أن هذا الميثاق لكي يطبق بصورة واقعية، ينبغي أن يتضمن من الآليات، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية، إذا ما أتيح لتيار سياسي معين أن يحصل على أغلبية في الانتخابات. ويمكن التفكير في هذا الصدد، في إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التي تراقب العملية الديموقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها، بل إن الجيش نفسه، الذي هو – بحسب التعريف – يحمي الشرعية الدستورية، يمكن أن يكون له دور في هذا الصدد ينص عليه الدستور ويحدد نطاقه بكل دقة، حتى لا يتحول إلى مؤسسة عسكرية تتدخل في الحياة السياسية.

بعبارة مختصرة نحتاج في الوطن العربي إلى إبداع فكري لصياغة نموذج ديموقراطي صالح للتطبيق، لا يكون نقلًا آليا للقواعد الديموقراطية

الغربية من ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية الناجمة عن التخلف السائد. نموذج ديموقراطي يتجه إلى المستقبل، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية في عملية اتخاذ القرار.

ثورة 25 يناير

بين التحول الديموقراطي والثورة الشاملة

هناك ارتباط قدري بين أي ثورة والسياق التاريخي المحدد لها، يماثل تمامًا العلاقة بين النص والسياق؛ لذا جاءت الأبواب الثلاثة التي تشكل منها الكتاب نتاجًا طبيعيًا لهذه الرؤية الحتمية.. إذ كان لابد من تقديم الرؤية المصرية لكل التحولات العالمية التي تحدث حولها ، كخطوة أساسية لفهم السياق التاريخي، الذي حدثت فيه ثورة 25 يناير في الباب الأول من الكتاب..

بينما خصص الباب الثاني لمعالجة نظرية التحول الديموقراطي، وتوضيح الثغرات التي واجهها ذلك التحول، عندما حاولت ثورة 25 يناير تفكيك أركان النظام السياسي الاستبدادي السابق ومقاومته للإصلاحات الديموقراطية الضرورية.

أما الباب الثالث فقد خصصه المؤلف لمتابعة أحداث ثورة 25 يناير نفسها؛ للكشف عن بواعث قيامها ودلالاتها ومستقبل التوجه الديموقراطي في مصر، مثبتًا أن الثورة وحدها هي التي يمكن أن تنقل الشعوب من الديكتاتورية إلى الديموقراطية



تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي


9 789774 277016



الدار المصرية اللبنانية